



سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٦)

منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة

الحصيلة والمستقبل

عبد الإله بلقزيز
مجدي حماد
شفيق الحوت
أسامة حمدان
حسين أبو النمل
صلاح الدين الدباغ
سهيل الناطور
سليمان الرياشي
إبراهيم الدقاق
أنيس صايغ

أسامة عبد الرحمن
محمد خالد الأزعر
أسعد عبد الرحمن
طلال ناجي
رمضان عبد الله شلح
صلاح صلاح
هشام شرابي
نواف الموسوي
عماد فوزي شعيبي

ماهر الطاهر
خير الدين حسيب
سليم الحص
هيثم الكيلاني
عزمي بشارة
ناصر قنديل
عماد جاد
منير شفيق
جورج ناصيف
رفعت النمر



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة كتب المستقبل العربي (٣٦)

منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة

الحصيلة والمستقبل

عبد الإله بلقزيز
مجدي حماد
شفيق الحوت
أسامة حمدان
حسين أبو النمل
صلاح الدين الدباغ
سهيل الناطور
سليمان الرياشي
إبراهيم الدقاق
أنيس صايغ
أسامة عبد الرحمن
محمد خالد الأزعر
أسعد عبد الرحمن
طلال ناجي
رمضان عبد الله شلح
صلاح صلاح
هشام شرابي
نواف الموسوي
عماد فوزي شعيبي
ماهر الطاهر
خير الدين حسيب
سليم الحص
هيثم الكيلاني
عزمي بشارة
ناصر قنديل
عماد جاد
منير شفيق
جورج ناصيف
رفعت النمر



منظمة التحرير الفلسطينية
والانتفاضة

الحصيلة والمستقبل

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة: الحصيلة والمستقبل/عبد الإله بلقزيز. . .
[وآخ.].
٢٤٣ ص. ـ (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٣٦)
يشتمل على فهرس.
ISBN 9953-450-50-1
١. منظمة التحرير الفلسطينية. ٢. انتفاضة المسجد الأقصى (٢٠٠٠).
٣. القضية الفلسطينية. أ. بلقزيز، عبد الإله. ب. السلسلة.
956.94054

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

المحتويـــات



مقدمـــــة

خلال هذا العام (٢٠٠٤)، تكون قد مرت أربعون سنة منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وثلاثون سنة على إعلان «البرنامج المرحلي» لمنظمة التحرير (الذي أسَّس لفكرة المرحلية ولفكرة قيام سلطة وطنية في المناطق المحتلة في حرب ١٩٦٧)، وأربعة أعوام منذ اندلاع انتفاضة الأقصى. وهي مناسبات كبيرة ومفصلية في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، طبعت نضالها خلال مساره الطويل المتعرج. ومن الطبيعي أن يُعَاد فتح ملف العمل الوطني الفلسطيني في ضوء حصيلة هذه الحقبة من تراكمات النجاح والإخفاق فيه للتأمل في دروسها، واستيعاب ما يحتاج إلى استيعابٍ من تلك الدروس. وليس من شك في أن تناول تجربة منظمة التحرير والانتفاضة يقع في قلب تلك الحاجة إلى إعادة فتح ذلك الملف.

تحاول مادة هذا الكتاب تقديم مساهمة في مجال تلك القراءة المطلوبة اليوم لتجربة العمل الوطني الفلسطيني من مدخليْن رئيسَيْنْ: منظمة التحرير الفلسطينية وانتفاضة الأقصى. وهي مساهمة شارك فيها باحثون مختصون في القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، وسياسيون وقادة في فصائل الثورة ومؤسسات منظمة التحرير. والكتاب يستكمل ما سبق ونشره المركز من كتب ودراسات في قضيةٍ يَعْتَبِرُ الاهتمام بها من أركان رسالته العلمية.

مركز دراسات الوحدة العربية

القسم الأول

منظمة التحرير الفلسطينية وإعادةُ البناء



(١)
موضوعات سياسية من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية(*)

عبد الإله بلقزيز(**)

مقدمـة

لـم يسبق للشعب الفلسطيني في تاريخه المعاصر ـ ومنذ اغتصاب أرضه قبل نصف قرن ـ أن تعرض مصيره الوطني لما يتعرَّض له اليوم مِن تبديد يهدده بالتصفية الكاملة. مر عليه في الماضي حينٌ طويل من الدهر، تَجَرَّع فيه مرارة الهزائم والفواجع، والطرد والتشريد، والاضطهاد اليومي في الداخل والشتات. غير أن ذلك ـ على فظاعته وهَوْلِه ـ لم يَضَع مصيره الوطني على كف عفريت: كان ما يزال قادراً على تحويل مأساته إلى سبب لبناء تماسكه الداخلي، واستنهاض وضعه الذاتي، وتنمية أواصر وحدته الوطنية. وكان لا يزال في عُرْفِ العالم شعباً يقاوم على نحو مشروع، لا غبار عليه، الاحتلال الجاثم على أرضه. لم تكن محنته تلك نهاية المطاف لقضيته، ولحقوقه الوطنية التاريخية الثابتة، كانت ـ على العكس من ذلك ـ بداية نضال

(*) أعدَّ د. عبد الإله بلقزيز هذه الدراسة بطلب من مركز دراسات الوحدة العربية قصد فتح حوار حول منظمة التحرير الفلسطينية. وقد عقدت حلقة نقاش لهذا الغرض، ناقشت الورقة، كما جرى استكتاب باحثين وسياسيين آخرين ـ من غير المشاركين في حلقة النقاش ـ لإبداء الرأي في الدراسة. وننشر حصيلة تلك المناقشات والآراء مع الدراسة في القسم الأول من هذا الكتاب. ولمّا كانت دراسة عبد الإله بلقزيز قد أُعِدَّت في ربيع العام ١٩٩٩، أي قبل انهيار التسوية واندلاع الانتفاضة، فقد ارتأى صاحبها إضافة ملحق إليها في خاتمتها يستدرك فيه التطورات الطارئة على الوضع الفلسطيني خلال السنوات الخمس الأخيرة وآثارها في الموضوع الذي تناوله في دراسته. وقد نشرت هذه الدراسة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٦ (آب/أغسطس ١٩٩٩)، ص ٧٨-١٣٢.

(**) أستاذ الفلسفة، جامعة الحسن الثاني ـ الدار البيضاء.

طويل دؤوب لتحصيل وانتزاع تلك الحقوق، في معارك ضروس كانت ـ وستظل ـ مَفْخَرَةً لأجياله، ودرساً عظيم الفائدة لسائر الشعوب المكافحة من أجل حريتها وتقرير مصيرها.

لم يبدأ المستقبل الوطني الفلسطيني يتعرض للتبديد والتصفية إلا حين كفت آلة الممانعة الوطنية عن الاشتغال الطبيعي، لتفسح المجال أمام خيارات سياسية أخرى تستبعد فعل المقاومة من المشهد، وتجنح إلى السير في سبيل التسوية والمساومة حتى دون أن يكون في رصيد حقائق التوازن في القوة ما يسمح بذلك، أو يسبغ الشرعية الاضطرارية عليه. باتت الحركة الوطنية الفلسطينية ـ في نظر شعبها والعالم ـ حركة تسوية ومساومة، لا حركة تضحية ومقاومة! وفقدت قيادتها ـ بسبب ذلك ـ شرعية النطق باسم قضية لم تكن حقائق الصراع مع العدو قد وضعتها ـ فعلاً ـ على أعتاب حل سياسي يملك أن يجيب عن الحد الأدنى من المطالب الوطنية: الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والاعتراف بحق تقرير المصير الوطني، وبناء الدولة المستقلة... إلخ. وبالجملة، لم يكن هذا المصير قد صار عرضة للتصفية إلا بعد أن ارتضت قيادة الحركة الوطنية المساهمة في تذليل عقبات تلك التصفية، من خلال المساومة على الثوابت الوطنية في صفقة «أوسلو» وما تلاها أو خرج من صلبها من اتفاقات!

ولعل ذلك مما يطرح ـ اليوم ـ بحدة قضية مستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية وأداتها التنظيمية: **منظمة التحرير الفلسطينية** (م. ت. ف.)، على بساط البحث والتفكير، بوصفها أمَّ القضايا التي يتوقف عليها النظر في مستقبل القضية الوطنية الفلسطينية برمته. وهذه المهمة ـ في ما نخال ـ هي الحلقة المركزية في سلسلة المهمات التي تفرض نفسها على جدول أعمال الحقبة الحاضرة من التعاطي مع الشأن الوطني الفلسطيني. وهي ـ لذلك ـ ليست تقبل تعليقاً أو إرجاءً تحت أي ظرف من الظروف.

ولعلنا لا نتزيَّد حين نقول إن السؤال حول مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية هو أهم أسئلة اليوم على الإطلاق، ذلك أن شرعيته مستمدة من حقائق سياسية ثلاث: **أولاها** أن المنظمة مثلت برصيدها النضالي الكبير ـ ومنذ قيامها قبل ما يزيد قليلاً على ثلث قرن ـ الحاضنة السياسية لميلاد وتطوُّر الشخصية الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني التي عَرَّضَتْها الغزوة الصهيونية لفلسطين للمحو والتبديد. و**ثانيتها** أن هذه المنظمة ـ وتراثها ـ تتعرض للتهميش والتصفية من قبل سلطة «أوسلو» في مسعى حثيث إلى وراثة مركزها المرجعي: الاعتباري والسياسي. و**ثالثتها** أن الحاجة إلى دورها ما زالت ماسَّة وضرورية في المرحلة القادمة. لكل تلك الأسباب ـ ولغيرها ـ فإن الأوان آن لفتح ملف الحركة الوطنية الفلسطينية، ومنظمة التحرير،

أمام تفكير جديد يراجع رصيد الماضي، ويستشرف آفاق المستقبل وممكناته.

أولاً: في نقد مواقف الهجوم على مرجعية منظمة التحرير

لم يكن قرار القمة العربية، عام ١٩٧٤، باعتبار منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني هو ما مَنَحَ المنظمة صفة الإطار المرجعي ـ والتمثيلي ـ لكل شعب فلسطين، تحت الاحتلال وفي الشتات، بل إن الرصيد الكفاحي العظيم للمنظمة هو ما صنع منها تلك المرجعية الوطنية: في نظر شعبها أولاً، ثم في نظر العالم تالياً، ولم يكن قرار القمة ذاك أكثر من اعتراف عربي بهذه الحقيقة، وتكريس رسمي لها، وإن كان قد أعطى المنظمة شرعية إضافية، غَذَّت موقعها ومكانتها على الساحة الدولية، وفرضت النظر إليها بوصفها المُخَاطَب السياسي الوحيد في كل ما يتصل بالقضية الوطنية الفلسطينية.

وإذا ما تركنا جانباً المحاولات الكثيرة التي بذلت من جانب بعض النظم العربية للقفز على هذه الحقيقة، والتطلع إلى مصادرة التمثيل الفلسطيني، فإن الساحة الوطنية الفلسطينية لم تشهد ـ في كل تاريخها المعاصر ـ أي مسعى إلى النيل من مرجعية منظمة التحرير، حتى في الظروف التي انتظمت فيها فصائل المعارضة في جبهات وتحالفات ضد قيادة المنظمة («جبهة الرفض»، و«التحالف الوطني»، و«التحالف الديمقراطي»، و«المؤتمر الوطني الفلسطيني»)، بل هي ظلت ترسم لمعارضتها أفقاً سياسياً يقع في قلب تعزيز تلك المرجعية، من نوع تصحيح الأوضاع التنظيمية في «م. ت. ف.»، أو تجذير خطها الكفاحي، أو تصويب مواقفها السياسية... إلخ. ولقد كان ذلك الإجماع الوطني الفلسطيني على مرجعية منظمة التحرير ـ ولا يزال ـ كلمة السرّ في بيان شرعية المنظمة: الشرعية التي لم تتصدع بخلافات الفصائل وصراعاتها، ولا حتى بحربها الأهلية الناشبة في أعقاب الانسحاب من بيروت. **فالصراع لم يكن** ـ في أشد حالاته وطأة على الوحدة الوطنية ـ **صراعاً ضد منظمة التحرير، بل كان صراعاً على منظمة التحرير**.

لم تبدأ الشروخ تَدِبُّ في صرح تلك المرجعية إلا بعد توقيع «اتفاق أوسلو»، إذْ أَوْجَدَتْ قيادة المنظمة ـ التي ستصبح بعد «أوسلو» سلطة حكم ذاتي ـ ظروفاً سياسية جديدة لتهميش منظمة التحرير، وإسقاط دورها الوطني، مثلما ساعدت ـ بسياساتها ـ على إنتاج حالة من الفراغ السياسي نجحت قوى وطنية جديدة ـ من خارج إطار «م. ت. ف» ـ في ملء بعض مساحاته. وعليه، باتت مرجعية المنظمة عرضة لنزيفٍ سياسي حادّ تضافرت على خلقه إرادتان سياسيتان: إرادة مصادرة سلطة منظمة التحرير، ثم إرادة تجاوز تلك السلطة، التي أصابتها «أوسلو» في هيبتها، وذلك ببناء

سلطة بديل. ولا يخامرنا الشك في أن الإرادتين معاً ـ مع حفظ الفارق بينهما ـ تحاولان تجذيفاً صعباً، حتى لا نقول مستحيلاً، ضد ثابت من الثوابت الوطنية الراسخة: تمثيلية منظمة التحرير ـ غير القابلة للتفويت أو الاستبدال ـ للقضية الوطنية الفلسطينية في تشابك وترابط مسائلها المتراكبة.

وعلى ذلك، ثمة حاجة إلى **حوار نقدي** مع مقاربتين سياسيتين فلسطينيتين لدور منظمة التحرير، بحسبانهما تقودان ـ موضوعياً ـ إلى إسقاط هذا الدور الوطني التمثيلي، وإلى إعادة النظر في مرجعيته. ويتعلق الأمر ـ في هاتين المقاربتين ـ بموقف كل من **سلطة الحكم الذاتي**، وبعض **المعارضة الوطنية الإسلامية**.

١ ـ في نقد «مرجعية» سلطة «أوسلو»

استثمرت قيادة منظمة التحرير اسم المنظمة، وتراثها النضالي، وصفتها الوطنية التمثيلية، لتوقّع على أسوأ اتفاق سياسي وقّعت عليه حركة تحرر وطني في العصر الحديث («اتفاق أوسلو»)! وحين نشأت سلطة من صلب ذلك الاتفاق، لم يعد من دور لمنظمة التحرير سوى تعزيز وشرعنة الاتفاق والسلطة الخارجة من رحمه! هكذا دعيت اللجنة التنفيذية، ودعي «المجلس المركزي» ثم «المجلس الوطني» للتصديق على «اتفاق إعلان المبادئ» في مرحلة أولى. ثم دعي «المجلس الوطني» إلى الانعقاد في دورتين للاستجابة لإملاءات شمعون بيريس، وبنيامين نتنياهو، وإلغاء بيت القصيد في «الميثاق» الوطني الفلسطيني: البنود التي لا تعترف بشرعية قيام كيان «إسرائيل» على أرض فلسطين!

ما عدا هذه الحاجة الوظيفية المؤقتة لمنظمة التحرير: والتي فرضتها «إسرائيل» (لعلمها أن المنظمة هي من يمثل الشعب الفلسطيني وليس سلطة «أوسلو»!)، لم تعد قيادة المنظمة ـ بل قل سلطة الحكم الذاتي ـ معنية بأمر المنظمة بعد أن أدت وظيفتها المطلوبة! الأنكى من ذلك أنها باتت مشغولة بهاجس واحد وحيد: تصفية تراث منظمة التحرير، ووراثته بالمصادرة. أي التحول إلى ناطق رسمي وحيد باسم قضية فلسطين وشعبها: يحتكر التمثيل والإدارة، ويتنزل منزلة المرجعية العليا غير القابلة للاقتسام أو المنازعة.

لم تعبّر هذه السياسة الانقلابية عن نفسها في المواقف والإجراءات المعلنة فحسب، بل هي طالت ـ أيضاً ـ الوجوه والأسماء! ففي رمشة عين، انسحب المناضلون من المشهد السياسي، لِيُخْلِيَ المكان لـ «الخبراء» ورجال الأمن: ممن أنجبتهم حقبة ـ وسياسات ـ ما بعد الثورة! أُحِيلَتْ أطر الثورة ومنظمة التحرير على «تقاعد سياسي» اضطراري، ليجري تخليق كائنات سياسية وأمنية جديدة لم يسمع بأمرها

بشر أو حجر! وكان ذلك فصلاً طبيعياً في دورة الانتقال من عصر الثورة إلى عصر «الدولة». أما بعض الذين كان لهم تاريخ نضالي مشرف ـ في الأردن ولبنان والداخل الفلسطيني ـ فقد عهد إليهم بأمر نقل البندقية من كتف إلى كتف، وبإعادة إنتاج سيناريو الجلاد الصهيوني على جسد الضحية الفلسطيني! وكان ذلك ـ على كل حال ـ الثمن العظيم المدفوع من الكرامة مقابل سلطة تافهة لا كرامة لها.

في كل الأحوال، كان سعي سلطة «أوسلو» إلى مصادرة التمثيلية والمرجعية سعياً سياسياً غير مشكور ولا مبرراً، ذلك أن هذه السلطة ليست مُخَوَّلَة ـ بأحكام الاتفاق ـ إلا بالنطق باسم «مصالح» و«حقوق» قسم من سكان غزة والضفة. أما اللاجئون: وهم أضعاف أضعاف ساكنة أراضي ١٩٦٧ و«أراضي أوسلو»، فلا يقعون في دائرة مشمولات تلك السلطة. والأمر نفسه منطبق على فلسطينيي القدس الشرقية (دَعْكَ من فلسطينيي أراضي الـ ١٩٤٨ الذين اسْتَثْنَتْهُمْ سلطة الحكم الذاتي من صفقتها مع العدو). وعليه، لم يكن ثمة سبب وجيه لأن تُقْدِمَ سلطة الحكم الذاتي على مصادرة دور منظمة التحرير وتمثيلها، وهي لا تمثل ـ بالأرقام ـ إلا أقل من ربع ما تمثله منظمة التحرير من الشعب الفلسطيني. وعليه، فإن مرجعية سلطة «أوسلو» باطلة، ولا تمثل أكثر من اعتداء سياسي على حق الشعب الفلسطيني في حيازة إطاره التمثيلي الشرعي.

٢ ـ في نقد موقف بعض المعارضة الإسلامية

لم تكن الحركة الإسلامية الفلسطينية، ممثلة في «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، طرفاً في مؤسسات منظمة التحرير. نعم، عملت في المنظمات الجماهيرية في الأرض المحتلة، وتحالفت في الانتخابات ـ أحياناً ـ مع بعض فصائل «م. ت. ف.»، غير أن ذلك جرى خارج أي التزام منها في الأطر التنظيمية الرسمية للمنظمة. وقد تكون ثمة أسباب عديدة حالت دون عضويتها في تلك الأطر، لكن المؤكد أن أحد تلك الأسباب الرئيسة أنها لم تجد سبيلاً إلى التمثيل في المجلس الوطني على نحو يستجيب لشروطها، ويعكس قوتها في الميدان كما عبرت هي عن ذلك. في كل حال، لم يكن لدى قوى الحركة الإسلامية ـ قبل «أوسلو» ـ ما يفيد بأنها تطعن في شرعية منظمة التحرير: رسمياً على الأقل. أما معارضتها السياسية لخط المنظمة، وتوجهاتها، وموقفها، فهو في عداد أية معارضة ممكنة، من جنس تلك التي عبرت عنها فصائل أخرى معارضة، منتمية إلى المنظمة.

لم يبدأ طعن بعض الحركة الإسلامية في الشرعية التمثيلية لمنظمة التحرير، وفي مرجعيتها الوطنية، إلا بعد إبرام صفقة «أوسلو» وتبادل رسائل الاعتراف بين رئيس «م. ت. ف.» ورئيس وزراء الكيان الصهيوني. فقد سارع بعضها إلى تغريم المنظمة

بما اقترفه رئيسها وفريقه، محتسباً أن تجربة منظمة التحرير هي التي قادت إلى «أوسلو» موضوعياً! ولسنا في حاجة إلى كبير شرح لبيان أن مثل هذا الاستنتاج الميكانيكي مجاف لواقع الأمور، ويتجاهل حقيقة أن أغلبية فصائل المنظمة ـ حتى بعض أطر حركة «فتح» ـ عارضت «أوسلو»، ثم التأمت في حلف جبهوي معارض للاتفاق شاركت فيه الحركة الإسلامية نفسها! أما القول ـ مثلاً ـ بأن مؤسسات «م. ت. ف.» (اللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي، والمجلس الوطني) أجازت الاتفاق هي الأخرى (وليس رئيسها فقط)، فهو قول يتجاهل حقيقة التركيبة التنظيمية ـ غير الديمقراطية وغير التمثيلية ـ لهذه المؤسسات، وولاءها شبه المطلق للقيادة المتنفذة، مثلما يتجاهل التاريخ الطويل من نضال الحركة الوطنية من أجل إنجاز إصلاح ديمقراطي لمؤسسات الثورة، يقيم قواعدها على مقتضى التمثيلية، والشفافية، وجماعية القرار، وتداول السلطة. وهو نضال جرى داخل إطار تجربة منظمة التحرير وليس خارجها.

في كل حال، يعبر موقف تشكيك بعض المعارضة الفلسطينية في شرعية منظمة التحرير، ومرجعيتها، عن مقاربة غير موضوعية، ولا واقعية، لأزمة العمل الوطني الفلسطيني، وهي أزمة سابقة، بزمنٍ بعيد، لنازلة «أوسلو»، ويفترض التفكير فيها فرضيات، وأدوات، وأسئلة مختلفةً تماماً عن تلك التي يَعْرِضُهَا خطاب النقد الإسلامي لتجربة الحركة الوطنية ومنظمة التحرير. ولعل المناسبة ملائمة لإبداء ملاحظة نقدية نأمل في أن تفهم في سياقها العضوي، الحريص على الدور الوطني للحركة الإسلامية، وبعيداً عن أية حساسية محتملة: والملاحظة تلك هي أن الحركة الإسلامية تقول ما تقوله في حق منظمة التحرير، وفي ظنها أن الفرصة التاريخية لاحت لها للصيرورة بديلاً سياسياً، ووطنياً، من المنظمة. وإذ نخشى أن يكون الأمر كذلك ـ ولا نرجوه ـ نسارع إلى سَوْقِ ملاحظتين احترازيتين في هذا الباب:

أولاهما أنه ليس خليقاً، ولن يكون خليقاً، بالحركة الإسلامية: المناضلة والجهادية، التي خرجت من رحم تجربة الكفاح الوطني الذي خاضته منظمة التحرير، وقادته، على مدار عقود ثلاثة، أن تجحد نَسَبَهَا ـ السياسي والوطني ـ وتتنكَّر لتراث المنظمة الكفاحي، بل وأن تحاول تأسيس شرعيتها على تدمير شرعية «م. ت. ف.»! فهي إن فعلت ذلك، لن تسقط صريعة نظرة عدمية فحسب، بل ستكون قد غامرت بالمساهمة في محو الذاكرة الوطنية لشعب لم يعد يستطيع أن يقاوم بغير إنعاش ذاكرته وتعبئتها!

و**ثانيتهما** أن الحركة الإسلامية لن تستطيع في النهاية ـ وعلى الرغم من رصيدها الكفاحي العظيم ـ أن تتحول إلى مرجعية وطنية جامعة بسبب التنوع الديني والثقافي والايديولوجي والسياسي في المجتمع الفلسطيني: المقيم واللاجئ، وأنها لا تقوى

سوى على تمثيل قسم من ذلك المجتمع يشاطرها الرأي. أما منظمة التحرير، الحقيقية لا الرسمية، فقد تعلمت من تجارب الماضي كيف تكون إطاراً وطنياً مفتوحاً للجميع، بحيث يتعايش فيه الآتون من تجربة «الإخوان المسلمين» مع الذاهبين بأفكارهم إلى أقصى تخوم الماركسية ـ اللينينية، والذي يتعايش فيه المشايخ ورجال الدين المسلمون مع الرهبان والمطارنة وجمهور المعتقدين من الديانتين.

٣ ـ في الحاجة المتجددة إلى منظمة التحرير

من تحصيل الحاصل القول إن تغييب منظمة التحرير من المشهد السياسي: الوطني الفلسطيني، والقومي العربي، ألحق تدميراً هائلاً بقضية فلسطين، وأحدث حالة من الفراغ السياسي رهيبة لم تستطع قوى التمثيل الراهنة ـ على المسرح السياسي الفلسطيني (سلطة الحكم الذاتي والمعارضة الإسلامية) ـ أن تملأه، مثلما لم تقو على ذلك صيغة الائتلاف الجبهوي العريض التي التأمت في «المؤتمر الوطني الفلسطيني» المنعقد في دمشق. فقد ثبت ـ بالقرائن المادية ـ أن الاستغناء عن صيغة «م. ت. ف.» غير ممكن من زاوية تنمية العمل الوطني الفلسطيني وتطويره، ولا وظيفة له ـ في الواقع ـ سوى تجفيف مصدر هام من مصادر القوة في كفاح الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، وحرمان شعب فلسطين من كيانه الوطني الجامع (الرمزي): حامل مشروع تحقيق كيانه الوطني المادي.

ليست منظمة التحرير مجرد صيغة تنظيمية للعمل الوطني، إنها أكثر من ذلك بكثير: إنها «**الوطن السياسي الانتقالي**» الذي حملت الغزوة الصهيونية لفلسطين سائر الفلسطينيين على الانتماء إليه صوناً لقضيتهم، ولوحدتهم الوطنية، في وجه جرافة الاقتلاع، والتشريد، والتبديد... إلخ. لم يُمْنَحُوا حق الاختيار، ولا كانوا أمام ترف البدائل، لقد دفعتهم الغزوة تلك إلى أحد مصيرين: إما التذرر والتشظي في وحدات منفصلة، مقطوعة الأوصال، تدافع كل واحدة عن نفسها منفردة (المقيمون في الأرض المحتلة وحدهم، والمقدسيون وحدهم، واللاجئون وحدهم، والمصادرة أراضيهم بالنزع والاستيطان وحدهم، وذوو المعتقلين وحدهم، والـمُبْعَدُون وحدهم...)، أو الرد على الجراحة التقسيمية الصهيونية بمشروع وطني **توحيدي** داخل إطار تنظيمي وطني جامع.

نعم، كان يمكن للحركة الوطنية الفلسطينية أن تشهد وضعاً تنظيمياً شاذاً تحت وطأة عملية الاقتلاع والتشريد الصهيونية: كان يمكنها أن تعبّر عن نفسها في صورة حركات سياسية متعددة، ومتنوعة، بتعدد وتنوع القضايا التي تحمل. ولا يتعلق الأمر ـ هنا ـ بالتعدد والتنوع الفصائليَّيْنْ، على نحو ما هو قائم اليوم، بل بنوع آخر

مختلف، وذي طابع تجزيئي. كان يمكن للاجئين والنازحين ـ مثلاً ـ أن ينشئوا «حزب العودة». وكان يمكن للمقدسيين أن ينشئوا حزباً خاصاً يدافع عن القدس أرضاً ومقدسات، ضد المصادرة والتهويد. وكان يمكن للذين هدمت بيوتهم وصودرت حقولهم وأراضيهم، لتقوم عليها المستوطنات اليهودية، أن يؤسسوا «حزب الأرض». غير أن صيغة منظمة التحرير ـ وميثاقها الوطني ـ وَفَّرَا إمكانيةً بديلاً أفضل للتعبير عن مجموع هذه المطالب في مشروع توحيدي ينتقل بها من ضفة المطالب السياسية إلى رحاب مطلب حق تقرير المصير الوطني. هكذا أتت منظمة التحرير تمثل الجامع الوطني بين كل القوى الاجتماعية الفلسطينية التي دَمَّرَ الاحتلال مصالحها، والصوت الوطني الناطق بوحدة القضية المُعَرَّضَة للتبديد.

واليوم، ما زالت الحركة الوطنية الفلسطينية ـ بعد فضيحة «أوسلو» ومحنة منظمة التحرير ـ أمام الخيارين نفسيهما: إما التوزع التنظيمي في مؤسسات سياسية وظيفية متباينة بتباين قضايا النضال، وإما تجديد وحدتها في إطار كيانها الجامع. والفارق عظيم بين الخيارين. فهي في الأول، لن تَبْرَحَ إطار المطالب السياسية التي لا تطرح الاحتلال إلا كممارسة وليس من حيث المبدأ. أما في حالة الخيار الثاني، فستكون على موعد مع مقاربة سياسية مختلفة تستند إلى حق وطني لا يمكن إحقاقه إلا بزوال الاحتلال، هذا دون احتساب الفارق في القوة المادية بين حركات سياسية فلسطينية تناضل الواحدة منها منفردة عن الأخرى، وبين حركة وطنية موحدة تعبئ كل الطاقات وموارد القوة لدى شعبها في النضال ضد العدو.

إن الحاجة إلى منظمة التحرير كانت، وما زالت، وستبقى، **حاجة حيوية**: تاريخية، وسياسية، ووطنية، لا غنى عنها. إن الذي يبررها كثير وكثير، ولعل في صدارة ذلك الذي يبررها الدفاع عن: **وحدة الأرض، ووحدة الشعب، ووحدة القضية**، في وجه عدوٍّ حريص على تقسيم الشعب، وتجزئة الأرض والقضية، مثلما تبررها الحاجة إلى بناء وحدة وطنية متماسكة، وتمكين الشعب والحركة الوطنية من أداة موحدة للكفاح الوطني. ولقد زادت أهمية هذه الحاجة ـ اليوم ـ بعد قيام سلطة «أوسلو»، ومحاولتها مصادرة التمثيل الفلسطيني في شروط لا تَقْوَى فيها تلك السلطة على «تمثيل» إلا جزء يسير من الشعب يقع تحت دائرة «نفوذها»، فيما يُلْقَى باللاجئين، وسكان القدس، خارجاً! وتُقَدَّمُ فيه الأراضي الفلسطينية المستوطنة على طبق من ذهب للدولة اليهودية وقطعان مستوطنيها!

على أن القول بهذه الحاجة إلى استعادة منظمة التحرير إطاراً للعمل الوطني الفلسطيني، لا يتجاهل حقيقة أن أوضاع هذه المنظمة لم تكن على ما يرام حتى قبل «أوسلو»، وأن أزمتها البنيوية كانت في أساس الكثير من المطبات السياسية التي

وقعت فيها الحركة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي، فليس ثمة ما يشجع على الدفاع عن استعادتها معلولة معطوبة مثلما كانت قبل أن تقع الواقعة! وبعبارة أخرى، إن استعادتها المطلوبة ينبغي أن تكون ـ في المقام الأول ـ استعادة فكرة وطنية جامعة، لا استعادة هيكل سياسي مريض. والفكرة تلك عظيمة بلا شك، غير أنها لا تساوي شيئاً ـ في حساب السياسة والتاريخ ـ إن لم تترجم نفسها في قوة مادية: في مؤسسة تنظيمية قادرة على التعبير عن تلك الفكرة تعبيراً صحيحاً ومطابقاً.

هذا يعني أن منظمة التحرير المطلوبة ـ اليوم وفي المرحلة القادمة ـ هي تلك التي يجري تحقيقها من خلال **إعادة بناء** شاملة، تتناول الفكر، والسياسة، والبرنامج، وأساليب العمل، والتحالفات الخارجية... إلخ. ومن النافل القول إن إعادة البناء هذه تمتنع عن الصيرورة ممكناً إن هي حادت عن منطلق المنطلقات في أي عمل سياسي نوعي: مراجعة تجارب الماضي. وعليه، فإن أولى الأولويات في عمل المنظمة، وقواها، وفصائلها، ومفكريها، هو فتح ملف الثورة ومنظمة التحرير على مراجعة نظرية سياسية شاملة، تتناول سائر البديهيات في الفكر، والسياسة، والتنظيم، في أفق صوغ ممكنات جديدة للعمل الوطني الفلسطيني.

ثانياً: أسس الاستعادة وإعادة البناء

تتوزع هذه الأسس ـ في ما نخال ـ على نوعين مترابطين ومتكاملين: **أولهما** تثبيت الثوابت التي قام عليها العمل الوطني الفلسطيني منذ قيام منظمة التحرير، وصونها من سائر أنواع التزوير والتنازل التي عرضت لها ـ في العقد الأخير بخاصة ـ بسبب سياسات التفريط التي نهجتها القيادة الرسمية. و**ثانيهما** توليد أسس جديدة للعمل الوطني ترفد الأولى وتسندها، وتساهم في تحصين أوضاع الحركة الوطنية ـ والمنظمة ـ من بعض أسباب الانحلال والتدهور التي دَبَّتْ فيها في ما مضى من التجربة. ولا يمكن لهذه الأسس والثوابت الجديدة أن تنشأ إلا في امتداد عملية نقد جذري للمتغيرات، أعني لما طرأ على ثوابت العمل الوطني المفترضة من تحويرات فرعية لا تنتمي إلى الأصول بلغة أهل الفقه.

١ ـ تثبيت الثوابت

ليس في وسع ثورة أو حركة وطنية أن تحرز تقدماً في معركتها من أجل كسب قضيتها، إذا هي فرطت في ثوابتها، أو ساومت عليها تحت أي ظرف من الظروف، حتى ولو ضاقت السبل وشَحَّتْ أمامها الخيارات. فالثوابت ليست مجرد مواقف سياسية تُمْلِيها ظرفية ما، وقد ترتفع الحاجة إليها بارتفاع ضغط تلك الظرفية، بل هي

في مقام المبادئ العقدية التي تمتنع هوية القضية دون التشديد عليها وحفظها من الفساد والتلف. فكما لا يقوم إيمان بدون مسلمات دينية، كذلك لا يقوم التزام بدون مسلمات وطنية. وينطبق هذا ـ أكثر ما ينطبق ـ على الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير، بالنظر إلى ظروف ثورتها ضد عدو لا ينتمي إلى حركة الاستعمار فحسب، بل لا يقوم كيانه إلا على إلغاء كيان الفلسطينيين وأرضهم، الأمر الذي يلغي إمكانية المساومة باعتبارها ـ مادياً وفي أفضل الأحوال ـ قبولاً بمبدأ اقتسام الأرض والاعتراف بشرعية العدوان والاغتصاب!

تقع في قلب عملية تثبيت الثوابت مهمات **أربع** رئيسَة:

تكريس المرجعية السياسية ـ العقدية لـ «الميثاق الوطني» الفلسطيني، وتكريس عروبة القضية الفلسطينية وانتمائها الماهوي إلى الصراع العربي ـ الصهيوني، ثم تثبيت الوحدة الوطنية الفلسطينية في مواجهة المحتل، وأخيراً، تثبيت صفة ومنطق الثورة ضد منطق السلطة و«الدولة» في عمل الحركة الوطنية ومنظمة التحرير.

أ ـ مرجعية «الميثاق الوطني»

يمثل «**الميثاق الفلسطيني**» نصاً سياسياً استراتيجياً في فكر وأدبيات الحركة الوطنية ومنظمة التحرير. فهو يشخص تشخيصاً صحيحاً قضايا الصراع بين شعب فلسطين ودولة إسرائيل، ويرسم لمعالجتها أفقاً سياسياً وطنياً وديمقراطياً محكوماً بتصور استراتيجي متكامل. إنه يشدد على ثوابت لا سبيل إلى المساومة عليها: فلسطين التاريخية والجغرافية ـ كل فلسطين ـ لشعبها العربي الفلسطيني، والحقائق القهرية الصهيونية المفروضة، بقوة الأمر الواقع، باطلة وعارية عن الشرعية، ومستقبل التعايش بين العرب واليهود فيها (غير الغزاة) مكفول في إطار دولة غير طائفية: دولة ديمقراطية مدنية... إلخ. وبالجملة، فهو الخلفية الاستراتيجية للثورة والحركة الوطنية، وعقيدتها السياسية التي إليها تستند الممارسة، وبها تسترشد.

وليس معنى ذلك أن الحركة الوطنية الفلسطينية مدعوة إلى التخندق في إطار «الميثاق» تخندقاً عقائدياً استراتيجياً كاملاً، والانفصال عن يوميات السياسة والصراع، والتعامي عن موجبات العمل بمبدأ الواقعية السياسية، والمرحلية، تناسباً مع حقائق موازين القوى، ومع الممكنات الموضوعية... إلخ، بل القصد أن كل جنوح اضطراري منها إلى التكيف مع الوقائع والمستجدات، والتأقلم مع معطيات مسار الصراع، لا ينبغي أن يحيد عن منطقة الثوابت الوطنية العليا التي يُعَرِّفُها «الميثاق» تعريفاً فصيحاً، ما بعده عجمةٌ وتلعثم! لقد سبق لمنظمة التحرير أن أقرت «البرنامج الوطني المرحلي» قبل ربع قرن من هذا التاريخ. وكان ذلك تعبيراً صريحاً منها عن نهج

سبيل المرحلية والواقعية السياسية في العمل الوطني. غير أن تشديدها على حق إقامة سلطة وطنية «على أي شبر يحرر من التراب الوطني» ـ على ما ورد في «البرنامج المرحلي» ـ لم يكن برسم تفسير بعدي ينتهي إلى إقرار صيغة «دولتين لشعبين»، بل كان يمكن فهمه ـ في إطار تأويل وطني صادق غير مخادع ـ في سياق سعي الحركة الوطنية ومنظمة التحرير إلى الرد على الاغتصاب الصهيوني للأرض والحقوق باستراتيجية ثورية بديل تستعيد الأرض شيئاً فشيئاً، وتقيم عليها عنوان الهوية والسيادة: السلطة الوطنية، على مثال ما جرى في الصين وفييتنام وسواهما، من دون إسقاط كل الحق التاريخي.

لقد فعل المشروع الصهيوني، في فلسطين والمشرق العربي، الشيء نفسه. كان مشدوداً إلى استراتيجية عقائدية عظمى: إقامة الدولة اليهودية على كامل أرض فلسطين (بل ومد جغرافيتها إلى الجوار العربي): وهذا كان مشروع أنبياء الصهيونية المعاصرة منذ ثيودور هرتزل إلى حاييم وايزمن، بل إلى مناحيم بيغن، واسحق شامير، وأرييل شارون... إلخ! غير أن توازن القوى، وحقائق العالم المعاصر، فرضت على هذا المشروع واقعة اضطرارية تمثلت في «قرار التقسيم» وفي «الشرعية الدولية». هكذا، قبل بن غوريون قرار التقسيم، معرضاً نفسه للنقد العنيف من القوى اليهودية التي اعتبرت ذلك خيانة للقضية وتنازلاً عن «أرض إسرائيل» في القدس وفي «يهودا والسامرة»! وقد أثبتت استراتيجية بن غوريون، وموشي شاريت، وليفي أشكول، وغولدا مائير، وإسحق رابين، وشمعون بيريس، أن القبول بالحد الأدنى الاضطراري ليس مسوغاً لإسقاط الحد الأقصى الاستراتيجي، أو للتنازل عن الثوابت العليا للمشروع.

ومن المؤسف أن قيادة منظمة التحرير لم تعِ شيئاً من هذه الدروس، بل هي أنتجت عكس ذلك تماماً: وعت الاستراتيجيا بوصفها مجرد تكتيك (ابتزاز العدو و«استدراجه» إلى المساومة!) وحولت التكتيك (الحد الأدنى: المتواضع تواضع ميزان القوة) إلى استراتيجيا! أما حين جنح العدو إلى مساومة مربحة، فلم تجد القيادة إياها ما تقدمه له سوى الاستراتيجيا («الميثاق») مقابل وعود تأتي ولا تأتي! والمشكلة الأكبر، والأدعى إلى الخجل، أن قيادة المنظمة وسلطة «أوسلو» فعلت ما فعلت دون أن تطالب «عدوها» بإجراء مقابل. فقد ظلت «إسرائيل» وفية لـ «تعاليم» التوراة والتلمود، ولم تضع عقيدتها رهن المساومة مثلما فعل ﴿**الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم**﴾[1]!

(١) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ١٦.

إن تكريس «الميثاق الوطني الفلسطيني» اليوم، **مرجعية سياسية وعقائدية** في عمل منظمة التحرير، ليس طقساً ثورياً لفظانياً للمكابرة الايديولوجية ضد الاعتراف بهزيمة الثورة والمشروع الوطني الفلسطيني ـ والقومي العربي ـ أمام الدولة اليهودية، بل هو تثبيت لثابت ليس يقبل شكاً أو مراجعة: إعادة تعريف الصراع الوطني الفلسطيني ضد المشروع الصهيوني بوصفه صراع هوية وطنية تاريخية طبيعية في مواجهة معطى استعماري اصطناعي. وأول مراسيم ذلك التكريس ـ اليوم ـ رفض معطيات ونتائج عملية الانقلاب السياسي الفلسطيني الرسمي على مرجعية «الميثاق»، وإبطال فعل التزوير الذي مارسته ضد الحقيقة والطبيعة اجتماعات «القيادة الفلسطينية» لإلغاء بنود «الميثاق» الجوهرية التي تقول الصراع مع العدو قولاً صحيحاً لا مزيد عليه في الدقة والبيان!

ب ـ عروبة القضية الفلسطينية

منذ «وعد بلفور»، وبخاصة منذ تكثيف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، في الثلاثينيات والأربعينيات، وصولاً إلى توصيات «لجنة بيل الملكية» و«كتابها الأبيض»، فقرار التقسيم لعام ١٩٤٧...، أخذت قضية فلسطين طابعها العربي: أي بوصفها قضية ترتبط بمصير مجمل المنطقة العربية وشعوبها لا بمصير فلسطين وشعبها حصراً. كان الاستعمار البريطاني يُعدُّ نفسه لما بعد الحرب العالمية الأولى، لوراثة نفوذ تركيا، وكان يبحث لنفسه ـ خلال وبعد الحرب العالمية الثانية ـ عن موطئ قدم في المنطقة حين تجلو قواتُه العسكرية عنها. ولم يكن ثمة أفضل من إقامة قاعدة بشرية وسياسية دائمة، وموالية، تفتح لنفوذه الاستقرار في قلب المنطقة العربية، وكانت القاعدة تلك هي الدولة اليهودية. ولقد زاد من حاجة هذا السعي البريطاني إلى ذلك كله **أمران** حيويان: أهمية قناة السويس لمصالح بريطانيا وحلفائها، ثم بداية اكتشاف النفط في كثير من المناطق. ولم تختلف عناصر الاستراتيجية الأمريكية الجديدة ـ حيال «إسرائيل» ووظيفتها في المنطقة ـ منذ ترومان، وبخاصة أيزنهاور ـ عن سابقتها البريطانية، حتى لا نقول إنها ظلت هي نفسها.

ولقد أدرك العرب مبكراً حقيقة الارتباط بين قضية فلسطين ومستقبل كياناتهم، حتى قبل أن تكون على رأس السلطة في دولهم نخب قومية حاكمة. وهذا ما يفسر لماذا رفضوا قرار التقسيم، وناهضوا قيام الدولة اليهودية، وشاركوا في الحرب ضدها عام ١٩٤٨. ثم تنامى هذا الإدراك أكثر في امتداد صعود الحركة القومية: الناصرية والبعثية، وكان من نتائجه خوضهم الحرب ضد الكيان الصهيوني في عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧، ودعمهم كفاح شعب فلسطين، ومساهمتهم في تأسيس منظمة التحرير في عام ١٩٦٤، وإعلانهم إنشاء «القيادة العربية العليا»، وما إلى ذلك من مبادرات.

ومن «المصادفات» أن «إسرائيل» ساهمت مساهمة فعالة في إسباغ الطابع العربي على القضية الفلسطينية، من خلال السياسات والمبادرات التي أقدمت عليها، وبخاصة منذ العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦. ففيما بدأ الصراع على فلسطين صراعاً فلسطينياً ـ يهودياً في الأصل، اتخذ، منذ أواسط الخمسينيات وبشكل رسمي، شكل صراع عربي ـ إسرائيلي. وكان بعض أسباب ذلك إقدام «إسرائيل» على احتلال سيناء في حرب السويس (قبل الاضطرار إلى الانسحاب منها بعد إخفاق العدوان). وقد زاد طابع الصراع كذلك، بعد إقدامها على احتلال سيناء، والجولان، والضفة الغربية، والقدس، وغزة، في حرب ١٩٦٧، ثم على احتلال جنوب لبنان في عام ١٩٧٨، وعلى إعادة احتلاله والبقاع الغربي في حرب ١٩٨٢. وهكذا، وضعت الدولة اليهودية ـ بسياساتها ـ حداً قاطعاً لأية محاولة «حياد» عربي ممكن في صراعها مع الشعب الفلسطيني، لتفرض على هذا الصراع أن ينتقل من صراع فلسطيني ـ إسرائيلي إلى صراع عربي ـ صهيوني.

وإذا كانت قوى من الحركة الوطنية الفلسطينية قد انتظمت، مبكراً، في خط النضال القومي ضد المشروع الصهيوني ودولته، وبخاصة «حركة القوميين العرب»، ومنحت المقاربة القومية العربية لهذا الصراع شرعيتها الفلسطينية الداخلية، فإن مما يؤسف له أن انعطافها السياسي والايديولوجي إلى الماركسية ـ بعد هزيمة عام ١٩٦٧ ـ أنتج قطيعة في وعيها، وفي سياساتها، مع الخيار القومي في التعاطي مع مسألة الصراع. وقد تزامن ذلك تاريخياً مع بداية انبثاق تعبير وطني فلسطيني مثلته ـ آنئذٍ ـ حركة «فتح»، فكان أن شد الجميع الرحال إلى الوطنية الفلسطينية الصاعدة، في مقابل قومية عربية بدت متقهقرة. ولم ينتبه كثيرون ـ في لجة حماس المأخوذ بالبندقية الوطنية ـ إلى أن الوطنية الفلسطينية لا تقوى على شيء بمفردها، ولا تستطيع أن تنجز مكسباً في غيبة من الرافد القومي العربي، وقد تصبح نرجسيتها شوفينية مغلقة تتعامى عن حقائق الصراع، وتهدد بالركون إلى الحلول السهلة! ومن المؤسف أن هذا ما حصل، حين تفاقم أمرها لتتحول إلى انعزالية فلسطينية قاتلة، دفعت غرامات فادحة في «أوسلو» وأخواتها: من الأرض، والحقوق، والكرامة!

واليوم، في ضوء التجربة المرة لهذه الانعزالية وأكلافها الوطنية الفادحة، لم يعد ثمة بد من إعادة التأكيد على ثابت العروبة جوهراً سياسياً للقضية الفلسطينية، ولم يعد ثمة مهرب سهل من حقيقة أن الحل الوطني للقضية الفلسطينية ممتنع عن الصيرورة خياراً سياسياً ممكناً بمعزل عن استراتيجية عربية للتحرر أو للحل السياسي. وربما كانت هذه المقولة مجرد موضوعة نظرية، أو قل ايديولوجية، في وعي كثيرين في ما مضى. ربما كان ذلك في أساس قدرتهم على «إقناع» الرأي العام

الفلسطيني بإمكانية إنجاز حل وطني مستقل (والأصح: منفرد)! غير أنها ـ اليوم ـ باتت حقيقة سياسية عصية على التجاهل بعد أن شربت الانعزالية الفلسطينية كأسها كاملاً! نعم، هناك صراع فلسطيني ـ إسرائيلي، لا غبار عليه، بل العبء الأكبر ـ كل العبء تقريباً ـ في مواجهة الدولة اليهودية موضوع على كاهل شعب فلسطين، وأرض فلسطين، غير أن أم الحقائق أن هذا الصراع ينتمي إلى إطار تاريخي أعلى، وجبهة سياسية أوسع، هما: الصراع العربي ـ الصهيوني، وأن القضية الفلسطينية هي جوهر هذا الصراع بحسبانها قضية عربية.

ج ـ مبدئية الوحدة الوطنية الفلسطينية

في كل تناقض وطني بين شعب ومحتل أجنبي، يسعى طرفا التناقض إلى الصراع على كسب معركة الوحدة أو التفتيت. لا يستقيم أمر عملية الاحتلال والتغلب دون نجاح العدو في إلحاق الضرر بوحدة القوى الاجتماعية والسياسية لخصمه المقاوم، وتنمية تناقضاته الداخلية لاستنزافه وإضعافه. والشعب المقاوم ليس يملك أن ينمي قدرة المقاومة لديه إلا بحفظ تضامنه الجمعي ووحدته الوطنية، بحسبانهما السبيل الأكفل إلى استنهاض مواطن القوة فيه، ومنع العدو من إحداث اختراق في جبهته.

يصدق ذلك، أكثر ما يصدق، على تجربة نضال الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية ضد الكيان الصهيوني. فالغزوة الصهيونية لفلسطين، في حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧، خلقت أمراً واقعاً تقسيمياً في الأرض والشعب: فرضت العزلة على فلسطينيي المثلث، والجليل، والنقب (أراضي الـ ١٩٤٨)، وفصلتهم عن مجموع شعب فلسطين باعتبارهم «مواطنين» داخل الدولة اليهودية، وفرضت اللجوء على قسم آخر منه، مشرِّدَةً إياه في أصقاع العالم كلها، في مخيمات البؤس في الجوار العربي لفلسطين، ثم فرضت الاحتلال على قسم ثالث في الضفة والقدس والقطاع. ولقد كان معنى ذلك أن وحدة الشعب تعرضت لتمزيق اجتماعي مادي وجغرافي ألقى بتداعياته على تكوين الحركة الوطنية نفسها، وعلى مطالب شعب فلسطين! ولقد حصل شيء من ذلك حين انفصلت ـ موضوعياً ـ الأحزاب السياسية العربية داخل أراضي الـ ١٩٤٨ عن موجة الحركة الوطنية في باقي أراضي فلسطين والجوار العربي، أو حين فرض على فلسطينيي الـ ١٩٤٨ النضال من أجل المساواة في الحقوق المدنية والسياسية مع اليهود، فيما فرض على اللاجئين أن يطالبوا بحق العودة، وأن يطالبوا مع فلسطينيي الضفة والقطاع بحق تقرير المصير الوطني وإقامة الدولة المستقلة.

غير أن «إسرائيل» لم تكتفِ بهذه الخارطة البشرية الفلسطينية الممزقة، بل راهنت على إحداث شروخ أخرى في الجسم الوطني الفلسطيني، وعلى تمزيقٍ جديدٍ

لنسيجه التوحيدي. ونستطيع ـ من استقراء الأحداث والوقائع ـ أن نقف على أربع حالات، على الأقل، جربت فيها ذلك بكل الوسائل: **أولاها،** محاولة الإيقاع بين «الداخل» و«الخارج» الفلسطينيْين، من خلال العمل على تخليق مؤسسات «تمثيلية» مخاطبة من قبل الاحتلال في الداخل ـ من طراز «روابط القرى» ـ أو تشجيع زعامات محلية على القيام بهذا الدور التمثيلي لسكان الضفة والقطاع، لفصلهم عن منظمة التحرير. و**ثانيتها** محاولة اللعب على تناقضات فصائل المقاومة، وتغذيتها من خلال الدس والاختراق الأمني! و**ثالثتها** محاولات الإيقاع بين منظمة التحرير وبين الحركة الإسلامية داخل الأراضي المحتلة، وكانت ذروتها الإيحاء بعقد صفقة سياسية في «أوسلو» مع المنظمة لقطع الطريق على التيار الإسلامي. أما الحالة **الرابعة،** فتمثلت في محاولات دق إسفين في العلاقة بين سلطة الحكم الذاتي والمعارضة الإسلامية لدفع الساحة الوطنية الفلسطينية إلى حرب أهلية تدمر الجميع.

ولقد كان لكل محاولة من هذه المحاولات الأربع تاريخ: جرت الأولى في السبعينيات للتضييق على المجالس البلدية الوطنية، المرتبطة في مجملها (ما خلا حالتي رشاد الشوا والياس فريج!) بمرجعية منظمة التحرير. وجرت الثانية خلال الإقامة الفلسطينية في لبنان: قبل اجتياحه في عام ١٩٨٢، وبعده على نحو خاص. أما الثالثة، فجرت خلال الانتفاضة الفلسطينية بين خريف عام ١٩٨٧ وصيف عام ١٩٩٣. وأخيراً، جرت الرابعة بعد تفقيس بيضة «أوسلو» في غزة ورام الله، وتسليح شرطة الحكم الذاتي، ودفعها إلى مواجهة سلاح المقاومة. وفي كل هذه الحالات والتواريخ، كان الهدف الصهيوني واحداً: ضرب الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإضعاف المقاومة: العسكرية والمدنية، لتحقيق سيطرةٍ أَيْسَرَ على الأرض والشعب.

ربما أخطأت فصائل الثورة والحركة الوطنية إزاء قضية الوحدة الوطنية في ما مضى، فساهمت في إضعاف نسيجها التوحيدي بمعارك السلطة الوهمية على مراكز القرار في «م. ت. ف.» مثلاً، أو بالاحتراب الأهلي غير المشروع الذي نشب في أعقاب الانسحاب من بيروت صيف عام ١٩٨٢، أو بالمضاربة الايديولوجية العبثية بين منظمة التحرير والحركة الإسلامية على التمثيلية والمرجعية. . . إلخ. غير أن الذي لم يعد يقبل تساهلاً ـ اليوم ـ هو الحاجة إلى التشديد على أصولية مبدأ الوحدة الوطنية في مواجهة العدو الصهيوني، وعلى وجوب اعتباره من الثوابت التي لا محيد أو تراجع عنها تحت أي ظرف. فالوحدة الوطنية ليست مجرد سلاح في مواجهة العدو، بل هي السلاح الأمضى في تلك المواجهة، وبخاصة بالنسبة إلى شعب مقطوع الأوصال في بنيته البشرية بسبب فعل الاغتصاب والتشريد الصهيونيين للأرض والشعب.

د ـ صون منطق الثورة ضد أوهام «الدولة»

منذ اضطرار الثورة الفلسطينية ـ بعد غزوة ١٩٦٧ ـ للانتقال من فلسطين إلى الجوار العربي (الأردن فلبنان)، وصولاً إلى قيام سلطة الحكم الذاتي بموجب «اتفاق أوسلو»، شهد تاريخ الحركة الوطنية، ومنظمة التحرير، صراعاً حاداً بين منطقين فيها: سادا معاً، وتَجَاوَرَا تعايشياً، وتصارعا صراعاً صامتاً أو مدوياً، هما: منطق الثورة، ومنطق السلطة. كان منطق الثورة طبيعياً بالنظر إلى وجود أسبابه: الاغتصاب والاحتلال الصهيونيّين، وكان من البديهي أن يعبّر عن نفسه من خلال المؤسسة الوطنية القتالية التي أقامتها فصائل «م. ت. ف.». أما منطق السلطة، فلم يكن ثمة ما يبرره إلا الرغبة في التعويض النفسي عن اغتصاب الوطن والدولة. وقد عبّر عن نفسه من خلال الآلة الإدارية البيروقراطية والأمنية الضخمة التي أنتجتها المقاومة منذ عام ١٩٦٩ (تاريخ «اتفاق القاهرة») إلى عام ١٩٨٢ (تاريخ «اتفاق فيليب حبيب»).

إن «سلطة المقاومة» في الأردن، ثم «دويلة» «فتح لاند» في جنوب لبنان، وبعدها «دولة» حي الفاكهاني في بيروت، وما رافقها من مظاهر السلطة. . . ، هي التي غذت المنحى السياسي لدى قيادة الحركة الوطنية و«م. ت. ف.»، إلى تدمير مؤسسات الثورة، والجنوح إلى إرساء مؤسسات «الدولة» بأي ثمن. إنها المسؤولة عن كوارث «أوسلو» وسلطة ـ وشرطة ـ الحكم الذاتي في بعض غزة وبعض الضفة. وهي المسؤولة عن قبر منظمة التحرير وتراثها الوطني من أجل فتات المائدة الإسرائيلية: «حكومة ذاتية» (أقل من سلطات مجالس البلديات و«روابط القرى»)، ثم «مجلس تشريعي» لا قرارَ لَهُ، فشرطة طليقة اليد في المقاومة والشعب. وقبل ذلك، كانت هي المسؤولة عن الإساءة لصورة المقاومة في نظر الشعبين الأردني واللبناني على الرغم من كل التضحيات التي قدماها لها ولقضية فلسطين.

آن لهذه الازدواجية اليوم أن تنتهي لأنها حالة شاذة، ولا تنتمي إلى ثقافة الثورة. وليس الحامل على وجوب إنهائها هو تصحيح صورة الحركة الوطنية لدى العالم الخارجي، بل لأن المرحلة ما زالت مرحلة ثورة وتحرر وطني فلسطيني، وما زالت ـ لذلك ـ بعيدة عن «دولة» وموجبات منطقها: الذي يجري إنفاذ أحكامه اليوم على غير صواب. لا، بل إن الحامل على ذلك هو الحاجة إلى وقف عملية الخداع والتخدير التي يتعرض لها الوعي الفلسطيني، جراء تسويق أوهام السلطة و«الدولة»، والتي لا وظيفة لها سوى فك تعبئته السياسية والنفسية، وتكريس حال من الارتخاء والاتكالية في صفوفه، لن يكسب نتائجها سوى العدو الذي لم يتخل ـ حتى الآن ـ عن رفع درجة تعبئته وجهوزيته في وجه الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية.

ومن النافل القول إن العودة إلى منطق الثورة، وإسقاط منطق «الدولة»، تعني ـ

اليوم ـ فك الارتباط بين منظمة التحرير الفلسطينية وسلطة الحكم الذاتي، وتحرير دينامية الأولى من أحكام مرجعية الثانية، إذ بغير ذلك، سينتصر المفاوض على المقاتل، و«الخبير» على المناضل، و«الأمن الوقائي» على المجموعة الفدائية، والبيروقراطي المرتشي على القائد النظيف، وصديق أمريكا و«حزب العمل» على ابن الشعب. وبكلمة، ستنتصر «أوسلو» على حق تقرير المصير الوطني!

هذه هي جملة الثوابت التي تحتاج الحركة الوطنية الفلسطينية إلى الشد عليها بالنواجذ، وصيانتها من عمليات التبديد التي باتت عرضة لها منذ «فقدت» «م. ت. ف.» أهميتها ـ في نظر قيادتها ـ غداة قيام سلطة «أوسلو» الذاتية على بعض صغير من بعض فلسطين. ولا تكتمل أهمية هذا المسعى المطلوب إلى حفظ الثوابت والتشديد عليها إلا بنقد المتغيرات السلبية التي عرضت للمنظمة في مجرى العمل الوطني، ولعبت أبلغ الأدوار المدمرة للوضع الفلسطيني الداخلي في مختلف تمظهرات علاقاته.

٢ ـ نقد المتغيرات

هذا النقد ليس شيئاً سوى النقد الذاتي. النقد الذي ينبغي أن ينصرف إلى مراجعة التجربة الماضية للثورة مراجعة سياسية شاملة، والوقوف على الأمراض التي أفرزتها الحقب السابقة من العمل الوطني، وتحليل الآليات العميقة التي أنتجت حالات العطب أو الخلل فيه. ومن المهم ـ هنا ـ التأكيد على أن هذه المراجعة النقدية ليست ترفاً نظرياً يفيض عن حاجة المرحلة، بل هي أول الخطو نحو استعادة دور منظمة التحرير وإعادة بناء أطرها الوطنية، في امتداد إعادة بناء هيبتها، ومصداقيتها، لدى شعبها. كما أن من المهم التأكيد على أن هذه المراجعة النقدية ليست برسم النبش في قبور الماضي، أو ممارسة تمرين الاعتراف السياسي وتسجيله للتاريخ، بل هي برسم المستقبل: مستقبل المنظمة والعمل الوطني.

ليس من المبالغة والتَّزَيُّدِ الايديولوجيين أن يقول المرء إن المرحلة السابقة، الفاصلة بين الخروج من أراضي ١٩٦٧ والدخول إلى أراضي «أوسلو» في ١٩٩٤، حافلة بالأخطاء السياسية الفادحة الضاغطة على الوضع الفلسطيني الداخلي حد الاختناق، والمدمرة ـ أعظم تدمير ـ للعلاقات فيه في أوسع أشكال تجلياتها: العلاقة بين الثورة والشعب، العلاقة ـ داخل الثورة ـ بين فصائلها، العلاقة بين الثورة وبين المحيط العربي: الشعبي والرسمي، العلاقات التنظيمية الداخلية، أساليب الإدارة السياسية للمعارك والإدارة الاجتماعية اليومية لاحتياجات الناس: في المناطق المحتلة، وفي المخيمات، وسائر مواقع الشتات الفلسطيني... إلخ. وهذه اللائحة من عناوين المسلكيات السياسية الواجب تناولها بالنقد والمراجعة، ليست كل ما هو

مطلوب لإخضاعه لهذه الجراحة النقدية الجريئة، بل هي مجرد عينة للمسائل العديدة التي هي في حاجة إلى إعادة نظر وفحص في المرحلة الحاضرة.

ومع علمنا بأن مثل هذه المراجعة النقدية هي من مشمولات قوى الحركة الوطنية الفلسطينية، وفصائل منظمة التحرير، وجمهور المثقفين الوطنيين في الساحة الفلسطينية، وهي من أهم نقاط جدول أعمال الحوار الوطني النقدي المطلوب من قوى المقاومة، إلا أن ذلك لا يمنعنا من أن نساهم ببلورة عناوين ومداخل لتلك المراجعة. ولعلنا نجملها في عنوانين رئيسين: مراجعة ونقد التجربة السياسية الماضية للثورة ومنظمة التحرير، ثم مراجعة البنية التنظيمية لمؤسساتها.

أ ـ في السياسة

نكتفي من لائحة القضايا الكثيرة التي تحتاج إلى نظر نقدي، وإلى مراجعة سياسية جريئة وشاملة، بذكر **خمس** منها على سبيل التمثيل لا الحصر هي: هشاشة موقع المسألة الاجتماعية في المشروع الوطني الفلسطيني، الذي حملته «م. ت. ف.»، ونزعة تقديس السلاح واحتقار الفكر، وتضخم المنزع البيروقراطي الأوامري في الحياة السياسية والعمل الوطني، ثم إهدار العلاقات الديمقراطية في الحياة السياسية الداخلية، وأخيراً، ارتباك وسوء العلاقة بالمحيط العربي.

في مقابل تضخم الهاجس السياسي، في فكر فصائل منظمة التحرير وسلوكها، كان هناك ما يشبه الفقر المدقع في الوعي بمكانة وقيمة المسألة الاجتماعية في المشروع الوطني الفلسطيني عندها! وهذا هو الخلل **الأول**، فالممارسة السياسية، في تجربة فصائل «م. ت. ف.»، تكاد تراوح بين حدين لا تبرحهما: القتال أو التحشيد السياسي للناس في مؤسسات الثورة! ليس من شك في أن منزعها السياسي التعبوي للجماهير لتنمية القاعدة البشرية للثورة كان ناجحاً، وكان ضرورياً، غير أنه ليس كل شيء في عمل الثورة: أية ثورة، وبخاصة في ظروف الثورة الفلسطينية، حيث لم يكن مطروحاً عليها أن تبني جيشاً للتحرير فحسب، بل كان عليها ـ أيضاً ـ أن تبني مجتمعاً دمَّره الاحتلال، ومزَّق أوصاله، وبَدَّدَهُ تبديداً لا سابق له في العنف والوحشية.

لقد صرفت الثورة أموالاً طائلة ـ تدفقت من الأهل والأصدقاء والحلفاء ـ لبناء مؤسسة قتالية قوية نسبياً، أدت دورها الوطني بجدارة، وقاتلت العدو قتالاً مشرفاً بلغ ذراه في ملحمة حرب عام ١٩٨٢. وبنت نظير ذلك في مجالي الدبلوماسية والإعلام، حيث نجحت بإحداث اختراقات سياسية في المجال الدولي لصالح قضية شعبها، فضلاً عن نجاحها في بناء رأي عام وطني وقومي مساند للثورة. غير أنها لم

تنجح ـ بجميع المقاييس الكمية والنوعية ـ في بناء مؤسسات مدنية للمجتمع الفلسطيني، ولا نجحت في تقديم أجوبة مناسبة للمطالب الاجتماعية اليومية للمجتمع الفلسطيني: تحت الاحتلال وفي مخيمات اللجوء، إذ ظلت البنية التعليمية، والصحية والخدماتية، تشتغل تحت خط البؤس، مقابل بنية أمنية ـ مثلاً ـ تضخمت بالمهام وبأعداد العاملين فيها، وامتصت من الأموال ما لم يكن ضرورياً ولا مبرراً في أضعف الأحوال. وإذا ما أضيف إلى ذلك معدل الإنفاق الهائل على الجهاز البيروقراطي، وعلى الإقامات الباذخة، والتنقلات الفائضة عن الحدود، وإكراميات «ذوي القربى» و«المؤلفة قلوبهم»!، تكون معظم موارد المنظمة المالية قد صرفت بعيداً عن هدف بناء المجتمع الفلسطيني، وتأمين احتياجاته، وضمان تماسكه الوطني.

ولقد كانت الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة صدمة سياسية إيجابية للثورة، أبانت عن مواطن الخلل والقصور في تجربتها في الأردن ولبنان. كشفت الانتفاضة عن حقائق مذهلة في مضمار العمل الوطني: كشفت عن أن مقاومة العدو يمكن أن تحصل بأقل كلفة إذا ما جرى استثمار حقيقي في الرأسمال الاجتماعي البشري. وكشفت عن أن المجتمع الفلسطيني يستطيع أن يبني اقتصاده ومؤسساته المدنية، وينجز التسيير الذاتي لها، بأقل الموارد الممكنة. ثم كشفت عن أن الانتفاضة ليست أسلوباً في قتال العدو ومقارعته فحسب، بل هي أكثر من ذلك: هي أسلوب في بناء مجتمع فلسطيني تضامني جديد. وفي كل هذا الذي كشفت عنه الانتفاضة، كان ثمة ما يقول بوضوح إن منظمة التحرير جربت العمل بسائر الرهانات إلا أهمها: الرهان على الشعب، وعلى طاقاته الغنية، التي لا تحتاج إلى أكثر مما أنفقته الثورة على تجهيز مكاتبها.

يرتبط بالخلل السابق خلل ثانٍ رديف تابع هو: التفاوت الهائل بين مكانة الرصاصة ومكانة الفكرة في أولويات المشروع الوطني لفصائل منظمة التحرير. كانت الثورة الفلسطينية ثورة بالمعنى العسكري، ولم تكن كذلك بالمعنى الثقافي والفكري. قدست البندقية والعنف الوطني ضد العدو. وكان ذلك مشروعاً تماماً بالنظر إلى نوع العدو الذي تواجه. لكنها احتقرت الفكر احتقاراً غير مشروع ولا مبرر، ولم ترسم له من وظيفة سوى التبشير برأي الفصيل، وقيادته، وزعيمه ليس أكثر، دون أن تعير انتباهاً إلى حقيقة أن الرصاصة التي لا تسندها الفكرة قد تكون طائشة.

قد يكون من علائم ذلك أنها لم تنشئ من مراكز البحث العلمي إلا مركزاً واحداً يتيماً (هو «مركز الأبحاث الفلسطيني»)، ولم يكن صدرها يتسع كثيراً للنقد من داخلها: وهذا كان في أساس محاصرتها للأقلام النقدية الفلسطينية، وتهميشها، بل وحتى التشنيع عليها والتشهير بها في أوساط الجمهور الحزبي، وعَدِّها خطابَ

النقد مروقاً سياسياً عن «ثوابت» التنظيم الحزبي والثورة. وكان ذلك سلوكاً منها غير مفهوم، وبخاصة أنها تواجه عدواً مدججاً بقدرة علمية هائلة، ومسربلاً بعشرات مراكز الأبحاث والدراسات المتخصصة في قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني: عدو حريص على كفالة حرية البحث والتفكير والرأي، حتى للذين يعارضون سياسات حكوماته. وفوق هذا كله، أضاعت على نفسها فرصة الاستفادة من ذخيرة استراتيجية فكرية حية، كانت تزخر بها الساحة الفلسطينية، وكان يمكنها أن تقدم مساهمة كبيرة في تزويد العمل الوطني بموارد فكرية لم يكن ـ يوماً ـ في غنى عنها، ولم تكن لتفقد قيمتها الوظيفية ـ أبداً ـ أمام فكرة أولوية البندقية والكفاح المسلح على غيرهما من أشكال التعبير المقاوم.

لم يكن مطلوباً من المثقف الفلسطيني أن يفكر ـ في عرف الثورة ـ بل كان مطلوباً منه أن يبرر عقيدة التنظيم، وسداد خطه السياسي، وحصافة مواقفه. ولم يكن أمامه ـ تحت وطأة قمع الممارسة وقمع فكرة الالتزام بخط الثورة ـ إلا تأجير لسانه وعقله، ووأد حاسته النقدية، خشية تعريض النفس لتهمة الانحراف عن جادة الثورة ومحجتها البيضاء «التي لا يزيغ عنها إلا هالك»! كانت الحقيقة تطلع من رأس السياسي والضابط، وليس على المثقف إلا أن يعممها في الناس ما وسعته العبارة والفصاحة إلى ذلك سبيلاً. والنتيجة، أن الثورة اشتغلت بلا عقل، وتكرست في تجربتها أمراض الوثوقية، والإيمانية، والجمود العقائدي، ولم يعد في وسعها ـ بغياب النقد ـ أن تملك القدرة على ممارسة التكيف الإيجابي مع التحولات والمتغيرات الموضوعية دون فقدان توازن المقدمات والمنطلقات. هكذا كان عليها أن تنتقل من النقيض إلى النقيض، عند كل منعطف، فتبدو لبعض جمهورها وكأنها تخون البدايات.

الخلل **الثالث** في تجربة الثورة ومنظمة التحرير كان يتصل بنوع العلاقة التي أقامتها ـ في الممارسة ـ بجمهور العمل الوطني. كانت علاقة استعلاء بيروقراطي منفرة، لا تليق بأجهزة ومؤسسات حركة تحرر وطني تحاول أن تتعلم من تجارب حركات أخرى (في الصين وفيتنام مثلاً). ولقد جرت وقائع تلك العلاقة بين قيادات الفصائل والمنظمة وبين جمهور الثورة والشعب باسم «الانضباط»، ووجوب احترام تقاليده. ولم يكن صحياً أن الشكل الوحيد للانضباط الثوري هو هذه العلاقة ـ على ما تقيم الدليل على ذلك تجارب آخرين ـ كما لم يكن صحياً أن الوضع الاستثنائي الفلسطيني يوجب ذلك، لأن سائر حركات التحرر الوطني شهدت ـ كلياً وجزئياً ـ مثل ذلك الوضع. إن العامل الوحيد الذي يفسره هو نوع التكوين الفكري والسياسي للقيادات الفلسطينية: حيث نهل معظمها من الثقافة السياسية السائدة في الوضع العربي، وانتظم سلوكه السياسي تحت سقفها، فكان شكلاً ما من أشكال

إعادة إنتاج لها باسم الثورة، وفي أوساط الثورة.

المظهر الصارخ لتلك العلاقة هو تضخم النزعة الأوامرية في الإدارة السياسية، وفي العلاقة اليومية بالجماهير. وإذا كان من طبيعة السلطة: سلطة الدولة، أن تعبّر عن هذا النمط من الإدارة السياسية للشؤون العامة، فإن من علامات الشذوذ السياسي أن يحصل ذلك في تجربة ثورة كالثورة الفلسطينية، لم تسعفها الأوضاع المادية الموضوعية حتى في الإقامة على أرض وطنها، بل أجبرت على العمل من قواعد خلفية، ناهيك عن أن الكفاح الوطني لا يدار البتة بعقلية أوامرية. ومرة أخرى، كان السبب الحامل على ذلك النوع من الإدارة البيروقراطية الأوامرية للعمل الوطني، هو ميل الثورة إلى التماهي مع «الدولة» في منطق عملها، واستعارة أساليبها في شكل واضح من أشكال التعويض النفسي عن غياب تلك الدولة.

وإذا كانت تجربة منظمة التحرير في لبنان حافلة بالسوابق والأمثلة المثيرة الدالة على استفحال ذلك المنزع الأوامري، في الإدارة اليومية للسياسة، فإن علاقة المنظمة ـ خلال إقامتها التونسية ـ بالانتفاضة الشعبية في الأرض المحتلة، تقدم دليلاً صارخاً على صيرورة الأوامرية نزعة مرضية مزمنة في عقل المنظمة. لم تقم الانتفاضة بأمر من قيادة «م. ت. ف.»، ومع ذلك، لم تتوقف هذه عن التعامل معها بأسلوب أوامري مخجل. وقد استمر الاستفحال في أوضاع هذا الأسلوب إلى حد «إعطاء الأمر» بوقف الانتفاضة بعد «أوسلو».

ويتمثل الخلل **الرابع**، في أوضاع الثورة، في غياب العلاقات الديمقراطية في الحياة السياسية الوطنية الفلسطينية، وبخاصة في العلاقات بين فصائل منظمة التحرير. وبصرف النظر عن كل الأسباب الموضوعية القهرية التي أسست لغياب وتغييب تلك العلاقات، وهي عديدة، فإن مسؤولية هذه الفصائل ثابتة في عدم بذلها الجهد الوطني الثوري الضروري، لترشيد سلوكها السياسي نحو الديمقراطية، وللارتقاء بالعلاقات بينها إلى مستوى الشفافية، والتوازن، والمشاركة، وصون حق الاختلاف بينها على نحو متحضر، كما على النحو الذي يضع حداً للنزيف السياسي الداخلي، الذي عاشته في امتداد فقدانها العاصم الديمقراطي حيسوماً في العلاقات بينها!

وليس من شك في أن مرد ذلك كان إلى فقر في الثقافة السياسية الديمقراطية لدى الحركة الوطنية الفلسطينية. وإلا كيف نفسر ظاهرة التعدد التنظيمي الفصائلي فيها إلى حد يفيض كثيراً عن حدود التمثيل الاجتماعي ـ الطبقي، والعقائدي ـ الايديولوجي للمجتمع الفلسطيني؟ بكل تأكيد، لم يكن ذلك تعبيراً عن تطور

متسارع في الدينامية الاجتماعية والسياسية للمجتمع الفلسطيني، ولمجتمع الثورة، بقدر ما كان تعبيراً عن انسداد في شرايين مؤسسات الثورة، وعن انعدام كلي للعلاقات الديمقراطية فيها! ذلك أن هذه الخارطة المتنوعة من الأحزاب والفصائل لم تنشأ في ـ ومن محيط ـ حركية المجتمع، بل نشأت عن مسلسل من الانشقاقات التنظيمية من أصلين: «حركة القوميين العرب»، و«حركة التحرير الوطني الفلسطيني»، الأمر الذي يعني أن أزمة الديمقراطية في هذه الأحزاب هي التي أثمرت انشقاقاتها في المقام الأول. وفي كل حال، استمرت هذه الأزمة مشتعلة في نسيج الثورة، إلى حد أنجبت فيه الاقتتال والحرب الأهلية الداخلية بينها، ناهيك عن الحرب الأهلية الإعلامية والفكرية اليومية المعلنة في أدواتها الإعلامية.

أما **خامس** عناصر الخلل في تجربة «م. ت. ف.»، فكان علاقاتها المرتبكة، غير المتوازنة ولا المحسوبة، بالمحيط العربي الذي عملت فيه، وأقامت قواعدها عليه. وهي العلاقات التي أساءت إلى صورتها شعبياً، وعرضت قواها للتصفية في مناسبات كثيرة، ولم يكن ضرورياً فيها أن تجر نفسها، أو تجر، إلى مواجهات دموية مع قوى ذلك المحيط.

نعم، فرضت عملية الاقتلاع الصهيوني على الحركة الوطنية ومنظمة التحرير أن تنقل مركز مؤسساتها وقواعدها إلى بلدان الجوار العربي لفلسطين. وقد كان لذلك الاضطرار ثمنه الكبير: كان عليها أن تتحرك بحذر في الهامش الضيق المتاح، وأن تحترم خطوطاً حمراً لا سبيل لأية دولة إلى المساومة عليها: سيادتها وأمنها. وكانت المعادلة السياسية الأصعب هي كيفية التوفيق والموازنة بين موجبات التحرير والكفاح ضد العدو كفاحاً مسلحاً، وبين احترام الخطوط الحمر تلك! وهي كانت ـ للأمانة ـ معادلة معقدة وصعبة، حتى لا نقول مستحيلة. ولقد استفادت الإقامة الشرعية لمعسكرات وقواعد ومؤسسات الثورة في الأردن، وفي لبنان، من عاملين: الكثافة البشرية الفلسطينية في الأردن، والتواصل بين الضفتين، ثم «اتفاق القاهرة» لعام ١٩٦٩، الذي رعته مصر الناصرية بوزنها الكبير، بين السلطة اللبنانية وقيادة «م. ت. ف.»، لكن المنظمة أساءت استغلال هذه الشرعية على نحو صحيح... ففتحت على نفسها حروباً في الساحتين.

لقائل أن يقول إنها كانت مدعوة إلى الدفاع عن نفسها ضد التصفية الهامشية في الأردن، وضد التصفية الكتائبية ـ الشمعونية في لبنان. وهذا صحيح من وجه. ولكن، هل كان ذلك ليتم لولا أن المقاومة باتت طرفاً في الصراع الداخلي؟ بماذا نستطيع أن نصف ـ اليوم ـ شعار «كل السلطة للمقاومة» في الأردن، وبرنامج «وحدة الضفتين» سبيلاً إلى دحر الاحتلال: ألم يكن ذلك استدراجاً موضوعياً للنظام الأردني

للمواجهة، وبخاصة مع نجاح المقاومة ببناء سلطة فعلية موازية في عمان، وإربد، والزرقاء، وجرش، وعجلون؟ ثم بماذا نستطيع أن نصف ـ اليوم ـ دعم المقاومة لشعار «عزل الكتائب» والتحالف مع قسم من اللبنانيين ضد قسم آخر في معركة موضوعها إعادة اقتسام السلطة بين الطوائف، وحصة الحركة الوطنية وتحالف «الجبهة اللبنانية» في القسمة؟ وبماذا نستطيع أن نصف سلطة المقاومة ـ الموازية ـ في الجنوب اللبناني وفي قسم من بيروت، في مجتمع شديد الحساسية تجاه توازنه الديمغرافي: ألم يكن ذلك مدعاة إلى صناعة أعداء في الساحة اللبنانية؟ ليس هذا تبريراً للجرائم الوحشية التي اقترفت ضد المقاومة في الأردن ولبنان، لكنه دعوة إلى إعادة التفكير في أخطاء المقاومة تجاه المحيط العربي الذي احتضنها.

ولقد خاضت المقاومة ـ منذ منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات ـ حروباً عربية في لبنان باسم حماية «استقلالية القرار الوطني» في وجه الاحتواء والمصادرة. وللأمانة، كان لها ما يبرر ذلك الدفاع في غير مناسبة كان فيها ذلك القرار مستهدفاً. غير أن أطرافاً فيها امتهنت هذه الوظيفة، وذهبت بعيداً في إبداء سياسة الاستعداء المجاني لبعض قوى المحيط العربي، معرضة الوجود الفلسطيني لعقاب كان في غنى عنه. ولا يعادل سياسة الاستعداء هذه فداحة سوى سياسة الالتحاق غير المشروط، التي نهجتها أطراف فلسطينية أخرى في علاقاتها بالمحيط العربي، وهي علاقة رتبت عليها مهمات وضرائب فادحة، ليس أقلها توكيلها بأداء وظائف ضد وحدة منظمة التحرير.

ب ـ في التنظيم

تستوقفنا، في معرض محاولة نقد البنية التنظيمية لمنظمة التحرير، ظاهرتان تحملان على النقد: **أولاهما** ظاهرة التعبير المؤسسي عن الوحدة الوطنية الفلسطينية في صيغة وحدة سياسية بين فصائل المقاومة. و**ثانيتهما** اعتماد أسلوب التمثيل في مؤسسات المنظمة من خلال نظام الحصص (الكوتا)، وهما ـ معاً ـ مترابطتان أشد ما يكون عليه الترابط.

في الظاهرة **الأولى،** نعثر على خلل بنيوي كبير في علاقات الوحدة الوطنية بين القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة التي تكون نسيج الحركة الوطنية الفلسطينية. المظهر الصارخ لذلك الخلل هو اختزال الوحدة الوطنية في وحدة الفصائل داخل «م. ت. ف.»، وهو اختزال لا يجيب عن مطالب بناء هذه الوحدة فقط، بل يتجاهل حقيقة أن خارطة الحركة الوطنية، وخارطة المجتمع الفلسطيني، أوسع ـ بكثير ـ من خارطة الفصائل الفدائية. ليس من شك في أن وحدة فصائل «م. ت. ف.» مقدمة

سياسية ضرورية نحو بناء وحدة وطنية فعلية لكل قوى المجتمع الفلسطيني، غير أن الوجه الآخر للمعادلة يقول إن وحدة قوى المجتمع الفلسطيني، المستقلة عن الفصائل، قد تكون ـ هي الأخرى ـ معبراً نحو إعادة بناء وحدة فصائل المنظمة. ولقد شهدنا هذه الحقيقة في ظل الانتفاضة ـ وهي أعلى أشكال التعبير عن وحدة الشعب الفلسطيني في تاريخه المعاصر ـ في مناخ سياسي فلسطيني سلبي طبعه تدهور العلاقات بين فصائل المنظمة، بعد الحرب الأهلية الفلسطينية المدمرة في البقاع وطرابلس، وتداعياتها السياسية (الانشقاق داخل «م. ت. ف.»، «الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني». . . الخ). غير أن تردّي الأوضاع داخل «م. ت. ف.» لم يمنع من قيام ذلك التعبير الوطني التوحيدي العظيم الذي مثلته الانتفاضة، بل على قاعدتها أمكن لمنظمة التحرير أن تستعيد وحدتها في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني في الجزائر.

وعليه، إذا كان درس الانتفاضة الفلسطينية دالاً ـ دلالة فاقعة ـ على وجوب التمييز بين مستوى وحدة فصائل المنظمة، وعلى عدم جواز المماهاة بينهما على مقتضى نظرة اختزالية إلحاقية، فمن النافل القول إنه يطرح على العقل السياسي الفلسطيني سؤال الوحدة الوطنية مجدداً خارج إطار الفرضيات السابقة، التي اشتغل بها، وبعيداً عن السيناريوهات السابقة التي جرى فيها إخراج تلك الوحدة الوطنية في صورة وحدة فصائلية!

أما في الظاهرة **الثانية**، فنعثر على خلل رديف على صعيد التمثيل، واقتسام السلطة، في مؤسسات منظمة التحرير، وهو نفسه الخلل الذي يتغذى من الأول وينشأ عنه موضوعياً. ومظهره المادي العمل ـ في التنظيم الداخلي للمنظمة ـ بمقتضى مبدأ اقتسام السلطة التمثيلية (في المجلس الوطني) والتنفيذية (في اللجنة التنفيذية) على قاعدة الحصص (أو نظام «الكوتا»). ربما كانت ظروف الثورة هي ما دفع إلى ذلك، ولا شك في أن ذلك صحيح متى تأملنا في مصاعب التمثيل الأمين لشتات بشري فلسطيني هائل. ومع ذلك، لم يكن يحق للثورة ـ يوماً ـ أن تتذرع بهذا الواقع الموضوعي لحرمان نفسها من مؤسسات تمثيلية حقيقية، وبخاصة حينما يكون في وسعها ـ كما هو عليه الحال واقعياً ـ أن تتغلب على تلك الصعوبات، وتتقدم على طريق إرساء تمثيل وطني أقل سوءاً إن لم يكن أكثر أمانة.

ولعل انتفاء مثل ذلك الحق يكمن في أمرين: **أولهما** أن أسلوب الحصص لا يقدم صورة حقيقية عن حجم القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع الفلسطيني، ولا عن قدرتها التمثيلية الفعلية، الأمر الذي ينجم عنه واقع أن مؤسسات الثورة لا تأتي معبرة ـ في تركيبها ـ عن حقيقة التوازن السوسيو ـ سياسي في القوة داخل

المجتمع الفلسطيني، وهذا شرط أساس لكي تكون مؤسسات تمثيلية شرعية وديمقراطية. أما **ثانيهما**، فهو أن أسلوب الحصص ذاته، لا يعبّر ـ في أفضل حالاته ـ سوى عن صفقة سياسية بين شركائه. ومع أن الظروف الموضوعية قد تحمل على مثل هذه الصفقة، أو هذا التوافق، إلا أن من أوجب الواجبات أن نعترف بأنها مسلك مجاف للديمقراطية ومبدأ التمثيل، كائنة ما كانت الأسباب التي دعت إليه.

في كل حال، عبّرت فضيحة «أوسلو»، وفضائح تصديق «اللجنة التنفيذية» و«المجلس المركزي»، و«المجلس الوطني» عليها، بل وفضيحة تصديق هذا الأخير على إلغاء أهم بنود «الميثاق الوطني»، عن فقدان الثورة ومنظمة التحرير لمؤسسات ديمقراطية حقيقية: تمثيلية وشفافة، تعبّر عن إرادة الشعب وقراره الوطني. بل هي كشفت مقدار الثمن الفادح الذي يمكن أن يقدمه شعبٌ من حقوقه وكرامته الوطنية في حال وجود مؤسسات قرار غير تمثيلية فيه. ولعل هذا المصاب الجلل وحده يكفي لينبه العقل السياسي الفلسطيني إلى هذه الثغرة الخطيرة في جدار تماسك الحركة الوطنية: ثغرة التمثيل الديمقراطي وغياب مؤسساته المشروعة!

* * *

حاولنا ـ في السياق السابق ـ أن نطالع مسألتين متداخلتين في مضمار هاجس استعادة دور منظمة التحرير: تثبيت المكتسبات والثوابت، ومواجهة مواطن الخلل والقصور ـ في تجربة الثورة ـ بالنقد. ربما لوحظ الإلحاح على النقد والمراجعة في معرض ذلك. وهذا لم يكن عبثاً، بل كان مقصوداً منا بسبب الحاجة الضاغطة إلى وعي أولوية النقد والمراجعة على ما عداهما في هذه المرحلة الرمادية الملتبسة من أولويات أخرى. إذ الثابت اليوم ـ بقوة دلائل سوابق الماضي ـ أن استعادة «م. ت. ف.»، بأوضاعها المرضية المتهالكة، ليست في شيء من المطالب الوطنية والقومية، ولن تكون أكثر من تجنيد جديد لحصان رهان خاسر في مسابقة ارتقت فيها أساليب المنافسة إلى مستوى نوعي جديد. ومع ذلك، يظل مشروعاً تماماً أن نفكر في مرحلة ما بعد النقد والمراجعة، وأن نتجاوز لحظة النظر إلى الهنات والمثالب إلى حيث نؤسس لاستشراف المستقبل، وإلى حيث نلج منطقة التفكير في الممكنات والواجبات. وعندما نعيد التأكيد على أن النهوض بهذه المهمة سيكون من مشمولات عمل منظمة التحرير: فصائل، وقيادات، ومثقفين، نسارع إلى التأكيد على أن ذلك ليس مدعاة لإحجامنا عن المساهمة في تنمية الاهتمام بـ «ما ينبغي أن يكون» عليه الأمر فلسطينياً في المرحلة القادمة. ونحن نقدم ذلك ـ في ضوء معطيات التحليل والنقد السابقين ـ في صورة استنتاجات.

استنتاجـات

أول الاستنتاجات أن حالة الفراغ السياسي والتنظيمي ـ التمثيلي، التي شهدتها الساحة الوطنية الفلسطينية منذ إعلان «اتفاق أوسلو»، وقيام سلطة الحكم الذاتي بمقتضاه، ثم محاولة هذه الأخيرة مصادرة التمثيل الفلسطيني والصيرورة مرجعية سياسية. . .، حالة لم يعد في الإمكان ملؤها، وتجاوزها، إلا بالعودة إلى صيغة منظمة التحرير بعد تنقيتها من الشوائب وإطلاق دورها الوطني التمثيلي، والسياسي النشط، مجدداً. ولسنا في حاجة إلى إبراء الذمة من حساسية فهم ما ذهبنا إليه، لنجدد التأكيد على هذا الاستنتاج، ليس برسم إسقاط أي دور وطني ريادي للقوى السياسية الفاعلة في الساحة الفلسطينية، اليوم، والتي تتحمل عبء النهوض بشرف مقاومة الاحتلال، وعبء إبداء الاعتراض على صفقة «أوسلو»، ذلك أن هذا الدور الوطني، والجهادي العظيم، أكبر من أن يشك فيه أو يرسم ضده. وإنما القصد القول إن أطر العمل الوطني الراهنة لا تستطيع، على أهميتها، ولعظم المسؤولية الملقاة عليها، أن تغطي مطلب التمثيل الوطني الشامل لسائر الشعب الفلسطيني، في مختلف مواقع انتشاره: في الداخل الفلسطيني المتعدد (أراضي الـ ١٩٤٨، والأراضي المحتلة، وأراضي الحكم الذاتي المتعددة: (أ) و(ب) و(ج). . . !) وفي اللجوء الأكثر تعدداً! وعلى ذلك، فهي لا تستطيع أن تَعْبُرَ ـ بسهولة ـ المسافة الصعبة، والمستحيلة، بين تمثيل حساسية ثقافية وسياسية لقسم من المجتمع الفلسطيني، وبين تمثيل سائر قوى الشعب. وبالتالي فهي لا تقوى على الصيرورة مرجعية بديلاً للمرجعية الوطنية التاريخية التي مثلتها «م. ت. ف.».

قد تأخذ العودة إلى صيغة منظمة التحرير شكل تطوير للصيغ الجبهوية القائمة، اليوم، وآخرها صيغة: «المؤتمر الوطني الفلسطيني» التي التأم بها عقدُ المعارضة قبل أشهر، وربما اتخذت شكلاً آخر مختلفاً، غير أنها ـ في مطلق الأحوال ـ ضرورية وراهنة، ويتوقف الكثير من مشاهد المستقبل الفلسطيني عليها. لكن الأهم فيها، أنها لا يمكن أن تتحقق إلا بشروط **ثلاثة** لا تقبل المفاضلة والمساومة:

أولها إطلاق حوار وطني حقيقي سياسي وفكري، بين فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية، حول مستقبل هذه الحركة في ضوء مكتسباتها وإخفاقاتها السابقة، حول أكفل السبل إلى صون إنجازات الثورة من التبديد، وتطوير العمل الوطني وتكييف أساليبه مع التطورات والحقائق الوطنية، والإقليمية، والدولية، الجديدة. ومن النافل القول إن مثل هذا الحوار الوطني ـ الجوهري ـ ينبغي أن يترفع ـ سياسياً ـ عن الأساليب المنبرية التقليدية، ليتقدم خطوة نوعية نحو التفكير العميق في مستقبل الثورة والحركة الوطنية.

و**ثانيها تحقيق تمثيل وإشراك كاملين لقوى الحركة الإسلامية** في هذا الحوار الوطني، وفي الجهد المبذول لاستعادة صيغة «م. ت. ف.»، وإسقاط سائر التحفظات السياسية التقليدية على تمثيلها في مؤسسات منظمة التحرير. ولقد بات هذا الشرط ملحاً في ضوء المعطيات الوطنية الجديدة التي تقيم أوفر الأدلة على أن الحركة الإسلامية باتت حقيقة: سياسية، وسوسيولوجية، وثقافية، في المجتمع الفلسطيني، عصية على التجاهل، بل هي أصبحت الفاعل السياسي الوطني الرئيس في مواجهة الاحتلال ومفاعيل «اتفاق أوسلو».

و**ثالثها أن حواراً وطنياً فلسطينياً، ومسعى سياسياً إلى استعادة منظمة التحرير، ليسا ممكنين بدون إشراك «حركة فتح» في ذلك**. أما الأسباب الحاملة على هذا الاعتقاد فكثيرة: منها أن «فتح» ما زالت ـ وحتى إشعار آخر ـ كبرى فصائل المقاومة والحركة الوطنية، وليس لأحد ـ تحت أي ظرف ـ أن يتجاهل هذه الحقيقة، وإلا غامر بالتجديف ضد الوقائع. ومنها أن علاقة «فتح» المفترضة بالسلطة الفلسطينية هي ـ عينها ـ علاقة «م. ت. ف.» بتلك السلطة: حيث سخرتا معاً لتسويغها وإسباغ الشرعية عليها. ثم إن منها أن «فتح» تعيش داخلياً ـ وفي قسم كبير منها ـ حالة صدام يومي مع «اتفاق أوسلو» والسلطة الخارجة من أحشائه، بل ما زال يسقط منها شهداء برصاص سلطة أوسلو، وما زال يُزَجُّ بمناضلين منها في السجون. وبالجملة، إذا كان بعضٌ من المعارضة الإسلامية قد حمّل منظمة التحرير ـ عن خطأ منه ـ مسؤولية قيادة الوضع الفلسطيني إلى نفق «أوسلو»، فليس يليق ببعض آخر من المعارضة الفلسطينية أن يكرر الخطأ ذاته فيحمّل «فتح» ما ليس لها فيه ضلع أو مسؤولية.

و**ثاني** الاستنتاجات أن الصيغ التقليدية لتشكيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد ملائمة، ولا قابلة لأن تحقق الحد الأدنى من التعبير الديمقراطي الصحيح عن حقائق الاجتماع، والسياسة، والتوازن، داخل المجتمع الفلسطيني؛ بل إنها تحرم شعب فلسطين من حقه الشرعي في مؤسسات فعلية، تمثله، وتعبّر عن مصالحه. وعلى ذلك، لم تعد هناك من مصلحة وطنية في استمرار العمل بصيغة تشكيل المؤسسات الفلسطينية على قاعدة الحصص والتواطؤ التوافقي على نسبتها! بل أصبح على رأس جدول أعمال الحركة الوطنية إطلاق برنامج الإصلاح الديمقراطي لمؤسسات الثورة ومنظمة التحرير، وإعادة النظر، جذرياً، في الهيكلة التنظيمية للمنظمة.

أول بند ـ اليوم ـ على رأس جدول أعمال هذا الإصلاح الديمقراطي هو انتخاب أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني انتخاباً مباشراً، على الأقل في المواقع التي تتاح فيها هذه الإمكانية، وذلك لتمتيع الشعب الفلسطيني بمؤسسة تشريعية ـ تمثيلية ـ

تملك حق اتخاذ القرارات الكبرى في المسائل المصيرية. ولا ينبغي أن ينظر إلى هذا الأمر من زاوية أن إسقاط مبدأ التوافق على تشكيل المجلس ـ بانتخابه ـ قد يضعف من فرص الوحدة الوطنية، ومن فرص التوافق أو الإجماع بين القوى والفصائل. . . إلخ. ذلك أن المجلس الوطني المنتخب لن يمنع من قيام هيئة تسيير وطنية (لجنة تنفيذية) ائتلافية وتوافقية، إذ ليس شرطاً أن تقوم المعادلة السياسية لحركة تحرر على قاعدة ثنائية الأغلبية والأقلية، ذلك أن العدو نفسه يلجأ ـ في ظروف الحرب أو الأزمة ـ إلى تخطي هذه الثنائية، والعمل بمبدأ حكومة «الوحدة الوطنية». وحري بالحركة الوطنية الفلسطينية ـ قبل غيرها ـ أن تعي الحاجة إلى مثل هذه الوحدة، بل ـ أكثر من ذلك ـ أن تعي أن الديمقراطية ليست ـ ولن تكون يوماً ـ قيداً على الوطنية، بل هي إسناد لها وإغناء.

أما **ثالث** الاستنتاجات، فيتصل بالبرنامج الوطني المطلوب من منظمة التحرير الفلسطينية مستقبلاً. وهو برنامج لا يمكن صوغه إلا في ضوء دروس إخفاقات التجربة الماضية، وبخاصة على صعيدين: على صعيد العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك، والأهداف العليا، والأهداف المرحلية، وعلى صعيد العلاقة بين القضية الفلسطينية وسائر قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني.

على **الصعيد الأول**، ثمة حاجة إلى صوغ برنامج وطني سياسي يقيم موازنة دقيقة بين ما ينتمي إلى الحقوق التاريخية الشرعية لشعب فلسطين في أرضه ـ والتي لا تمكن المساومة عليها تحت أي ظرف من الظروف ـ وبين ما يقع في دائرة الممكنات السياسية مما يتحصل به جزء من تلك الحقوق دون أن يضيع الجزء الباقي مقابل ذلك. إنها الموازنة بين المبدئية والثوابت العليا وبين المرحلية. لقد حاولت الثورة ـ سابقاً ـ أن تصنع هذه الموازنة في استراتيجية عمل أقامت نوعاً من الربط بين برنامج «الميثاق الوطني» والبرنامج الوطني المرحلي لعام ١٩٧٤، غير أنها أخفقت في ذلك تحت وطأة رجحان الثاني على الأول، ثم تناسل «برامج مرحلية» منه، لم ينقطع انهمارها في «واي ريفر»! وهي اليوم ما زالت في حاجة إلى الاجتهاد السياسي للعثور على صيغة أوفق، وأكثر تماسكاً، لبناء التوازن بين الواجب والممكن، بين الاستراتيجية والتكتيك، بين المبدئية والمرحلية. وليس لمنظمة التحرير خيار آخر سوى المتاهة! فالوقوف عند المبادئ فقط، سوف يسقطها في انتظارية قدرية قاتلة لا ميزان قوى يسندها أو يَعِدُهَا بشيء. كما أن الانصراف الكلي إلى المرحلية والواقعية السياسية، بدون مرجعية مبادئية، سوف يقودها إلى الانتحار السياسي.

أما على **الصعيد الثاني**، فثمة حاجة إلى أن يستوعب هذا البرنامج الوطني مطلب بناء موازنة أخرى رديف للأولى، هي الموازنة بين البعدين الوطني والقومي للقضية

الفلسطينية. ليس من شك في أن هذه القضية قضية تحرر وطني لشعب، هو الشعب الفلسطيني: الذي وقع الاغتصاب والاحتلال على أرضه، والتشريد والاضطهاد لأهله، غير أنها ـ في الوقت ذاته ـ قضية أمة هي الأمة العربية: رُزِئَتْ في أرض من أراضيها، وشعب من شعوبها، وكان ذلك مقدمة لعدوان مستمر عليها، ضد حقها في النهضة، والتقدم، والوحدة القومية. وإذا كان من المشروع تماماً أن تدافع «م. ت. ف.» عن حرية قرارها واستقلاليته في وجه مصادرات وطنية (أو قل قطرية) أخرى باسم قومية المعركة، فإن شرعية ذينك المبدأين (حرية القرار واستقلالية القرار) وقف على مدى احترام ذلك القرار لحقيقة البعد القومي للقضية الفلسطينية، ولحقيقة استحالة فصل القضية الفلسطينية عن الصراع الأساسي: الصراع العربي ـ الصهيوني. وهذه مناسبة للقول إن قومية القضية الفلسطينية لا تتقرر بالتحاق القرار الفلسطيني بالقرار العربي تلقائياً، بل باحتواء القرار الوطني الفلسطيني نفسه على مضمون قومي عربي يحميه من خطر السقوط في الانعزالية والانشقاق.

ملحــق

كتبتُ هذه الدراسة في النصف الثان من آذار/ مارس ١٩٩٩ بطلبٍ من مركز دراسات الوحدة العربية، لاستكمال حوارٍ جرى حول موضوع منظمة التحرير الفلسطينية في ندوة «**العرب ومواجهة إسرائيل**»: التي عقدها المركز في بيروت خلال الفترة ١٠-١٣ آذار/ مارس ١٩٩٩[١]. وحيث لم تكن هناك ورقة خاصة بهذا الموضوع في جدول أعمال تلك الندوة، فقد طلب مني د. خير الدين حسيب: مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، إعداد ورقة خاصة لعرضها على المناقشة في ندوة مصغرة. وهي الندوة التي عقدت فعلاً بتاريخ ٧ حزيران/ يونيو ١٩٩٩ في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت.

كما ارتأى المركز توسيع إطار مناقشة الورقة، فأرسلها إلى عدد من الباحثين المختصين في الشؤون الفلسطينية، وإلى عدد من المسؤولين في فصائل الثورة أو في مؤسسات منظمة التحرير لمناقشتها وإبداء الرأي فيها كتابةً.

وإذْ أعود اليوم إلى هذه الدراسة، بمناسبة نشرها مع وقائع الندوة المصغَّرة والمناقشات في كتاب، أجدني مدْعُوّاً إلى إبداء **ثلاث ملاحظات**:

أولاها أنني لم أتصرَّف في الدراسة بأيّ نوع من التعديل في المحتوى والمعلومات ـ إضافةً أو حذفاً ـ بل تركتُها مثلما هي في صيغتها التي دارت حولها المناقشة، لأنني مقتنع بأن التطورات التي طرأت بعد كتابتها أكَّدت الكثير من الأفكار التي دافعتُ عنها في الدراسة، وهكذا أزعم على الأقل.

وثانيتُها أنني لم أغيّر بعضاً غيرَ قليل من العبارات التي قد تبدو ليَ الآن عنيفة وقاسية أحياناً، لأنني مقتنع بأنها كانت مبرَّرَة ومشروعة حين كتابتها: حيث مفاعيل «اتفاق أوسلو» سارية في سلوك السلطة الفلسطينية تجاه قضايا المصير الوطني

---

(١) انظر كتاب: **العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ٢ ج (بيروت: المركز، ٢٠٠٠).

الفلسطيني، و ـ خاصة ـ في سلوك أجهزتها الأمنية تجاه المقاومة. ولذلك، لا أجدني مضطرّاً إلى الاعتذار عمّا قلتُه أو استعملته من عبارات قاسية في حق «فريق أوسلو»[٢].

وثالثُها أن تطورات عديدة طرأت على المشهد الفلسطيني تحتاج منا ـ وعلى الرغم من أنها لا تؤثر في نتائج الدراسة ـ إلى استعادةٍ لسياقاتها ومعطياتها لاتصالها بالحاجة المتجددة إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية: الفكرة عينها التي دافعت عنها هذه الورقة.

منذ صيف العام ٢٠٠٠، تواترت وقائع سياسية على الصعيدين العالمي والاقليمي كانت لها تأثيرات عميقة في المنطقة العربية ـ وعلى صعيد القضية الفلسطينية خاصة ـ بسبب ما حملتْه تلك الوقائع من تحولات كبيرة وهائلة في صورة التوازنات العالمية والاقليمية غير مسبوقة في حدتها:

انهارت مفاوضات «كامب ديفيد الثانية» في تموز/ يوليو ٢٠٠٠. وكان الانهيار مَفْصَلاً في سياقٍ سياسيّ بدأ منذ توقيع «اتفاق إعلان المبادئ» («اتفاق أوسلو») في البيت الأبيض في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، حيث أنهى حقبةً عجفاء من تفاوضٍ عبثي دار حول نقطة الصفر وطبعه مسلكٌ إملائيّ إسرائيلي وتنازلٌ متكرر من المفاوضِ الفلسطيني. كان يُفْتَرض في مفاوضات «كامب ديفيد الثانية» أن تتناول قضايا «الوضع الدائم» (القدس، المستوطنات، اللاجئون، الحدود. . .)، لكنها تعثرت عند قضية القدس. ولقد أحسن ياسر عرفات حين رفض الرضوخ لضغوط كلينتون وباراك، وتمسك بحق الشعب الفلسطيني الكامل في القدس المحتلة.

فتح انهيار المفاوضات الطريق أمام الشعور العام الفلسطيني بأن باب التسوية أُقْفِل، وأن خيارها لم يقدّم للشعب والقضية شيئاً. وكان ذلك في أساس اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠: شهرين فقط على انهيار التسوية. وليس من شك في أن الانتفاضة آذنت بانقلاب حاسم في توازن القوى الداخلي في مناطق الحكم الذاتي: تَرَاجَعَ صوت الفريق الداعي إلى خيار التسوية خياراً أوحَد في الصراع مع إسرائيل، وتَضَاءَل حجمُ نفوذه، في حين صعد التيار السياسي والشعبي الهادر الذي تراءت له الانتفاضة فرصةً لإسقاط مرحلةٍ جرى استضعافُه فيها من قبل الفريق الأول وسلطته وشرطته. وقد كان لافتاً أن «حركة فتح» ـ وهي «حزب السلطة» ـ نهضت بدورٍ

(٢) كما لستُ أعتذر عن موقفي من «اتفاق أوسلو» ونقدي العنيف له وللسلطة في كتب ثلاثة صدرت لي في السنوات الأخيرة في موضوع القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي وهي: عبد الإله بلقزيز: **الأنفاق والآفاق: رؤية مستقبلية للصراع العربي ـ الإسرائيلي** (بيروت؛ الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ٢٠٠٠)؛ **زمن الانتفاضة** (الرباط: منشورات الزمن، ٢٠٠١)، و**العرب وإسرائيل: عن صراع لن ينتهي**، سلسلة عين (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، ٢٠٠٤).

قياديّ للانتفاضة في مراحلها الأولى، وبخاصة جناحها المقاتل «كتائب شهداء الأقصى»، مما عزَّزَ اعتقاداً سائداً بأن زعيم «فتح»، رئيس السلطة، لم يكن بعيداً عن دعم الانتفاضة والمقاومة. وهو ما توسلت به حكومة شارون ذريعة للقول إن عرفات لم يعد شريكاً مقبولاً في «المفاوضات».

لم تلبث الانتفاضة أن انتقلت من إطار الاحتجاج المدني إلى المقاومة المسلحة في نهاية العام ٢٠٠٠؛ ثم لم تلبث «كتائب عز الدين القسَّام» («حماس») و«سرايا القدس» («الجهاد الإسلامي») أن دخلت ـ إلى جانب «كتائب شهداء الأقصى» الفتحاوية ـ معترك المواجهة العسكرية بعد أن تمالكت نفسها واسترجعت قواها التي دمَّرتها أجهزة الأمن الوقائي سابقاً. وعلى امتداد العام ٢٠٠١ وشَطْرٍ من بدايات العام ٢٠٠٢، أخذت الفصائل المسلحة زمام المبادرة وبسطت سيطرتها على الموقف: فرضت على العدو مكان المعركة وزمانها، ثم نقلتها إلى الداخل الإسرائيلي، في قلب الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، فضربتْهُ ضرباتٍ موجعةً أرهقت أمنَه وهزَّتْ استقرارَه الاجتماعي والنفسي وثقَتَه في إجراءاته الأمنية؛ مثلما أرغمت السلطة على بَلْعِ إعلاناتها عن وقف إطلاق النار.

وفيما كانت السياسة الأمريكية تتلقى نكسةً كبرى بهذا الانفلات الكبير للموقف من بين يديْها، فتكتفي من الموضوع بالتلهّي بالمعالجات الأمنية (مؤتمر شرم الشيخ في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، مفاوضات طابا، «تقرير ميتشل»، «خطة تينت»، الجولات المكوكية للجنرال أنطوني زيني بين رام الله والقدس المحتلتين)، كانت وقائع معاكسة تنشأ بالتدريج لتقلب الصورة من جديد ولتضرب الكثير من مكتسباتِ الحقبة الأولى من الانتفاضة:

كانت كتلة «ليكود» وحليفاتها من القوى الدينية المتطرفة تعود إلى السلطة في الكيان الصهيوني، وتطلق موجةً من العنف البربري ضدّ الانتفاضة والمقاومة ونشطائهما وضدّ الشعب بأسره: من الحصار الاقتصادي، إلى تقسيم الضفة والقطاع إلى مناطق وإقفالها على بعضها، إلى إطلاق سياسات الاغتيالات للقادة والكوادر، إلى قطع الصلة بين الضفة وغزة، إلى تدمير المطار ومقر قيادة عرفات في غزة، إلى ضرب مراكز الأمن ومقار الشرطة وتدميرها. . .

وكان الفريق الجمهوري المحافظ يصل إلى البيت الأبيض وفي ركابه جيشٌ من المُتَصَهْيِنَةِ ومن أتباع وأنبياء المسيحية الصهيونية ممَّن يتماهون مع التيار الليكودي ومَن على يمينه من القوى والتيارات الدينية المتطرفة في «إسرائيل»، مستغلاً ضَعْفَ شخصية الرئيس الجديد (بوش الابن) وجَهْلَه بقضايا الصراع العربي ـ الصهيوني. . .

وكانت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن تأكل الأخضر

واليابس من العلاقات الدولية، وتعيد العالم إلى مناخ الحروب الساخنة تحت عنوان «مكافحة الإرهاب»، فتنتقل السياسة الأمريكية من قتال «طالبان» و«القاعدة» في أفغانستان إلى توسيع رقعة حربها على كل مَنْ حملوا السلاح مطالبين بحقوقهم، لتُدْخِل في جملتهم فصائلَ المقاومة الفلسطينية مطابِقةً بين جدول أعمال «إسرائيل» وجدول أعمالها، ومُسْقِطَةً الفوارق بين الإرهاب وبين المقاومة المشروعة للاحتلال. . .

وكانت الاندفاعة الإسرائيلية تذهب بعيداً إلى حدّ إعادة اجتياح مناطق الضفة الغربية الخاضعة للسلطة الفلسطينية، وتدمير البنى التحتية: الاقتصادية والسياسية والأمنية، ومحاصرة ياسر عرفات في مكتبه في رام الله، واعتقال ما يزيد عن سبعة آلاف ناشط فلسطيني، وممارسة القتل الجماعي والتدمير الكليّ للمنازل والمزارع، واغتيال القيادات العسكرية والسياسية، وإغلاق الأراضي المحتلة كافة وعزلها عن العالم. والأنكى والأمَرّ أن إعادة الاجتياح، وقصف مقر عرفات وحصاره، جرت في اليوم التالي لاختتام القمة العربية في بيروت (آذار/ مارس ٢٠٠٢) التي أقرَّت «المبادرة العربية» لـِ «السلام» في ما شكَّل صَفْعَةً لـِ «خيار السلام الاستراتيجي» الذي لم يتوقف لسان النظام العربي عن أن يلهج به!

وكان الموقف السياسي الأمريكي ينعطف انعطافته الكبرى من تأييد «إسرائيل» والانحياز التقليدي لها إلى الصيرورة شريكاً معها في الحرب على الشعب الفلسطيني ومؤسساته. وهي الشراكة التي عبَّرت عنها الإجازة الأمريكية الرسمية للعدوان وإعادة الاجتياح والقتل الجماعي بذريعة «حق إسرائيل في الدفاع عن النفس»! وأتت تمثل ذروتَها «خارطة الطريق» التي أطاحت بأركان السياسة التقليدية لأمريكا تجاه الصراع في المنطقة، وألغت ما كان بوش نفسه قد أعلنه في بداية ولايته حول عدم استبعاد فكرة قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وفي الأثناء، كان الضغط يتزايد على السلطة ورئيسها: من عزله وإسقاط الاعتراف به كشريك في «التسوية»، إلى إجباره على إحداث منصب رئيس الوزراء لانتزاع القرار السياسي منه، وعلى إيكال السلطة المالية إلى وزير المالية، ومحاولة نزع سلطته على الأجهزة الأمنية، ومحاولة تشجيع فريقٍ سياسيّ فلسطيني أكثر تجاوباً مع السياسة الأمريكية على التحرك سياسيّاً لانتزاع المبادرة والاستيلاء ـ بطرق مختلفة ـ على السلطة، بما في ذلك عن طريق شعار الإصلاح ومحاربة الفساد: كما حصل في غزة مؤخراً.

ثم كان غزو العراق واحتلاله، من طرف القوات الأمريكية ـ البريطانية (آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣)، وما نتج عنه من انقلاب كامل في كل الموازين العسكرية والسياسية في المنطقة، ومن آثارٍ مدمّرة على الشعب الفلسطيني وحقوقه. حيث زادت معاناته، وتعاظمت الضغوط على مقاومته الوطنية والإسلامية وعلى

السلطة نفسها في امتداد إطلاق أمريكا يَدَ «إسرائيل» في الضفة والقطاع بغير حدود.

أحدثت هذه المتغيرات جميعها، المنهمرة بغزارة، تحوُّلاً كبيراً في مشهد الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، أصاب الشعبَ والمقاومةَ والسلطةَ في فلسطين بأضرار بالغة في البنية البشرية كما في البُنى المادية وفي القدرة على صدّ الهجمة الإسرائيلية الشاملة، وبخاصة مع إقامة الاحتلال جدارَ الفصل العنصري لسرقة الأرض وحماية الأمن الإسرائيلي، وانتقاله إلى اغتيال القيادات السياسية نفسها (إسماعيل أبو شنب، عبد العزيز الرنتيسي، الشيخ أحمد ياسين) ناهيك بملاحقة القيادات العسكرية وتصفيتها. وإذا أضفنا إلى ذلك كلّه، حالة الاستقالة العربية الرسمية الكاملة من موجبات دعم الانتفاضة والمقاومة، بل حتى دعم السلطة، وانتقال الأردن إلى مرحلة الهجوم الرسمي على السلطة الفلسطينية ودعم بعض رموز المعارضة الفلسطينية المتجاوبة مع الحلول الأمريكية . . . ، تبيّن أي مدًى بلغته محنة شعب فلسطين ومؤسساته وحركته الوطنية في هذه المرحلة الجديدة التي أطلقتها أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

من المسلَّم به أن ذلك لم يُنْهِ المقاومة ولن يُنْهِيَها، لكنه يَضَعُها أمام ظروف عملٍ صعبة: دولياً واقليمياً وداخلياً، ويفرض عليها ـ بالتالي ـ إبداعاً لوسائل جديدة تكسر قدرة الاحتلال على محاصرتها؛ ولكن ـ أيضاً ـ يفرض عليها جهداً مميَّزاً في حماية دورها من خلال مشروع سياسيّ وطني.

* * *

هل غيرت هذه التطورات الكبرى من الحاجة إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية؟

بالعكس، عززت تلك الحاجة أكثر وخاصة بعد أن تبيَّن أن السلطة الفلسطينية، التي نافست المنظمة على مرجعيتها وتمثيليتها السياسية والوطنية، ما عادت تستطيع الذهاب إلى هذا الادّعاء بعد أن تبينتْ محدودية دورها، وبعد أن عادت الكلمة إلى فصائل منظمة التحرير في الداخل منذ اندلاع الانتفاضة قبل أربعة أعوام.

مرة أخرى، على الحوار الوطني الذي تحاوله الفصائل أن يترشَّد وأن يتجه إلى حيث يبحث في القضايا الجوهرية التي حاولت هذه الورقة طرحها للمناقشة قبل أزيد من خمس سنوات.

عبد الإله بلقزيز

بيروت: أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤

(٢)
مناقشـة ورقـة العمـل(*)

عقدت هذه الندوة في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، بتاريخ ٧/ ٦/ ١٩٩٩، وقد شارك فيها بحسب الترتيب الهجائي، كل من السادة:

أسامة حمدان
ممثل حركة «حماس» ـ لبنان.

حسين أبو النمل
كاتب فلسطيني.

سليمان الرياشي
كاتب عربي من لبنان.

سهيل الناطور
سكرتير المنتدى الثقافي الديمقراطي الفلسطيني.

شفيق الحوت
عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

صلاح الدين الدباغ
محام وأستاذ جامعي.

أدار الحوار: **مجدي حماد**
معاون مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

مجدي حماد

يشرفني باسم مركز دراسات الوحدة العربية الترحيب بكم، وتبليغكم اعتذار د. خير الدين حسيب لاضطراره إلى السفر إلى القاهرة للمشاركة في ندوة تعقد هناك.

الموضوع المطروح اليوم خاص بمستقبل منظمة التحرير الفلسطينية، وعنوان هذا الموضوع «إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية». وتعود فكرة هذه الندوة إلى الندوة التي عقدها المركز في شهر آذار/ مارس الماضي، بعنوان «العرب ومواجهة إسرائيل. . احتمالات المستقبل» (نحو استراتيجية وخطة عمل). فقد أظهرت المناقشات أن هناك

(*) نشرت هذه المناقشة في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٦ (آب/ أغسطس ١٩٩٩)، ص ٩٩-١٣٣.

حاجة إلى تعميق البحث في بعض الجزئيات المرتبطة بصياغة استراتيجيا وخطة عمل للمستقبل. وكانت إحدى القضايا المحورية التي تحتاج إلى إعادة نظر وحوار معمق «مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية». وبناءً على ذلك، كلف د. عبد الإله بلقزيز بإعداد ورقة عمل حول هذا الموضوع، فقام بإعادة الدراسة الممتازة الموجودة بين أيدينا. وقد وزعناها على الكثير من المعنيين بالموضوع خارج لبنان. وبدأت بالفعل تصلنا ردود من عدد منهم، وسيقوم المركز لاحقاً بنشر ملف حول هذا الموضوع في مجلة **المستقبل العربي**.

إنني أعتقد أن المطروح للحوار هو مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية، أما الدراسة فقد أخذت منحى محدداً، قد نتفق معه وقد نختلف، بأن المنظمة كانت تجسيداً للتجربة التاريخية للنضال الفلسطيني، وكان لها دور بارز في تجسيد هذا النضال، وبصفة خاصة تجسيد الهوية الفلسطينية بعد محاولات الاحتلال الصهيوني تدمير الشعب الفلسطيني سياسياً بعد الإخفاق في تدميره مادياً. ومن هذا المنطلق التاريخي الذي لعبته المنظمة تتوجه الدراسة إلى أنه من الضروري إعادة بناء منظمة التحرير. مع الإشارة إلى أنه إزاء هذه الضرورة هناك محاولات محمومة تقوم بها «السلطة» الآن لكي تحل المنظمة وتستولي على شرعية المنظمة لتحولها إلى شرعية للسلطة.

تبدأ الدراسة ـ كما لاحظتم ـ من استعراض هذه الدورة التاريخية لمنظمة التحرير وما جسدته قيمتها في إطار حركة التحرر الوطني الفلسطيني، وبعد ذلك تنتقل إلى ما أسمته أسس إعادة البناء، ثم تنتقل أخيراً إلى مجموعة من الاستنتاجات. ولتنظيم المناقشة، أعتقد أن الأكثر أهمية هو ما نضيفه إلى هذه الورقة. فإذا كان هناك اتفاق على أهمية المنظمة وأهمية إعادة بناء المنظمة، فلندخل في ذلك مباشرة دون استعادة التجربة التاريخية للمنظمة. ومعنى ذلك أن التوجه الأساسي لهذه الندوة لا بد من أن يكون مسترشداً باتجاه المستقبل. ومن منظور المستقبل فإما أن نبدأ من الإجابة بنعم، أي أن هناك ضرورة لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك هناك إمكانية عملية لتحقيق ذلك وليس مجرد ضرورة، أو أن تكون الإجابة بالنفي، وهي وجهة النظر المغايرة تماماً، فعندها لا بد من طرح وجهة النظر المغايرة هذه.

شفيق الحوت

عموماً لا أعتقد أن هناك مجالاً للخلاف حول ضرورة وجود إطار سياسي ـ تنظيمي يعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني ومطالبه ويقود مسيرته. وأعتقد أن الظروف التي بررت وجود منظمة التحرير وإنشاءها ما زالت قائمة، لأن شيئاً يستحق الذكر في ما يتعلق بأهدافها الأساسية لم يتحقق بعد، لا الاستراتيجية البعيدة المدى ولا

المرحلية التي أقرتها برامج المجلس الوطني الفلسطيني. فإن اتفقنا على ذلك، فلا مفر لنا من البحث في موضوع منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لعدة أسباب، وفي طليعتها تلك التي تتعلق بإنجازات منظمة التحرير الفلسطينية التي يجب أن نحرص عليها. فهناك اعتراف عربي بها، هنالك اعتراف دولي كذلك، وأي تشكيل يحمل أي اسم آخر قد يقامر بهذه المكاسب، وسيستحيل عليه انتزاع الشرعية العربية الدولية وعضوية الأمم المتحدة وادعاء النطق باسم الشعب الفلسطيني. من هنا، أعتقد أن الحديث عن إمكانية إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية يصبح وارداً. يمكن أن نختلف أو نتفق حول المعايير التي يجب أن نعتمدها في إعادة البناء، لأن لكل منا تجربته في منظمة التحرير الفلسطينية، وله قراءته الخاصة، وقد يرى ما قد يضيفه، أو يحذفه، مما لا يراه ضرورياً في عملية إعادة البناء. ولكن السؤال الذي لم تجب عنه الورقة هو كيفية التحضير لعملية إعادة البناء هذه، ومن أين نبدأ.

مجدي حماد

لهذا السبب أشرت إلى أن توجهنا ينبغي أن يتركز على إثراء الدراسة، وبخاصة من النواحي التي لم تحظ بتغطية كافية، وبالتحديد الإجابة عن سؤال: كيف؟ وهذه أكبر إضافة يمكن أن نقدمها، لأن الإطار العام للموضوع كله يتجه نحو استراتيجيا وخطة عمل، ولأن هناك إلماماً عاماً بخلفية الموضوع من حيث التحليل والنقد والتاريخ والماضي وحتى الواقع، إلا أن المشكلة الأساسية تتمثل في تحديد البديل. إن الجماهير على استعداد هائل للعطاء، ولكن من المهم أن تعرف أن هناك طريقاً بديلاً، وأن هذا الطريق البديل مقبول فكرياً وممكن عملياً، أي أنه ليس مجرد طرح خارج السياق. في هذا الإطار أخذت ورقة العمل منهج التأكيد على أهمية المنظمة، ومن ثم عرضت أسس إعادة البناء، والنقطة الثالثة كانت نقد تجربة المنظمة. وأرجو التأكيد على أن التركيز سيكون على موضوع أسس إعادة البناء، وإذا كانت لديكم أية إضافة تتصل بالنقد ربما نبدأ بها. وقد يكون من المفيد لمن يرغب في عرض التجربة الماضية أن يكون توجهه في التصور للمستقبل مبنياً على أساس أن الذي يعالج بعض العيوب أو الثغرات أو النواقص هو في الوقت نفسه ينطلق من الحاضر لتصور المستقبل. وعلى هذا الأساس من الممكن أن تكون البداية تحديد ما نتفق عليه، وما نختلف حوله، وما نرغب في إضافته بالنسبة إلى موضوع نقد التجربة الماضية سواء الجانب السياسي منها أو الجانب التنظيمي بالإضافة إلى ما قدمته الورقة. وبعد ذلك يبقى الشق الثاني من الموضوع هو ما يتصل بالمستقبل، وهو كيف يمكن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية؟

أسامة حمدان

وفي الحقيقة أفضل الحديث باتجاه آخر. الورقة تتحدث عن مشروع منظمة التحرير، وقد تفضل أ. شفيق الحوت وأكد أنه ليس هناك من خلاف على ضرورة أن يكون هناك إطار سياسي وطني يجمع الفلسطينيين، لكننا نختلف في نقطة أخرى وتتمثل بالسؤال التالي: هل من الضروري أن نبحث في إعادة بناء هذه المؤسسة نفسها، أم بناء غيرها؟ طالما أننا متفقون على المشروع (مشروع منظمة التحرير) فيمكن أن يكون هناك مؤسسة جديدة تبنى من الصفر إن صح التعبير ـ والآن سأوضح قصدي بالصفر ـ تحقيق الأهداف نفسها التي من أجلها قام المشروع بدل أن نخوض في معركة من أجل الإجابة عن السؤال الذي تفضل به أ. شفيق الحوت وهو: كيف نعيد البناء؟ صحيح أن لدينا تراثاً تركته منظمة التحرير أو هو قائم ـ حتى لا يكون هناك خطأ في الاصطلاح ـ هذا التراث يمكن أن يستفاد منه في بناء مشروع جديد، وهذا ليس عيباً أو خطأ، فالشعب الفلسطيني عرف قيادات متتالية ومؤسسات قادته في مراحل مختلفة من جهاده ربما أطولها عمراً وأكثرها وأبلغها تأثيراً وإنجازاً كانت منظمة التحرير، لكن ليس من الضروري أن تكون منظمة التحرير هي القضية التي يجب ألا نخرج من إطارها إطلاقاً، وأنا هنا لا أتحدث من منطلق سياسي، بقدر ما أتحدث من منطلق فكري ونظري، لأن إعادة البناء ربما تكون في أحيان كثيرة أصعب من بناء شيء جديد، وعليه لنحدد: هل نتحدث عن مشروع منظمة التحرير كمشروع، أم أننا نتحدث هنا في هذه الورقة عن منظمة التحرير القائمة وكيف نعيد بناءها؟

مجدي حماد

لهذا، وللتدقيق ذكرت أننا إزاء دراسة مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية، وليس بالضرورة الانطلاق ابتداءً من فرضية أنه لا بد من إعادة بناء المنظمة. ولذلك فإن من يتبنى خيار أن إعادة بناء المنظمة هو الأساس للمستقبل سوف يفسر كيف يكون ذلك؛ ومن يؤيد الخيار الآخر، ويتبنى نظرة بديلة بالكامل بشأن مستقبل المنظمة، عليه أن يحدد كيف يكون ذلك أيضاً.

وأعتقد أننا سنشترك في نقطة النقد، لكن بعضنا سيصل من هذا النقد إلى إمكانية إعادة بناء المنظمة مرة ثانية، والبعض سيتوصل إلى نفي ذلك؛ أي أن النقد سينتهي إلى أنه لا أمل في إحياء المنظمة مرة ثانية وأن الأفضل بناء تنظيم بديل. لذلك أقترح أن نشرع في الجانب الأول، وممكن ألا نطيل فيه كثيراً، هو جانب نقد التجربة الماضية أو تحليلها أو تفسيرها أو إبداء ملاحظات حولها. وأرجو من أ. أسامة

حمدان، وهو يشرع في مسألة النقد، أن يوضح لنا التوجه الجذري البديل، الذي يذهب إلى أنه من الأفضل أن تكون هناك منظمة بديلة لمنظمة التحرير. وإذا كانت ورقة العمل قد عرضت جانب النقد بما فيه الكفاية، يمكن أن نشرع مباشرة في الرد على السؤال: كيف؟

حسين أبو النمل

قبل الأخذ في اقتراح أو رأي هذا الزميل أو ذاك من الزملاء الحاضرين، لا بد لنا من الاستماع إلى كلمة الواقع وكلمة التاريخ، أي كلمة الحياة بشأن المسألة المحددة. وفي ضوء ذلك، وبناءً على الحصيلة التاريخية الإجمالية، ندقق سواء بالفكرة المطروحة حول إعادة بناء «م. ت. ف.»، أو في مسؤوليات كل واحد منا عما آلت إليه الأمور. كذلك، وفي ضوء ما سبق، يمكن لنا أن نحدد: هل نحن أمام أزمة منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف)، أم أمام محنة الشعب الفلسطيني وحركته السياسية التي تعيش أزمة وطنية عامة، تشمل الموالاة والمعارضة في آن؟

يطرح ما تقدم حاجتنا للمراجعة، والتي لم تتم حتى الآن، لأننا على الغالب، كنا نهرب من الماضي، بحجة أنه لا داعي لتضييع الوقت في النقد والمراجعة، ولا بد من الالتفات إلى المستقبل. على ما أعتقد إن هذه فكرة انتهازية من ناحية، لأنها تهدف إلى الهروب من المسؤولية، وهي من ناحية أخرى مدمرة، لأنها قفز، ليس إلى المستقبل، بل إلى المجهول وضمن خطاب شعبوي خاطئ كلياً، لا يريد الاتعاظ بدروس الماضي.

ولذلك، دعونا نقرأ ماذا حدث، ونحدد مسؤوليات الناس الذين لم ينبسوا ببنت شفة حتى كانت الأزمة. أين مسؤولية المعارضة الفلسطينية وليس القيادة المتنفذة فقط كما تسمى؟ أين مسؤولية هذه الأمة كلها في الحصيلة التاريخية لما وصلت إليه ليس منظمة التحرير فحسب، بل القضية الفلسطينية ككل؟ بعد ذلك، نستطيع القول: ماذا نريد؟ وكيف نحقق ما نريد فلا يكون المستقبل تكراراً للماضي على نحو بشع.

لا أريد استباق النتائج، ولكني أؤكد، أن معطيات الواقع الآن، وعلى الرغم من وضع منظمة التحرير، تؤشر على ما يفيد بشأن الوحدة الوطنية الفلسطينية التي صارت محل تساؤل حول: أين أصبحت؟ هل هي قائمة أم أنها غير قائمة؟... الخ. نحن لدينا ما نقوله على هذا الصعيد، ونؤكد في ضوء معطيات الواقع أن وحدة الشعب الفلسطيني قائمة، وأن قوى المجتمع الحية موحدة في **العمق** على الرغم من كل الظواهر المعاكسة.

أقترح الالتزام بورقة د. عبد الإله بلقزيز، أي المراجعة ثم الاستشراف. أما كم نعطي من الوقت للمراجعة، وكم نعطي من الوقت لاستشراف المستقبل، فهذه مسألة يحددها ما لدينا من كلام ممكن ومفيد تحت العنوانين المشار إليهما: المراجعة والاستشراف.

صلاح الدين الدباغ

إن ما تفضل به الأخ الكريم لا يخالف أن فكرة منظمة التحرير كانتماء وهوية للشعب الفلسطيني على اختلاف مشاربه ومذاهبه السياسية والاجتماعية فكرة صحيحة. هل تخالفني بها؟ (متوجهاً إلى أسامة حمدان) لا بد من فكرة جامعة. فهل نحن مجمعون عليها؟ إن فكرة وجود وعاء سياسي وانتماء سياسي لهذا الشعب الفلسطيني الضائع هنا وهناك، والذي تقدر أن تخاطبه وتعبر عن أمانيه وتعبر عن هويته هي فكرة أساسية وصحيحة. فهل هذا مقبول لدى الجميع أم غير مقبول كفكرة، ناهيك عن الأطر التنظيمية التي نقدر أن نبحث بها؟ إذا كان هذا مقبولاً نقدر بعدها أن ننطلق. يعني على الأقل نكون قد عبرنا هذا الخلاف، أو أن هناك اختلافاً في وجهات النظر؟

أسامة حمدان

لقد قدمت في البداية، وقلت إن وجود إطار يجمع الشعب الفلسطيني أمر لا بد منه، ولهذا يمكن أن ننظر إلى المنظمة في مرحلة ما على أنها مثلت إلى حد ما الكيان المعنوي للشعب الفلسطيني. نحن لا نختلف على هذا، ولا نختلف على ضرورة وجود هكذا كيان، بل نحن الآن بحاجة ماسة فعلاً لمثل هذا الكيان، إذ إنه بدا واضحاً بعد اتفاقات التسوية الأخيرة أن الكيان القائم (م. ت. ف.) قد تعرض لهزة عنيفة، كما أن وحدة الشعب الفلسطيني المعنوية تعرضت كذلك لهزة عنيفة، وأصبح الشعب الفلسطيني عرضة للتمزق أكثر من أي فترة مضت: التمزق الجغرافي والتمزق السياسي. إلا أن السؤال الذي أثرته هنا ليس حول هذه القضية التي نتفق عليها، بل هو: هل نحن مضطرون أو ملزمون بأن تبقى منظمة التحرير الفلسطينية بشكلها الحالي؟ أم أن علينا القيام بإعادة بناء جديدة للمنظمة؟ أم القيام ببناء منظمة جديدة تماماً؟ هذه هي الخيارات الثلاثة القائمة أمامنا، وطالما أننا متفقون على أن هذا الكيان ينبغي أن يكون موجوداً بغض النظر عن اسمه وعنوانه ـ وغالباً فإننا لن نختلف حتى على أهداف هذا الكيان العامة إن كان من ناحية تحقيق وحدة الشعب الفلسطيني، وفي تجميع جهوده باتجاه واحد يحقق الهدف العام وهو التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية بعد ذلك ـ إلا أنني في الحقيقة أتوقف عند قضية مهمة ـ ذكرها د. مجدي حماد ـ

وتتمثل في تركيز ورقة د. عبد الإله بلقزيز في نقد منظمة التحرير على النقد المسلكي أكثر من نقد الفكرة، والفكرة والبناء لهما دور أساسي في طبع المسلك بعد ذلك بصورة أو بشكل معين، إذ إنه مهما كانت نسبة الخطأ في المسلك فإنه وفي ظل بناء ـ لنقل إنه ـ دقيق فإن هذا المسلك يصبح أقل تأثيراً في المسار. مشكلة المنظمة في تقديري أن البناء لم يكن دقيقاً وواضحاً وضوحاً كاملاً، مما سمح بجملة من الأخطاء المسلكية أدت إلى انحراف حقيقي، أو بالأحرى انحراف كامل في مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية، وأرجو أن تكون الفكرة واضحة.

حسين أبو النمل

د. مجدي: دعنا نبدأ بالنقطة الأولى: ماذا حدث على مستوى المراجعة والنقد؟

مجدي حماد

أجل. لقد طالبت بأن نبدأ مباشرة بأن يحدد كل منا رؤيته للتجربة التاريخية والسياسية للمنظمة، وبالتالي يمكنه أن يضيف وجهة نظره إلى ما تضمنته الورقة، لأن هناك تجربة تاريخية قد تمت.

شفيق الحوت

في الجوهر أعتقد أن الميثاق الوطني وهو ليس قرآناً كريماً هو المنطلق، لأنه نال رضى القوى والفعاليات السياسية الموجودة. هذا لا يعني أنه في عملية إعادة بناء المنظمة يستحيل إعادة النظر في الميثاق وإعادة قراءته أو تعديل بعض المواد فيه. واختصاراً للوقت، وللزمن، واحتراماً للتواصل التاريخي علينا أن نستفيد من هذا الميثاق وأن نجمع من حوله قوى الشعب الفلسطيني وفعالياته.

وعلينا أن نميز بين النظرية والتطبيق. والتطبيق مرهون بالقيادة ونوعيتها. يعني المنظمة نفسها، بالميثاق نفسه، لو بقي على رأسها أحمد الشقيري، أنا لا أعتقد أنها كانت نهجت السلوك نفسه الذي نهجته قيادة ياسر عرفات والمنظمات المشاركة.

السلوك شيء متحرك مرتبط بنوعية القيادة وما تفرزه الجماهير من قيادات في الساحة. يعني على سبيل المثال، عندما قامت منظمة التحرير الفلسطينية لم يكن هناك شيء اسمه «حماس» أو «الجهاد الإسلامي»، ولذلك عندما رفضنا اعتبار قضية فلسطين قضية إسلامية لم نجد من يعترض على ذلك، لأن الجو القومي العروبي والعلماني كان غالباً آنذاك.

الوضع اختلف الآن بوجود «حماس» وغيرها من الحركات التي استجدت ويجب

بالتالي أن تأخذ حقها، وهذا أمر طبيعي. نحن دائماً يا إخوان عندما نتكلم عن المنظمة، لا ننظر إليها كحزب، ولا ننظر إليها كتنظيم، بالمعنى التقليدي للكلمة، وإنما ننظر إليها كإطار، إطار بديل، وفعلاً كما وصفها د. عبد الإله بلقزيز، هي الوطن المعنوي، الجامع للشعب الفلسطيني بين أطرافه المتعددة ومراكز تجمعه المختلفة.

صلاح الدين الدباغ (متدخلاً)

الوطن المجازي ـ ودعني أحسم هذا الموضوع. أصلاً عملية إعادة البناء ـ أريد أن أحذرك من الآن (متوجهاً بالكلام إلى أسامة حمدان) وهذا تحذير للجميع، في محاولة لشخص يريد أن يضع حبره على المنظمة، يعني طابعه، أفقده إياه. إنها إطار للجميع. إنها الوطن، فقد تكون فيها إسلامياً، وقد تكون شيوعياً، وقد تكون فيها ملحداً، وقد تكون فيها قومياً. ويجب ـ وهذه يمكن من الأشياء التي أثارها د. عبد الإله بلقزيز، إذ إن ما تفتقده منظمة التحرير الفلسطينية في إطار حركتها الداخلية أو نظامها الداخلي هو ممارسة الديمقراطية الحقة ـ أن يعرف الإنسان أن حقه في التعبير عن رأيه هو في هذا أمر وارد. وحبذا لو كانت ظروفنا طبيعية لنقل أنه كل أعضاء المجلس الوطني يجب أن يأتوا أصلاً بالانتخاب الشعبي حتى يتحملوا مسؤولية. وهذا شيء غير وارد. لذلك لا بد لنا من «الكمبرومايز» التاريخي بين الفعاليات والأحزاب والفصائل. فاختصاراً فعلاً، ليس لوقتنا نحن كلجنة، اختصاراً لشعبنا، لنضال شعبنا، أقول إن البحث عن جديد مقامرة، ولن نجد من يعترف به. ويجب أيضاً أن نعرف أن الظروف، الظروف الموضوعية عام ١٩٦٤ ليست كالظروف في عام ١٩٩٩. الدولة العربية التي شعرت في يوم من الأيام، لسبب أو لآخر، أنها بحاجة لخلق منظمة التحرير الفلسطينية فإنها اليوم لن تجد حاضناً لها. لو كنا في وضع آخر كان يمكن للمرء أن يتلذذ، بتأسيس شيء جديد. أنتم شيء جديد. أنتم الحركة (حركة حماس) شيء جديد. لكن منظمة التحرير الفلسطينية ليست حزباً بحاجة إلى تجديد. إنها الوطن الذي نرجع إليه. لو لم تكن مختطفة من قبل هذه القيادة، هل كان لدينا مشكلة اسمها منظمة التحرير الفلسطينية؟ ليس من مشكلة اسمها منظمة التحرير الفلسطينية. كانت المشكلة كيف نرقيها؟ كيف نفعلها؟ كيف نصحح العلاقات الداخلية فيها؟ أعتقد أننا حتى نمشي خطوة إلى الأمام وننتقل إلى الـ «كيف؟»، علينا أن نبت في هذا الموضوع وأن نواصل عنوان الموضوع من أجل إعادة بناء منظمة التحرير، دعنا نتجاوز رقم (١) يا أبو حمدان، أي الجديد أم إعادة البناء حتى نركز على منهجية البحث فقط.

مجدي حماد

أرجو أن يبقي أ. شفيق الحوت في ذهنه نقطة محددة عندما نأتي لمناقشة سؤال «كيف؟» إذ كانت عنده تصورات محددة لموضوع الميثاق، طالما يرى أن هناك إمكانية لإعادة النظر في بعض بنود الميثاق، انطلاقاً من مبدأ أن الميثاق ليس قرآناً.

شفيق الحوت

أنا أعتقد أن الإشارة فقط ضرورية، وعلينا أن ندع المجلس الوطني الفلسطيني القادم يقوم بمهمة التعديل. لماذا أستبق أجواء المجلس الوطني؟ أنا أكتفي بالقول إن إعادة النظر مسموحة، والمجلس الفلسطيني هو سيد نفسه.

حسين أبو النمل

قبل المراجعة، أريد أن أثبت في البداية أربع نقاط:

١ ـ **موضوعية وتاريخية الصراع،** وهذا أمر لا يرتبط بمراحل أو قرار سياسي هنا أو هناك، أو حلول مهما كانت، لا تعالج أسباب الصراع القديم منها والمستجد.

٢ ـ إن **التناقض الرئيسي** ما زال حتى الآن، وعلى الرغم من كل الذي حدث، هو مع إسرائيل. وهذا، يجب أن يشكل سقفاً لحركة القوى الفلسطينية، ولا بد من أن يبقى ناظماً رئيسياً للعمل. هذا الناظم كثيراً ما غاب، نسيناه، بشكل أو بآخر، ليس على المستوى الفلسطيني فقط، بل حتى على المستوى العربي أيضاً. على الغالب، معظم الجهد لم ينصرف نحو التناقض مع إسرائيل، بل صرف في التناقضات الثانوية. تطبيق قاعدة تغليب التناقض الرئيسي على التناقضات الثانوية أتى بنتائج ممتازة وجيدة. وجنبنا في الضفة الغربية وغزة حرباً أهلية. هذا لم يكن بسبب وعي السلطة فقط، بل وعي المعارضة أيضاً واحترامها واقتناعها في العمق أن التناقض الرئيسي هو مع إسرائيل.

٣ ـ **قوة الوحدة من ناحية المبدأ:** لدينا ميل للتشظي وسرعة الاختلاف. ومجرد أن يختلف أحد ما على مسألة فرعية يفجر كل الأمور دفعة واحدة، ويقلب الطاولة. سياسة قلب الطاولة هذه، كانت وما زالت مدمرة ونتائجها كارثية. إننا لا نجد دينامية التجزئة فقط في سايكس ـ بيكو أو في فصل وحدة مصر وسوريا، بل أيضاً في شق البعث، وشق حركة القوميين العرب وشق الجبهة الشعبية لاحقاً ثم نزف الجبهة الديمقراطية الذي لم ينقطع . . . الخ. وهكذا بينت التجزئة مخاطر الديناميات التفكيكية، وبالتالي قوة الوحدة كمبدأ.

أود أن أشير هنا إلى نقطة فرعية تكلمت عنها ورقة د. بلقزيز، وأرى أنها بقدر ما، غير صحيحة. إن حركة القوميين العرب، برأيي، لم تنتقل من القومية إلى الماركسية. حركة القوميين العرب لم تكن قومية، لأن التوصيف لا ينسجم والنمط التغييري الذي مارسته. عبد الناصر عظيم والقومية عظيمة، وفجأة يصبح غير عظيم وكذلك القومية. هناك مسائل لا تخضع للخيارات، مسائل يفترض أنها تأسيسية، وبالتالي، لا مجال معها لانتماء قومي ثم انتماء غير قومي. هذا شأن يجب أن يكون ثابتاً سواء انتصر عبد الناصر أو هزم عبد الناصر. القصد: إن قوة الوحدة والموقف من الهوية يجب أن يكون مبدئياً وثابتاً.

٤ ـ **لا مجال للتعايش والوحدة مع ذهنية القطع مع الآخر**، والقطع مع التاريخ، والقطع مع المستقبل... الخ. وأنا أقول هذا الكلام، لأنني لمست، نظرياً وبالممارسة المردود الهائل لمبدأ عدم القطع، والقدرة على إدارة الحوار مع التاريخ أو مع المستقبل أو مع الآخر أو مع الذات.

ومع احترامي الشديد لورقة د. عبد الإله بلقزيز ولشخصه ولدوره، أريد تسجيل ملاحظة منهجية ليس لها علاقة بقرار فلسطيني مستقل ولا قصة التدخل بالشؤون الفلسطينية(!). ما أود تسجيله هو، أن الكتابة من خارج التجربة هي غير الكتابة من داخلها. بمعنى أن إمكانية الإطلال على تفاصيل الحياة اليومية تغني الموقف النظري المجرد، وبالتالي أنا هنا أحذر من قراءة الوضع الفلسطيني من البعيد أو من الخارج وعلى نحو لا يلج كما يجب إلى داخل المخاض الداخلي الفلسطيني العميق والملتبس.

هناك تفاصيل هائلة جداً، وبالتالي لا بد من أن تكون حاضرة. ثمة شيء اسمه الخصوصية النفسية الفلسطينية، التي هي بحسب رأيي مشروعة تماماً. وعلى سبيل المثال، نجد ذلك التمسك بالوحدة والاستقلالية حتى من دون أي أسس وعلى نحو مبالغ فيه. هذه لم تأتِ من فراغ ومن هنا أهمية القراءة من الداخل.

لقد أكدت الورقة على غير نقطة مهمة، ولكنها لم تبرز كما يجب حقيقة أن منظمة التحرير هي حصيلة إجمالية. نحن لسوء الحظ، كالعادة، عندما نختلف، نقلب الطاولة ونضع المسؤولية على الآخر دائماً، وكأننا خارج المسؤولية والمساءلة، وعرفات هو المسؤول دائماً وأبداً حتى عن الكوارث التي حصلت قبل ظهور «فتح».

أنا لست عرفاتياً لا قديماً ولا حديثاً، لكن يجب أن لا نكتفي بإلقاء المسؤولية على ظهر عرفات. حال منظمة التحرير والقضية والشعب هي حصيلة إجمالية، ومسؤولية المعارضة ربما أهم من مسؤولية عرفات. لا أستثني أحداً من المعارضة.

منظمة التحرير الفلسطينية، إذا دخلنا في التفاصيل، وعلى عكس ما تقوله الورقة، لم تكن في يوم من الأيام، مسألة مبدئية محسومة وخارج النقاش. نظرياً ذلك صحيح، ولكن ما تفسير كل ذلك الدخول والخروج الذي كان يتم من منظمة التحرير؟ وكانت توجد علاقة استخدامية. والعلاقة الاستخدامية لمنظمة التحرير لم تقم بها، «فتح» وحدها.

النموذج الذي قدمته المعارضة بالممارسة كان نموذجاً بائساً. قدمت المعارضة خطاباً سياسياً متخلفاً. قدمت نموذجاً أكثر سوءاً من نموذج القيادة الرسمية أي حركة «فتح».

إن منظمة التحرير الآن في خضم حديث طويل عريض، معظمه يضعها خارج الزمان والمكان وخارج سياقها التاريخي. إن أي واحد يقرأ التاريخ الفلسطيني والعربي، يعرف أن ما يسمى بالانعزالية الفلسطينية والاقليمية الفلسطينية أتت في ظل صعود القطرية العربية.

مبكراً، كتب د. وليد الخالدي كتاباً هو **فلسطين ومنطق السيادات السياسية**، لينبه وليقول إن تطوراً نوعياً ومهماً قد دخل على مكانة القضية الفلسطينية عربياً، وذلك ربطاً بتراجع النزوع القومي في ظل صعود الدولة العربية القطرية. لا بد من رؤية صعود القطرية الفلسطينية، وبغض النظر عما إذا كان ذلك سلباً أم إيجاباً، في ظل هذا الصعود القطري.

إن النموذج الفلسطيني الراهن للسلطة هو نموذج منظمة التحرير نفسه الذي كان عبارة عن نظام نشأ بعباءة ثورة وتجذر قبل إقامة الدولة. غريب أن يقرأ أمر نموذج السلطة الفلسطينية خارج نموذج سلطة النظام العربي. سلطة منظمة التحرير، والحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه، تستطيع أن تفاخر بقية الأنظمة أنها ليست الأسوأ. إن الفساد المالي، مثلاً، ما زال في سقف الآلاف.

هذا، أريد أن أسأل: هل نحن أمام أزمة فرد أم أزمة نموذج؟ لماذا أقول هذه النقطة؟ لأن هناك مؤامرة فكرية علينا جميعاً هي تلخيص كل أزماتنا وبلاوينا إلى مستوى شخصاني. باستثناء مجرم فرد اسمه فلان أو مجرم اسمه تنظيم كذا، فإن ما عدا ذلك، تمام التمام (!). لا. ثمة نموذج شامل. ثمة نظام عربي. ثمة بيئة شاملة حاضنة أنتجت كل «بلاوي» منظمة التحرير، والتي هي ليست إلا «عاماً» لا نجده خارج الخاص الذي هو تنظيمات وفصائل ومستقلو منظمة التحرير.

إن البديل الذي قدم هو بديل متخلف عن منظمة التحرير، إذا ما حوكمت تجربة أي تنظيم من التنظيمات الأخرى بشأن العناوين المحددة. يعرف الجميع أيضاً من هم

«حماس»، لكن وضع التنظيم حتى الآن جديد وبالتالي حصيلته التاريخية لم تنضج بعد، لكن هناك تنظيمات عمرها ٣٠ و٣٥ سنة وربما أكثر، وحصيلتها التاريخية، وفق مراجعات تمت، لم تكن مختلفة في الأداء الداخلي. ولا أتكلم هنا على صعيد الأداء الخارجي حيث توجد مؤثرات قسرية. وبهذا المعنى، لا بد من قراءة النموذج الوحيد الذي كان سائداً وهو نموذج «فتح»، بغض النظر عن أنه أخذ اسم جبهة التحرير الفلسطينية، اسم الجبهة الديمقراطية. الكل كان فتحاً ولكل عرفاته، وديمقراطيته: ليعش الأمين العام ألف عام.

نعم: نحن نريد شيئاً جديداً، ولكن ما هو مفهوم القديم والجديد؟ حين يقال شيء جديد، أي مختلف عن منظمة التحرير، لا بد من تحديد النموذج القديم المطلوب تجديده أو تجاوزه أو استبداله. حين تجري الدعوة لإعادة بناء منظمة التحرير، يجب أن يقال لنا، ما هو الخطأ الجوهري في النموذج الذي مثلته؟

إن أحداً لا يريد أن يحدد بدقة ملامح القديم، وبالتالي يبقى عاجزاً، بل غير راغب في تحديد الجديد. نريد نموذجاً بديلاً بالجوهر وليس بديلاً بالشكل، وعلى قاعدة حفظ الإيجابيات وتجاوز الثغرات. بكلمة محددة: التجديد على قاعدة الاستمرارية وعدم القطع. وأول فوائد عدم القطع مع التاريخ هو معرفة أين كان جذر المشكلة وبداية الخطأ. إن الملاحظة الأخيرة التي أود ذكرها تحت هذا العنوان، هي أن الورقة برأيي، كانت مجاملة حين قالت إنه لم توجد محاولات لتجاوز منظمة التحرير. لا، هناك محاولات عديدة، ولا أقصد هنا أطروحة «حماس». «حماس» لديها مشروعها السياسي ولديها أطروحاتها الفكرية، لكنها تبقى تتصرف على قاعدة أنها تريد حفظ صفة تمثيلية جامعة ما للشعب الفلسطيني، ولكنها ذات بعد ومضمون إسلاميين... الخ. هناك محاولات أخرى قديمة وحديثة ومستمرة حتى اللحظة. والنموذج الذي يأخذه التجاوز الآن، والذي نواجهه يومياً، والذي جلب ردة فعل معاكسة باتجاه الوحدة وحفظ المنظمة، هو النموذج الذي لا يفعل شيئاً سوى محاولة تدمير أو تعطيل أي شيء وكل شيء. إن النموذج القائم حالياً للتجاوز، هو وبالممارسة، نموذج محزن ومتخلف حتى عن النموذج القديم.

هذا ما لدي تحت هذا العنوان وهنا أود تأكيد ضرورة: (١) قراءة الخبرة التاريخية. (٢) التدقيق في النموذج القديم والنموذج البديل الذي مثلته المعارضة. (٣) إذا أردنا المستقبل فعلينا أن نبحث عن نموذج متطور إيجابياً. (٤) النموذج الوحيد المتطور هو النموذج الديمقراطي الذي يتسع للجميع، قولاً وفعلاً. (٥) تأسيس بنائنا المنهجي والفكري على قواعد عدم القطع. «قوة الوحدة». على قاعدة تغليب التناقض الرئيسي، وموضوعية وتاريخية الصراع.

مجدي حماد

الورقة تؤكد أن الصراعات التي حدثت داخل منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن ضد المنظمة إنما كانت من أجل المنظمة، بمعنى أنها دارت داخل المنظمة من أجل أن تكون المنظمة أفضل، سواء اتخذت اسم انشقاق أو اسم تنظيم بديل أو اتخذت اسم انتفاضة. كلامك يحمل معنى مغايراً.

حسين أبو النمل

إذا كان الصراع داخل المنظمة، فكيف نفهم تعطيل مؤسسات المنظمة؟ إن الاعتراض والصراع من داخل المنظمة وعليها لا يفسر ولا يبرر أن يبقى مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان مغلقاً. إذا كنت مختلفاً مع سياسة عرفات، أو مع سياسة شفيق الحوت، فهل يصير ذلك خلافاً حول المنظمة؟

أنا أرى ما تقدم في الممارسة الجارية من قبل بعض معارضي عرفات. إن منظمة التحرير ليست موجودة من فراغ ومجرد مسمى. إنها مجسدة عبر مؤسسات وعبر هياكل تحفظ ولو الحد الأدنى من وحدة الشعب الفلسطيني وشخصيته الاعتبارية والتمثيلية. إننا نرى بأم العين وبالملموس، ليس مساعي ضربها والإجهاز عليها فحسب، بل أيضاً منع تبلور بديل لها أكثر حداثة وديمقراطية وصلابة. بهذا المعنى، كان اعتراضي على هذه الجزئية في الورقة.

سهيل الناطور

أود العودة إلى النقطة التي بدأنا منها جميعاً. إضافة إلى ما أشار إليه أ. شفيق الحوت حول الجذور الحقيقية التي أدت إلى فكرة إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية أداة جامعة تمثيلية معنوية لكل أبعاد القضية الفلسطينية للشعب الفلسطيني، وموحدة لهذه القضية. أضيف إليها أن التجربة العملية الحالية في السنوات الأخيرة بعد اتفاق أوسلو، أثبتت أنه على الرغم من كل نضالات قوى المعارضة المختلفة، لم يستطع أي بديل أن يبرز واقعياً على أنه البديل عن منظمة التحرير الفلسطينية ليحل مكانها، وليأخذ من المكاسب التي حققتها كيما ينطلق خطوات إلى الأمام في مسيرة الشعب الفلسطيني. ذلك سببه يعود إلى أن الحركة الجماهيرية الفلسطينية ليست في المستوى المناسب من الفعل والتواصل بالفعل لإيجاد البدائل التي تنطلق إلى الأمام بشكل كاف. وواقع قوى المعارضة الفلسطينية على كفاحيتها حتى اليوم لا يعطي الإمكانية بالتسريع لإنجاز شروط إيجاد أطر جامعة سواء هذه الأطر تدخل إلى منظمة التحرير وتطورها أو تأتي بصيغ أخرى ربما تكون بديلة كما أشار أ. أسامة حمدان.

هذا الواقع الضعيف ليس قدراً. نعم نحتاج إلى صيغة. هنا نأتي إلى نقاش ما هي الصيغ المطلوبة مستقبلاً حتى نستطيع أن نطور عمل الحركة الجماهيرية بشكل منظم.

أشير إلى نقاط تتفق في بعض القضايا التي يطرحها د. عبد الإله بلقزيز، ولكنها قد تعطي صيغاً أوضح وأدق مما أورده، لأن صياغاته ربما هي بطبيعة مراجع وتجربة كل واحد منا. يعني أقف عند الدورة الواحدة والعشرين للمجلس الوطني الفلسطيني في غزة التي عقدت في الفترة ما بين ٢٢ حتى ٢٤/ ٤/ ١٩٩٦ لأنها شكلت منعطفاً سياسياً وبرنامجياً وتنظيمياً في منظمة التحرير الفلسطينية:

النقطة الأولى: هي إلغاء الميثاق طبعاً باسم تعديله وتشكيل لجنة قانونية بديلة لصياغة التعديل. في هذا الإلغاء جاء اعتراف فلسطيني من جانب واحد بحق إسرائيل في الوجود، بمعنى جاء الاعتراف بمشروعية المشروع الصهيوني الاستيطاني الاستعماري على أرض فلسطين في وقت لم يأت مقابله إسرائيلياً الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني، لا بحق تقرير المصير ولا بحقه في العودة. هذا خلل نوعي في بنية البرنامج لمنظمة التحرير الفلسطينية سواء في الميثاق القومي الأول أو في الميثاق الوطني الثاني. أرى أن هذا قد أدى إلى تحويل البرنامج الوطني من محطة على طريق النضال ضد الصهيونية في سبيل فلسطين ديمقراطية على أرضنا التاريخية، إلى أن البرنامج المرحلي بات هو السقف النهائي للنضال التاريخي للفلسطينيين. فخفض السقف في المطالب المشروعة وللحقوق غير القابلة للتنازل للشعب الفلسطيني، إضافة إلى أنه تخلى عن كثير من المكتسبات المتمثلة بالقرارات الدولية لحقوق اللاجئين: ١٨١ للعودة، ١٩٤ للدولة الفلسطينية... الخ.

النقطة الثانية: هذه الدورة قد فرطت بالقاعدة السياسية لوحدة منظمة التحرير، ليس فقط أنها أقرت إلغاء الميثاق، بل أقرت بالمقابل اعتماد اتفاق أوسلو، واعتمدته كمرجعية لبرنامج منظمة التحرير وسياستها، واعتمدته كترتيب ونهج لسلطة الحكم الذاتي المزكاة برعاية «م. ت. ف.»، جاء هذا الانقلاب السياسي والبرنامجي ليضاف إليه انقلاب تنظيمي في بنية المؤسسة الرسمية لمنظمة التحرير، وبخاصة في سقفها الأعلى، أي في المجلس الوطني، وذلك بإدخال تغييرات جوهرية على تكوين هذا المجلس سواء في قوامه وبنية اللجنة التنفيذية، وبالتالي أيضاً في المجلس المركزي. هذا معناه أن المجلس الوطني ضم تلقائياً عدداً كبيراً من أعضاء المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية الجديدة الذين كانوا منتخبين، وأضيف له عدد آخر بلوائح من قبل الفئة المهيمنة في منظمة التحرير. إذن هذه التبديلات النوعية غيرت في مجمل تفاعلات البنية، لكنها بقيت في جسم منظمة التحرير الفلسطينية كوعاء، وبقيت تطرح أن القوى الفلسطينية التي تشكلت على الأرض، سواء المعارضة من داخل

المنظمة، أو من فصائل كانت في منظمة التحرير، إضافة إلى معارضة من فصائل برزت من خارج منظمة التحرير الفلسطينية. أتفق مع د. بلقزيز بأن الصراع كان على منظمة التحرير، وأعتقد أنه ما زال حتى الآن على منظمة التحرير الفلسطينية. واحد من الدلائل أنه على الرغم من المعارضة الشديدة لـ «م. ت. ف.»، فإن رموز التيار الإسلامي ـ حركة حماس ـ بدأت التفاوض مع ممثلي المنظمة لإيجاد صيغة، سواء للعلاقات المجتمعية على الأرض وتحت السلطة الجديدة أو لإيجاد صيغة للعلاقات داخل منظمة التحرير وحصص التوزيع. لم يقع الاتفاق نهائياً وكان الخلاف، لكن الفكرة المبدئية بإقامة العلاقة مع منظمة التحرير، والتي تكرست حتى في المجلس المركزي الأخير بعضوية مراقبة لحركة حماس، تظهر أن منظمة التحرير ما زالت تشمل الشعب الفلسطيني بكل توجهاته، بكل صياغاته، بكل إمكاناته المحتملة سواء أكانت تنظيمية داخل المنظمة أم خارج المنظمة.

أنتقل إلى قضايا وردت في الحوار، منها، **أولاً**: هذا المجلس عكس تراجعاً في دور منظمة التحرير وفي مكانتها فلسطينياً وفي قطاعات الشعب الفلسطيني المختلفة. فلسطينيو أراضي ١٩٤٨ بات لهم موقف مختلف تماماً في رؤيتهم وعلاقتهم إزاء «م. ت. ف.»، بعد اتفاق أوسلو عما كان قبله. فلسطينيو أراضي ١٩٤٨ على اختلاف انتماءاتهم وأهوائهم السياسية/الاجتماعية، لم يتبلور لديهم وعي النضال نحو العروبة ونحو الفلسطينية بجلاء إلا بعد بروز الثورة الفلسطينية، وتكريس منظمة التحرير وتطور الثورة الفلسطينية. قبل ذلك كانوا في حالة من القمع والاستلاب ضمن العزلة الكاملة المفروضة عليهم. وقد أدى تبلور النضال في مرحلة من المراحل إلى طرح شعارات لم تكتفِ فقط بالمساواة في الحقوق بين أبناء ١٩٤٨ والإسرائيليين، بل بلغت طرح إمكانية الاستقلال الذاتي أو الثقافي في داخل منطقة الجليل لدى بعض الأطراف من القوى السياسية. الآن، وبعد توقيع اتفاق أوسلو تركوا وكأنهم ليسوا فلسطينيين ولا يدخلون في اعتبارات القيادة الفلسطينية لدعمهم وحمل مطالبهم الوطنية كجزء من الشعب الفلسطيني، فانحدر هذا الموقف إلى علاقة استخدامية كما ظهر في الانتخابات الأخيرة في إسرائيل، علاقة تدفع للاتجاهين النقيضين معاً؛ واحد هو الاتجاه نحو تعميق الأسرلة وآخر هو الاتجاه نحو تعميق الفلسطنة بإبراز دور جديد لأبناء ١٩٤٨. لا زالت المسألة صراعية وغير واضحة المعالم.

ثانياً: بتوقيع اتفاق أوسلو تخلت منظمة التحرير الفلسطينية عن اللاجئين، وتخلت عنهم بالمعنى الموضوعي. طبعاً ما زال هناك تمسك لفظي بالكلمات العامة التي تقال حول اللاجئين، لكن ما أقصده هو التخلي موضوعياً، ولذلك استفرد بكل قطاع من الفلسطينيين كلاجئين في علاقتهم مع الوضع العربي بشكل مختلف عن

الآخر. فهم يتأثرون بالمكان الذي يقيمون فيه وبعلاقاتهم بالسلطة فيه، وبالشعوب التي يعيشون في كنفها. ولما كان الوضع الذي يعيش فيه اللاجئون في الأردن يختلف عنه في سوريا، كما يختلف عنه في لبنان، أو في مصر أو العراق، فإن الخلل أصاب بالتفكيك روابط وحدة الشعب الفلسطيني بين داخل وخارج، بهموم الداخل باتجاهات، وهموم الخارج باتجاهات أخرى. إن سلطة الحكم الذاتي جاءت بمحاولة استيعابها لكل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وكادراتها وبناها للسيطرة على كل المقدرات، فكرست دوراً أساسياً نحو فلسطينيي الداخل على حساب اللاجئين في الخارج.

لماذا فعلت ذلك القيادة؟ لا أرى بعض التوصيفات الذاتية التي يطرحها د. عبد الإله بلقزيز، أنها دقيقة وصائبة. إنها وصف خارجي لعملية داخلية في صراع المصالح بين فئات في داخل طبقات وشرائح محدودة من المجتمع الفلسطيني. لذلك عندما عملت سلطة الحكم الذاتي على أن تمتص منظمة التحرير الفلسطينية وتجيرها لصالحها وتكبلها، لم تهدف بوعي إلى إلغاء «م. ت. ف.»، لأنها بحكم الوضع الخاص الاستثنائي لحركة «فتح» حالياً وللتيارات التي تقودها وللتبدل الحاصل بين شرائح السلطة، انحدرت إلى تحالف بين البرجوازية البيروقراطية في مؤسسات المنظمة مع البرجوازية المحلية في الضفة والقطاع التي تعبت من الانتفاضة، بديلاً من التحالف الوطني الأوسع السابق. وللأسف وقع هذا الانحدار نحو الأسوأ منذ بداية هذه المفاوضات حتى التجربة الحالية. لذلك من الخطورة الكلام عن أن منظمة التحرير الفلسطينية ما زالت بشكل مطلق تمثل طموحات وأماني الشعب الفلسطيني، بل إنها بالضرورة تحتاج إلى إعادة بناء بإصلاحات شاملة. على أية حال علينا أن ننطلق من ضرورة أن نتفق على أن المنظمة ما زالت هي العامل الأساسي في تمثيل الشعب الفلسطيني، شئنا أم أبينا، فلسطينياً وعربياً ودولياً. وأولاً فلسطينياً لأن شرعيتها جاءت بالأساس من جمعها لطاقات الفلسطينيين ووضعها برنامجاً موحداً للطاقات الفلسطينية وعملها بموجب هذا البرنامج. الخلل بدأ عند اتفاق أوسلو عندما تخلت عن هذا البرنامج وبالتالي عندما تخلت عن عملية الوحدة الوطنية القادرة على الوصول بالبرنامج إلى كل أو جزء من الأهداف الوطنية غير القابلة للتصرف، في الاستقلال، والعودة وتقرير المصير.

أسامة حمدان

لدي توضيحان في البداية:

أولاً: في إطار تقييمنا ونظرتنا للمنظمة دعوني أقل إنه لا يوجد ثأر بيننا وبين

هذه المنظمة، وأشير إلى هذا الأمر لأن البعض ربما يشعر مثل هذا في تعاطينا مع المنظمة. نحن نتعاطى فيما نظنه مصلحة للشعب الفلسطيني وربما نوفق، وأيضاً احتمال أن يخذلنا الاجتهاد أمر وارد.

ثانياً: في الحديث عن إعادة البناء أو بناء مؤسسة جديدة، أفضل أن نؤجل هذا الأمر قليلاً، لأننا إذا توافقنا في النهاية على أن المنظمة الجديدة أو أن شكل المنظمة ينبغي أن يكون في إطار هيكلي جديد وإطار فكري جديد وإطار موضوعي أيضاً جديد، بمعنى أننا في الإطار السياسي العقائدي سنطرح شيئاً جديداً وفي الإطار الهيكلي سنطرح تصوراً جديداً، فإننا سنكون في النهاية قد وصلنا إلى منظمة تحرير جديدة لنسمها إعادة بناء أو لنسمها بناءً جديداً، وقد يسميها البعض انقلاباً. أياً كان لن يكون هذا الأمر مهماً، المهم في النهاية أن يكون هذا الإطار قادراً على تحقيق الهدف الذي قلناه في البداية، وهو أن هذا الإطار هو كيان معنوي يجمع الفلسطينيين جميعاً، ويوحد جهودهم وأعمالهم باتجاه هدف واحد وهو التحرير وبناء الدولة بعد ذلك.

في إطار النقد لمنظمة التحرير، وهذا ليس بهدف النقد المجرد فقط، بل هو أيضاً محاولة لرسم معالم المستقبل، نجد أنه في الجوهر لم يكن الإطار الفكري للمنظمة إطاراً واضحاً ومهيأً لاستيعاب الشعب الفلسطيني كله وإنما كان إطاراً لاستيعاب الذين يقبلون بالفكرة القومية (الناصرية تحديداً) التي سيطرت على الوطن العربي في ذلك الوقت، وقت إنشاء منظمة التحرير. كلنا نتذكر أن «فتح» دخلت المنظمة بعد ذلك، لماذا دخلت إليها؟ كي تقوم بـ «تثوير» المنظمة، بمعنى أن حركة فتح رأت في دخولها كيان المنظمة تجاوزاً للحالة الفكرية التي كانت «فتح» تحملها. وبررت هذا أمام قواعدها بأنها تريد القيام بعملية تثوير لهذه المنظمة، التي اتهمتها ربما ظلماً وزوراً وبهتاناً أو في إطار الصراع الفلسطيني لحظة إعلانها بأنها حالة مشبوهة وخارجة على المشروع الوطني. استشهد أيضاً في موضوع الإطار الفكري بمثال آخر لأوضح كيف انعكس هذا في المسلك، إذ أصبح قبول أي تنظيم جديد في إطار منظمة التحرير مبنياً على مساومة وليس مبنياً على حقه الطبيعي في أن يكون في هذا الإطار. لا توجد دولة في العالم، إذا افترضنا أن منظمة التحرير دولة أو كيان معنوي، تساوم جزءاً من الشعب على الاعتراف به بشروط معينة ـ ليس منها القضية الوطنية ـ أو أنها تجعله خارج هذا الشعب. الحزب الشيوعي مثلاً لم يكن في فترة من الفترات ممثلاً في «م. ت. ف.» أو عضواً فيها، ودخل إلى أطرها بناء على مساومة بين قيادة «م. ت. ف.»، والاتحاد السوفياتي آنذاك. البعض سيقول إنه حصل على عضوية اللجنة التنفيذية وليس المجلس الوطني بناءً على هذه المساومة، لكن الحقيقة أن دخوله وتمثيله

في هذه الأطر جميعها كان بناءً على مساومة، حتى عرض دخول «حماس» كان بناءً على محاولة للمساومة: كم نعطيكم؟ وكم تأخذون؟ وما هي المواقع التي تريدونها؟ وهذا بقي حتى اللحظة الأخيرة ـ حتى إلى ما بعد قيام سلطة الحكم الذاتي ـ إذاً في الجوهر هناك خلل في البناء الفكري انعكس في المسلك.

في الإطار التنظيمي للمؤسسة أبرز قضية في المؤسسة هي فقدان الديمقراطية. نظام الحصص لم يكن حتى قائماً على أساس شبه ديمقراطي، ولمن يقول إنه قام على أسس فأنا حتى الآن أحاول أن أفهمها فلا أستطيع، هذه الحصص التي وزعت دونما أساس ديمقراطي هي التي أفرزت قرارات المجلس الوطني في الجزائر. لا أتكلم عن تجربة لحماس مع موضوع الكوتات، لأنني لا أريد أن أتكلم عن تجارب التنظيمات الأخرى التي لم نعشها بتفاصيلها. في عام ١٩٨٨ عرض على الحركة عضوان في المجلس الوطني الفلسطيني، في عام ١٩٩٠، عرض عليها ٢٥ عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني، في عام ١٩٩٥ عرضوا موقع التنظيم الثاني في المجلس الوطني الفلسطيني ومؤسسات منظمة التحرير. إذاً هذه الكوتا ليس لها قاعدة تحددها، بل لقد اقترح د. جورج حبش أسساً معينة كأن يحسب عدد الشهداء والأسرى في سجون الاحتلال والعمليات، ونتائج الانتخابات النقابية والمهنية، بمعنى تحديد معايير ومقاييس واضحة لاحتساب الكوتا، ورفض هذا الأمر. وهذا يعكس مشكلتين: الأولى أن نظام الحصص لم يكن له أسس، والثانية عدم القبول بمبدأ تمثيلي يحقق معيار الحد الأدنى، وهذا بحد ذاته كارثة. إذاً حتى في الإطار التنظيمي لم يكن هناك معيار واضح، كما أن فقدان الديمقراطية الذي ترتب على هذا الخلل أدى إلى فرز قيادة متنفذة حكمت مصير هذه المنظمة، وهكذا فإن الخلل في الجوهر أدى إلى خلل في سلوك هذه القيادة لاحقاً، وجعلها تحكم بما تريد، وأصبحت هي نفسها تصور المجلس الوطني على أنه مجلس يجتمع ليوقع على ما تريده هذه القيادة ويوافق على ما خططت له هذه القيادة، كما أن هذا الخلل في المؤسسة أفرز مجالس لا تنعقد إلا في المناسبات، بدل أن تكون هي صاحبة القرار. وصدقوني فإن عدم انعقاد هذه المجالس لم يكن دائماً بسبب الظرف الموضوعي، بل إن السبب يكون أحياناً في عدم رغبة القيادة في أن تسمع صوتاً ما أو أنها لا تضمن نتائج انعقاد هكذا لقاء.

من الخلل في الجوهر أيضاً إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية صفة الدولة في التعامل مع البلدان العربية، وهكذا بني كيان وهمي وحمّل مسؤولية الشعب الفلسطيني وهو لا يستطيع أن يتحملها في تفاصيلها. وأخلى هذا ساحة الطرف العربي في أن يتحمل جزءاً من مسؤولياته، فاستمر الفلسطيني يعاني في بعض الدول، وبعض

الدول أكرمت وفادته بقرارها الذاتي. هذه القضية انعكست في المسلك، إذ أصبحت هذه القيادة تبتز الفلسطيني أحياناً وتساوم عليه أحياناً أخرى.

ما أقصده من الفكرة أن الجوهر حمل قدراً كبيراً من الخلل وانعكس هذا في المسلكيات التي تضخمت بحسب الأشخاص الذين مارسوا هذه الممارسة.

والآن أريد أن أثير أيضاً قضية مهمة جداً في موضوع شرعية المنظمة ومشروعية تمثيلها للشعب الفلسطيني. الحقيقة أنا أحب أن أفرق بين هذين الأمرين لسبب بسيط، شرعية المنظمة اكتسبت بقرار عربي في قمة عربية ولم تكن هذه الشرعية شرعية فلسطينية في البداية. شرعية التمثيل للشعب الفلسطيني بدأت تتبلور عندما بدأت التنظيمات تدخل هذه المنظمة واحدة تلو الأخرى، وهكذا تكون المشهد التالي: في نهاية الستينيات كسبت المنظمة الشرعية العربية ثم كسبت مشروعية تمثيلها للشعب الفلسطيني في عام ١٩٧٤. وهكذا اجتمعت لها الشرعية العربية ومشروعية التمثيل الفلسطيني، هذا المشهد الآن تغير.. ما زالت هذه الشرعية العربية موجودة لكن مشروعية تمثيلها للشعب الفلسطيني لم تعد كذلك؛ «م. ت. ف.»، نفسها تنازلت عن جزء كبير منها ونازعتها فيها أطراف أخرى. بعد أوسلو فقدت «م. ت. ف.»، شرعية التمثيل الفلسطيني الكامل، فقدت شرعية تمثيل اللاجئين، لأن اللاجئين وفق أوسلو أصبحوا خارج السياق، وفقدته كذلك بالنسبة لفلسطينيي ١٩٤٨، وهو ما أنشأ سؤالاً كبيراً في أوساطهم: هل نحن إسرائيليون عرب أم نحن فلسطينيون نعيش في دائرة الاحتلال أو الكيان الإسرائيلي؟ بل فقدت المنظمة حتى شرعية تمثيل الفلسطينيين الذين هم خارج مناطق نفوذ سلطة الحكم الذاتي الآن، وباعتبار أن الأراضي الباقية في الضفة هي أراضٍ متنازع عليها، فإذا أصبحت غداً إسرائيلية صار الفلسطينيون إضافة إلى فلسطينيي ١٩٤٨ أو أن عليهم أن يرحلوا. لذلك لا بد من أن يؤخذ هذا الأمر بعين الاعتبار، وعلينا أن نراعي الفرق بين شرعية منظمة التحرير ومشروعية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وهذا الفارق سيؤثر في مسألة إعادة البناء أو البناء الجديد والشكل الذي سيكون عليه في المستقبل. كما ينبغي أن تراعى هذه القضية لأن الخلط في هذه القضية بالذات سيدخلنا في متاهة، وبخاصة أن القرار في هذه القضية ليس قراراً فلسطينياً بالدرجة الأولى ولا الثانية.

نقطة أخيرة أحب أن أشير لها، وحتى يكون فهمنا مشتركاً واستعمالنا للمصطلحات متطابقاً عندما نتحدث عن البديل لمنظمة التحرير. أحب أن يكون مصطلح البديل واضحاً حتى لا نقع في خلل في الفهم، هل البديل هو بديل الكيان أم بديل القيادة والمسلك؟

سليمان الرياشي

أود أولاً أن أثمن الجهد الذي بذله د. عبد الإله بلقزيز، هذا الجهد الذي سمح لنا بالقيام بحوار أظنه سيكون مجدياً، وأود أن أبدأ بملاحظتين سريعتين على الورقة: **الأولى** وهي أن الورقة تبدو أحياناً كما لو كانت رؤية من الخارج. وسوف أكتفي بمثل واحد. عندما يتكلم د. بلقزيز عن التناقضات داخل السلطة أو الشعب الفلسطيني أو البنية السياسية الفلسطينية يبدو كما لو كان ينسبها كلها إلى إسرائيل وبما في ذلك الصراعات التي كانت تدور في الفاكهاني، بينما الأصح أن تنسب هذه التناقضات إلى واقعها الفعلي، أي عدم نضج العلاقات الداخلية وعدم إدارة هذه العلاقات بصورة رشيدة، أي كما يجب أن تدار بين من يمتلكون برنامجاً واحداً بقضاياه الأساسية أو طموحاً واحداً. . . كما أني أجد نفسي لا أوافق د. بلقزيز على عدد من التعبيرات العنيفة من نمط «الثمن العظيم المدفوع من الكرامة مقابل سلطة تافهة. .» أو «أدعى إلى الخجل» أو ﴿**اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم**﴾[1]. واعتراضي بالضبط ليس على عنف الكلام، بل لأنه يدفع الأمور باتجاهات أخلاقية تضعف النقاش السياسي. الأخ أسامة حمدان شارف الجزء الثاني من النقاش حول موضوع البديل، وأريد أن أعود إلى الجزء الأول. أبدأ كما بدأنا جميعاً بالبديهيات. منظمة التحرير كفكرة وكوطن معنوي للفلسطينيين وكأداة التعبئة للشعب الفلسطيني كانت موضوع إجماع من قبل هذا الشعب وذلك بصرف النظر عن أي استخلاصات قد نصل إليها. إن الانتقال بالشعب الفلسطيني من حالة التشتت منذ ١٩٤٨ إلى منتصف الستينيات إلى حالة الإقرار بشخصيته وحقوقه الخاصة به وبإطار تعبوي يتولى إنجاز أهدافه الوطنية، إن هذا الانتقال يشكل نقلة نوعية مهمة وإن كانت لها التباساتها. اعتراف الدول العربية بالإطار الفلسطيني المتميز سنة ١٩٦٤ كان تصحيحاً لخطأ بحق الشعب الفلسطيني تلا حرب ١٩٤٨ وإقراراً بضرورة بلورة إطار تمثيلي ما للشعب الفلسطيني، والالتباس كان أساساً في موقف بعض البلدان العربية من هذا التطور.

الإطار الفلسطيني التعددي كان بحسب ما أرى يتعرض دورياً للتصدع أو حتى الوهن كلما كانت تلوح إمكانية «حلول»، أو وهم حول حل. وإذا استعرضنا العلاقات داخل منظمة التحرير منذ عام ١٩٧٧ نلاحظ كيف كانت العلاقات الداخلية الفلسطينية تتوتر مقابل عرض سياسي سرعان ما كان يتبين أنه وهم. إن جناحاً فلسطينياً مهيمناً داخل المنظمة، صاحب القرار نتيجة ميزان قوى لم يكن فلسطينياً بحتاً بل عربياً أيضاً، كان كلما لاحت فرصة سياسية يبدي الاستعداد لاختزال

---

(١) **القرآن الكريم**، «سورة البقرة،» الآية ١٦.

الوحدة الوطنية. وما حصل سنة ١٩٩٣ يؤكد ذلك، لقد اعتقد بإمكانية الوصول إلى حل مع الأمريكيين والإسرائيليين فلم يتورع عن اختزال الوحدة الوطنية وأحدث قطيعة مع قوى داخل المنظمة. بمعنى آخر لم يكن هناك داخل المنظمة احترام فعلي وحقيقي للتعددية السياسية، وميراث من القناعات الذاتية يصل إلى حد رد الفعل الغريزي لاحترام الرأي الآخر وأخذه في الاعتبار. كان هناك باستمرار حساب لموازين القوى بمنطق تجريبي وقصير المدى، والتعددية التي شهدناها على الساحة الفلسطينية لفترات متقطعة كانت ذهبية ولو قصيرة، هذه التعددية حمتها الجماهير الفلسطينية في المخيمات وحمتها البنادق الفلسطينية ولم تحمها على الأغلب قناعات راسخة ومتبلورة في احترام الآخر واحترام حق الاختلاف.. ولذا أراني أتفق مع الملاحظات التي أبديت بخصوص الديمقراطية بما فيه ما قاله أ. أسامة حمدان، ولكني لا أتفق معه بالقول بأن منظمة التحرير كيان وهمي بني وحُمِّل مسؤوليات غير قادر عليها، فالمنظمة كانت بنياناً هو أبعد ما يكون عن كيان وهمي.

أسامة حمدان

أصبحت دولة معلقة في الهواء، أي تضخمت حيث لا ينبغي أن تتضخم. هذا ما قصدته، حتى يكون قصدي واضحاً.

سليمان الرياشي

إنها إطار يجمع قوى حية من الشعب الفلسطيني على شكل منظمات، أي أحزاب سياسية مسلحة أو منظمات نقابية ومهنية أو منظمات جماهيرية. هذا الإطار التنظيمي الحزبي بالإضافة إلى الأطر الجماهيرية كان يعد بمئات الآلاف. ولذا لا أوافق على كلمة وهمي على الرغم من التوضيح. لقد كانت كياناً معنوياً للشعب، بمعنى أن لها بنية دولة ولكن لا وجود لهذه الدولة على أرضها الوطنية، لا تمارس أشكال السيادة المتعارف عليها بين الدول.

المنظمة مختزلة في وضعها الحالي، وأعتقد أن القيّمين عليها لن يعودوا إلى رحاب الوحدة الوطنية أو يفكروا بإعادة المنظمة قبل استنفاد منطقهم التجريبي... هكذا يتصرفون وبخاصة منذ عام ١٩٩٣. عندما يشعر رئيس سلطة الحكم الذاتي بـ «الحشرة» السياسية يبدأ بمحاورة القوى الفلسطينية المحلية ويبدأ الحديث عن الحوار الشامل. وسيبقى المنطق التجريبي سائداً طالما يعتقد أصحابه بوجود منفذ، أو إمكانية الحصول على شيء ما بالمفاوضات بشكلها الراهن. ثم نحن لم نناقش موضوعاً مهماً يتعلق برأينا بالعملية السياسية من الأساس هل نحن معها أم ضدها؟ هذا الموضوع أعتقد أنه على درجة عالية من الأهمية لأنه يمكن للمرء أن يناقش من خارج العملية ويدينها

بالكامل . . حتى إن بعضهم يقول إن سبب مشكلتنا كلها يكمن في البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير لعام ١٩٧٤ ، وبعضهم الآخر يعتقد بضرورة تسوية مرحلية ولكن يعتقد أنه أسيئت إدارة هذه العملية . أعتقد أن هذه القضية كان يجب أن تثار لأنها توضح الخلفيات وتساعد على النقاش ، فهي لا يمكن أن تنفصل عن إعادة بناء المنظمة لأن السؤال الجوهري المطروح دائماً : أية منظمة لأية مهمة؟

مجدي حماد

هناك خلفية محددة يصدر عنها حوارنا في هذه الندوة بشأن عملية التسوية الجارية . وأعتقد أن أبرز النقاط في هذا السياق تتمثل في توجه قيادة المنظمة وقيادة السلطة إلى التعامل مع الأوراق الاستراتيجية العليا في مجال التكتيك ؛ استخدمت الانتفاضة ، واستخدمت منظمة التحرير ، وحتى إعلان الدولة نفسها للأسف الشديد استخدم كتكتيك . فعندما عمدت قيادة السلطة إلى التلويح بالانتفاضة مجدداً ، لم تجد من يصدق دعواها نهائياً ، لا جانب عربي ولا غير عربي ، وكذلك التلويح بمسألة إعلان دولة فلسطينية في ٤ أيار/ مايو .

شفيق الحوت

أنا أعتقد أن ما قاله د . حسين أبو النمل لم يخرج في كل ما تفضل به عما وضعه الاخوة كإطارات . قد تختلف القراءات قليلاً . وسنختلف . أنا سأختلف مع أ . أسامة مثلاً بقوله إن شرعية المنظمة هي شرعية الأنظمة العربية وأقول : لا ، لأني أعتقد أنها مستمدة من نضال الشعب الفلسطيني خلال عشر سنوات ، وإلا لماذا تأخر اعتراف الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية حتى عام ١٩٧٤؟ بعد عشر سنوات قدمنا خلالها ما لا يقل عن ٢٠٠٠٠ شهيد وجريح وسجين . يعني لا بد من أن نميز بين موقفنا من القيادة وسياساتها ومن منظمة التحرير كإطار . منظمة التحرير هي قطار يتجه وفق ما يشاء قائده!

الأستاذ أسامة يقول إن المشكلة في الجوهر ، وإن منظمة التحرير استبعدت أناساً وأبقت أناساً . حسناً أنا ناصري . وأنا أكثر الناس الذين اضطهدوا في المنظمة في عهد الشقيري كما في عهد ياسر عرفات ، ولا ألوم المنظمة ، ولكن المنظمات هي التي كانت ولاءاتها للأنظمة العربية . هذا الوضع العربي كان موجوداً والمنظمة عكست هذا الواقع . ولو كانت «حماس» موجودة في تلك التجربة لربما قدرت الوضع أكثر . نحن الآن نناقش الورقة في وقت محدد وضيق ، واختصاراً أقول إني مع رؤية عبد الإله بلقزيز الخارجية لواقع المنظمة . في بعض الأحيان ، الابتعاد عن اللوحات يعطيها رونقها الأصدق . وأحب أن أسمع رأي الناس من الخارج عني ، وخصوصاً من عربي

عروبي متزن، أي ليس مجرد مراقب خارجي. ما أقصد قوله إن هناك أشياء طرحها د. بلقزيز أوافقه عليها... في الفاكهاني كان يوجد دولة. وكان بعض الفدائيين يحمون كازينو فريد الأطرش للقمار.. وكنا نقول هذا الكلام ونحتج ونصرخ.

نقطة أخرى أود التعرض إليها، وهي أنني من الذين وقفوا في المجلس الوطني عام ١٩٨٤ ضد القرار الوطني الفلسطيني المستقل. أعلنت عن ذلك وحذرت. ولكن كنت أتمنى لو أن د. بلقزيز استكمل حديثه بالسؤال عن القرار القومي حتى يكتمل طرفي المقارنة. مصيبتنا في الممارسة يا إخوان، إننا نتعامل مع ٢٢ نظاماً عربياً و٤٠ جهاز أمن عربياً. وليس عندنا جبال الأوراس ولا أدغال الفييتنام التي لو كان عندنا مثلها لكان وضعنا غير ما هو عليه.

دعونا نترك التمنيات، لكن إذا كنا نريد أن نمشي على الأرض يجب أن نقدر الواقع. أ. أسامة لا أعتقد أننا سنختلف حول الجوهر الذي هو الميثاق، الميثاق لم يخطط لا لعبد الناصر ولا لغيره، وعانينا في كل العواصم، وعلينا أن نحيي ذكرى أ. أحمد الشقيري، الذي استطاع أن يحول من سطرين وردا في قمة ١٩٦٤ إلى حقيقة مادية شغلت الدنيا ثلاثين سنة، وكانت كل فصائل اليوم ضده في ذلك الحين.

هذا كان موقف القوميين العرب، وفتح والصاعقة وغيرها. لكن فكرة الإطار الموحد انتصرت على الجميع، وانضم إليها هؤلاء حتى يثوروها كما قيل في حينه. الميثاق لا يوجد خلاف عليه، أما بخصوص الممارسات فأنا معه وأكثر. وكما قال د. حسين «والله ما فرعن فرعون إلا لأن الفراعنة الصغار فرعنوه».

الخطأ ليس في المنظمة وإنما في القيادة وأسلوب التفكير الذي سيطر عليها وأوصلنا إلى ما وصلنا إليه. ثم أنا أعتقد أنه لولا اتفاقية أوسلو لما كنا نحن جالسين الآن نتكلم فيما نتكلم به الآن، وسيكون الكلام محصوراً في إطار منظمة التحرير الفلسطينية ومجلسها الوطني. أوسلو من إفرازات الواقع، وقد تفضل د. حسين أبو النمل وقال إن هناك الآن أكثر من ياسر عرفات واحد بل هناك مليون ياسر عرفات تسببوا في الوصول إلى أوسلو. منظمة التحرير، ولو ينتظر أ. أسامة علينا للمحور التالي سيجد أن هذه العملية التي نتحدث عنها، عملية إعادة البناء، عملية دونها خرط القتاد، لأن هناك من يدعم بقاءها على هذا الشكل ولا يوجد من ظهير عربي يريد تغييرها أو تعديلها أو تثويرها على غرار نصف ما نتمناه.

علينا من هنا إذا كنا نريد أن نمشي على الأرض ونتحرك أن ندرك الوقائع بكل دقة مهما كانت مريرة.

صلاح الدين الدباغ

هناك نقطة عملياً أثارها أ. سهيل وأ. أسامة وهي تنعكس في عدم وجود توافق فلسطيني حول المبادئ والأهداف بعد المؤتمر الوطني الذي أشرت إليه بعد أوسلو. نحن لما كنا في ١٩٦٤ ننشئ منظمة التحرير الفلسطينية كانت توجد أهداف مشتركة. كنا نريد التحرير، وكانت الوحدة الوطنية والتحرير شعارينا واتفقنا مع بعضنا ومن قبل الممارسة أن نبقي خلافاتنا جانباً، كأن هل نريد أن نعمل دولة إسلامية أو دولة ماركسية أو دولة اشتراكية أو دولة رأسمالية؟ فقلنا إذن نبقي هذه الخلافات إلى ما بعد التحرير. الآن لا مجال إلى الاتفاق. أي ميثاق سنتفق عليه؟ الميثاق القديم أم الميثاق الجديد؟ إذا كان الميثاق الأساس فهذا يعني أنك أخرجت كلياً كل من ينادي بإلغاء الميثاق. والمؤتمر الوطني ألغاه. هذه عقبة كأداء لم تكن موجودة في السابق. كان يوجد توافق فلسطيني حول التحرير. الآن مجموعة خرجت عن هذا التوافق. ماذا نفعل بهذه المجموعة؟ كيف نتفق معها؟ وهذا ما أشار له أ. سهيل وأشرت له أنت أ. أسامة. الكيف هذه هي مشكلة المشاكل. لذا من الناحية العملية التي لم يتعرض لها، قال إنه سيضم القوى الإسلامية ويريد أن يضم «فتح». نعم ولكن كيف سأجلس معهم إذا لم نتفق على ميثاق؟ عام ١٩٦٤ وما بعد، كان هناك توافق على هذا الميثاق. من هنا في الفترة الأولى، الشيوعيون لم يدخلوا إلى المنظمة، أو أنهم هم وضعوا أنفسهم خارجاً لأن الميثاق لم يكن يناسبهم. أنا أتكلم موضوعياً أنه كانت هناك عقبة كأداء، وأنه ليس من توافق فلسطيني حول المبادئ الأساسية في الميثاق.

مجدي حماد

النقطة المحورية بصدد هذا التيار التجريبي، هل هو مرفوض، أو مقبول، أو مدان بالكامل، أو مدان جزئياً؟ قد يكون من المطلوب بعد هذا الاندفاع باتجاه التسويات الجزئية تقييم هذه النزعة التجريبية المدمرة بعد أن وصل الطريق إلى نهايته. على سبيل المثال أعتقد أن الشعب المصري حصل له غسيل مخ، بمعنى من المعاني. فمنذ عام ١٩٧٤ بدأ يطرح شعاراً بسيطاً للغاية وهو «السلام من أجل الطعام». وهذا شعار مؤثر للناس الذين يعانون منذ عام ١٩٤٨. ليس هناك بيت في مصر اليوم دون جريح أو أسير أو شهيد أو معاق. ولكن ما الذي تمخضت عنه التسوية؟ يبدو اليوم أن الشعب المصري خسر الهدفين معاً. وليس أدل على ذلك من أن القوات المسلحة المصرية لا تزال مبنية على أساس أن إسرائيل هي العدو الأساسي لمصر. وهذا الأمر ليست له علاقة بالتضامن مع الشعب الفلسطيني، فهذه أمور تتعلق بالأمن القومي.

التجربة هنا مهمة على الرغم من أنها تضرب في الثوابت لأن حالة فلسطين ليست كحال مصر، فمصر في النهاية دولة راسخة الحدود والمعالم، وتعاقبت عليها حملات استعمار عديدة، ولكنها في النهاية تبقى مصر. إنما المشكلة أو الكارثة في حال فلسطين اليوم هي المساومة على الثوابت على الوطن والأرض والشعب. والإحكام الذي يجري لتحصين عملية التسليم والاستسلام ليس من السهل مواجهته. ولا أعتقد أنه سيكون هناك إمكانية لمواجهة عملية التحصين الجارية الآن في المستقبل المنظور، مع ما تحمله من مخاطر، لأنها تتم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، تتم على مستوى التنشئة، على مستوى المصالح، وهذا أخطر بكثير.

صلاح الدين الدباغ

إن تجربة أوسلو وإلغاء بعض بنود الميثاق لها مخاطر شديدة قد تكون غير قابلة للرجوع عنها. كل ما أريد قوله إن هناك عقبة كأداء هي أنه لم يعد هناك توافق فلسطيني حول الأهداف العامة.

حسين أبو النمل

برأيي أن أهم نقطة في الورقة هي الدعوة للمراجعة وإعادة البناء. نعم يجب أن نفهم ما الذي حدث وعلى نحو دقيق وكامل ونزيه. إن النقطة التي سوف أركز عليها هي في الحقيقة نقطة منهجية. صحيح أننا نحن نحول التكتيك إلى استراتيجيا، والاستراتيجيا إلى تكتيك كما تشير الورقة، ولكن السؤال المحرج، بل الأكثر دقة هو: هل نستطيع الادعاء أنه كانت لدينا استراتيجيا أو تكتيك بالمفهوم العلمي للمصطلحات، أم أنه كان لدينا فقط مجرد عناوين عامة وشعارات توهمناها بأنها استراتيجيا وتكتيك؟

تؤكد الممارسة، أن هذه المسألة لم تكن واضحة، والاستراتيجيا كمفهوم علمي لم تكن قائمة. كان هناك عنوان عام، هدف، طموح، شعار.. الخ. لا ينطبق هذا التوصيف على الفلسطينيين فقط، بل إنه ينطبق على غير الفلسطينيين أيضاً. لهذا السبب أشدد كثيراً على النقطة المنهجية التي أسس لها د. بلقزيز، ألا وهي: أن نعيد مرة أخرى تأسيس بنائنا المنهجي والفكري، وأن نفهم ما الذي حدث وما الذي نريده، ليس بمنطق تجريدي، شعاراتي فقط، بل واقعي أيضاً. ولهذا السبب، فإن حديثي حول أن د. بلقزيز يقرأ التجربة من الخارج لا يحمل مضموناً سلبياً. ما أريد قوله هو أن القراءة من الخارج يجب أن تترافق مع قراءة من الداخل، لأن هناك تفاصيل قد تكون مفيدة لتفسير كثير من الأمور.

إن نقطة البداية بحسب رأيي وسياق كلامي، والذي هو حقيقة ليس موجهاً لأي أحد من الموجودين، لأنه كلام قديم لي وسابق على هذه الندوة. إن القراءة التي أقدمها ليست ذاتية ولا قراءة فكرية فحسب، بل قراءة تاريخية وفي ضوء الممارسة الحية والمستمرة. بصفتي شخصاً أحاول أن أقرأ التاريخ وأفهمه على نحو نزيه، أستطيع الجزم بوجود كارثة اسمها النفاق الفكري. ليس لأحد الحق في أن يبدأ بالتاريخ ويبدأ بالنقاش ساعة يريد ومن النقطة التي تناسبه، فالتبدل النوعي الذي دخل على مجرى الصراع لم يبدأ مع أوسلو ولا حتى مدريد. إننا نحتاج إلى خطاب متماسك، أي موحد. والخطاب المتماسك هو: إما تحرير فلسطين محل دعوة التيار القومي التقليدي والتيار الإسلامي، أو خطاب آخر تسووي. إن «نعم» لمدريد لا تنسجم في المبدأ مع «لا» لأوسلو.

إن أقصى درجات النفاق الفكري هو في استمرار تجاهل أن أوسلو هي حصيلة مدريد، التي هي حصيلة الـ ١٩٧٤ ونهج التسوية، الذي هو حصيلة هزيمة ١٩٦٧، والتي بدورها نتيجة هزيمة ١٩٤٨. هذا هو الخلاف الجذري والمبدئي بين الخطابين التحريري والتسووي. إن الصراع لا يدور بين التحرير والتسوية، بل على أرضية التسوية.

هذه هي أهم نقاط الأطروحة الفكرية لعرفات الذي يقول إننا جميعاً في قطار التسوية الأمريكية. مالي هنا ومال خطاب حماس، الذي ما زال وعلى الرغم من كل الالتباسات التي تعتريه خطاباً يقول: أنا أريد تحرير كل فلسطين من البحر للنهر.

الورقة، على الرغم من كل الجمل والروح الجذرية التي أشار إليها أ. سليمان الرياشي، تعتبر الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في حدود الأرض المحتلة في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧. ما الذي يبقى بعد ذلك؟ وأي حديث عن عرب ومنطقة ١٩٤٨؟ أي حديث عن اللاجئين؟ إلا إذا كان هنالك من يظن أن قرار ٢٤٢ يتحدث عن حق العودة للاجئين. مع الأسف الشديد، يحتاج الخطاب لكي يكون متماسكاً إلى أن يكون موحداً في الداخل، منسجماً ومبدئياً ومتكاملاً، أو لا يكون. في هذا المجال، وحتى لا يساء فهمي، وكي أبقى في المستوى المنهجي أقول: أنا لست متمسكاً أو منحازاً لأي من الخطابين. إني أرى المشكلة في أن أياً من الخطابين لم يمارس بطريقة جيدة، لا خطاب التحرير مورس بطريقة جدية ولا خطاب التسوية مورس بطريقة جيدة. ونحن مطالبون بحسم هذه المسألة، أي أن تكون لنا، ولو في مرة من المرات، استراتيجيا مناسبة وأطروحة منسجمة ورؤية واضحة، لا خبط عشواء. إن كل شيء هو ممكن وكل شيء هو غير ممكن أيضاً. هذا مرتبط بماذا نفعل وكيف نتعاطى مع الأهداف والشعارات.

إن تجربة منظمة التحرير الفلسطينية لم تكن مشروعاً قومياً بل قطرياً. لقد أتت في ظل تراجع المشروع القومي الذي بدأ في سنة ١٩٦١ وليس في سنة ١٩٦٧. سنة ١٩٦١ لم يقع الانفصال فحسب، بل بدأ صعود القطرية العربية أيضاً.

وفي موضوع تراجع «م. ت. ف.» وإخلاء مسؤولية الطرف العربي، أسأل: هل كانت الأنظمة العربية تنتظر ذريعة حتى تخرج عن مسؤوليتها؟ المسؤولية القومية لا تتحدد في ضوء أن عرفات أو غيره قد فرط وإذاً فلنفرط!

وفي موضوع صلاحية التمثيل، فإن الشعب الفلسطيني يريد من يمثله وبالتالي إذا كانت التسوية وأوسلو قد شرخت التمثيل، فماذا عما قبل أوسلو حين كان هناك خلاف سياسي أيضاً؟ في عام ١٩٨٨ أعلنت الدولة والأساس كان القرار ٢٤٢. والمعروف ما هو القرار ٢٤٢ ومع ذلك، لم تفقد «م. ت. ف.» صفتها التمثيلية.

أما حول موضوع المنطق التجريبي فترى إذا كان منطق عرفات تجريبياً، فمن يا ترى منطقه غير تجريبي؟ وهل غادر الأداء العربي المنطق التجريبي؟ كلا، الأداء السياسي العربي ككل ما زال يدور في نطاق المنطق التجريبي.

أريد في ضوء ما تقدم، أن أسأل أ. أسامة ما هو تفسيره وتعريفه لبديل. «م. ت. ف.»؟ إن البديل ليس استبدال شعار سياسي بشعار آخر فقط. البديل يكون شاملاً أو لا يكون. لقد آن الأوان لإدراك أن البديل والسياسة ليست مبارزة في الشعارات فحسب، بل في المضامين وفي حيز الواقع ومحدداته القسرية. نحن الآن وقبل الآن على علم بأن التجربة الفلسطينية الرسمية المحققة ليست فيها ديمقراطية. طيب، ولكن ما الذي يجري في التنظيمات الأخرى المعارضة، وما هي المعايير التي تتم بناءً عليها الأمور في تلك التنظيمات؟ إن الشرط الأساس لحمل لواء الدعوة للديمقراطية هو أن يمارس صاحب الدعوة الديمقراطية على نفسه.

أجزم أننا أمام نموذج وحيد هو النموذج العالمثالثي المطبق في أي دولة عربية أخرى. وبالتالي، فإن استدعاء البرلمانات للموافقة على قرار السلطة الفلسطينية لم يتم فقط في اجتماع غزة. لقد بدأ نظام الاستدعاء والكوتا مع أول مجلس وطني فلسطيني بعد استلام فصائل الثورة منظمة التحرير الفلسطينية. في الصيف ضيعنا اللبن. لم يجر يوماً حوار حول ديمقراطية المنظمة أو أين تذهب الأموال، وكيف تصرف أو كيف يؤخذ القرار؟ جل الحوار كان يدور حول من يكون التنظيم الأول ومن يكون التنظيم الثاني. أنا أتذكر وغيري يتذكر، وإن نسي فلنذكره، أن اللعبة كانت ضمن هذا الإطار ولم تخرج عنه يوماً. وبهذا المعنى، لا ينبغي أن يكون البديل بديلاً سياسياً أو بديلاً كفاحياً فقط، بل ينبغي أن يكون بديلاً شاملاً إذا قلنا

إن أزمة منظمة التحرير شاملة وإننا أمام أزمة وطنية عامة.

ترى هل الشعار الذي رفع حول «السلام من أجل الطعام»، محل إشارة د. مجدي حماد، كان شعاراً خاطئاً؟ استغل نعم، ولكن ألا يعتقد د. حماد معي، أن حوافز الشعار لم تبدأ مع السادات؟ ألا يعكس ذلك الشعار مناخات ما قبل ١٩٦٧ وما بعد ١٩٦٧؟

ثمة حقيقة موضوعية هي أن قضية فلسطين كانت عبئاً على طعام الشعب المصري. ويوجد لذلك أسباب، وبالتالي، من الضروري أن نرى هذه الأسباب، وبغض النظر عن كيف استثمر السادات الحق بالطعام لضرب الحق بالوطن. توقفت أمام هذه النقطة، لأنه توجد الآن مشكلة جدية عند الشعب الفلسطيني، اسمها «مشكلة الطعام» وإلا، فما السبب في أن خيرة الطاقة العاملة في غزة مثلاً تذهب إلى العمل في إسرائيل؟ هذا سؤال يحتاج إلى جواب. أنا متأكد أن د. مجدي لم يقصد تجاهل حقيقة أن الطعام أمر مهم، ويحتاج إلى إعادة اعتبار. وبرأيي، فإن عدا ذلك يصب في الأطروحة الايديولوجية التي تقول إنه يكفي طرح المبادئ ورفع الشعارات وبالتالي كل المسائل تكون محلولة!

النقطة الأخيرة التي أود تناولها هي: هل تقوم الوحدة على أساس سياسي فقط؟ هل أنا معني بعزمي بشارة على أساس موقف سياسي عابر أم على أساس المنهج والرؤية؟ وما هو الأساس السياسي لعزمي بشارة العضو السابق في الحزب الشيوعي والذي ما زال يتبنى أطروحته السياسية إزاء إسرائيل؟ إن روح موقف عزمي بشارة هي الأقرب إلى الناس، وأراه متوحداً وهو الشيوعي والقومي في طلب الصانع ابن النقب وعبد الملك الدهامشة، الإسلامي، والعضو في الكنيست الإسرائيلي، والذي لم يكن يوماً ما قومياً أو شيوعياً.

إن عزمي بشارة المتوحد بعبد الملك الدهامشة بطلب الصانع... الخ، يعكس روح الشعب الفلسطيني الذي سوف يقرر مستقبله نضج ووحدة وحسن أداء الناس الموجودين ليس بالضفة وغزة فحسب، بل في منطقة ١٩٤٨ أساساً. إن العلاقة بين عزمي بشارة وطلب الصانع وعبد الملك الدهامشة وكيف يتكلمون، ويديرون حوارهم مع بعضهم وبقية الإخوان، هو الذي يؤسس للوحدة بالعمق. وإن وحدة الشعب الفلسطيني لا تقوم فقط على أساس موقف سياسي لفظي، بل على أساس ما يلامس روح الشعب ويعكسها. بهذا المعنى، وعلى أهمية الأساس السياسي وحتى الأساس الفكري، هناك حالة فلسطينية خاصة. هذا الشعب الفلسطيني المقتلع، لديه شعور عميق ودفين بأنه يواجه خطر الإبادة. ربما لم يتعرض عملياً لخطر الإبادة، لكن يوجد في عمق سيكولوجيا الشعب الفلسطيني شعور بخطر إبادة ما. وحتى ولو

لـم يضطهد الشعب الفلسطيني، فإنه يحس بنفسه مضطهداً، هذه حقيقة داخلية أعرفها أنا. بهذا المعنى، وعلى أهمية الأساس السياسي، يريد الشعب الفلسطيني، أينما كان، أن يحمي ظهره، لأنه يشعر أنه ضعيف، حتى في وضعه الموحد، فماذا لو تمـزق إرباً؟

أستطيع القول إنه، وعلى الرغم من الخلافات السياسية، بما في ذلك ما تم أخيراً من مواقف نوعية، لا بد من إبداع صيغة نحفظ بها أطروحتنا السياسية للمستقبل، ونبقي أفق الصراع مفتوحاً، وبالمقابل، تحفظ الوحدة وبالتالي المجتمع السياسي الفلسطيني.

إنني أعرف وعلى نحو كافٍ أن الكثيرين منكم يعرفون أن هناك محاولة لإنهاء المجتمع السياسي الفلسطيني وتحت ذريعة محاربة عرفات والعرفاتية ومنظمة التحرير الفلسطينية. نعم، توجد محاولة لتقزيم، كي لا أقول لإنهاء الشعب الفلسطيني، وأنا لا أتكلم هنا من فراغ، بل أتكلم انطلاقاً من الواقع، وأكبر دليل على ما أقول هو أن عملية تمزيق الشعب الفلسطيني، حيث لا يوجد عرفات، هي أكبر من تمزيق الشعب الفلسطيني في سلطة الحكم الإداري الذاتي، ومن يرى غير ذلك، ليدلنا ولو على مثل واحد.

تشير الورقة إلى الصفة التمثيلية للقوى. لن أطيل بالقراءة ولا أعتقد أن «فتح» انتهت. «فتح» ليست قوية في الداخل فقط، إنها وفق الأرقام، ووسط الأوساط الشعبية، يوجد بينها وبين «حماس» توازن، يضاف إلى ذلك حزب جديد، يحكى عنه الآن، والذي هو أهم من «فتح» و«حماس»، عنينا حزب السلطة.

أما الكارثة التي تتهدد «فتح» الآن، فهي من حزب السلطة، من البيروقراطية، التي لـم تتشكل بعد أوسلو والحكم الإداري الذاتي. لقد تشكلت في الفاكهاني وليس في أي مكان آخر.

أما لو حصرت حديثي بموازين القوى في الخارج، فإن أقوى قوة في الشارع الفلسطيني هي «فتح». ثمة أسباب وراء قدرتها على التجييش، والحشد والاستقطاب. أسباب، نجد جوهرها في دور «فتح» بإدامة الفعل الفلسطيني وإبراز وحفظ الهوية والمسؤولية الاجتماعية هذه الفترة كلها. وبهذا المعنى، لا بد من إضافة إلى القراءة السياسية والقراءة الفكرية، من قراءة واقعية. إن الخيار المطلوب هو إعادة بناء فكري، يقرأ ما الذي صار، وبالتالي يقدر البديل الشامل. والبديل الشامل معروف. البديل الشامل هو البديل الديمقراطي قولاً وفعلاً. بديل عبر تأسيس نظام حديث للعمل. نظام لا يلقي المسؤولية على الآخر وكأنه لـم يكن موجوداً. إن غير المسؤول هو غير الموجود.

وقبل أن أُعيد بناء منظمة التحرير الفلسطينية، علي أن أُعيد بناء المنظمات وتنظيفها من غير عيب تأسيسي مدمر. عليّ أن أُعيد بناء الذات الفردية وأصالحها مع نفسها. وهذا يستدعي أن تعترف بالآخر، وأن تكون ديمقراطية، أن تفعّل طاقاتها وبالتالي أن تنهي ازدواجية الخطاب والادعاء والنفاق السياسي الذي وصل إلى درجة الانحطاط.

أسامة حمدان

سأختصر قبل أن نصل إلى السؤال: كيف السبيل؟ في الحقيقة فيما يخص الشرعية أو شرعية المنظمة في إطار الغطاء العربي، أنا أعتقد أنه في عام ١٩٧٤ لم يتم الاعتراف بمنظمة التحرير، بل خوّلت تحمّل عبء الشعب الفلسطيني، عام ١٩٧٤ كان فرصة لكي تصبح مسؤولية القضية الفلسطينية السياسية كاملة عند منظمة التحرير وإخلاء هذه المسؤولية عن كاهل الطرف العربي. ورب قائل إن هذا مطلب شعبي، وأقول صار كذلك بفعل مسلكية المنظمة وممارستها في عام ١٩٧٠ في الأردن وما أفرزته أحداث أيلول التي نتجت منها، وأنا هنا لا أتهم طرفاً ما بقدر ما أسجل حقيقة أدت إلى ذلك. وهنا يبدو في الأفق سؤال مهم حقيقة، كنت وما زلت أسأله لا لجهل بالإجابة عنه، بل لأنه سؤال سيعطي إشارة للإجابة عن السؤال: أين هي الأرض التي سيعقد عليها المجلس الوطني؟ وهي القضية التي طرحها أ. شفيق الحوت والسؤال: لماذا لم تقم دولة فلسطينية على ما بقي من أرض فلسطين عام ١٩٤٨؟ وكما قلت هذه إضاءة حول ما يمكن أن نتحدث من خلاله عن المستقبل. هذا السؤال يؤكد أيضاً أن جزءاً من شرعية منظمة التحرير هي فعلاً الشرعية العربية أو القرار العربي باعتبارها مشروعة، وبالتالي حتى عند الحديث عن المستقبل سواء في إعادة البناء أو إقامة بناء جديد أنت تتساءل: أين هو دور الشرعية العربية؟ فليست الشرعية الفلسطينية هي التي تعطيك الشرعية كاملة.

شفيق الحوت

هل تستطيع يا أ. أسامة أن تنكر ما لمنظمة التحرير الفلسطينية من شرعية التعبير عن الفلسطينيين، وإذا كنت تنكر، قل لي لماذا ما زالت موجودة في الساحة؟

أسامة حمدان

وهل تستطيع أن تنكر أن شرعية منظمة التحرير الفلسطينية بين أبناء الشعب الفلسطيني تتضاءل باستمرار، وأن ما يجري الآن في العملية السياسية الفلسطينية هو عبارة عن تآكل في رصيد «م. ت. ف.»، وأن عرفات يقتات على الرصيد التاريخي؟

قلت، إن المشهد القائم الآن هو كما يلي: هناك شرعية عربية لا تزال موجودة، أما الشرعية الفلسطينية فهي صفر.

السؤال التالي بين التمنيات والأهداف الكبرى وبين الممارسة اليومية أو التكتيك والأداء، الحقيقة، نعم يجب أن نقر أنه في خلال العقود الماضية لم تكن هناك استراتيجيا لا على الصعيد الفلسطيني ولا على الصعيد العربي، ولو أردنا توسيع الدائرة فإن العالم الثالث كان يسير بلا استراتيجيا، لكننا الآن أمام سؤال كبير في ظل الوعي بخطورة التحديات وفي ظل الوعي أن القضية الفلسطينية توشك أن تنتهي وتندثر، بل حتى القضية العربية، لأننا ككيانات عربية في ظل عملية التسوية مهددون كما أتصور، وأؤكد الكيانات العربية أيضاً مهددة وليس الشعب الفلسطيني وحده. ومن هنا أريد أن أنطلق في معالجة الموضوع القومي، المسؤولية القومية العربية ليست فقط في أنها تحمل السلاح وتدفع المال للفلسطيني، هي أيضاً مسؤولية وجودها هي، بل هي أمام تحدي أن تبقى أو لا تبقى إذا ما نجح المشروع الصهيوني في أن يثبت على أرض فلسطين وفي أن يثبت نفسه جزءاً من المنطقة، إذن هي مسؤولية بقاء الأمة هي أيضاً، وليست مسؤولية الشفقة على هذا الفلسطيني المضطهد أو المطارد أو المطرود من أرضه أو الذي يخضع للاحتلال.

أزمتنا أننا جعلنا الدور العربي محصوراً فقط في دور الداعم وليس دور المُهدد أو دور المستهدف أيضاً من المشروع الصهيوني، وهذا جزء من الخلل الفكري الذي كان ينبغي أن نعالجه. ربما حاول البعض معالجته لكن جهده وصوته ضاعا في خضم زحمة العمل اليومي والممارسة اليومية، إذن ليس خطأ ولا عيباً أن تكون هناك استراتيجيا كبرى، وأهداف كبرى وآمال كبيرة جداً بحجم أكبر أمل عند الشعب الفلسطيني في أن يعود إلى فلسطين من البحر إلى النهر يواكبه في اللحظات نفسها برنامج سياسي يراعي الواقع ويتعايش معه دون أن يفرط بالقضية الكبرى والقضية الأساسية. وهنا أشير إلى أن مصلحة القضية الكبرى هي تكامل دوائر الصراع بين الفلسطيني والقومي، وأضيف الإسلامي أيضاً وأعني العالم الإسلامي وليس الواقع الفكري فقط.

في إطار وحدة الشعب الفلسطيني، مشكلة المنظمة أنها عالجت الوحدة السياسية كما تفضل د. حسين على أساس وحدة الفصائل فقط، وعطلت بشكل مقصود أو غير مقصود (ليس هذا موضوع نقاشنا وإن كنت أعتبر أن جزءاً منه كان مقصوداً). أغفلت «م. ت. ف.» وحدة الشعب الفلسطيني في بنيته الاجتماعية، أغفلت وحدة الشعب الفلسطيني حتى في البنية النفسية وترابطه كفلسطيني يحمل هماً واحداً وقضية واحدة. أنت الآن تجد في كل قطر أمراضاً نفسية فلسطينية تجاه فلسطينيي القطر الآخر

أو المكان الآخر، ففلسطيني الضفة مثلاً عنده حساسية تجاه فلسطيني غزة، وفلسطيني غزة عنده حساسية تجاه فلسطيني الخليج . . . الخ. لم تقم المنظمة بالبحث عن عناصر الوحدة الفلسطينية الحقيقية، ألا وهي وحدة الشخصية الفلسطينية، لم تحاول أن تخلق شخصية فلسطينية سوية، وإنما كانت الشخصية الفلسطينية التي حاولت أن تكوّنها هي مجرد المقاتل الذي يحمل البندقية، وكان الأولى أن تكون الشخصية الفلسطينية أكثر من هذا. وهذا كان وحده سيقود إلى وحدة الشعب الفلسطيني بشكل حقيقي، حتى لو اختلف الشعب الفلسطيني على التسوية أو على المقاومة لكان لدينا ربما حالة من الوحدة تتجاوز الصراع بسبب الخلاف، ومن هذا المنطلق أنا أفسر أحياناً معنى الممارسات التي يعيبها علينا البعض كحركة تجاه منظمة التحرير وتجاه «فتح» تحديداً كأن يقول القائل: كيف تحاورهم يا أخي وهم أصحاب مشروع التسوية وأنت صاحب مشروع التحرير؟ لكنه ينسى أننا وهم نشكل جزءاً من مشروع اسمه الشخصية الفلسطينية، هذه القضية أيضاً ينبغي أن تراعى في المشروع المستقبلي.

قبل أن أتحدث عن المستقبل وما هو مطلوب أحب أن أشير إلى الموضوع التجريبي الذي تمت الإشارة إليه. يمكن أن يقبل الإطار التجريبي في إطار قضية يمكن أن تصحح كل النتائج المترتبة على هذه التجربة أو معظمها، فالقيام بتجربة في المختبر مع احتمال أن تصل التجربة إلى حد الانفجار أو اشتعال الحريق مع وجود محطة إطفاء ومستشفى في محيط التجربة بحيث تجري معالجة المصاب ويتم إطفاء الحريق أمر مقبول، أما أن يصبح التجريب فيما هو مبدئي فهنا الكارثة، وما تقوم به السلطة الفلسطينية الآن ـ إن اعتبرناه تجريباً ـ هو أمر لا يمكن معالجة آثاره، أو جزء أساسي من آثاره ـ في الحد الأدنى ـ لا يمكن أن تعالج إن كان على الصعيد الفلسطيني أو على الصعيد العربي، ومن هنا تأتي أهمية الحديث عن ضرورة إعادة تشكيل الهوية الفلسطينية المقاومة وبلورة المشروع المقاوم الذي يرفض التسوية لأن هذه التسوية هي عبارة عن تغيير جذري في حالة الصراع أو في حالة الاحتلال القائم على الأرض.

أدخل مما سبق إلى: كيف السبيل؟ وأجيب أنني بشكل أساسي أتفق مع الكلام الذي تفضل به د. حسين من أن البديل ينبغي أن يكون بديلاً شاملاً، لكن أيضاً لا بد من أن يكون هذا البديل الشامل موضوعياً. من هذا البديل الشامل والموضوعي انطلقت قبل قليل وقلت إننا بحاجة إلى بناء جديد أياً كان هذا العنوان الذي يحمله البناء، أولاً نحن بحاجة إلى مراجعة المضمون الفكري والسياسي العقائدي كما أفضل أن أسميه فهو الذي سيحدد لنا الاستراتيجيا وسيحدد لنا التكتيك وسيحدد لنا آليات وبرنامج النضال ويمكن على ضوئه قبول هذا البرنامج أو ذاك. وأنا عندما أقول إن البرنامج المرحلي كان بداية الانتكاسة للمشروع الوطني الفلسطيني لا أقصد أن الخلل

بدأ من لحظة إقراره، لكن الحقيقة أن البرنامج المرحلي هو الذي بلور الخلل في صورة أوصلتنا إلى الحال التي نحن عليها الآن. القضية الثانية بعد المضمون هي إعادة النظر في الهيكلية التنظيمية لهذا المشروع الوطني الفلسطيني، وبصدق لا أملك الآن ولم أسمع أن أحداً حتى الآن يملك شكلاً حقيقياً يستطيع أن يطرحه للهيكلة الجديدة لهذا المشروع الفلسطيني إلا جملة عناوين: كالديمقراطية وتداول السلطة وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في الداخل والخارج، وإشراك الشعب الفلسطيني في كل مواقعه في الشتات، والبحث في كل جزئيات الهم الفلسطيني، واستغلال كل إمكانيات الجهد الفلسطيني التي يمكن أن تبذل، واستثمارها دون أن نفرض على الفلسطينيين سقوفاً محددة. فجزء من مشكلة تجربة المنظمة أنها أرادت أن تفرض على كل الفلسطينيين أن يحملوا البندقية، على كل الفلسطينيين أن يفعلوا شيئاً واحداً! نحن الآن بحاجة إلى أن يكون هناك هم عام يشارك فيه الفلسطينيون وأن يكون هناك تقديمات تخدم المشروع من زوايا وعناصر متعددة، وهنا أتوقف عند الإشارة التي ألمحت إليها الورقة من أن كل المشروع الوطني الفلسطيني في الثلاثين عاماً الماضية لم ينتج إلا مركز أبحاث واحداً لأدلل على أثر ما أشرت إليه سابقاً. القضية الأخيرة فيما أقرأه في المستقبل وهو الواقع الذي نشأ بعد اتفاقية التسوية، أو بعدما يمكن أن تفضي إليه التسوية إن تمت على المسارات العربية المختلفة، لأن الواقع سيختلف عما نعيشه الآن، وهذا له مفاعيله التي ربما ستؤدي إلى انحراف قد يكون في خطورته أشد من انحراف المشروع الوطني الفلسطيني حالياً، هذه هي النقاط التي أعرضها للنقاش في إطار المستقبل.

شفيق الحوت

أريد أن أسأل أ. أسامة سؤالاً: لماذا نجح البرنامج المرحلي للثورة الفييتنامية وانتصر وحقق انتصاراً لكامل التراب الوطني الفييتنامي؟ لأن القيادة كانت تملك استراتيجيا واضحة ومحددة كما قال د. حسين، ولذلك أقاموا دولة، ولكنهم لم يتنازلوا عن بقية البرنامج الوطني وأصبحت فييتنام الشمالية هي المرتكز لتحرير ما تبقى من البلاد. أنا لا أرى موضوعياً إمكانية حلول مبسطة لقضية فلسطين، ولا بد من التمرحل. لقد كانت «فتح» ضد التقسيم وأول من رفع شعار التحرير «من البحر إلى النهر»، ولكن ماذا بقي من هذا الشعار عندما أرادت القيادة الانحراف عن شعارها؟

أسامة حمدان

لا أعتقد أن كل المشكلة في القيادة، **فأولاً**: البرنامج المرحلي لم يراع حتى في صياغته بشكل دقيق المبادئ والقضايا الكلية، وإنما راعى في صياغته أهدافاً أخرى،

ليس منها الأهداف الاستراتيجية، ويمكننا أن نرجع إلى النص ونتحدث بالتفاصيل في هذا الأمر. **ثانياً**: لم تكن المؤسسة كلها تملك أن تقول لهذه القيادة لا، وهنا المشكلة في المؤسسة وليست في القيادة، من هنا فإن إعادة بناء المضمون الفكري والسياسي العقائدي هو الذي سيحدد لنا الاستراتيجيا والتكتيك، هو الذي سيحدد عندما ننظر إلى هذا البرنامج المرحلي أو هذه الفكرة التكتيكية أن هذا منسجم مع الاستراتيجيا وهو فعلاً تكتيك، وعندما أقول إنه ينبغي إعادة النظر في الأصل فهي إعادة نظر في البنية الفكرية التي يقوم عليها.

أما القضية الأخلاقية فأنا أنظر إليها من جانب معين، ألا وهو نموذج الشخصية الفلسطينية التي مثلت المشروع الوطني، ومما لا شك فيه أن القيادات الفلسطينية والعناصر التي طفت على السطح، قدمت نموذجاً للشخصية الفلسطينية كان في كثير من الأحيان سلبياً.

سهيل الناطور

أخشى من التعميمات عموماً والتركيز الأحادي الجانب. علينا رؤية الوضع الحالي الفلسطيني بشكل متعدد الأبعاد. ما ذكرناه عن المتغيرات التي وقعت في المجلس الوطني أدى إلى تركيبة في مناطق السلطة الفلسطينية بين «شبه حكومة» ومعارضة. هذه المعارضة والحكم الإداري الذي يهيمن على المجتمع يخضعان معاً لممارسات الاحتلال الإسرائيلي. وبالتالي طرح بعض الأطراف الفلسطينية فكرة أن مرحلة التحرر الوطني الفلسطيني قد انتهت، وأن بناء المجتمع قد بدأ، أولاً ببناء الدولة وبنيتها الاجتماعية، بينما أصرت أطراف في المعارضة فاعلة بأن مرحلة التحرر الوطني ما زالت مستمرة بما تحمله من استمرار الكفاح ضد الاحتلال كأولوية تتطلب وحدة طبقات المجتمع الفلسطيني. هذا التفاوت الفلسطيني امتد لفترة من الزمن حتى تبددت أوهام أوسلو أمام الفلسطينيين. ولذلك لم يبلغ انقسام المجتمع الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو حدود البتر والقطع؛ لا يوجد أبيض وأسود وإنما يوجد الكثير من المناطق الرمادية في عملية التحول التي تمت، وهذا ما يسمح بممارسة تأثير وبتغييرات في تبدلات موازين القوى، حتى داخل معارضة «فتح» وغيرها. وهذا الذي سمح بعدم وصولنا إلى حرب أهلية فلسطينية داخلية في الأراضي المحتلة. أما عن مسألة عدم الوصول إلى مستوى من الحرب الأهلية الفلسطينية في الخارج على الرغم من المنازعات المتواصلة والاحتكاكات بين الحين والآخر، فالأمر لا يعود إلى العامل الفلسطيني بل للتأثير البالغ للعامل العربي الذي هو الأساس، فالأنظمة لا تسمح بذلك، وكانت أية صراعات فلسطينية/ فلسطينية جادة لا تقع إلا بتداخل

وتفاعل عميق بالعوامل العربية أساساً، سواء كبداية أو كاستمرار. وهذا ما هو غائب في النقاط التي أثارها د. عبد الإله بلقزيز أنه يركز على الوجه الفلسطيني، ويصل إلى أن يحمل الفلسطينيين المسؤولية بطريقة وكأنها تستفز المرء للدفاع حتى عن جزء من الأخطاء، وكأن العرب لا علاقة لهم بالموضوع، وكأن كل الجرائم والمساوئ والسلبيات قد جاءت بسبب الفلسطينيين. من البديهي الإقرار بأن التداخل بين الوطني والقومي كبير جداً، وبعض التداخلات لا تسمح حتى لاستقلالية القرار الفلسطيني أن تفك أواصر موضوعية قائمة مهما بلغت درجة هذه الاستقلالية. لقد كان أحد أهم موجبات مسألة استقلالية الشخصية الفلسطينية والقرار الفلسطيني وضعها إزاء الفكر والممارسة الصهيونية التي ادعت إمحاء شخصية الشعب الفلسطيني، كذلك تبلورت الشخصية المستقلة كرد فعل أيضاً على الإلغاء العربي في فترة اللجوء الطويلة منذ عام ١٩٤٨ وحتى فترة انطلاقة الثورة الفلسطينية. لهذا جاءت محاولات إبراز الشخصية الفلسطينية، نعم هي ليست مسألة كما يقول د. عبد الإله بأن الاستقلالية هي الاتجاه بالثورة إلى دولة، وإن ذلك وهم وخطير، ليخلص من مسألة الاستقلالية إلى أن الثورة هي فقط عطاء وهي تضحية الخ.. وأعتقد أنه يخطئ في إيضاح النقطة التي يشير فيها إلى أن منطق الثورة هو ضد أوهام الدولة. أية ثورة لا تعمل لإنشاء دولة؟ شخصياً لا أرى ثورة للثورة فقط وللعطاء وللاستمرار بالتضحيات دون الوصول إلى شكل سياسي أو صيغة سياسية أو كيانية سياسية. وفي الوضع الفلسطيني، الحل الذي كان مطروحاً بما يسمى السلطة الفلسطينية تبلور مع التفاعل السياسي الفلسطيني والعربي إلى صيغة الدولة الفلسطينية.

عندما يطرح د. بلقزيز المؤسسات المدنية وضعف الفكر الاجتماعي للثورة الفلسطينية، فإنه هنا أيضاً يظهر جزءاً من تغييب المسؤولية العربية، إذ كيف يمكنك أن تقيم في مناطق اللجوء، أولاً، أية مؤسسة اجتماعية دون قرار سيادي من الدولة التي تحل ضيفاً عليها، وتلك هي تجربتنا في لبنان، حتى الآن وبعد ٣٥ سنة على الثورة، فإن الهيئات التي تقدم أعمالاً تنموية واجتماعية للاجئين الفلسطينيين هي مؤسسات اجتماعية لبنانية تعمل قانونياً في الحقل الفلسطيني، وليس مسموحاً بتأسيس هيئات فلسطينية. أما في الوطن المحتل فقد شهد الوضع تعقيداً أشد، حتى فرضت المؤسسات نفسها في الواقع.

صلاح الدين الدباغ

كانت الثورة موجودة في المخيمات ولم تهتم بالتعليم ولا بالبنية الخلفية ولا بتحسين الوضع المعيشي. وحتى الآن فإن الفصائل تتحدث بالسياسة ولكنها لا

تتحدث عن الواقع الاجتماعي والتربوي وعن تحسينهما، وإنما تقيم الندوات السياسية المغلقة التي تزيد من الخلافات فيما بينها.

سهيل الناطور

أنا لا أوافقك الرأي، فإن الواقع الاجتماعي الفلسطيني عندما بدأت الثورة الفلسطينية في مناطق اللجوء كان بوضع لا يمكن تصور تعاسته، لا مؤسسات ولا أي شيء: حركة الشعب من ناحية بكل فصائلها وحركة القطاعات الشعبية وحركة منظمة التحرير وغيرها، ساهمت في قيام ذلك. والدليل على ذلك مثلاً مدى تعليم الجامعيين الفلسطينيين. ففي تاريخنا الفلسطيني، هذا التعليم بلغ أوجه في مرحلة المنح التي كانت تقدم للثورة الفلسطينية في المنظمة وخارجها. فالنص يجب أن يوازن وأن لا يكون حدياً، وكأن كل المآسي هي بسبب الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير والتجربة الفلسطينية، وكأن الآخرين لا مسؤولية لهم في كثير من هذه القضايا، بل كانت هناك إنجازات في هذا المجال أو ذاك وإن كانت مشوبة بأخطاء وسلبيات وبفساد أيضاً.

النقطة الأخرى هي الصيغة الأوامرية. إنها ليست معطى قيادياً لأفراد، وليست كذلك مزاجية لفئة من الفلسطينيين من القيادة. الصيغة الأوامرية تبنى على وقائع مادية وإمكانات، وأساس هذه الوقائع المادية. والإمكانات الكبيرة التي دفقت على الثورة الفلسطينية جاءت أساساً من أموال الدعم العربي الموجه إلى فئات معينة وسياسة معينة، أغدقت في مراحل لتصل إلى مرحلة التجويع والوصول إلى قرارات سياسية تنازلية في مراحل أخرى. وهذا جزء من الوضع التفاعلي الفلسطيني ـ العربي وبالتالي هناك مسؤوليات ملقاة على الجميع وليس على الفلسطينيين فقط.

أما بالنسبة إلى الكوتا، فالفلسطينيون الذين شاركوا حتى في المراحل الأولى من تأسيس منظمة التحرير، في المؤتمرات الشعبية والوطنية ثم بالمجالس الوطنية، وقد كان بينهم عقول سياسية ناضجة، وأنتم عايشتم هذه المرحلة منذ مؤتمر القدس فصاعداً، لماذا كانوا جميعهم يقبلون بقضية الكوتا؟ لأن الجميع كان يدرك أنه لو لم تدخل حصص للأنظمة العربية ولو لم تقدم حتى سياسات تنازلية معينة، لما كانوا استطاعوا أن يفعلوا شيئاً، إذ إن إيجاد الشيء وتفعيله كان يحتاج إلى تدوير الزوايا مع الوضع العربي وبالتالي لا يجوز إطلاقاً أن نحمل المسؤولية للفلسطينيين فقط. على العكس، إني أعتقد أنه من النبوغ الفلسطيني نسبياً كنتاج للوضعين الفلسطيني والعربي عموماً، ثم اختراق تلك المسام التي كانت ترفض إيجاد شخصية فلسطينية حتى ولو كانت شكلية. وعندما وصلنا إلى عام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ أجبر العرب على الإقرار

بالشخصية الفلسطينية، وباتت بفعل تضحيات أبناء فلسطين تحت راية «م. ت. ف.»، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

أسامة حمدان

لا بد من الإشارة هنا إلى أن موضوع الكوتا أخرج الشعب الفلسطيني من دائرة الفعل. أريد أن أسأل سؤالاً منطقياً ومهماً، كم هي نسبة الفصائل من الشعب الفلسطيني؟ لماذا لم يعط الفلسطينيون نصيباً في هذه الكوتا؟ هل أعطوا عبر المنظمات والاتحادات الشعبية تمثيلاً حقيقياً؟ مشكلة الكوتا أنها غيبت الشعب الفلسطيني وسمحت للفصائل التي استخدمت المنظمة وراعت مصلحتها قبل مصلحة الشعب الفلسطيني، بأن تسيطر على القرار وهذا الذي قاد إلى كثير من الانهيارات والانزلاقات. وهنا لا أقصد أن أكون كمن يجلس على منصة القضاء ويحاكم التجربة، ولكن أيضاً لا أريد أن نكون كاريكاتوريين ونحن ندافع عن التجربة الفلسطينية وكأن كل ما قامت به أصاب الهدف وكان ذكياً وكان عبقرياً. لقد حملت هذه التجربة خللاً كبيراً إلى جانب إنجازاتها، لا بد لنا من رؤية هذا الخلل والوقوف أمامه والإقرار به، وإلا فلن يكون مستقبلنا مريحاً.

سهيل الناطور

أنا لا أدافع عن الأخطاء، وإنما أعبر عن القناعة بأن الأخطاء التي ارتكبت فلسطينياً ليست محض فلسطينية إرادوية، بل هي نتاج لواقع فلسطيني يتفاعل مع إطاره العربي وحتى مع الاحتلال. ولذلك علينا أن نأخذ عملية النقد بشكل موضوعي ومتدرج وفقاً للظروف والإمكانيات التي عاشتها الثورة. هناك من يقول عن استقلالية القرار الفلسطيني إن أكثر اللحظات التي أبرزت، سواء بشكل واع أو مبهم، تمسك شعبنا بفلسطينيته، كانت لحظة تفجر الانتفاضة، ليس فقط ضد الاحتلال الإسرائيلي بل كرد فعل بعد يأس فاقع من الأوضاع العربية بعد مؤتمر قمة عمان الذي همش منظمة التحرير، فكانت الانتفاضة رد فعل الفلسطينيين تجاه العرب والإسرائيليين معاً. الانتفاضة لم تأخذ أمراً من أحد حتى تبدأ، هذا صحيح، لكن الانتفاضة لم تستمر إلا بتفاعل البنى المنظمة للشعب الفلسطيني، فهي ليست حركة فوضوية في الهواء وإلا فكيف أدارتها القيادة الموحدة لكل الفصائل في ما بعد، وتفاعلت طويلاً إلى أن أفرزت ما أفرزته؟ ثم كيف نفسر توقف الانتفاضة بعد خروج قوة رئيسية منها هي حركة «فتح» بعد توقيع اتفاق أوسلو بقرار من منظمة التحرير في تونس التي كانت تعطي الأوامر؟ إن من التبسيط الشكلي عدم الإقرار بوجود بنى عميقة في المجتمع مرتبطة تنظيمياً ومرتبطة مصلحياً وبكل أنواع الارتباط. يجب أن

نتظر بدقة لمعطياتها حتى نقول في التقييم كيف نتعامل معها. أما في قضايا حي الفاكهاني ودويلة «فتح لاند» فأنا لا أتفق مع القائل بأن الآلة البيروقراطية والأمنية لمنظمة التحرير في لبنان بدأت منذ عام ١٩٦٩، أي تاريخ اتفاق القاهرة. فهذا خطأ. للتدقيق فقط، فقد بدأت إما من عام ١٩٧٣ عندما بدأ هجوم الجيش اللبناني على المخيمات الفلسطينية أو من عام ١٩٧٥ بداية الحرب الأهلية والاضطرار إلى التجنيد وإقامة المؤسسات الرديفة كالهلال الأحمر الفلسطيني... وصامد الخ. وهذا أمر موضوعي يجب التدقيق فيه، وأعتقد أن ما ورد في الورقة بفكرة طرح أن الثورة هي ضد الدولة هي فكرة خطيرة جداً وسلبية جداً.

مجدي حماد

أرجو أن يوضع في الاعتبار أن د. بلقزيز وضع مصطلح الدولة بين قوسين، بمعنى أنه يقصد «دولة عرفات». وتحت كلمة «أوهام الدولة» يقصد أن من الوهم تصور أن الطريق يمكن أن يقود إلى قيام دولة.

سهيل الناطور

إذا كنا متفقين على أن الثورة يجب أن تؤدي إلى دولة، فهذا مربط الفرس. ما قرأته هنا يضعنا في حالة تناقض ويثير لبساً كبيراً، وكأن الثورات يجب ألا تخلق الأمل بالدولة حتى تتحقق هذه الدولة. أما في النسب للفصائل فتعود إلى تمنيات ورغبات ذاتية دائماً في عملية تنسيب القوى الفصائلية. اتفق مع د. بلقزيز في قضية أن الفصائل هي ليست كل الشعب الفلسطيني. وهو يغيب دور الهيئات الشعبية والتي يجب إضافتها مثل النقابات والاتحادات وضرورة الإصلاح فيهما، وهذا مارسته القيادة المتنفذة كجزء من محاولات الهيمنة على القرار ومصادرته من قبلها. هذه الإجراءات التي يمكن أن نصل إلى تفاصيل فيها في العملية التنظيمية، كلها تندرج تحت عنوان أساسي لا نستطيع إلا أن نقول «المسألة الديمقراطية». ويجب أن نأخذ المسألة الديمقراطية بتطور الوضع الفلسطيني لأن إمكاناتنا الآن ليست هي ذاتها السابقة، ذلك لأن وضوح التجربة الديمقراطية في الوطن العربي ومن جملته الفلسطينيون، ليست كما كانت في السابق. ثم لا ننسى أن مسألة الاختيار الحر الديمقراطي في الانتخابات شبه معجزة في أي موقع فلسطيني. أليس غريباً أنها لم تقع للفلسطينيين إلا مرة واحدة في التاريخ بعد اتفاق أوسلو للأسف، وفي الأراضي التي تحت الاحتلال، ولا في أي موقع عربي سمح لهؤلاء الفلسطينيين بأن يمارسوا الحد الأدنى من الديمقراطية؟ هناك أمر واقع تخلقه الفصائل على الأرض ولكن ليس هناك ديمقراطية ولا حريات. أما عن سؤال: ما العمل؟ مستقبلاً لإعادة بناء منظمة

التحرير الفلسطينية: إن الخلاصات الثلاث التي يطرحها أتبناها بشكل كامل. هي خلاصات تعود بنا إلى الجوهر، **الأولى**: إعادة بناء الأساس السياسي للإجماع الوطني الفلسطيني بما يسمح باستعادة الائتلاف الوطني داخل منظمة التحرير. والقضية **الثانية**: تصحيح الخلل في تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني بشكل رئيسي ليكون فعلاً معبراً عن موازين القوى للفصائل وللمستقلين والهيئات الشعبية بشكل ديمقراطي ما أمكن بالانتخاب، وما أمكن بأوسع طرق التعبير الصحيح الأقرب من واقعه. والقضية **الثالثة**: هي الإصلاح الديمقراطي لمؤسسات منظمة التحرير ولآلية صنع القرار فيها.

سليمان الرياشي

قبل الوصول إلى نقطة: ما العمل؟ لديَّ بعض الملاحظات، فأنا لا أعتقد أن الاعتراف بالمنظمة عام ١٩٦٤ كان تعبيراً عن التراجع القومي. . فعلى الصعيد القومي كانت ثورة الجزائر قد انتصرت وحصل تغير جذري ضد نظام الإمامة في اليمن. . . برأيي الاعتراف بالمنظمة كان موقفاً بالغ النضج صدر عن القيادة القومية في ذلك الوقت، فهو استخلاص مما جرى للشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ واعتراف بضرورة إحياء الشخصية الوطنية الفلسطينية وإبرازها بشكل مستقل نسبياً. وأما القول بأن الاعتراف بالمنظمة عام ١٩٧٤ كان يستهدف تحميلها عبء القضية، فأرى أنه يحمل شيئاً من التبسيط، فالصراع الذي جرى داخل مؤتمر القمة العربي كان حامياً حول من يمثل الشعب الفلسطيني، وأحد أقطاب هذا الصراع كان الأردن وكان له حلفاء معلنون وغير معلنين في المؤتمر، وتم اتخاذ القرار بعد نقاشات ومناورات كثيرة، حتى إنه جرت مساومة المنظمة كي تقبل بكونها ممثلاً «شرعياً» وليس «وحيداً» للشعب الفلسطيني.

حسين أبو النمل

ما أقوله، هو على قاعدة الموافقة. قد يكون البرنامج المرحلي هو أحسن برنامج تاريخي، وإنما أحاول أن أضع الأمور في نصابها لإنهاء المزاجية في تحليل التاريخ. هناك أطروحة تسوية تاريخية مع العدو وهناك الأطروحة القائلة بحسم الصراع مرة واحدة. من هو الصح؟ لنناقش. إما أن نكون «تسوويين»، أو نكون قطعيين بحسب مقتضيات «السوق»، فذلك هو النفاق بعينه.

سليمان الرياشي

ملاحظتي التالية هي أن المشكلة لم تكن تكمن في البرنامج الوطني الفلسطيني

المرحلي لسنة ١٩٧٤.. أنا أقصد أنه طالما نريد الكلام عن إعادة بناء المنظمة، فإعادة البناء هذه لا يمكن أن تنفصل عن البرنامج. وهناك مدرسة على الساحة الفلسطينية تعتقد وتقول إن المشكلات بدأت مع البرنامج الوطني المرحلي، والذي كان عبارة عن رؤية لإمكانية حل للصراع العربي ـ الإسرائيلي وإمكانية لمساومة تاريخية. وهناك عوامل متوفرة لإنجاز هذه المساومة فلسطينياً وعربياً ودولياً. وتعني المساومة تشكيل دولة فلسطينية مستقلة على جزء من أرض فلسطين على طريق برنامج آخر طويل الأمد يتطلب ظروفاً أخرى. وأرى أن المشكلة لا تكمن في البرنامج الوطني المرحلي الذي شكل إنجازاً سياسياً مهماً على الصعيد الفلسطيني وعبّر عن نضج نافذ، بل إن المشكلة كانت في كيفية العمل لمراكمة القوى من أجل إنجازه. أحداث سنة ١٩٩١ شديدة التعبير، فعلى خلفية الانهيار السوفياتي وحرب الخليج الثانية اندفع طرف فلسطيني مؤثر في رؤية وحيدة الجانب للوضع، ولم يشأ أن يرى الوجه الآخر الذي كان يتضمن عاملين مهمين: **الأول** يتمثل في أنه لا تسوية سياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي من دون الفلسطينيين، وهذا ما يقوله تكراراً وزير الخارجية الأمريكية السابق جيمس بيكر في مذكراته. وقد قام بزيارات عشر للمنطقة سنة ١٩٩١، ثمانٍ منها كانت مخصصة لترتيب موضوع المشاركة الفلسطينية. والعامل **الثاني** هو أن الولايات المتحدة التي كانت قد أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم، كانت مهتمة شديد الاهتمام بترتيب مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وكان بالإمكان استغلال تلهف الولايات المتحدة للتسوية لفرض عناصر حل مقبول عوض الانشغال في تخيل رغبات الأمريكيين والجري وراءها. لقد جرت الحسابات بنظرة وحيدة الجانب وجرى الانخراط بمؤتمر مدريد على قاعدة غير سوية قادت إلى أوسلو وإلى ما نحن فيه، وكل هذا لا علاقة له بالبرنامج الوطني المرحلي.

أضيف أنه علينا ألا نبالغ بالتناقضات داخل صفوف الشعب الفلسطيني، أنها تناقضات ثانوية موجودة داخل صفوف أي شعب، والشعب الفلسطيني على توزعه في الشتات ما زال أكثر وحدة من شعوب عديدة تنتظمها دول مستقلة، وتجاوز هذه التناقضات لن يكون إلا في ظل دولة موحدة وثقافة تجاوزت العشائرية وانقسامات مجتمع ما دون الدولة. والخوف الآن على وحدة الشعب الفلسطيني ينبع من عدم سيادة البرنامج المشترك، ومن عدم وحدة القوى التوحيدية.

كما أرى أنه من غير المجدي المبالغة في تصوراتنا الفكرية، أو التركيز المبالغ فيه على الجانب الفكري وذلك لسببين: **الأول** وهو أن من أصعب الأمور وأعقدها على التوحيد الجانب الفكري، و**الثاني** هو أن الأهم هو التوحيد السياسي، أي أن يكون المعنيون قادرين على صياغة قواسمهم المشتركة وأن يعتادوا على فكرة الاختلاف فيما

بينهم دون أن «تخرب عكا» من جديد. وبمعنى قبول أن يكون هناك اختلاف خارج ما هو مشترك، وأن يكون التصحيح بالممارسة، وأن يتم الاحتكام للناس بتواضع من أجل تصحيح الأخطاء.

إن كل ذلك يقودني إلى القول إن هناك مستويين لإعادة النظر ببناء المنظمة الراهن: مستوى داخلي، أي داخل كل قوة سياسية فلسطينية، وهذا الجانب مركب ومعقد ويخص كل قوة على حدة، وهناك المستوى العام وهو ما لا يمكن الخوض فيه أو معالجته طالما بقي بعضنا معتكفاً يكتفي بالموقف المبدئي، إذ لا يمكن أن يكون هناك فعل طالما لم تنزل الناس من برجها السياسي العاجي وتنفلت من إسار الشعارات العامة. فعلى أرض الواقع سلطة حكم ذاتي، ومفاوضات مع العدو المحتل... إلخ، ولا يمكن الكلام عن أي بناء مستقبلي دون أن نحدد كيف نريد أن نتعاطى مع الوضع، وهل ما نريده يصلح قاسماً مشتركاً أم لا؟ الوضع الفلسطيني الآن مقبل على مشكلة كبيرة مع باراك، والقوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية جميعها معنية ومسؤولة عن كيفية اختراق الوضع القائم. لا وحدة سياسية دون برنامج سياسي مشترك وصيغة مرنة تستوعب تباينات القوى وخلافاتها؛ والمطلوب إيجاد صيغة توحد قوى المعارضة وتلزم السلطة القائمة بحوار وطني حقيقي يعيد صياغة القواسم المشتركة ورؤية مشتركة في التفاوض مع العدو، وكل ذلك يبقى ناقصاً إذا لم يعمل بجدية على تغيير ميزان القوى، وهذا لن يتم إلا من خلال تجديد الانتفاضة.

حسين أبو النمل

أحب أن أؤكد على تفاؤلي، الذي لا علاقة له بالحديث عن الأخطاء محل التداول. إني أراقب ما يحدث داخل الجسم الفلسطيني. هناك قفزة بالأداء السياسي، والمقصود بالأداء السياسي ليس الموقف السياسي تجاه هذه المسألة أو تلك، بل بمنهج التعاطي مع الأمور. إن المهم ليس ما تقوله الجبهة الشعبية أو فتح أو حماس، بل ما يقوله الواقع، لأن الواقع هو الثابت والثابت هو الذي سيحدد صحة الأداء السياسي. بعد ذلك، أن تكون الحركة نحو الشمال أو نحو اليمين، فهذا شيء آخر.

لقد ابتدأ الجميع ينطلق من ثابت هو أن المزاج الفلسطيني بشكل عام هو مع «حماس» في الصبح وبعد الظهر يصير مع «فتح». تعبر له «حماس» عن ثأره التاريخي وضميره الجمعي تجاه الإسرائيلي، فيرى بها الأنا العليا، ولكن عندما يسمع الإنسان صراخ الأولاد وهم يطالبون بالخبز والسلام، يقولون إن ذلك يمكن أن يؤمنه لنا أبو عمار. إن تعدد الأبعاد هذا هو داخل الشخصية الفلسطينية الجمعية الواحدة وليس خارج الشخصية الواحدة.

هذا الواقع هو الذي يجعلني متفائلاً، والأساس في تفاؤلي هو تلك القفزة في القدرة على تأمين قواسم مشتركة. قد اختلف مع د. أسامة بـ ٩٩,٩٩ بالمئة لكن يبقى احتمال واحد بالألف. هل أرى الواحد بالألف أم أعود للموقف القطعي، الذي تم الحديث عنه، والذي هو المفتاح الفكري للكارثة برمتها؟ سآخذ النقطة التي تكلم عنها أ. شفيق الحوت آنفاً مثلاً، عندما ترفض «إسلامية» القضية الفلسطينية في مؤتمر القدس، ذلك لأنه كان هناك حلف إسلامي! هل أترك الإسلام الذي عمره ١٤٠٠ سنة والذي هو خزين عند المسيحيين أيضاً، أتركه لأنه كان هناك حلف سياسي رجعي أخذ عنواناً إسلامياً؟ إن هذا يعكس قدراً من التعاطي المتشنج والتكتيكي مع الأحداث.

والآن، كيف نبدأ؟ علينا ألا نرى ما تقوله «حماس» أو ما تقوله غير «حماس»، بل ما يقوله الواقع، وبالتالي، نحدد ما هو مفهومنا للسياسة، هل نتعامل بطريقة متشنجة وعلى نحو رغائبي أم على نحو موضوعي؟ قامت تجربة الإسرائيلي على ضرورة ألا يتعلم على نحو متشنج. علينا ألا نقرأ التاريخ بطريقة متشنجة وبالتالي أحادية. هناك وضع متعدد الأبعاد ومركب، علينا أن نراه بشكل كامل. وفي هذا السياق، هناك مجموعة أسئلة وفي رأسها: هل تتقرر السياسة ربطاً بمعايير أخلاقية، معايير الحق والباطل أم بمعايير ميزان القوى؟ بمعايير أخلاقية نحن متفقون فيما بيننا ومتفوقون على العدو، ولكن السياسة هي غير الأخلاق، هي غير الحق التاريخي. إنها تعاطٍ مع ميزان قوى، وبالتالي فعلى أي قوى جادة أن تحدد المعيار في ضوء الهدف. قلنا سنحرر فلسطين. عبد الناصر قال ذلك وكان صادقاً، وجورج حبش قال ذلك وكان صادقاً، وياسر عرفات قال ذلك وكان صادقاً، ولكنه غير رأيه في ما بعد. لماذا؟ لأنه لم يقم تماثلاً بين الهدف وبين الوسائل الواجبة لتحقيقه. هذه المسألة بحاجة إلى حسم على مستوى الفكر السياسي وتحديداً لناحية: هل السياسة هي مجرد مبارزة في الشعارات؟

هناك أداء متوازن ومركب من قبل، «فتح» و«حماس» و«الشعبية». «حماس» مرة ايديولوجية ومرة واقعية. «فتح» و«الشعبية» كذلك... الخ. والسبب في ذلك هو أن «حماس» لا يمكن أن تقطع مع السلطة أو الواقع، ولا يجوز لها ذلك لسبب بسيط، هو أن «حماس» تمثل جزءاً أساسياً من الشعب الفلسطيني في الداخل، ومسؤولة تجاه الشعب الفلسطيني في الخارج، ولذلك فإن لديها في الجوهر خطابين سياسيين وليس خطاباً واحداً... نلحظ بسهولة هذه الازدواجية بين الواقعية والايديولوجية في الخطاب السياسي الفلسطيني، ولذلك، فإن مسؤولية الحركة السياسية الفلسطينية وبدلاً من وجود خطاب مزدوج ومتناقض، صياغة خطاب مركب يوازن بين واقعية ما ويحفظ الحلم باتجاه ما.

هناك كارثة هي أن ثقافتنا تقوم على كراهية الذات. يوجد بلغتنا اليومية دائماً، وعلى سبيل المثال، كلمة العرب. من هم العرب؟ مصريون، فلسطينيون، لبنانيون. . . هل نقرأ هؤلاء عبر أسوأ ما في تجربة كل منهم أم انطلاقاً مما هو أحسن ما فيها؟ يجب أن نعيد الاعتبار لعروبة القضية الفلسطينية وعلاقة العرب بالفلسطينيين. علينا خرق خطاب الكراهية. وعلى سبيل المثال أيضاً، قدم الفلسطيني على أنه أكثر المضطهدين في الوطن العربي، ولكن الفلسطيني في الواقع، كان الطفل المدلل لدى العرب. علينا أن نعيد الاعتبار لأنفسنا، وأن نتصالح معها ومع الحقيقة. فهناك التباس تاريخي ما يجب توضيحه بالقراءة المتأنية، وعلى قاعدة احترام أساسيات هي: قوة الوحدة، وحفظ حيوية الشعب، وحفظ المجتمع السياسي، والبدء بالحد الأدنى وليس بالحد الأعلى وأن نفعل أفضل ما لدينا.

هناك أطروحة مهمة مفادها أن الإمبريالية ليست مسؤولة عن كل مشاكلنا. إن تدمير المجتمع الفلسطيني في لبنان مثلاً ليست مسؤولة عنه الإمبريالية والصهيونية. ما هي علاقة الإمبريالية والصهيونية عندما يؤتى بحثالات لتكون بين من تتحكم برقاب الشعب الفلسطيني؟ ما الذي يمنع أن أبني بناء ديمقراطياً وأسمح لنفسي بامتلاك خطاب حقيقي متقدم؟

لا يمكن للأداء أن يتقدم إلا إذا أصبح أداءً شاملاً، وجرى تجاوز ذهنية القطع. بمعنى، أن هذا الشعب هو فلسطيني ومسلم وعربي وإنساني، وهذه أبعاد متعددة لشخصيته، فبدلاً من أن نضعه في وضع تناحري، نضعه على قاعدة التكامل، و«حماس» لم تأتِ بديلاً لأحد، وإنما فعّلت طاقات جديدة للشعب الفلسطيني، وبالتالي المطلوب استنهاض كل الطاقات من الأدنى إلى الأعلى، وهذه لا يمكن أن تتم إلا عبر أداء حديث توحيدي، أداء يقوم على فكر سياسي حديث جوهره أن التناقض الرئيسي هو مع العدو.

لا بد من تمتين أسس الوحدة وبالتالي عدم تفويت أي فرصة لتعظيم القوى والتعاطي مع مسائل الوحدة الوطنية أو القومية أو. . . الخ، على أساس أنها ثوابت خارج النقاش وليست مسائل تكتيكية.

ختاماً، أقول إنني بغاية التفاؤل على عكس كثيرين. متفائل نتيجة ما يحدث في الداخل وتحديداً منطقة ١٩٤٨. فالمجتمع في الداخل هو باتجاه إيجاد لغة توحيدية مشتركة في منطقة ١٩٤٨ ومنطقة ١٩٦٧ وآمل أن ننجح، نحن فلسطينيي الشتات في الخارج في تأسيس لغة مشتركة، تغادر الذهنية القاصرة التي تدار بها شؤون الشعب الفلسطيني في الخارج.

أسامة حمدان

هناك تساؤلات لم تجب عنها الورقة ولا بد من إثارتها في موضوع إعادة البناء، من هو الذي سيصدر القرار في إعادة البناء، هل هي القيادة الحالية للمنظمة أم طرف آخر؟ وعند ذلك ستبرز أسئلة وموضوعات أخرى، ما هي شرعية الطرف الذي سيصدر قرار إعادة البناء وما هي طبيعة الصراع الذي سيدور بعد ذلك؟ وما هي أبعاده؟ هل سيكون هذا الصراع فلسطينياً ـ فلسطينياً؟ أم سيتسع ليكون في دائرة عربية وربما إقليمية ودولية؟ أهمية هذه الأسئلة تقودنا من جديد إلى القضية التي أثرتها في البداية: شرعية الاعتراف العربي بالقيادة الحالية وإمكانية أن تعترف الحالة العربية بقيادة بديلة.

أريد أن أتوقف عند نقطة مهمة في قضية السياسة بين المعيار الأخلاقي ومعيار ميزان القوى، أعتقد أن لا تناقض بين الأمرين ومن غير المناسب أن تكون الجدلية بين هذين المعيارين، فالمعيار الأخلاقي هو الذي يحافظ على الاستراتيجيا. فهناك حق وباطل وهناك أرض احتلت ويجب أن تحرر، أما معيار ميزان القوى فهو الذي يعيننا على ممارسة التكتيك السياسي، كالأداء اليومي واتخاذ القرار اللحظي الذي لا يتناقض مع الاستراتيجيا.

من النقاط التي لم ننتبه إليها في إدارة الصراع هي مطابقة نقاط قوتنا التي كانت وما زالت موجودة مع نقاط ضعف الخصم بحيث نترك تأثيراً بليغاً في عملية الصراع ونحاول أن نعدل الخلل القائم في ميزان القوى والذي لا أظن أنه سيتغير في المدى المنظور حتى لو خرج قطب ثان مواز أو قطب ثان يريد أن يبدو موازياً للقطب الأمريكي، فهذا يحتاج إلى دورة زمنية لن تكون قصيرة بحال من الأحوال. إن محاولة تعديل الخلل في ميزان القوى هو من القضايا التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار خلال الحديث عن كيف نبني وما هو المستقبل. بنظرة عاجلة وموجزة لميزان القوى الذاتي نجد أن هناك جملة من القضايا ينبغي أن نتحدث عنها:

١ ـ الوحدة الوطنية بمعناها الشامل.

٢ ـ مراكمة الإنجازات. وعليه فالحديث عن البديل المستقبلي لا يعني أن تحل سياسة مكان أخرى أو تنظيم مكان آخر بشكل مجرد، بل إن مراكمة الإنجازات أمر مفروض ومطلوب، فلا يجدر بنا أن نغض الطرف عن ٥٠ عاماً من النضال والصراع والإنجازات الفلسطينية والعربية. كما راجعنا الإخفاقات أيضاً، ينبغي أن نراكم هذه الإنجازات ثم نستفيد من الواقع والوقائع التي تحصل قدر الإمكان، هذه النقاط كلها يجب أن تؤخذ في المستقبل بعين الاعتبار.

٣ ـ أما ميزان القوى في الإطار العربي، فلا بد من أن يكون واضحاً أنه على مدى المستقبل هناك استهداف للعرب وللوطن العربي وللمشروع العربي من قبل المشروع الصهيوني. هناك أرض عربية محتلة بغض النظر عن الهوية القطرية، هناك أيضاً ثقل فلسطيني موجود في الواقع العربي، والواقع العربي معني بالتعامل معه لأن قضية اللاجئين لم تحل ولا يبدو في الأفق أن هناك حلاً مستقبلياً سريعاً، ومن المفترض أن يكون هذا الوجود الفلسطيني قوة للمشروع العربي.

٤ ـ يجب أن نضع أيضاً في حسابنا للمستقبل القوى الإسلامية بالمعنى الإسلامي العام، فالقدسية في بيت المقدس تفسح دوراً كبيراً للقوى المؤثرة في الواقع الإسلامي، كما أن الصراع بالنسبة للدائرة الإسلامية هو واضح في البعد الايديولوجي بين المسلمين في القدس وبين اليهود في الإطار الصهيوني، هذا كله يجب أن يحسب في إطار أي مشروع جديد تجري بلورته.

وهناك موضوع أحب أن أشير إليه في إطار البعد الذي يحتاج إلى دراسة، مفروض علينا الآن واقع اسمه «سلطة الحكم الذاتي» ويمكن أن يصبح دولة، بغض النظر عن الصلاحيات التي ستعطى لهذه الدولة، وفيما هل ستكون دولة كرتونية أم حقيقية؟ وعلى الرغم من القناعة بأن هذا الكيان سيظل تابعاً للمشروع الصهيوني إلا أننا معنيون بالحديث عن شكل من العلاقات جديد، يتمثل في العلاقة بين السلطة والمعارضة وبين الاحتلال والمقاومة. ينبغي أن تتكون لدينا صورة واضحة حتى لا نقع في مأزق العلاقة بين السلطة والمقاومة وبين الاحتلال والمعارضة. الآن تبدو الصورة غير واضحة لدى البعض، وأعتقد أن هذه الصورة لا بد من أن تكون واضحة في نظرتنا للمستقبل بحيث نوفر كل جهدنا وطاقتنا لمواجهة التناقض الرئيسي وهو تناقضنا مع الاحتلال. في هذا السياق يأتي موضوع دور المستقلين الذين يمثلون الغالبية من أبناء شعبنا، منذ انطلاقة مشروع منظمة التحرير وفصائلها، وهي التي تدير كل شيء، وإذا لم يخرج أي مشروع بقرار فصائلي فهو مشبوه وهو عميل، وما إلى ذلك من الصفات، وللأسف فإن هذه العقلية لا زالت مسيطرة حتى الآن.

القضية الوطنية والمشروع الوطني ليسا حكراً على فئة من الشعب الفلسطيني دون أخرى، صحيح أن الفصائل تمثل فئة فاعلة وأنا واحد من هذه الفئة، ولكن هذا لا يعني أن المجمل العام من الشعب الفلسطيني، مجمل متفرج، وهذا كان تعبير الأستاذ حسين عندما قال إن الفلسطيني في الصباح «حماس» وفي المساء «فتح»، فالفلسطيني العادي فاعل وإن كان لم يسمح له أن يرفع صوته أو أخفي صوته. المطلوب الآن أن يبحث عن الدور الفلسطيني في كل موقع، وفلسطيني هنا وفلسطيني هناك إضافة إلى

عربي هنا وعربي هناك يمكن أن يصب جهوداً كبيرة كانت مضيعة في المشروع المستقبلي.

نقطة أخيرة في ما يتعلق بالمستقبل، أحب أن أقول، ومن خلال قراءتي للورقة، لمست أنها تتحدث عن بناء ضمن رؤية ومفهوم جديدين؛ ربما نقد وعلق واستند إلى وقائع ولكن في النهاية هو يتحدث عن مفهوم جديد يجعل الثوابت أكثر وضوحاً ويعيدها إلى بريقها الذي فقدته مع الممارسة السياسية اليومية، ثم يتحدث أيضاً عن تغيير في الهيكل التنظيمي ليشمل القوى الشعبية والمستقلين إلى جانب الفصائل، وليدخل المضمون الإسلامي في الخطاب الفلسطيني الإسلامي الذي يعني إشراك الأمة الإسلامية في الصراع باعتبار أن توسيع دائرة الصراع سيساعد في تعديل معادلة توازن القوى مع الخصم وسيزيد من قوتنا كأصحاب قضية، وهكذا فإن ما تطرحه الورقة منظمة تحرير جديدة بمضمون أكثر تألقاً ووضوحاً، وبهيكلية تجعلها مؤسسة حقيقية للشعب الفلسطيني.

وهنا أجد المبرر لتكرار السؤال الذي طرحته في البداية ولأقول: هل نحن معنيون بإعادة بناء «م. ت. ف.»، أم إقامة بناء جديد؟ إن إعادة البناء كما أفهمها تعني الاستناد إلى التراث السياسي والفكري والتنظيمي القائم، الأمر الذي يعني بصراحة إعادة دراسة كل هذا الموروث ثم الحوار في سبل تنقيحه، وما يمكن أن نتفق عليه أو نختلف عليه، والخوض في جدل واسع ونظري حول كثير من التفاصيل التي قادت المنظمة إلى واقعها الحالي، وهذا لن يوصلنا إلى نتيجة إيجابية أو سريعة توازي التحدي الذي نحن بصدده.

أما البناء الجديد فأفهمه على أنه وضع قاعدة فكرية وسياسية وتنظيمية جديدة دون أن ننفي الأسس الأولى التي قام عليها المشروع الوطني الفلسطيني، ودون أن نتنكر للإنجازات التي حققها هذا المشروع، ودون أن نتنكر للتاريخ والتراث الذي كونهما هذا المشروع، لكن سنكون في هذه الحالة أكثر تحرراً من العقد والسلبيات التي نتجت من هذا المشروع وأكثر قدرة بالتالي على المحافظة على الموروث الأساسي في المشروع الجديد. وأنا أعتقد أن الموروث الأساسي الذي ينبغي دائماً أن نحافظ عليه ونطوره هو العملية النضالية والكفاحية للشعب الفلسطيني، سواء في الإطار الفصائلي أو في الإطار الشعبي والجماهيري العام.

سهيل الناطور

الأزمة التي تعيشها منظمة التحرير الفلسطينية ككيان سياسي وطني هي جزء من تفكك كل البنى القديمة للحركة الوطنية الفلسطينية التي تسارعت عملياً بسبب الخيار

السياسي الطبقي للقيادة الفلسطينية المشرفة عليها وهو خيار أوسلو. ذلك الحوار الوطني يجب أن يبنى بشكل رئيسي على محورين رئيسيين: مقاومة الاحتلال من جهة، والنضال للتحرر من قيود أوسلو من جهة ثانية، وإلا فلا تكون ثمة جدوى للحوار الوطني. والحوار في رأيي حول من يكون، ليس بين السلطة والقوى الفلسطينية أو أجزاء منها، هذه ليست صيغة الحوار الوطني الشامل المطلوبة وإن كان في السلطة يوجد مثل هذا الاتجاه، وكذلك ليس بين منظمة التحرير والفصائل والقوى الأخرى، الأساس فيه هو أن يكون بين القوى السياسية الفلسطينية سواء أكانت فصائل أم شخصيات أم مؤسسات كلها على قدم المساواة مع الحرص الشديد على أن تكون حركة «فتح» في داخلها بسبب دورها الخاص في مؤسسة السلطة، حتى يكون هناك حوار، وهذا الحوار يهدف إلى الوصول إلى استراتيجيا نضالية تفاوضية، وليس حواراً لمجرد الحوار أو لاستخدامات تكتيكية كما جرى في التجارب السابقة في حوارات نابلس ورام الله.. وهذا الحوار لا يهدف فقط إلى وضع صيغة العملية التفاوضية القادمة بل يهدف أيضاً إلى وضع كل قضايا المجتمع الفلسطيني واللاجئين على جدول أعماله في صياغة جديدة.

مجدي حماد

أعتقد أن هذه الندوة وضعت اليد على مجموعة من النقاط المحورية وربما فتحت مجالاً لنقاش أوسع، ابتداءً من موضوع المراجعة الفكرية والعقائدية لتأصيل الصراع وتصورات الحل. ومن ناحية ثانية هناك مفهوم إعادة البناء ذاته، هل هو إعادة بناء للكيان القائم، منظمة التحرير الفلسطينية، أو الشروع في بناء جديد؟

المسألة الثالثة تتصل بضرورة تحديد مفهوم الوحدة الوطنية والتأكيد عليه وتحويله إلى أشياء عملية ملموسة.

المسألة الرابعة هي موضوع الديمقراطية وكيف تكون هذه الديمقراطية في الإطار الفلسطيني القائم.

ويبقى أن هناك موضوعين لهما أهمية بالغة ويحتاجان إلى إعادة نظر أو بلورة أكثر، **أولهما**: موضوع الإطار العربي لهذا الصراع على اعتبار أن المنطقة قادمة في أفق زمني منظور إلى «تسوية شاملة»، وبمعنى محدد أنها تشمل الجولان ولبنان وأيضاً دولة فلسطينية بمعنى من المعاني، وبالتالي هذا الوضع الذي سيستمر سنوات كيف يمكن تصور إمكانية إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية في إطاره؟ و**ثانيهما**: هو موضوع توازن القوى الذي يضع الصراع في إطاره الحقيقي وإن كان من المعلوم أن موضوع توازن القوى لم يحدث يوماً أن اعترض مسيرة حركات التحرر الوطني، بل إن كافة

حركات التحرر الوطني في العالـم كانت تنطلق أصلاً من اختلال هائل في موازين القوى المادية لمصلحة القوى الاستعمارية، ولكن حركات التحرر الوطني لم تستسلم، لأنها كانت تدرك باستمرار أن موازين الإرادة هي لمصلحتها في الأجل الطويل، مهما طالت التضحيات، حتى حققت انتصاراً كاملاً لا شبهة فيه.

(٣)
آراء ومناقشات حول إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية[*]

ابراهيم الدقاق[**]

١ ـ لا شك في أن طرح موضوع مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية (المنظمة) في ظل التحولات الكبيرة التي تعيشها قضية فلسطين الآن، وبعد تعثر مسار المفاوضات بين قيادة المنظمة وإسرائيل، وفي ظل التداخلات والتدخلات الجارية في الشؤون الفلسطينية، مناسب تماماً. وهناك ما يبرر إثارة هذا الموضوع الآن أكثر من أي وقت مضى. فالحديث يعلو أكثر من السابق حول حل دائم يتلون بتفسيرات وبأفكار المعنيين وبمصالحهم. ومن شأن الحل الدائم، حسبما يُستشف، تغييب المنظمة عن الساحة. وأصحاب المصالح في ذلك هم جهات فلسطينية وعربية ودولية. وطرح الموضوع، الآن، مبرر أيضاً بسبب تدني الثقة بحرص القيادات العربية على سلامة المنظمة؛ وكذلك بسبب تعاظم الدور المعادي للمنظمة الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على الساحة العربية بعامة، والساحة الفلسطينية بخاصة. فالوصول إلى ما يسمى بالحل الدائم، أو ما يسمى تمويهاً بالحل العادل والشامل، يضع المنظمة تحت المنظار، ويضع التطلعات والقناعات في مواجهة الإرادات المتنفذة للولايات المتحدة وإسرائيل وشرائح عربية وفلسطينية. وتتعزز الحاجة لطرح مستقبل المنظمة، للبحث أيضاً، في ظل تداخل المسارات العربية مع

(*) تدور هذه المداخلات حول الحلقة النقاشية التي نشرت بالعنوان نفسه في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٦ (آب/ أغسطس ١٩٩٩). وقد نشرت هذه المداخلات في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٧ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩)، ص ١٣٩-١٥١.

(**) مهندس من فلسطين.

المسار الفلسطيني، والتداخلات التي تفرضها البيئة السياسية العامة، أضف إلى ذلك تدخلات مؤسسات لها تأثيرها الواضح في ما يسمى بالعملية السلمية.

تغذي التداخلات والتدخلات المشار إليها عناصر عدة، منها:

- الصراع غير المتكافئ بين المؤسسات المذكورة مما يسمح بفرض إملاءات فلسطينية - فلسطينية، وإملاءات عربية ودولية على الجانب الفلسطيني.

- غياب المشاركة الشعبية الفاعلة (الديمقراطية) في صناعة القرار الوطني الفلسطيني ومراقبة تنفيذه.

- حصر صناعة القرار الفلسطيني في قمة هرم المنظمة.

- غياب المساءلة الكافية والمناسبة للمنظمة أمام المجلس الوطني الفلسطيني، والمساءلة الكافية والمناسبة للسلطة الوطنية الفلسطينية (السلطة) أمام المجلس التشريعي.

- عدم التفريق بين مؤسستي المنظمة والسلطة من ناحية، ومؤسسة القيادة من ناحية ثانية.

- تعزيز القيادة لعملية التداخل بين مؤسسات المنظمة وبين مؤسسة السلطة في الأداء العام.

٢ - وإذا ما صح دور القيادة الفلسطينية في تعزيز التداخلات والتدخلات، يتوجب تعريف دورها في إطار العلاقة المؤسسية المفترضة بينها كمؤسسة، وبين مؤسستي المنظمة والسلطة. تتأثر المؤسسات الثلاث بأدوار الجانبين العربي والإسرائيلي والدولي، وهذا أمر على أهميته الكبيرة لا يتسع المجال لتناوله هنا. والتفريق بين الأدوار مهم لفهم آليات الفعل بينها، والنتائج المترتبة عليها. فهناك تداخل قائم بين أداء المنظمة وأداء السلطة الوطنية الفلسطينية (السلطة)؛ وتداخل بين الأداء الفلسطيني بأطيافه ومؤسساته المختلفة وبين الأداءين العربي والدولي. ومن شأن التداخلات القائمة هذه أن تثير التباساً في التفريق بين أدوار ومسؤوليات المؤسسات المختلفة في التأثير في المسار الفلسطيني.

من المفروض أن يكون لكل واحدة من المؤسسات الثلاث: المنظمة والسلطة والقيادة، وظيفة محددة تقوم بها، وتتكامل بدورها مع وظائف المؤسستين الأخريين. أما الأمر الملموس، في الحالة موضوع البحث، فهو أن ما يوحد عمل المؤسسات الفلسطينية الثلاث هو خضوعها لقيادة واحدة ومنظور واحد، أي أن مؤسستي المنظمة والسلطة تندغمان، واقعياً، في مؤسسة القيادة. ونتيجة ذلك يضيع التكامل

المرغوب بينها في ظل التكييف القسري لنشاطاتها المتعددة لتتناسب النتيجة مع منظور القيادة وأولياتها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، لا توجد قيادة للسلطة، أي لا يوجد لها مجلس وزراء مسؤول فعلياً أمام المجلس التشريعي. والقيادة تتشكل وتجتمع بحسب الضرورة بشرط حضور رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة لاجتماعاتها. ويواجهنا هذا الواقع بحالة من إشكاليات الثابت والمتحول. فالمنظمة والسلطة ثابتان أساسيان من المفروض أن يتكاملا في أدائهما في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني، على الرغم من اختلاف أدوارهما، بينما تبقى القيادة متغيراً. وإخضاع الثابت للمتغير، كما هو الحال في الوضع الفلسطيني الحالي، يحمل الثابت وزر سوء أداء المتغير، وهو القيادة في هذه الحالة، إذا ما تحقق خطأ ما.

٣ ـ مما لا شك فيه، أن المنظمة والسلطة والقيادة الفلسطينية والوطن العربي معنيون بالتحركات الجارية لحسم الصراع الفلسطيني ـ العربي مع الصهيونية. فالفلسطينيون معنيون باستمرار المنظمة والسلطة واستمرار نشاطاتهما ما دامت الحقوق الفلسطينية لم تتحقق. والوطن العربي معني بذلك لاتصال نتائج التحركات الجارية بأمنه واستقراره القوميين. واتفاق أوسلو وما تبعه من عملية سلمية لا يخاطب تطلعات الشعب الفلسطيني والشعوب العربية في حدها الأدنى، فهو لا ينشئ دولة فلسطينية ذات سيادة، ولا يقدم حلاً للوجود الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية والأرض العربية، ولا يعيد اللاجئين إلى فلسطين، ولا يعيد للفلسطينيين حقوقهم المادية والمعنوية التي فقدوها نتيجة العدوان عليهم في عام ١٩٤٨ وبعده. وعلى العكس من ذلك، يفصل الاتفاق بين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة عن الفلسطينيين خارجهما. وفضلاً عن ذلك، يترك الاتفاق مسألة القدس والمستوطنات الإسرائيلية وعودة اللاجئين إلى بيوتهم واستعادة أملاكهم معلقة بنتيجة المفاوضات بين الفلسطينيين والدولة العبرية في ظل خلل واضح في ميزان القوى لصالح الأخيرة. وباختصار لا يملك اتفاق أوسلو القدرة على تحقيق الحقوق الفلسطينية كما يؤمن بها الفلسطينيون، ولا ضمن الحدود الدنيا التي رسمتها قرارات الأمم المتحدة. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية لا يطمئن اتفاق أوسلو الوطن العربي على أمنه واستقراره.

٤ ـ وعلى الرغم من ذلك، لا بد من التذكير بأن الوضع القائم هو نتاج تحولات كبيرة تحققت في توازن القوى العالمي في بداية هذا العقد، منها معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية وغياب الدور السوفياتي وحلول دور روسي ضعيف مكانه، وتعزز دور الولايات المتحدة في قيادة عولمة متنفذة؛ وأخيراً وليس آخراً قبول سوريا بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ ومشاركتها في مؤتمر مدريد. هذا من ناحية ومن ناحية ثانية، هناك مهمة كبيرة في هذه المرحلة تنتظر العمل الفلسطيني لقيادته بسلام، وصولاً إلى

تحقيق التطلعات الفلسطينية مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات التي تحققت على الساحتين الفلسطينية والعربية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي تحولات لها إسقاطات على الحاضر والمستقبل الفلسطيني ـ العربي، لا يمكن إغفالها. من هذه الأمور، على سبيل المثال لا الحصر، اعتراف إسرائيل بالشعب الفلسطيني وبقيادته (وذلك على خلاف ما كان عليه الوضع قبل اتفاق أوسلو من إنكارها لوجود شعب عربي بهوية فلسطينية، ورفضها مفاوضته عبر القيادة التي تمثله)؛ وكذلك سقوط مفهوم أرض إسرائيل الكاملة؛ وبدء عملية تفاعل جدلي عميق بين الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع وفي إسرائيل في إطار التحولات الجارية؛ وعقد المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية، وبدء مفاوضات سورية ـ إسرائيلية، وبدء تطبيع جزئي بين بعض الدول العربية والدولة العبرية. . . الخ.

ولا بد من التذكير كذلك بأن الصراع الفلسطيني ـ العربي مع الصهيونية لا يدخل في دائرة الصراعات التي تحتمل حلاً مبكراً. فهو لا يستوي، على سبيل المثال، مع صراع فييتنام مع الفرنسيين والأمريكيين، ولا صراع كوبا مع الولايات المتحدة. والشبه بينه وبين صراعات أخرى يكاد ينتفي من حيث الجوهر. ولأنه كذلك فهو صراع غير تقليدي وطويل الأمد وأكثر تعقيداً من الصراعات الأخرى. ولا يستجيب حل مثل هذا الصراع إلى أساليب الحل التقليدية، كالمواجهة العسكرية، على سبيل المثال (وهي مفتقدة في الحالتين الفلسطينية والعربية حالياً). وباختصار هو صراع حضاري طويل الأمد. من هنا يمكن النظر إلى الصراع العربي ـ الصهيوني من مدخل الاشتباك والمشاغلة مع الطرف المعادي، ومن مدخل الانتظار حتى تستكمل العدة اللازمة لحسم الصراع؛ وربما كان هناك مدخل ثالث يجمع بين المدخلين في مدخل واحد. والفارق بين المدخلين هو فارق بين الفكر البراغماتي الذي تبنته قيادة فتح، وبعض الفئات اليسارية ـ وهو فكر يقوم على مبدأ الاشتباك مع الطرف المعتدي تحت جميع الظروف وصولاً للأهداف الفلسطينية العربية على مراحل؛ والفكر الذي يؤمن بالإعداد والتعبئة في جميع أشكالها لإجبار العدو على القبول بالحقوق الفلسطينية العربية، ويستثني المرحلية. والمدخلان يسعيان، في رأيي، إلى وضع الأمور في نصابها على قاعدة تصحيح الإخلال الحقوقي والسياسي الناجم عن قيام دولة إسرائيل. وهو يعني استعادة الفلسطينيين لحقهم المطلق في وطنهم. ولكل من الفكرين أطيافه المتعددة التي يقترب بعضه من، أو يبتعد عن الطرف الآخر، بمقدار ما يبتعد عن أو يقترب من الأصل الذي ينتمي إليه. وفي رأيي، أن لكل من الرأيين منطقه ووجاهته. وليس غرضي من قولي هذا المساواة بينهما، أو الوقوف موقف الحكم بين رأيين، أو ادعاء الحياد بينهما، ولكن غرضي من قولي هذا تنزيه الطرفين من تهمة التفريط بالحقوق الوطنية الفلسطينية. وأعتقد أنني محق في ذلك، ذلك أن

الخلاف ليس في الاستراتيجيا، المعلنة أو المضمرة، ولكن الخلاف في التكتيك الأفضل للوصول إلى الهدف بضمانة أعلى.

وفي الحالات جميعاً لا بد لنا ونحن نفتش عن حل غير تقليدي، من مواجهة بعض المسائل الأولية بعقلية متفتحة للنقاش المسؤول، وهي مسائل تحتاج إلى التفكير فيها بمسؤولية عالية قبل الإجابة عنها، وذلك تهيئة للذات لاختيار السبيل الأمثل لتحقيق التطلعات الفلسطينية والعربية، وخوفاً من البقاء أسرى التمنيات فقط. والمسائل هي:

ـ ما هو الحل؟ دولة ديمقراطية تجمع الفلسطينيين واليهود في كيان سياسي واحد؟ فدرالية؟ كونفدرالية؟ ما هو تعريف كل منها إذا كان هو الحل المنشود؟ وما جدواه من الناحية الواقعية؟ وماذا يعني ذلك للمجتمع اليهودي في فلسطين؟ ومن ناحية ثانية تعني الدعوة إلى إقامة دولة ديمقراطية، في الواقع، تفكيك الدولة الإسرائيلية في مناخ عالمي رافض لعملية التفكيك. وتعني بقاء المجتمع الإسرائيلي على أرض فلسطين جنباً إلى جنب مع الفلسطينيين والمقيمين، بكل ما اكتسبه هذا المجتمع من تقاليد وعادات وثقافة جمعت جزئياً بين اثنياته وخلقت عنده تطلعات مشتركة لا تلتقي بالضرورة مع التطلعات الفلسطينية والعربية.

ـ أثر الفجوة العلمية والتكنولوجية القائمة الآن، والتي سوف تستمر إلى فترة طويلة كما يبدو، بين إسرائيل والدول العربية على الحل المنشود.

ـ جنوح الدول العربية كافة، وهي حاضنة للقضية الفلسطينية ـ نظرياً على الأقل ـ إلى الاعتراف الواقعي، أو القانوني بإسرائيل، وانعكاس ذلك على مفهوم تفكيك الدولة الإسرائيلية وإقامة دولة ديمقراطية.

ـ ماذا تعني فلسطين للوطن العربي الآن، في ظل تجذر القطرية فيه وتنامي الصراعات القائمة بين أطرافه؟

ـ كيفية تعبئة القدرات الفلسطينية والعربية وتحفيز الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي في ظل البنية الاجتماعية (العشائرية والطائفية) القائمة وتفشي الأمية والتفاوتات الكبيرة في الدخول والتعليم والثقافة... الخ.

٥ ـ وتبقى نقطتان بحاجة إلى تعليق سريع هما: تعريب القضية الفلسطينية والديمقراطية في الأداء الفلسطيني. وأتناول قضية تعريب القضية الفلسطينية لأقول إن القضية الفلسطينية هي قضية عربية، وهي قضية إسلامية أيضاً مهما ورد من نصوص أو شعارات مناقضة لذلك. والسبب في ذلك، بالإضافة إلى البعدين القومي

عند جميع الفلسطينيين، والانتماء الديني عند غالبيتهم، هو البعد الجغرافي وإسقاطاته السياسية. ولا يعني البعد الجغرافي الجوار فقط، وإنما يعني المصالح الاستراتيجية المترابطة بين الدول العربية، وبينها وبين الدول الإسلامية المحيطة، وبخاصة في ظل السعي الغربي للسيطرة على المنطقة، خدمة لمصالحه، مباشرة أم بالواسطة. وبالمقابل أقول بأن إبراز الهوية الفلسطينية في عملية الصراع كان ضرورة تكتيكية في ظل الإنكار المتنامي لحق الفلسطينيين في الكفاح من أجل حقوقهم المغتصبة في إطار جغرافي محدد. وكانت المبالغة في تعريبها أقرب إلى التنكر لها من خدمتها. وفي استرجاع للماضي وقراءة للواقع أقول بأن الدول العربية لم تكن أمينة على القضية الفلسطينية. يشهد على ذلك سلوكها منذ سايكس ـ بيكو وحتى هذه اللحظة. ولا يتسع المجال في هذه العجالة للدخول في التفاصيل، ولكن الإشارة إلى معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وإلى علاقات الأردن مع إسرائيل التي تعود إلى عقود طويلة مضت، وإلى التهافت العربي على التطبيع، تؤكد قولي هذا. ومن هنا تبرز حاجة لإعادة صياغة العلاقة الفلسطينية ـ العربية على أسس واقعية تأخذ المستجدات على الصعيد القومي والعالمي في حسابها.

وعلى صعيد آخر، فإن الحديث عن الممارسة الديمقراطية المشلولة في المنظمة هو حديث صحيح تماماً، يلمسها الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية قبل غيرهم. والمفارقة الكبيرة في الحالة الفلسطينية ونحن نتحدث عن الديمقراطية، أن إنشاء المنظمة نفسها تم بقرار من جامعة الدول العربية، ونشأت القيادة الفلسطينية وأعضاء المجلس الوطني الأول بالتعيين من رئيسها المكلف من قبل الجامعة العربية وبالتشاور مع الدول العربية ذات الصلة، لا بالانتخاب من الفلسطينيين أنفسهم. ومن هنا جاء التمثيل الفصائلي (الكوتا) نتيجة طبيعية لغياب الانتخابات المباشرة، وهو الأمر الذي خدم مصالح دول عربية بذاتها عبر مؤسسات فلسطينية تأتمر بأمرها. وهكذا غاب مفهوم الوحدة الوطنية في خضم الصراعات الفلسطينية ـ الفلسطينية، وفي ظل الصراعات العربية ـ العربية داخل الجسم الفلسطيني. وعلى الرغم من ذلك لا يمكن تبرير تغييب الديمقراطية في الوقت الذي يجري فيه الحديث عن «ثورة فلسطينية» دون رأي للفلسطينيين فيما يجري باسمها، و«تعبئة جماهيرية» لمواجهة العدو دون سؤال الجماهير رأيها. فبالإضافة إلى كون الديمقراطية حقاً إنسانياً، هي الأداة الوحيدة لنجاح الثورة والتعبئة الجماهيرية اللازمة لها.

٦ ـ استناداً إلى ما سبق، أرى ضرورة التفريق بين المنظمة والسلطة كمؤسستين فلسطينيتين، وبين مؤسسة القيادة. والنقد الموجه لأداء مؤسسة القيادة لا يجوز أن

ينسحب آلياً على المؤسستين. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، وعلى الرغم من المؤشرات السلبية التي أوردتها عن أداء القيادة، يعزز عجز اتفاق أوسلو ومسيرة الحل الدائم عن تقديم حل للمشكلات التي أفرزها إنشاء دولة إسرائيل، القول بأن المنظمة لم تتحول، لأسباب موضوعية، إلى سلطة للحكم الذاتي، ولا تملك أن تتحول إلى حكم ذاتي. وفضلاً عن ذلك، لم تفقد المنظمة وظيفتها، ولا تملك أن تفقد وظيفتها ما دام الخلل قائماً بين الحقوق الفلسطينية والعربية من ناحية، وأطر الحل المطروحة من ناحية ثانية. أضف إلى ذلك، غياب إمكانية واقعية لإلغاء وجودها، ولإفقادها دورها. ولا يمكن لأي تنظيم أن يحلها أو يحل محلها. أقول هذا على الرغم من محاولات جهات معادية، وفي مقدمتها إسرائيل، إلغاء المنظمة وإلغاء دورها المجسد للحق الفلسطيني كما يفهمه الفلسطينيون.

ولا يعني قبول قيادة المنظمة باتفاق أوسلو عبر ما أسميه موافقة المجلس المركزي للمنظمة له إلزام الفلسطينيين بنتائجه. فالالتزام به يستدعي قبول الفلسطينيين به عبر استفتاء عام. وهذا لم يحصل حتى الآن، ولن يحصل في المستقبل بحسب ظني.

أنيس صايغ(*)

أود، في البدء، أن أشيد بهذا البحث القيم للدكتور عبد الإله بلقزيز، سواء من حيث دقة ملاحظاته التي تنمّ عن اطلاع معمق وشامل للوضع الفلسطيني، أو من حيث صفاء نظرته وأمانة معالجته وصدق مشاعره تجاه الموضوع الخطير الذي رغب في تناوله. ولا أجامل الكاتب حين أقول إنه من أفضل البحوث حول واقع منظمة التحرير الفلسطينية وتجربتها ومستقبلها، والتي ظهرت حتى الآن.

لقد أجاد د. بلقزيز في ناحيتين وتخلّف عن معالجة ناحية ثالثة. أجاد كثيراً في تصوير الأمراض التي تعانيها المنظمة ـ والأصح أن نقول الأمراض التي تعانيها مسيرة الشعب الفلسطيني في ظل المنظمة. وأجاد، ربما إلى حد أقل، في وصف العلاج (في العُشر الأخير من البحث)، لكنه لم يلج في عمق طريقة صناعة هذا العلاج؛ أي أنه شخّص المرض ووصف الدواء، إلا أنه لم يسهب في تعريفنا على كيفية صنع الدواء.

واضح أن د. بلقزيز لا يرى مجالاً لإصلاح حال المسيرة الفلسطينية إلا من خلال منظمة التحرير التي يسهب في إبراز عيوبها وخللها في الماضي والحاضر، أي أنه يسد الباب أمام إمكان وجود بدائل أخرى غير المنظمة ـ فهو يدرك، كما يدرك الجميع، صعوبة إيجاد منظمة جديدة تلم شمل الشعب الفلسطيني وتقوده إلى شاطئ الأمان

(*) مفكر فلسطيني مقيم في لبنان.

وتنقذه من المطبّات والمآزق التي أوقعته بها القيادة الحالية. وهي صعوبة تصل حدود الاستحالة، وذلك من الجوانب العملية، فلسطينياً وعربياً ودولياً، ولذا فهو يبحث عن الحل داخل إطار المنظمة نفسها.

وربما كان الكاتب على حق في ذلك، ولن نجادله فيه هنا. لكننا سنجادله في صيغة الدواء، الثلاثية، التي يطرحها. سنجادله لا في صواب الحل وإنما في مداه العملي. لن ننظر في المسألة من الناحية النظرية فربما كنا معه في ذلك وإنما من الناحية التطبيقية، إذ ما قيمة حل بديل إذا كان غير عملي، وكيف نهرب من فكرة بناء هيكلية جديدة لمعالجة المشكلة بحجة أنها مستحيلة التطبيق، ثم نطرح صيغة أخرى هي أيضاً مستحيلة التطبيق. وإذا صح زعمنا أن «تطهير» المنظمة الحالية، كما يقترح الكاتب، مستحيل عملياً، فإنه يحق لنا إذاً أن نبحث في إنشاء منظمة بديلة وجديدة بالمرة وهي فكرة مستحيلة التطبيق أيضاً!

يركز د. بلقزيز على ثلاث خطوات ضرورية لإعادة بناء المنظمة على أسس جديدة وسليمة تضمن إقالة المسيرة من عثراتها. ونحن معه في الحاجة إلى هذه الخطوات. لكننا نود أن نتساءل:

١ ـ لا شك في أن الصيغة الجبهوية هي الأفضل. لكن ما الضمانة في استمرارها؟ يعطي الكاتب المؤتمر الوطني الفلسطيني مثالاً لهذه الصيغة. ومع الأسف فإن الصيغة المذكورة لم تصمد طويلاً، فقد أصابها خلل خطير بعد أقل من خمسين يوماً من قيامها.

٢ ـ يدعو إلى إشراك «الإسلاميين» في الحوار الجبهوي. ولا شك في أنه أمر ضروري، لكن الكرة هنا ليست في ملعب دعاة إصلاح المنظمة بقدر ما هي في الجانب الآخر. فالإسلاميون هم الذين يتحفظون في أمور تكتيكية واستراتيجية (تصل في خطورتها إلى حد مضمون الميثاق الوطني).

٣ ـ يدعو إلى إشراك فتح، وهو يبالغ كثيراً في وصف وحجم أجنحة أو جماعات في فتح تعارض اتفاق أوسلو. معلوماتنا تدل على هامشية هذه المعارضة حجماً وأثراً. كما أن تجربة فتح في أكثر من ثلث قرن تبرهن على «انضباط» الأعضاء وتوحدهم في مجابهة المسائل الأساسية وإن اختلفوا في أمور كثيرة. وباستثناء انتفاضة «الانتفاضة» في فتح ١٩٨٣، يعكس تاريخ فتح توحداً مركزياً لا نجده لدى أي فصيل أو حزب فلسطيني آخر، علماً أن الكثير من «المعارضات» داخل فتح يأخذ شكلاً عقائدياً أو يدّعي خلافاً على قضايا استراتيجية ثم يثبت أنه مجرد خلاف على مكاسب ومواقع ونزاعات فردية. وعلماً أيضاً بأن السيد عرفات كثيراً ما يكون هو

المحرّك الخفي لهذه الصراعات والانقسامات التي توهم بأنها تعبّر عن دينامية ديمقراطية داخل الحركة وتكون في حقيقة الأمر مناورة خادعة. والمهم أن السيد عرفات لن يسمح، أبداً، بدخول «فتحيّين» في تحرّك يهدف إلى إلغاء نهج التسوية، أي معارضة سياسته معارضة كاملة، وبالتالي فإن الدعوة إلى حوار مع فتح لن تخرج عن نطاق عشرات المحاولات السابقة من أجل تحقيق «الوحدة الوطنية» التي أخفقت كلها، بدون استثناء وفي مدى ربع قرن، بل إنها كانت، في آخر النهار، مجرد مناورات يستغلها السيد عرفات كلما وقع في مأزق واحتاج إلى عباءة الوحدة الوطنية ليتستر بها ـ وقد جرت آخر المناورات في السنتين الماضيتين! وليسمح لي الأخوة الذين سيشاركون في مناقشة هذه الورقة، ممن سبق لهم أن خدعتهم عبارة الحوار من أجل الوحدة الوطنية، أن أقول إن مَن يرضى بالوقوع في هذا الفخ ثانية لن يكون إلا جاهلاً لفن المراوغة العرفاتية أو متواطئاً مع سيد هذا الفن!

٤ ـ الشرط الثاني الذي يطرحه الكاتب، بناء قواعد المنظمة ومؤسساتها ودوائرها على أسس ديمقراطية ليكون تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، بمختلف شرائحه ومواقعه واتجاهاته تمثيلاً صحيحاً، لا يجادل أحد بضرورته من الناحية النظرية، لكن أي أمل في تحقيق ذلك في الظروف الراهنة، فلسطينياً وعربياً ودولياً؟ من هو الذي سيسمح أو يرضى باستفتاء الشعب لاختيار مسؤوليه بحرية؟ قطعاً ليست القيادة الفلسطينية وحاشياتها والمنتفعون بها، ولا أي نظام عربي، ولا أية دولة أجنبية ذات علاقة.

٥ ـ الدعوة إلى إقامة توازن سليم بين الاستراتيجيا والتكتيك (بين الثوابت والمرحلية، بين الحق المطلق والواقع المتبدل، بين المبادئ والحاجات الآنية)، وكذلك بين الواقع العربي والفلسطيني للمشاركة الفلسطينية العربية (بين خصوصيات العمل القطري وأسسه العربية الراسخة)، التوازن المطلوب بين جانبي كل من هاتين المسألتين (ثوابت/ متبدلات ـ في المبادئ، وفلسطنة وتعريب القضية) حقيقة وضرورة أكيدتان ـ ونحن مع الكاتب أنهما أساس أي برنامج وطني عملي لمستقبل المنظمة. لكن السؤال الذي لم نحصل على إجابة عنه هو: من الذي سيحدد الخطوط الفاصلة بين الطرفين في كل من المسألتين؟ ومن الذي سيضمن الالتزام بهذه الحدود فلا يقفز فوقها نحو هذا الطرف أو ذاك كلما كانت مصلحته الضيقة في القفز فوق الحدود وفي تجاهلها حينما تدعو الحاجة؟ حتى السيد عرفات نفسه (الذي مزّق الثوابت وتنكّر للرباط العربي) لا يعترف إطلاقاً بالخروج على الثوابت التاريخية ولا بالتنكر للروابط العربية. وها هو اليوم، بعد حوالى ست سنوات من محاولات إلغاء الثوابت والروابط، يسعى من جديد لاستعطاء العرب غطاء يختبئ وراءه (في مؤتمر قمة يعطيه براءة ذمة) ولإيهام العالم بأنه يعود إلى النضال (الذي مزّق أحشاءه) إذا لم تمنحه القيادة الصهيونية الجديدة بضع

كيلومترات هنا أو هناك وهو يعلم أنها أدنى بكثير من أدنى أرضية للمطالب الفلسطينية في أكثر حالاتها تواضعاً وانكماشاً.

إذاً، فليست المسألة وضع حدود بين طرفي مسألة خطيرة كالثوابت والمراحل أو كالعروبة والفلسطنة. إنها مسألة احترام هذه الحدود والمحافظة عليها وعدم تخطّيها. والذي انصاع لأوامر العدو بشطب الميثاق وانحاز ضد المصلحة القومية العربية، وهو لم يكن يجهل تلك الحدود أبداً، لن تفلح أية صيغة جديدة لمنظمة تحرير فلسطينية تخدم الشعب الفلسطيني والأمة العربية والمبادئ الإنسانية إذا كانت تقوم على أسس يشارك في وضعها عرفاتيون أو متحالفون مع العرفاتيين أو سذج يمكن لعرفات أن يخدعهم المرة تلوة الأخرى، أو حتى «معارضون» لعرفات في الشكل إنما متضامنون مع عرفات في الجوهر والراقصون على غير حبل بانتظار المشاركة في قطف ثمار يحملها أي من نهجي التحرير الكامل أو الاستسلام الكامل.

اختم بتكرار إعجابي بالبحث الذي قدمه د. بلقزيز، مع التمني بأن يسعى للنظر في إمكانات تطبيق الحلول التي يطرح تطبيقاً عملياً في المدى المنظور وضمن المعطيات الراهنة.

أسامة عبد الرحمن(*)

إنه من نافلة القول التأكيد أن الشعب الفلسطيني قدم تضحيات جمة، وأقدم على عمليات بطولية لن تطويها الذاكرة العربية، ولكنه ظل يواجه غزوة شرسة واحتلالاً يقترف كل المحرمات بمساندة لا حدود لها وتحالف استراتيجي مع القطب العالمي الأكبر قبل أن يصبح الأوحد. ولم يجد النضال الفلسطيني عمقاً استراتيجياً عربياً يعززه ويصون استمراريته وإن اقتضى ذلك قدراً كبيراً من التضحية خارج إطار الحروب التي آلت إلى نكبات ونكسات. ولعل منظمة التحرير الفلسطينية كانت جامعاً معنوياً قبل أن تكون جامعاً استراتيجياً للشعب الفلسطيني وإن اعتورتها مثالب الأنظمة السياسية العربية وغرقت في تناقضاتها وحتى في مستنقعاتها.

واتفق مع ما ذهب إليه د. عبد الإله بلقزيز من أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية استثمرت اسم المنظمة وصفتها لتوقيع اتفاق أوسلو، ولعل ذلك نهج ساداتي استثمر العبور الشجاع والرصيد النضالي الكبير لمصر في توقيع اتفاقية كامب ديفيد. وحين نشأت سلطة ما يسمى بالحكم الذاتي بدا وكأنه ليس هناك من دور لمنظمة التحرير سوى المصادقة على الواقع وإضفاء الشرعية عليه والرضوخ لكل

(*) أستاذ جامعي من السعودية.

الإملاءات الصهيونية. ولعل سلطة أوسلو استفادت كثيراً من النكوص على الساحة العربية والهرولة نحو ما يسمى بالسلام واعتباره خياراً استراتيجياً بإقرار عربي رسمي أصبح يتغنى بالحل العادل والشامل.

ولعل قيادة منظمة التحرير في إطار نسق القيادة على الساحة العربية تمثلت فيها إلى حد كبير شخصنة القرار وإن بدا أن القرار يتخذ تحت عباءة جماعية. ولذلك لم يكن عسيراً على قيادة المنظمة أن تستأثر بالقرار حتى قبل أوسلو. صحيح أن هذا الاستئثار بدا صفعة صارخة في مسرح أوسلو ولكن الأرضية لهذا الاستئثار كانت موجودة من قبل، وكانت العصبة المقربة من القيادة داخل منظمة التحرير وخارجها مهيأة لأي دور تطلبه القيادة. وشخصنة القرار كانت دائماً ماثلة في القيادة الفلسطينية كما هي في القيادات العربية إجمالاً. وأي متتبع لذلك يجدها في قيادة منظمة التحرير وما سبقها من محمد أمين الحسيني إلى أحمد الشقيري إلى ياسر عرفات، مهما كان هناك من تفاوت نسبي في شخصنة القرار، وكانت قادرة على الاستئثار بالقرار وقادرة على إقصاء الرأي الآخر طوعاً أو كرهاً وبقوة أو بمناورة أو باحتواء.

وطالما أن رئيس منظمة التحرير هو رئيس سلطة ما يسمى بالحكم الذاتي وبقي مركزه في منظمة التحرير لأمد طويل ثابتاً ويخرج المنشقون أو المعارضون إضافة إلى الذين سقطوا من ضحايا البطش الصهيوني، فإن الاستئثار بالقرار يصبح أكثر يسراً وأنكى منه أن تبدو الشرعية مسألة منسحبة بطبيعتها من منظمة التحرير على سلطة أوسلو ممثلة في القيادة. ولعل قيادة منظمة التحرير شأنها شأن القيادات على الساحة العربية تستمرئ السلطة والتسلط والإقصاء والاحتواء وإضفاء الهالة الرمزية والبطولية على نفسها، ولذلك فليس مستغرباً أن يكون تطلعها للسلطة على الأرض بأي صورة من الصور ممارسة في النهج قبل أن تكون ممارسة على الأرض. ومن اللافت للنظر أن قيادة منظمة التحرير استطاعت أن تستمر في موقعها في المنظمة وموقعها في سلطة أوسلو وكأن الآخرين لا يملكون إلا الرضوخ للقيادة أو الانشقاق عنها أو الانسحاب أو المقاطعة. وكان أولى بالآخرين أن يكونوا معارضة قوية موضوعية داخل إطار المنظمة وأن تسعى ما وسعها الجهد لإلغاء شخصنة القرار وشخصنة القيادة أو تقليصهما في إطار ديمقراطي فعلي يغلب القيادة الجماعية وجماعية القرار وينأى بالقيادة عن النهج والسلوك الذي يستمرئ السلطة ويستأثر بقدر من الثروة للإنفاق على الشأن الخاص والتسيير البيروقراطي.

ويبدو أن قيادة منظمة التحرير لم تعد تعنيها هذه القيادة بقدر ما تعنيها قيادة سلطة أوسلو بكل بروتوكولاتها وحرسها ومطارها وسياراتها الفارهة خصوصاً بعدما صادقت المنظمة على اتفاق أوسلو وأسبغت الشرعية عليه وقامت بإلغاء بنود الميثاق

التي أصر الكيان الصهيوني على إلغائها. ولقد ركزت سلطة أوسلو على إضفاء شرعية جديدة تبدو في مظهرها شرعية ديمقراطية من خلال انتخاب مجلس وطني فلسطيني لقيت مباركة صهيونية أمريكية ومؤازرة عربية رسمية في الغالب. وهي في هذا الإطار ما كانت تقبل بأي شرعية غير شرعيتها وبأي معارضة لهذه السلطة المشرعنة. ولهذا ما كان مستغرباً أن تواجه القوى المعارضة لها على الأرض متمثلة بصورة رئيسية في حركتي حماس والجهاد الإسلامي بكل ما تملكه وإن اقترفت المحرمات في إطار التنسيق الأمني بين سلطة أوسلو وأجهزة الأمن الصهيونية والأمريكية لإلغاء معنى المقاومة وشطبه من معجم النضال الفلسطيني واعتبار ذلك إرهاباً تحشد له كل الأسباب والوسائل. ويتضح بجلاء أن سلطة أوسلو حتى وهي تدعي أن حق المعارضة مكفول وأن لكل القوى المعارضة حق المشاركة في القرار إنما هو محض ادعاء، فلا مجال لأي معارضة حقيقية إلا المعارضة الشكلية التي قد يجري استثمارها في المواجهة المشرعنة. وتظل السلطة هي القوة وهي المرجعية ولا بد من الرضوخ لإملاءاتها التي هي إملاءات بالوكالة من الكيان الصهيوني.

في مثل هذا الوضع يبدو من الصعب إن لم يكن من المستحيل إعادة بناء منظمة التحرير خصوصاً في نهجها الذي ينبغي أن يكون نضالياً جماعي القيادة يتجاوز سلبيات الماضي ويؤصل دور الفكر والعلم في بناء الاستراتيجيات ويهيئ الرصاصة والخبز لطلائع المقاومة وللصامدين تحت سنابك الحصار، لأن مثل هذا النموذج يعني تعرية وإسقاطاً لقيادة السلطة ومرجعيتها وهو ما ستحاربه بكل قواها مستنفرة حتى الكيان الصهيوني وحليفه الأمريكي والأنظمة العربية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المعارضة الفلسطينية وقعت أو وقع أكثرها في مأزق التناقضات السياسية العربية وهي غير موحدة وغير متراصة بحيث تكون كتلة قوية قادرة على المواجهة والمجابهة. كما أنها دخلت حتى قبل أوسلو في صراعات وخلافات نأت بها عن أن تصف صفوفها في خندق واحد ضد الذين كانوا يمهدون لإجهاض النضال وإجهاض المقاومة.

إن هذا الوضع الذي تزوجت فيه سلطة ما يسمى بالحكم الذاتي اتفاق أوسلو بمباركة المأذون الصهيوني ومباركة الشاهد الأمريكي وإلى حد ما الشاهد الروسي قد أنجبت معاقين عن الحركة متعلقين بأوسلو مستعدين أن يذودوا عنها بكل شيء ودخلوا منذ البداية في بهرجة الترف وزخرفه تحت مظلة الفساد ولا يصدمهم الواقع اليومي الفلسطيني الذي هو واقع البؤس والحرمان والمعاناة والشقاء والحصار.

ولعل ورقة العمل التي غطت جوانب مهمة من هذه القضية ضاق بها المجال أن تخوض كثيراً في الآلية التي يمكن بها إعادة بناء منظمة التحرير في الوقت الذي تؤكد فيه أن الحاجة إلى منظمة التحرير اليوم وبعد قيام سلطة أوسلو ومحاولة مصادرتها

التمثيل الفلسطيني بينما هي تمثل جزءاً يسيراً هي أكثر إلحاحاً وضرورة. لقد ركزت على إمكانية تطوير صيغة المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي ألف بين قوى المعارضة مؤخراً في حوار وطني وأن أول بند في هذا السياق هو انتخاب أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني انتخاباً مباشراً في المواقع التي تتاح فيها الإمكانية وذلك لكي تكون هناك مؤسسة تشريعية ممثلة فعلاً للشعب الفلسطيني وتملك حق اتخاذ القرارات المصيرية. ولكن كيف يمكن أن يتم ذلك على صعيد الواقع في وضع تجثم فيه سلطة أوسلو على قطاع من الشعب الفلسطيني وقطاع آخر مبتلع داخل الكيان الصهيوني وقطاع ثالث يغيب أو يذوب في الشتات. إن إعادة بناء منظمة التحرير وفق شروط موضوعية يعني تجمع كل القوى الفلسطينية على اختلاف توجهاتها التي تلتقي على الثوابت ولا تفرط فيها. ولكن هل انعقادها داخل فلسطين المحتلة ممكن؟ إنه غير ممكن. وهل انعقادها خارج فلسطين المحتلة سيؤتي ثماره أم سيكون بمنأى عن الساحة الفعلية وتنسحب عليه الأوضاع السياسية في الساحة المنعقدة فيها؟ إن الشروط التي اقترحتها ورقة العمل للمستقبل الفلسطيني وأكدت أنها لا تقبل المفاضلة ولا المساومة تتلخص في الشرط الأول وهو إطلاق حوار وطني حقيقي يجمع كافة القيادات بما فيها فتح والحركات الإسلامية ولكن المسألة أكبر من حوار وطني. إنها قد تبدأ بحوار ولكن لا بد من أن تؤخذ في الاعتبار الكوابح والموانع وظرف الزمان والمكان والمستجدات على الساحة والإمكانات السياسية والاستراتيجية والتمويلية. ويبدو أن سلطة ما يسمى بالحكم الذاتي تواجه مأزقاً حقيقياً وهي قد تسقط على الرغم من المساندة الصهيونية الأمريكية بعد أن سقطت مشروعيتها إلى حد كبير في الشارع الفلسطيني الذي لم يجد ما بشرت به إلا هباءً. ولا بد من الاستدراك بأن محاولة تحريك دولاب ما يسمى بعملية السلام في ضوء محصلة الانتخابات الصهيونية الأخيرة قد يعطي الفرصة للسلطة أن تلتقط بعض أنفاسها. ومن هنا فإن أهمية التفكير في إعادة بناء منظمة التحرير وفق شروط موضوعية ديمقراطية أمر لا غبار عليه. وبادئ ذي بدء يجب نفض الغبار عن القرار العربي باعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

محمد خالد الأزعر(*)

فيما يبدو، كتب عبد الإله بلقزيز ورقته محفوفاً بحالةٍ ملؤها الأسى الشديد من واقع المشهد الفلسطيني الراهن. فإذا نحينا جانباً ما تركته هذه الحالة من أثر في لغة الورقة، كالاحتداد والغلظة في بعض المواضع، والأحكام التعميمية في مواضع

(*) كاتب وباحث فلسطيني ـ القاهرة.

أخرى، لحق لنا الاصطفاف خلف بلقزيز، ومشاطرته برنامجه المتحرق شوقاً لإحياء دور منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.).

في تحليله لمواطن ضعف المنظمة، وكيفية الأخذ بيدها لإقالتها من عثرتها، وضع بلقزيز يده على معظم المواجع الحقيقية، وقدم وصفة تصعب مقاومتها. ومع ذلك فإنه على سبيل الإغناء والتآزر الفكري، تعن لنا بعض الملاحظات:

١ ـ تتصور الورقة أنه «لم تبدأ الشروخ تدب في صرح المنظمة (المرجعية الوطنية الفلسطينية) إلا بعد توقيع اتفاق أوسلو...». وقد يكون الأرجح أن توقيع أوسلو جاء نتاجاً لشروخ تسكن المنظمة من قبل ولم يكن مجرد سبب فيها. كانت أوسلو بهذا المعنى عَرْضاً لأمراض المنظمة المزمنة، لا سبباً فيها. وبالطبع فاقم هذا العرض تلك الأمراض وأثخن المنظمة بها. وتتفق هذه المعادلة مع مضمون الورقة في مواضع مختلفة، فالمنظمة لم تكن على سوية ديمقراطية قبل أوسلو وقيام السلطة، ولم يكن لها برنامج للتغيير الاجتماعي، كما أن غلبة التكتيك على الاستراتيجية كانت واضحة في مسار قيادة المنظمة لمن ألقى السمع وهو بصير منذ عقدين قبل أوسلو.

ومن هنا تتأتى الحاجة إلى العلاجات التي اقترحتها الورقة في خواتيمها.

٢ ـ لا يعيب الحركة الوطنية الفلسطينية تحت أي إطار قيادي حالي أو مستقبلي، بما في ذلك السلطة الفلسطينية، أن تعمل جاهدة في سبيل الدولة. فهذا مطلب فلسطيني ثمين، ولا سيما في ضوء تجذر الدولة القطرية العربية، لكن العيب أن يكون هذا المطلب على حساب منطق «التحرير». المراد هنا، العودة إلى التوازي بين التحرير والدولة. فلا ينبغي إسقاط منطق الدولة بالكلية إن كانت بالطبع نتاجاً أو حتى مدخلاً أو ممراً إلى هدف التحرير. ونحسب أن هذا ما قصدته الورقة دون تصريح.

والتحرير المتوخى هو بالمفهوم الذي اشتقه الميثاق الوطني الفلسطيني، الذي لم يكن حالماً أو غير واقعي، كما يشاع في هذه المرحلة، بل كان واعياً لطبيعة الصراع في فلسطين ومن حولها: حركة تحرر وطني ـ قومي لمجتمع أصيل في مواجهة غزوة استيطانية صهيونية يهودية/غربية أساساً. وعلى ذلك فإن الأوقع أن تجري المزاوجة (التقليدية التي أسس لها الميثاق) بين منطقي الثورة والدولة بالمضمون المذكور، وليس إسقاط منطق الدولة على إطلاق القول. ولو كانت الساحة العربية تعيش طور الدولة الوحدوية التي تجب القطريات، لكان لنا رأي آخر.

٣ ـ تستحق العلاقة بين «التطور الديمقراطي والتحرير» نظرة بحثية أعمق من السائد في الفكر العربي العاطف على إصلاح مسار المنظمة. وبين المقولات التي يمكن

أخذها في الاعتبار في نظرة كهذه: أن حركات التحرر لم تكن في جلها ديمقراطية المحتوى، وأن الحركة الصهيونية ذاتها لم تكن كذلك (كان بن غوريون دكتاتوراً متميزاً وفقاً لشهادة المحيطين به ومنهم ناحوم غولدمان)، وأن الديمقراطية ليست عملية معملية نصل إلى تركيبتها ثم نخرج بها لنشرع في النضال التحرري، وأنه قد تمر أجيال كثيرة قبل بلوغ ما يمكن اعتباره نظاماً ديمقراطياً حتى داخل أطر حركات التحرر، وأن الشعوب المقودة دكتاتورياً كالمقودة ديمقراطياً تعبر عن نزوع التحرر من الاحتلال والاستعمار (نظام ستالين ونظام بريطانيا حاربا النازية جنباً إلى جنب).

وفي الحالة الفلسطينية، لم تكن الحركة الوطنية ديمقراطية الممارسة قبل ١٩٤٨، ومع ذلك لم تتنازل عن ثابت واحد تقريباً، وأدت دورها في إطار ظروفها الموضوعية بأمانة الحرص على الوطن والوجود. والخشية قائمة في ظل «موضة التحول الديمقراطي» المتفاعلة، أن نُحيل قضية التحرير حتى تتحقق الديمقراطية وذلك رجعٌ بعيد. علينا أن نعطف على الديمقراطية إلى أقصى الحدود، دون أن نعلق هدف التحرير انتظاراً لها. لقد عبأت المنظمة الشعب الفلسطيني في كنف سيطرة «نظم عربية غير ديمقراطية»، وظلت قادرة على الحشد وتلقي العطاء والدعم الشعبي طالما حافظت على أهدافها الأساسية، وما انفض الخلق من حولها إلا حين حادت عن مواثيقها.

على أن منظمة التحرير، للحقيقة، ظلت في ممارساتها صدىً لمحيطها النظمي العربي. وما كان لها أن تتجاوز إلى ديمقراطية أوسع في هذا المحيط (كيف تجري انتخابات مثلاً للمجلس الوطني في دول اللجوء الفلسطيني التي لا تعرف معنى الانتخابات أصلاً؟)... إن علاقة «م. ت. ف.» ماضياً وحاضراً ومستقبلاً بهذا المحيط محدد أساسي لمسارها ومصيرها... وهذا يقودنا للنقطة الأهم من هذه المداخلة.

٤ ـ قامت «م. ت. ف.» على لقاء عاملين، إرادة فلسطينية ذاتية لإعادة التكوين واستئناف الوجود السياسي الفاعل والنضالي وهامش سماح وتوافق عربي، وبخاصة من قوى النظام العربي الأساسية (مصر وسوريا والعراق في الستينيات). وكل المحاولات المواكبة والسابقة للمنظمة كالهيئة العربية العليا وحكومة عموم فلسطين، أخفقت وتم تجاوزها لغياب هذه المعادلة. وهي معادلة ظلت تفعل فعلها في وجود المنظمة، ولا نحسب أنها فقدت قوتها حتى الوقت الحاضر. كما أن الاتجاه لنفخ الروح في المنظمة بشكلها الحالي أو المتطور ـ الخالي من وسم أخطاء التجربة ـ لن يمر بدونها.

هناك عوامل حاكمة لهذه القاعدة، ليس هذا موضع تفصيلها. ولكن المهم أن هذه القناعة وتفهم تداعياتها أمر لازب بالنسبة للغيورين على منظمة تحرير فلسطينية

وطنية الوجه قومية العمق، تحررية النهج والهدف، ديمقراطية الممارسة. . . فإذا تم الاتفاق على ذلك، جاء دور التعامل مع إشكاليات حقيقية، إشكاليات لا يكفي معها القول بضرورة العودة إلى الميثاق الوطني والعمق القومي وتشغيل الآلة النضالية المعطلة في المنظمة. . . لا بد هنا من التأمل ملياً في التفاصيل والمفردات، ووضع حل تصوري لكل مفردة (إشكالية). . وقد تكون الأمثلة مفيدة هنا للتوضيح وليس على سبيل الحصر:

ـ فحين تبنت المنظمة هدف التحرير الكامل لفلسطين، استندت إلى قوى عربية «ثورية» تعطف على هذا الهدف. وقد التقى الطرفان على تحليل طبيعة الصراع ومداخل حله. الآن لم يعد هذا اللقاء قائماً. النظام العربي بمعظم وربما بكل قواه الفاعلة، لا يتحرك «علناً» في اتجاه التحرير الكامل. فأية قاعدة سيوفرها هذا النظام لمنظمة تحرير تخالفه الاتجاه؟ قد يكون الحل هنا، العمل في المساحة المسموح فيها بالحركة، وهي الالتزام بالشرعية الدولية بكامل قوانينها العامة ومقرراتها الخاصة بقضية فلسطين، وإعلان أن هذا الالتزام يأتي اتساقاً مع «حل قانوني» وليس «تاريخياً» لقضية فلسطين في ظل المقبول عربياً ودولياً. فمنظمة التحرير غير مطالبة بإعلان تنازلها «التاريخي» عن الحقوق الفلسطينية/ العربية غير القابلة للتصرف في فلسطين. وإن كان لا بد من التوافق مع حال العالم اليوم من دون المصادرة على هذه الحقوق «إلى الأبد»، فإن فكرة الشرعية الدولية توفر الممر الآمن لهذا التوافق.

ـ وفي مرحلة تعامد المنظمة بصيغتها الثورية مع النظام العربي ـ إلا قليلاً من قواه الهامشية ـ كان هذا النظام ـ والحديث عن قواه الفاعلة أيضاً ـ في حالة صدام مع قوى الهيمنة الغربية ظهيرة الصهيونية وعلى رأسها الولايات المتحدة. وهو مناخ سمح بإيجاد قواعد وملاذات عربية لحركة الكفاح الفلسطيني، بما فيها الخط المسلح على نحو ما. أين هذا من علائق النظام العربي الدولية الآن؟ لا نريد الإشارة إلى ما يقال عن أن مجرد انعقاد لقاءات عربية ـ عربية، على مستوى القمة وما دونها، تحتاج إلى أضواء خضر أمريكية وأوروبية. فكيف الحال إن أردنا من المحيط العربي استقبال منظمة تحرير فلسطينية مشحونة مجدداً بطاقة ثورية تحاكي زمنها الخالي؟ ينبغي التعامل مع هكذا إشكالية مفترضة.

ـ بخصوص محددات نشأة المنظمة في منتصف الستينيات، لدينا ما يؤكد أهمية التقاء الإرادة الفلسطينية والتجاوب العربي في زمن المد القومي. وليس هناك الكثير أو القليل حول تأثير المحدد الدولي في تلك النشأة. والمعتقد أنه كان تأثيراً محدوداً. بيد أننا الآن وإلى أجل يصعب تعيينه وتشوفه أمام حقائق توحي بتصاعد دور هذا المحدد. وعليه، فإن الذين يودون إعادة بناء «م. ت. ف.» ـ ونحن منهم ـ بمحتواها

ومواثيقها الثورية النقية من شوائب عهد التسوية المعيبة، مكرهون جبراً على مواجهة تداعيات الاختراقات الدولية للنظام العربي على هذا المسعى، وتلمس مداخل وآليات الخلاص بهذه المنظمة والخروج بها من جوف واقع عربي ـ دولي غير مؤات.

ـ منذ منتصف السبعينيات حدث تآكل في البعد القومي للقضية الفلسطينية. وكان هذا البعد يمثل بطانة لحركة منظمة التحرير ومواثيقها الثورية في رحاب الشارع العربي. وهو مناخ كانت القوى المضادة للمنظمة تحسب حسابه ولو بقدر معين. وقد حدث قصور من المنظمة في امتطاء ذلك المناخ، لكنه كان موجوداً، ويعمل كحاضنة للمنظمة بشكلٍ ما وليس بكامل طاقته. ولعله من العبث الاعتقاد في أن عهد التآكل المشار إليه، لنْ ينعكس على التوجه لبعث منظمة التحرير. . سوف تتعامل هكذا منظمة مع بنية فكرية وايديولوجية وسياسية مغايرة عربياً وفلسطينياً، ولن تكون هذه البنية بلا مغزى على حركة المنظمة، التي ستبذل وجبهة مسانديها جهداً ووقتاً لترميم آثار العدوان على البعد القومي لقضية فلسطين.

وبمناسبة الحديث عن جبهة القوى المساندة عربياً للمنظمة، ثمة إدانة يمكن توجيهها لهذه القوى بكل ألوان طيفها. فقد التفتت مطولاً بعيداً عن قضايا أبناء فلسطين في عالم الملاجئ العربية، تاركة إياهم نهباً لتعقيدات السياسات الرسمية التي طحنتهم طحناً على صعيد قضايا الحياة الحيوية (العمل، التعليم، التنقل، الإقامة والتملك. . الخ)، ما وفر مداخل واسعة لتطويع إرادتهم النضالية وإفراغ طاقتهم أو إهدارها في الحقيقة على غير جبهة القتال مع العدو الصهيوني، وهيأ الكثيرين منهم للتعاطي مع أي حلٍ كان لقضيتهم الوطنية/ القومية. الحديث يطول حول هذه النقطة الجوهرية، ومؤداه على الجملة، أن منظمة تحرير فلسطينية لن تعني الكثير لأبناء فلسطين في الملاجئ ـ وبالطبع تحت السيطرة الصهيونية ـ إن لم يكن لها عائد على مفردات حياتهم اليومية، على الأقل في المحيط العربي. ومطلوب من قوى المساندة العربية أن تتولى هذا الجانب مع نظمها الرسمية، بوضعها على أجندتها الداخلية. فلا قضية فلسطينية بلا فلسطينيين ولا قضية فلسطينية قومية بفلسطينيين مسحوقين بين أبناء قوميتهم، تماماً كما هم مسحوقون من الأعداء.

ومع ما تثيره العلاقات بين الفلسطيني والقومي من هموم على نزعة إحياء المنظمة في كنف مستجدات ومتغيرات عربية (ودولية) وبالطبع فلسطينية، فإن هناك مداخل بعينها تفتح كوات كثيرة أمام هذه النزعة. فقضايا القدس واللاجئين والحدود والمياه ومستقبل النظام الاقليمي العربي. . يمكنها التذكير بقومية الصراع مع الاستيطان الصهيوني، كون الأمة العربية ـ رسمياً وشعبياً ـ مطلوب منها قسراً الانتباه إلى هذه القضايا التي تمثل الأجزاء المتقاطعة بين الدائرتين الفلسطينية والقومية.

أسعد عبد الرحمن(*)

لم تغلق بوابة الشأن الفلسطيني أبداً أمام النقد، بل انفتحت معرضاً دائماً للنقاد والمحللين يعلقون عليها جدّهم وشخبطتهم، بترهم وزيادتهم، تصويرهم وتحويرهم. وبين الحين والحين، ووسط موجات أخرى مختلفة، تأتي موجات شاذة ينحو نقادها، إن تبقى التسمية قائمة، إلى هدم كل شيء. أمام هؤلاء أيضاً، لم تغلق البوابة، فليس هذا بالمرغوب ولا بالمستطاع. والواقع أن المشكلة مع هذه الموجات لم تكن، ولا هي الآن، في حجم أثرها في دينامية العمل الوطني الفلسطيني الراهنة. فنقد يفتقر للموضوعية والهدف الإيجابي قليل الأثر هنا. إنما المشكلة أن تياراً كهذا قد يؤدي إلى تجريف أو تشويه جزء من التاريخ الذي يجب الحفاظ عليه كإرث وتراث لمسيرة الشعب الفلسطيني المعاصرة. وفي هذا السياق، من غير المقبول أن يترك احتمال كهذا من غير احتياطات أو رد، حتى لو أن الاحتياط والرد في هذا المجال لن يكون إلا تكراراً لما يفترض أنه قد أصبح، بسبب التكرار، واضحاً وبسيطاً وعادياً.

بعد هذا التمهيد، دعونا نباشر بالاطلاع على عرض د. عبد الإله بلقزيز المعنون «من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية»، حيث يبدأ صاحب العرض من افتراض ليس ـ في ما نعتقد ـ أنه افتراض صحيح. ذلك أنه (وإن كانت هنالك مشكلة من نوع آخر) ليس هناك صراع بين السلطة الوطنية الفلسطينية ـ أو سلطة أوسلو كما يحب ـ وبين منظمة التحرير الفلسطينية. فمن المعرفة البسيطة أن وحدة الرئاسة في هذين الإطارين هي في حد ذاتها عصمة عن الصراع. ومن الملاحظة السهلة أن ازدواجية الأطر حالة درجت في الساحة الفلسطينية، وهي قد أتاحت مساحة مناورة ليس من أحد، والقيادة بخاصة، حاول إلغاءها.

لقد كان أمراً غريباً، إذاً، أن هذه النقطة قد أبعدت فلم تظهر إلا لماماً في المتن الرئيسي للنص. ومع ذلك، فإن طريقة د. بلقزيز في الاستثمار اللاحق لهذا الصراع المفترض هي مثار إعجاب عند البعض ومثار عجب عند البعض الآخر. فعلى عكس ما هو متوقع، تغيب السلطة، المتهمة بالعمل على تصفية منظمة التحرير، عن قاعة المحاكمة، بينما تبقى المنظمة، وهي الضحية كما يفترض، ليس في قفص الاتهام، وإنما في موقف الإدانة بما أنها هي التي قادت تاريخياً إلى أوسلو.

لقد قال قائل إن د. بلقزيز اختلق ذاك الصراع إذاً متقصداً لكي يعلق بحجته

(*) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومسؤول ملف اللاجئين والنازحين. وقد نشرت هذه المجموعة من المداخلات في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٤٨ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩)، ص ١٣٧-١٥٠.

«م. ت. ف.» على حبل المشنقة! وهذا أمر سيىء لكنه عندي ـ على الأقل ـ اتهام غير مقبول. ومن جهة أخرى، قال قائل إن د. بلقزيز تورط مع بدعته فاندفع إلى هدم كل شيء كي يثبتها! وهذا أمر سيئ أيضاً، لكنه عندي ـ على الأقل ـ قول غير مقبول. والأمر ـ في الحالتين ـ غير مقبول عندي لأنني أعرف صدق دوافع د. بلقزيز دون أن يكون ثمة حرج في الاختلاف السياسي الذي لا يفسد بيننا ـ فيما أتوقع ـ للود قضية. وفي جميع الأحوال، فإن حقيقة الوضع لا تغير النتيجة، إذ إن أي افتراض بوجود مثل ذلك الصراع يدفع إلى تفريغ «م. ت. ف.» من محتواها، وإلى تعريض التاريخ الوطني الفلسطيني المعاصر لعملية تجريف كبرى. ومن هنا تنشأ الضرورة لتكرار العودة إلى البدهيات والمبادئ والأصول.

في هذه العودة، يجب التأكيد على:

أولاً: أنه لا يوجد، ولا يمكن أن يوجد شيء نسميه «منظمة التحرير الفلسطينية» بمعزل عن العناصر الواقعية/ التاريخية المكونة لهذا المصطلح، إذ هل يعقل، كما يفعل د. بلقزيز أحياناً، أن يفصل اسم المنظمة عن قيادتها، ثم عن شاغلي أطرها وعن كوادرها ومقاتليها؟ فما هي تلك «المنظمة» حينما تفرغ من ناسها على مختلف مستوياتها ومستوياتهم؟! وهل يعقل كذلك، أن تعزل «المنظمة» عن هيكلها السياسي وبنيتها التنظيمية بما في ذلك الفصائل المكونة لها؟ فأي شكل يمكن أن تأخذه بعد ذلك، وممَّ يبنى هذا الشكل؟!

ثانياً: ليس هناك، ولا يمكن أن يكون ما يطلق عليه اسم «منظمة التحرير الفلسطينية» دون نهجها الوطني الذي يعبر عن فعلها. فقد قامت «المنظمة» أصلاً لإحياء الهوية الوطنية لشعب اقتلع من أرضه، وشتت، واضطهد في شتاته ليبتلعه الغياب. فهل يمكن أن تعاين «المنظمة» دون هذا الهدف ودون جهدها في تحقيقه؟ وهل يمكن أن يعزل اسم منظمة التحرير الفلسطينية عن أدائها في هذا المجال بالقول إن الأداء قد عبر عن «نرجسية شوفينية»؟!

ثالثاً: لا يمكن تصور منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.) دون شبكة علاقاتها، سواء كانت هذه العلاقات تحالفية أو كانت صدامية. ولا يمكن تصور علاقات «المنظمة» دون ربطها بمهمة «حماية القرار الوطني». فما هو الدور التمثيلي للاسم أو للإطار إن لم تكن هذه المهمة على رأس مضامينه؟!

لم تنشأ «م. ت. ف.» خارج الزمان والمكان. ولأن الحال كذلك، فليس من المرغوب من أي ناقد تفسيخ النسيج منها في آن معاً، الاسم والمضمون. كما أنه لا يجوز لأي ناقد، ليس من باب الرقابة وإنما من باب الموضوعية، أن ينزع عشوائياً بنية

المنظمة أو أداءها أو التطورات التي طرأت على توجهاتها من السياق التاريخي المحيط والمؤثر. فهل يمكن حقاً فهم هذه المكونات إن أغفلت ظروف التشتت، وضغوط التمزق الجغرافي التي عاناها ويعانيها الفلسطينيون؟ أو إن استثنيت تداخلات الصراعات المعقدة في المنطقة وعلى المنطقة؟ أو إن استبعدت موازين القوى؟ أو أغمضت العيون عن رياح التغيير الدولية؟

ولنعترف! لم تكن سبل المسيرة الوطنية الفلسطينية خياراً إلا فيما ندر. وهي على الأرجح لن تكون كذلك في المدى المنظور. فالعوامل المضادة كانت كثيرة وقوية طوال الوقت، وهي ما زالت كذلك الآن. وعلى الناقد أن ينظر بعين التقدير إلى عبور هذه المسيرة لحقول الألغام في المنطقة، وإلى توازنها الصعب على خطوط انعدام التوازن، وإلى إحيائها لهوية الشعب في متاهات التغييب، وإلى حمايتها للقضية في عواصف رياح التغيير، وإلى اختراقها لعقل العدو المنكر لوجودها ليصبح الفلسطينيون هماً أول في فكره وسياسته.

فإن لم تكن النظرة على هذا النحو، كيف إذاً يمكن فهم التناول المعبّر الذي أورده د. بلقزيز في عرضه لقرار القمة العربية عام ١٩٧٤، والذي يقول فيه: «إن الرصيد الكفاحي العظيم للمنظمة هو ما صنع منها تلك المرجعية الوطنية في نظر شعبها أولاً ثم في نظر العالم ثانياً، ولم يكن قرار القمة ذاك أكثر من اعتراف عربي بتلك الحقيقة». وعليه، فإن لم يكن ناس المنظمة، قيادتها ومجالسها وكوادرها ومقاتلوها، وإن لم تكن فصائلها، ونهجها وأداؤها، هم من حققوا هذا «الرصيد الكفاحي العظيم»، فمن هو الذي حققه؟

بعد كل هذا، يمكن العودة إلى البدء. فليست «م. ت. ف.» عصية على النقد، ولا التاريخ الوطني الفلسطيني المعاصر كذلك. لكن عملية التفريغ الكامل للمنظمة من المحتوى والتاريخ والقيمة ليست نقداً ولا يمكن أن تكون منتجة. إنها تتحول عندئذٍ إلى عملية هدم فحسب، ونحن طبعاً نربأ بالدكتور بلقزيز من أن يكون مثل الآخرين الذين أغراهم اتجاه الهدم، فلم يتمكنوا من العودة إلى ما هو إيجابي.

غير أن د. بلقزيز في «استنتاجاته للمستقبل» التي احتلت جزءاً ضئيلاً فقط من العرض، لم يقدم اللبنات المتوقعة للشروع في إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية:

إنه مثلاً يدعو «فصائل» الحركة الوطنية الفلسطينية، والتي كان قد وصفها في متن العرض ـ غير مرة ـ بما لا يحمد، إلى حوار وطني شامل. ود. بلقزيز لا يستثني «فتح» من ذلك، فشكراً له لأنه لم ينسَ أو يتناسى (مثل البعض) حقيقة أن فتح هي ـ

موضوعياً ـ العمود الفقري، إن لم تكن الهيكل العظمي، للحركة الفلسطينية المعاصرة.

وفي باب الإصلاح الديمقراطي، يدعو د. بلقزيز إلى انتخاب أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني انتخاباً مباشراً. إننا مع هذه الدعوة بل من طالبيها. . . ولكن، أين يمكن تحقيق مثل ذلك المطلب؟ وفي أي دولة عربية سيعطى الفلسطينيون هذا الحق وسيمكنون من ممارسته؟ أم أن د. بلقزيز يقصد الضفة الغربية وقطاع غزة حيث جرت بالفعل انتخابات دعت لإجرائها اتفاقات أوسلو وسلطة أوسلو والأسرة الاقليمية والقبيلة الدولية التي فرضت أوسلو!

ثم إن د. بلقزيز يدعو إلى التوازن ما بين القضية الفلسطينية وسائر قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني. ونحن أيضاً معه في ذلك. . . ولكن أوليست حقيقة أن كل التغيير الذاتي في السياسة الفلسطينية هو مجرد محاولات مستمرة للتأقلم مع التحول في استراتيجيات الدول العربية إزاء إسرائيل؟

وفعلاً، تمنينا مع د. بلقزيز لو أنه بمثل هذه الدعوات يمكن أن ينتصر المقاتل على المفاوض، والمناضل على الخبير، والمجموعة الفدائية على الأمن الوقائي. . . أو بكلمة كما يقول د. بلقزيز «أن ينتصر حق تقرير المصير على أوسلو». إننا ـ حقاً ـ لا نعتقد أن د. بلقزيز يرى المعادلات الفلسطينية على هذا النحو من البساطة والسهولة! ذلك أننا نعتقد أن من سيحسم الأمور ذاتياً هي حرية الجدل النشطة الدائرة على قدم وساق داخل المجتمع الفلسطيني بعامة، والمجتمع السياسي الفلسطيني بخاصة.

ربما لو لم ينح د. بلقزيز إلى لوم الطرف الفلسطيني مسبقاً على غير أمر، لأسعفته الموضوعية أكثر بأمرين مهمين على الأقل:

يتعلق الأمر **الأول** بتطور منظمة التحرير الفلسطينية ككيان حي يؤطر حركة تحرر وطنية. في هذا المجال، كان لا بد من أن تنجذب المنظمة بالطبيعة وبالضرورة نحو اكتمال إطارها وفعلها السياسي ليصبح أي إطار وفعل آخر لها رديفاً وليس قائداً. ولم تكن الحركة الوطنية الفلسطينية استثناءً في ذلك. فلكل حركة وطنية هدف سياسي من الأجدى تحقيقه بالطرق السياسية إن أتاحت الشروط الذاتية والمحيطة ذلك.

كما انجذبت المنظمة بالطبيعة والضرورة أيضاً نحو الوصول إلى الوطن والتمركز فيه، إذ على أرض الوطن فقط، ومهما كانت الشروط، تأخذ الشخصية الوطنية وجهها العملي والواقعي. وعلى أرض الوطن فقط، ومهما ضاقت المساحة،

تخدم الجغرافيا الهدف ولا تكون عبئاً وعائقاً كما في المهجر.

يحكم هذا التطور حاضر ومستقبل «م. ت. ف.» ولعله كان من المنطقي أن يدعو د. بلقزيز إلى تعزيز التحرك السياسي للمنظمة بما يخدم التمركز في الوطن. فالكيان الفلسطيني مهما سمي الآن ومهما كانت سرعة تبلوره في دولة، هو المركز وهو نقطة الجذب. وليست هناك إمكانية لحل قضايا الشتات والعودة (عودة النازحين إلى الضفة والقطاع، وعودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم فيما وراء «الخط الأخضر») إلا عبر ترسيخ هذا المركز وتقويته. هكذا يصبح من الطبيعي والضروري أن تسلم المنظمة جزءاً متزايداً من مساحة فعلها وتمثيلها لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية. ويصبح من المنطقي تبني الدعوة بأن تخدم «م. ت. ف.» بأشخاصها وأطرها ونهجها وفعلها الوجود السياسي الفلسطيني على أرض فلسطين.

لا يعني هذا بالطبع الانتقاص من دور منظمة التحرير الفلسطينية. فللمنظمة ـ نتفق مع د. بلقزيز ـ دورها الذي يظل ضرورياً طالما لم تحل قضايا الشتات الفلسطيني. وفي هذا النطاق، فإن ضيق المساحة لا يسمح لنا باستعراض ما نعتبره تفعيلاً مهماً للمنظمة، بل إعادة تأسيس لجزء مهم منها، حين أولت القيادة الفلسطينية اهتماماً كبيراً ودعمت دائرتها المركزية «دائرة شؤون اللاجئين» في العودة إلى أحضان لاجئي الدول المضيفة والشتات، طبعاً بالقدر الذي تسمح به دكتاتورية السياسة في الاقليم المحيط. لكن نقطة التركيز في عمل المنظمة هي التي وجب ويجب أن تتغير. وهنا نأتي إلى الأمر **الثاني** الذي تمنينا أن تقود إليه الموضوعية المعتادة عند د. بلقزيز.

فالبعد القومي للقضية الفلسطينية ليس ولا يمكن أن يكون في اتجاه واحد. وعلى الدول العربية في الاتجاه الآخر أو المكمل أن تتيح للفلسطينيين فرص العمل الوطني/ السياسي، وفرص التعبير الديمقراطي، وفرص تحديد الاتجاه. ولعل هذا ـ كما هو واضح ـ يخص دور منظمة التحرير الفلسطينية أكثر من أي إطار آخر. فإن كان هناك حرص على هذا الدور فقد كان من الواجب أن توجه الدعوة للدول العربية للقيام بدورها القومي/ الفلسطيني، وليس للفلسطينيين، إذ من الواضح أن الحدود التي تحد عمل المنظمة في هذه المجالات ليست تقييداً ذاتياً وضعه الفلسطينيون على أنفسهم أو وضعته منظمة التحرير على نفسها. ومن المؤكد في هذا السياق أن من يرفع الحواجز في وجه عمل دائرة شؤون اللاجئين في المنظمة هي الدول المضيفة لهؤلاء اللاجئين (ولعل للحديث بقية في حوارات ونقاشات ورشة العمل).

إن «إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية» ـ وهو فعلاً عنوان مهم ـ إنما تسير مع

التطور الطبيعي للعمل الوطني الفلسطيني. وهو تطور يتجه بالضرورة نحو تأكيد السياسي وترسيخ التمركز في الوطن. ويجب أن يعمل الفلسطينيون في الاتجاه نفسه، سواء كانوا في الداخل أو كانوا في الشتات. وفي الاتجاه نفسه أيضاً يجب أن يعمل البعد القومي للقضية الفلسطينية.

أخيراً، وتعقيباً، يمكن القول إنه في الشعر العربي، كان وما زال، باب للمديح وباب للهجاء. وقد كالت العرب المديح حتى صنعت مما تمدح أصناماً، كما كالت الهجاء حتى أردت ما تهجو أوهاماً. وبالتأكيد نالت منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيون فيضاً من هذا وفيضاً من ذاك. ولعله قد جاء الوقت الذي ينظر فيه إلى الشأن الفلسطيني بمزيد من الموضوعية وفي إطار سياقه التاريخي الأوسع. ومن هذا، نضع أيدينا بأيدي د. بلقزيز وغيره من أمثاله الأنقياء قومياً لكي يكون النقد إيجابياً ومفيداً على النحو الذي نتمنى.

طلال ناجي(*)

تواجه حركة التحرر القومي العربي، في المرحلة الراهنة، خيارين لا ثالث لهما، إما تصفية مشروعها القومي النهضوي والسير في ركاب النظام العالمي الجديد، وشطره المشرقي، وإما الوقوف بوجه هذه المحاولة، ومهما كانت التضحيات، للحفاظ على هويتنا القومية ومصالحنا ومستقبل أجيالنا.

إن أمتنا ولأسباب كثيرة، منها ما هو كامن في طبيعة النظام العربي، ومنها ما هو حديث نتيجة أخطاء تكتيكية، أو قصور في وعي الاستهدافات الاستعمارية، تعاني هزيمة شاملة، وسلسلة من الإحباطات، وروحاً يائسة، كانت النتيجة المنطقية لنظام القسر الذي فرض بعد الاستقلال.

وعليه فإننا نقف اليوم إزاء عملية إقليمية ودولية ترمي لتدمير مرتكزات الفكر القومي العربي، وبخاصة في العمل على تصفية القضية العربية الفلسطينية، التي شكلت على مدار أكثر من نصف قرن، محوراً مركزياً للكفاح القومي العربي، وللنضال في سبيل ارتقاء الأمة، فضلاً عن كونها دالة على عدم استكمال الاستقلال القومي بأبعاده الاستراتيجية، من اقتصاد وتنمية اجتماعية ووعي سياسي وثقافة قومية واحدة وقوى دفاع استراتيجي، وهذا ما نسميه بالأزمة البنيوية التي تأخذ بكل جوانب الوضع القومي.

(*) عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، القيادة العامة.

من المعروف أن «م. ت. ف.» تشكلت عام ١٩٦٤ بقرار قومي، وبغض النظر عما أحاط هذا القرار، قبل اتخاذه وبعد ذلك، من صراعات فلسطينية، وفلسطينية ـ عربية، وعربية ـ عربية، إلا أن الهدف الذي أجمع عليه فلسطينياً وعربياً هو إبراز كيان سياسي للشعب العربي الفلسطيني الذي احتل القسم الأعظم من وطنه وتشرد الكثير من أهله.

إن الأساس السياسي الذي قامت عليه «م. ت. ف.»، قد أجمع عليه شعبنا العربي الفلسطيني، وقد عبر عن الإجماع الوفود وبرقيات التأييد والاجتماعات الجماهيرية التي مثلت مختلف التجمعات في الشتات الفلسطيني ومختلف القطاعات الجماهيرية والقوى السياسية، وتم ترسيخ هذه الهوية في الميثاق القومي عام ١٩٦٤ ومن ثم في الميثاق الوطني عام ١٩٦٨.

لقد جاء إنشاء «م. ت. ف.» كمعطى لارتقاء الشعب الفلسطيني في مدارج النضال والعمل السياسي المعاصر، وكتعبير عن حاجة شعبنا إلى هيئة سياسية تجمع شمله المبعثر وتعبر عن تطلعاته وآماله في استعادة ما اغتصب من أرض وطنه، وهي وفق ذلك كانت أيضاً إطاراً يجمع الأدوات الكفاحية المنظمة وغير المنظمة لتحرير فلسطين من الاغتصاب الصهيوني.

بعد عام ١٩٦٧ اتسعت أهداف «م. ت. ف.»، وبخاصة في إيجاد البنى التحتية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية لشعبنا في المخيمات، وإلى جانب ذلك أصبح نضالها في سبيل تحرير كامل التراب الفلسطيني، وعلى الرغم من الأحداث التي وقعت في المنطقة والتغيرات التي لحقت البرامج السياسية للمنظمة، وتحت عنوان المرحلية في النضال، إلا أن الميثاق الوطني لم يلحقه أي تغير واستمر الأساس الذي يحافظ على الجهد الاستراتيجي لـ «م. ت. ف.»، في كفاحها ونضالها، والذي يمثل جوهر «م. ت. ف.» والسبب الشرعي لوجودها كممثل لشعبنا وكقيادة لكفاحه المعاصر، كما أن جوهر ومضمون البرامج المرحلية استمر يستند إلى الهدف الاستراتيجي في تحرير كامل التراب الوطني، وبالارتباط مرحلياً بتفعيل حق العودة وتقرير المصير.

غير أن التطورات التي جاءت بعد أحداث ١٩٨٢، وخروج المنظمة وكوادرها وفصائلها من بيروت، وجملة الصراعات المفتعلة كأحداث ١٩٨٣ في طرابلس وبعدها في بيروت، ومجلس عمان، قد بلورت اتجاهاً وإن لم يكن خفياً، في مجلس الجزائر عام ١٩٨٨، هذا الاتجاه قفز على كل الثوابت الوطنية والقومية، ليجعل من الميثاق الوطني الفلسطيني، وحتى البرامج المرحلية في ذمة التاريخ، وذلك لأن مجلس

الجزائر، وقد كان مجلساً مفبركاً بكل معنى الكلمة، جاء ببرنامج «جديد» وسياسة جديدة، يناقضان الميثاق الوطني، وميثاق الشرف القومي، ويجعلان من «م. ت. ف.» مجرد شاهد زور يتقون بشرعيتها وعبرها يبررون التخلي والتنازل عن الميثاق والمنظمة في آن واحد.

فما هي النتائج التي ترتبت عن دورة الجزائر عام ١٩٨٨؟

لقد فرطت هذه الدورة بالحقوق الثابتة، وغير القابلة للتصرف بحسب قرارات الأمم المتحدة، للشعب العربي الفلسطيني وفي مقدمتها حقه الثابت في النضال وبمختلف الأساليب بما فيها النضال المسلح في سبيل حقوقه الوطنية والتاريخية المشروعة، كما تخلت عن جوهر الميثاق الوطني الفلسطيني، حيث استندت القرارات المتخذة إلى قرارات سياسية من خارج بنود الميثاق الوطني الذي يعتبر الدستور الدائم للشعب العربي الفلسطيني، ومنهاج عمل لكفاحه، والمجسد لوحدته الوطنية وانتمائه القومي والوعاء الذي يحفظ حقوقه ويحمي ذاكرته التاريخية.

إن الثورة الفلسطينية المعاصرة قامت بالاستناد إلى الميثاق الوطني، وحققت جملة الإنجازات، إن كان على صعيد استعادة القضية الوطنية الفلسطينية لوهجها على المستوى الدولي، وبخاصة باعتراف الأمم المتحدة بـ «م. ت. ف.» كعضو مراقب، وتثبيت عرض القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها كبند ثابت على جدول الأعمال السنوي.

لقد أخضعت القيادة المتنفذة في «م. ت. ف.» الميثاق الوطني والمؤسسات الوطنية المنبثقة عنه لمقتضيات سياسية آنية، ومن ثم طوحت بالميثاق والمؤسسات المنبثقة عنه لخدمة أهداف تتناقض وحق الشعب العربي الفلسطيني، وقد تمت كل هذه الأمور بعد إجراء تغييرات تنظيمية كبيرة في صلب «م. ت. ف.»، واللجنة التنفيذية، والتكوين التركيبي للمجلس الوطني الفلسطيني، وعلى الرغم من تحفظاتنا على التركيبة ومطالبتنا دائماً بجعلها تتناسب وحق التمثيل الطبيعي للفصائل والشعب، إلا أنها كانت إلى حد ما، ونتيجة وجود معارضة قوية من الفصائل والمستقلين، تعطي بعض النتائج الإيجابية في مسيرة الكفاح الوطني والعلاقة القومية.

لقد تصرف اليمين المتنفذ، ودائماً خارج مرجعية المنظمة والميثاق الوطني الفلسطيني، ومعلوم أن شرعية أية قيادة سياسية تأتي من التزامها بالبرنامج الوطني وأمانتها في تنفيذ أهدافه، ومن توظيف الإمكانيات الوطنية في سبيل ذلك، وعليه فإن عدم الالتزام بالميثاق الوطني ومرجعية المنظمة المنبثقة عنه والتخلي عن الثورة التي أسست المنظمة من أجلها ولقيادتها وتوجيهها الوجهة المتفقة مع جوهر الميثاق

الوطني، لا يعني إلا فقدان هذه القيادة للشرعية الوطنية، وعلى الرغم من استمرار تمسكهم بما تبقى من الميثاق، وبما تبقى من المنظمة، فهذا لا يعطيهم أية شرعية وطنية، فلقد أسقطوا القاعدة السياسية لوحدة المنظمة وشرعية المجلس الوطني، هذه الشرعية التي تكرست في كفاح ثلث قرن وتضحيات جسام قدمها شعبنا، وقاعدة الائتلاف الوطني لفصائل الثورة، وقوى شعبنا المستقلة، هذه القاعدة التي تقوم عليها «م. ت. ف.» بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني بكافة أقسامه.

وعلى هذا فإننا نرى أن فريقاً أو تياراً سياسياً اغتصب الشرعية الوطنية ممثلة بالميثاق والمنظمة وأخضعها لإرادته السياسية، وبعد أن استنفد الغرض منها حاول تدميرها، ولهذا سارعت القوى والفصائل الرافضة لهذا النهج السياسي إلى عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني في دمشق واتخذت قرارات هدفها استعادة وحدة المنظمة والحفاظ على الميثاق الوطني وتثبيت الخط السياسي الوطني الذي يلتزم بثوابت شعبنا في التحرير والعودة وتقرير المصير والدولة الوطنية المستقلة.

إننا في فصائل المعارضة نعمل على إعادة بناء «م. ت. ف.» والمجلس الوطني الفلسطيني، بالاستفادة من التجربة السابقة وعلى أساس الميثاق الوطني وثوابت شعبنا، وذلك عبر حوار وطني شامل لا يستبعد أية قوة أو فصيل أو شخصية وطنية مستقلة، ودون أية اشتراطات مسبقة غير الالتزام بالميثاق الوطني والثوابت الوطنية والقومية، والهدف النهائي من كل ذلك إعادة بناء المنظمة وفق ما يتفق عليه في الحوار الوطني وإعادة بناء المجلس الوطني وفق أفضل تمثيل لفعاليات شعبنا، تمثيل حقيقي لقواه السياسية والشعبية في الشتات وفي الأرض المحتلة.

إن الحديث عن «م. ت. ف.» بوضعها الراهن لا يستجيب لمتطلبات الوقوف بوجه التفريط والتنازل الذي درج عليه فريق أوسلو بل لا بد من إعادة البناء وإحياء الأطر المنبثقة عن المنظمة، وعلى أن تكون منظمة فاعلة وجديرة بتمثيل شعبنا وقيادة كفاحه الوطني.

وفي هذا الشأن لا نرى أية تناقضات بين ما رسمه الميثاق الوطني من أهداف وما يتخذ من سياسة يومية أو مرحلية تستهدف في النهاية إنجاز المهمة الرئيسية التي نص عليها الميثاق، بل نجد أنه من المناسب أن يمرحل الكفاح الوطني وفق خطة برنامجية تأخذ بعين الاعتبار التحولات والمتغيرات المحلية والاقليمية والدولية، وبشرط أن لا ترتقي هذه السياسات وتخرج عن إطارها التكتيكي البحت، وأن تكون نابعة من القواسم المشتركة التي يتفق عليها في إطار المنظمة ولجنتها التنفيذية.

رمضان شلح(*)

لقد أخفقت قيادة «م. ت. ف.» في واحدة من أبرز نقاط التنازل التاريخي بتوقيع اتفاق أوسلو، في معالجة القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لكل الشعب الفلسطيني. ويستدعي هذا الإخفاق بالتأكيد إعادة النظر في مؤسسات المشروع الوطني الفلسطيني وفي علاقة الشعب الفلسطيني وقواه وسلطة الحكم الذاتي، بهذه المؤسسات، وبخاصة منظمة التحرير الفلسطينية.

وسواء كانت هذه المسألة هي «أم القضايا» أو «الحلقة المركزية» أو «أهم أسئلة اليوم على الإطلاق» كما يصفها أ. عبد الإله بلقزيز أو أقل درجة، فإنها من دون شك تحتل أهمية بارزة في سلم أولويات المشروع الوطني الفلسطيني.

وعلى الرغم من الإشارة مقدماً إلى «إبراء الذمة من حساسية فهم ما» لما تذهب إليه ورقة د. بلقزيز، فإن حساسية وأهمية الموضوعات التي تناولتها وطريقة معالجتها، تثير الكثير من الملاحظات المنهجية التي تنطق بالتبسيط أو الإطلاق أو التعميم أو التحيز أو التناقض، ثم الجوهرية التي تتعلق بتفاصيل الموضوعات ومحتواها.

وهي ملاحظات نسجلها على مساهمة الأستاذ بلقزيز المهمة من موقع الاحترام والتقدير.

١ ـ **حول مرجعية منظمة التحرير الفلسطينية**: نشاطر د. بلقزيز الرأي أن «الرصيد الكفاحي» لمنظمة التحرير هو الذي صنع مرجعيتها، وأن قرار القمة العربية عام ١٩٧٤ «أعطى المنظمة شرعية إضافية»، لكن عندما نبذت المنظمة «الكفاح المسلح» مصدر شرعيتها ووصمته بـ «الإرهاب»، ماذا بقي من هذه الشرعية؟ هل هي شرعية الاعتراف العربي الإضافية أم شرعية الاعتراف الإسرائيلي بها بموجب أوسلو؟

وإذا كان «الإجماع الوطني الفلسطيني على مرجعية منظمة التحرير ـ ولا يزال ـ كلمة السر في بيان شرعية المنظمة»، فكيف يستقيم هذا مع قول د. بلقزيز «لم تبدأ الشروخ تدب في صرح تلك المرجعية إلا بعد توقيع اتفاق أوسلو»؟ هل يتحقق الإجماع على المرجعية والشروخ فيها في آن؟ لقد قامت شرعية منظمة التحرير الفلسطينية على التمسك بهدف تحرير فلسطين الذي استمدت اسمها منه، وعلى عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني والقتال ضده من أجل إنجاز هدف التحرير. وبتخلي منظمة التحرير عن هذه المعايير تتخلى طوعاً عن شرعية التمثيل الفلسطيني لتعيش على شرعية الاعتراف الإسرائيلي بها.

(*) الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

٢ ـ حول الموقف من الحركة الإسلامية: ربما كان موقف الورقة من الحركة الإسلامية في فلسطين ـ على الرغم من بعض المجاملات ـ بأنها «لن تستطيع أن تتحول إلى مرجعية وطنية جامعة» «بسبب التنوع الديني والثقافي والايديولوجي والسياسي في المجتمع الفلسطيني» وأنها ـ أي الحركة الإسلامية ـ «لا تقوى سوى على تمثيل قسم من ذلك المجتمع»، ربما كان هذا تكراراً لموقف النظام العربي والحركة العلمانية العربية من الحركة الإسلامية في المنطقة بشكل عام، ولا جديد فيه. وحيث لا مجال لمناقشة موسعة هنا، فنكتفي للرد على ذلك بما أوردته صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية (١١/ ٤/ ١٩٩٩) بحسب استطلاع للرأي، من أن نسبة ٨٠ بالمئة من الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع يؤيدون قيام دولة إسلامية فلسطينية تطبق الشريعة الإسلامية.

لعل الجديد والمثير إلى درجة الغرابة في الورقة، أن تضع الحركة الإسلامية وسلطة الحكم الذاتي، نتاج أوسلو، في سلة واحدة وأنهما «تحاولان تجديفاً صعباً حتى لا نقول مستحيلاً ضد ثابت من الثوابت الوطنية الراسخة: تمثيلية منظمة التحرير»، وأن الحركة الإسلامية سارع بعضها إلى «تغريم منظمة التحرير بما اقترفه رئيسها وفريقه محتسباً أن تجربة منظمة التحرير هي التي قادت إلى أوسلو موضوعياً» أو أن بعضاً من الحركة الإسلامية «قد حمّل منظمة التحرير ـ عن خطأ منه ـ مسؤولية قيادة الوضع الفلسطيني إلى نفق أوسلو»، وأن الحركة الإسلامية تظن «أن الفرصة التاريخية لاحت لها للصيرورة بديلاً سياسياً ووطنياً للمنظمة» وأنها، أي الحركة الإسلامية «تحاول تأسيس شرعيتها على تدمير شرعية منظمة التحرير».

وحين يحاول د. بلقزيز تبرئة منظمة التحرير من وزر الدخول إلى نفق أوسلو فإنه يعتذر بـ «التركيبة التنظيمية ـ غير الديمقراطية وغير التمثيلية لهذه المؤسسات وولائها شبه المطلق للقيادة المتنفذة»! ويؤكد د. بلقزيز ذلك عندما يوضح كيف أدى «المنحى السياسي لدى قيادة الحركة الوطنية و«م. ت. ف.» إلى تدمير مؤسسات الثورة»، وأن هذه القيادة هي «المسؤولة عن قبر منظمة التحرير وتراثها الوطني من أجل فتات المائدة الإسرائيلية»، وأن فضيحة أوسلو وغيرها كشفت عن «فقدان الثورة ومنظمة التحرير» لـ «مؤسسات... تمثيلية... تعبر عن إرادة الشعب وقراره الوطني». من أين جاءت شرعية مؤسسات «م. ت. ف.» التي يدافع عنها د. بلقزيز إذا كانت لا تعبر عن إرادة الشعب وقراره الوطني؟ أم أن «م. ت. ف.» التي يتحدث عنها هي متخيلة وغير موجودة، الأمر الذي يفهم من تفرقته بين ما يسميه المنظمة «الحقيقية» وأخرى «الرسمية»؟

إذاً، المشكلة ليست هي الحركة الإسلامية، بل هي سلطة أوسلو وشرعيتها التي

يقول فيها د. بلقزيز مسبقاً إنها «باطلة ولا تمثل أكثر من اعتداء سياسي على حق الشعب الفلسطيني في إطاره التمثيلي». وحين تكون وظيفة السلطة «إعادة إنتاج سيناريو الجلاد الصهيوني على جسد الضحية الفلسطيني» ليس من المعقول إذاً جمع الحركة الإسلامية وسلطة الحكم الذاتي في سلة واحدة سوى سلة الضحية والجلاد لا المتحالفين ضد شرعية منظمة التحرير.

إن فريق أوسلو ليسوا من خارج منظمة التحرير بل هم قيادتها طيلة عقود وإلى الآن، وإن الإصرار على تبرئة منظمة التحرير من وزر أوسلو أو فصلها عنه يتناقض والفرضية الأساسية أو الهدف المركزي للورقة وهو الدعوة إلى «فك الارتباط بين منظمة التحرير وسلطة الحكم الذاتي». فإذا كانت منظمة التحرير منفصلة عن اتفاق أوسلو والسلطة التي أفرزها، فأي ارتباط هو الذي تدعو الورقة لفكه؟

لم يكن «عقد صفقة سياسية في أوسلو مع المنظمة لقطع الطريق على التيار الإسلامي» هو مجرد إيحاء إسرائيلي في سياق الرهان على «إحداث شرخ في الجسم الوطني» لأن الصفقة قد تمت بالفعل في سياق تطور تاريخي لمسيرة «م. ت. ف.» لا يمكن القفز عليه أو التنكر له. فمنظمة التحرير التي رأت قيادتها أن الوقت أصبح سيفاً مسلطاً على رقبتها وقررت في الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني التي عقدت في قصر الصنوبر بالجزائر في نيسان/ أبريل ١٩٨٧، أن تتحرك إلى التسوية قبل فوات الأوان، هذه المنظمة فوجئت قيادتها في تونس بالانتفاضة التي لم تقم «بأمر من قيادة «م. ت. ف.»»، كما يقول د. بلقزيز، كانت الانتفاضة إبداع الداخل الفلسطيني في مواجهة حالة التردي وفقدان المبادرة التي تعيشها قيادة «م. ت. ف.» في الخارج. وقد تميزت الانتفاضة بدور ريادي للحركة الإسلامية (الجهاد الإسلامي وحماس) إلى جانب فصائل «م. ت. ف.»، وهو دور ليس طارئاً أو غريباً بل جاء منسجماً مع السمة التاريخية لحركات التحرر التي قاومت الاستعمار في بلادنا وانطلقت من الإسلام بالجهاد في سبيل الله، والتي كان الشيخ عز الدين القسام مثالاً لها في فلسطين.

لقد فرضت الانتفاضة نفسها على العالم والعرب والمسلمين، ومثلت تحدياً كبيراً للاحتلال الصهيوني بدأ ينذر بإتيان ثماره وقرب اندحار الاحتلال من جحيم قطاع غزة أولاً الذي تمنى رابين أن يغرق في البحر. وفي أوج الانتفاضة عقدت قيادة «م. ت. ف.» الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني بالجزائر التي قال عنها بسام أبو شريف «لقد قدمنا لأمريكا كل ما تريد».

لقد شاركت قيادة «م. ت. ف.» العدو الصهيوني مخاوفه من الانتفاضة حيث رأت في مشاركة الإسلاميين فيها تحدياً كبيراً لقيادتها كـ «ممثل شرعي ووحيد» للشعب

الفلسطيني. وتحت فزاعة سحب الحركة الإسلامية البساط من تحت أرجل قيادة «م. ت. ف.» في الشارع تم توقيع اتفاق أوسلو بليل. وانتقلت هذه القيادة للداخل بعد أن أدارت ظهرها لفلسطينيي الشتات لتكف عن كونها «الوطن السياسي الانتقالي» لهم، كما يصفها د. بلقزيز، لتصبح «الوطن الانتقالي» لجزء من أهل الضفة والقطاع في سلطة المرحلة الانتقالية لأوسلو. وقد اعتمدت في ذلك على حركة «فتح» التي يرى د. بلقزيز أنه لا يليق بالمعارضة تحميل «فتح ما ليس لها فيه ضلع أو مسؤولية» من توقيع اتفاق أوسلو!! وكأن عرفات وقريع وأبو مازن، الذين وقّعوا أوسلو وينفذونه، هم قادة تنظيم نرويجي وليس تنظيم فتح.

٣ ـ الاستراتيجيا والمرحلية والميثاق: تدعو الورقة إلى التمسك بـ «الثوابت الوطنية العليا» للميثاق من جهة، و«موجبات العمل بمبدأ الواقعية السياسية، والمرحلية، تناسباً مع حقائق موازين القوى ومع الممكنات الموضوعية...» من جهة أخرى، دون أن تحدد كيف؟

إن المرحلية التي يفرضها اختلال موازين القوى ليست هي مرحلية النضال التي «تستعيد الأرض شيئاً فشيئاً وتقيم عليها عنوان الهوية والسيادة: السلطة الوطنية»، بل هي مرحلية التنازل عن السيادة الوطنية بل والكرامة الوطنية بشكل لم يسبق في أي ثورة في العالم.

إن مسلسل التنازل الذي بدأ صراحة بالبرنامج المرحلي عام ١٩٧٤ والاندفاعات المتلاحقة نحو المرحلية والواقعية السياسية نجم عنه الشطب التدريجي وغير المعلن للميثاق الوطني الفلسطيني الذي قال عنه عرفات عام ١٩٨٨ في جنيف أنه لاغ (كادوك ـ Gaduqu)، وقال عنه صلاح خلف، أبو إياد، عندما طُرحت فكرة حكومة المنفى عام ١٩٨٧، إن هذه الصيغة لا تلتزم مطلقاً بالميثاق الذي «انتهى زمنه» على حد تعبيره. إن المقابلة بين «الميثاق» والبرنامج المرحلي في مسيرة «م. ت. ف.» كان لا بد أن تنتهي بـ «رجحان الثاني على الأول»، لتنطلق قيادة «م. ت. ف.» إلى «الانصراف الكلي إلى المرحلية والواقعية السياسية بدون مرجعية مبادئية» والذي حتماً «يقودها إلى الانتحار السياسي» الذي كانت ذروته لحظة التصفيق لإلغاء الميثاق بحضور الرئيس الأمريكي! وهكذا أسس البرنامج المرحلي لـ «تناسل برامج مرحلية» «لم ينقطع انهمارها» لا في أوسلو ولا في «واي ريفر» كما يقول د. بلقزيز.

إن نهج الواقعية السياسية لم يقف عند القول بأهداف وشعارات مرحلية وأخرى استراتيجية بالرغم من أن الحقوق ثابتة لا تجزأ ولا تمرحل. وتجزئة الحقوق هي التي قادت إلى التفريط فيها تحت شعار الحد الأدنى الذي جعل الأرض المحتلة عام ١٩٦٧

هي سقف الحلم الفلسطيني مع الاعتراف الأبدي بإسرائيل في ٨٠ بالمئة من مساحة فلسطين التاريخية.

كيف يقبل العقل والضمير العربي والفلسطيني تجزئة الأرض والشعب والحقوق بكل سهولة، ويستغرب تجزئة التمثيل الفلسطيني الذي تنازع فيه سلطة أوسلو، لا الحركة الإسلامية، منظمة التحرير، كنتيجة طبيعية بل وحتمية لتجزئة الأرض والشعب والحقوق؟

٤ ـ حول عروبة وإسلامية القضية: لعله يشق على البعض الاعتراف بهزيمة الثورة والمشروع الوطني الفلسطيني والقومي العربي أمام الدولة اليهودية، لكن لا أحد يستطيع أن ينكر أن أزمة المشروع الوطني الفلسطيني لا يمكن تناولها أو دراستها بعيداً عن أزمة المشروع القومي العربي. فمأزق منظمة التحرير لا ينفصل بأي حال من الأحوال عن مأزق حركة التحرر العربي، الذي اعتبرته قيادة «م. ت. ف.» أحد الأسباب الرئيسة لانزلاقها نحو مستنقع أوسلو والتسوية.

على الرغم من ذلك، فإننا نوافق الأستاذ بلقزيز الرأي بقوله: «إن الوطنية الفلسطينية لا تقوى على شيء بمفردها، ولا تستطيع أن تنجز مكسباً في غيبة من الرافد القومي العربي».

ولكننا نخالفه الرأي، بل نكاد لا نستوعب «التأكيد على ثابت العروبة» مع الإغفال والتجاهل التام من قبله لثابت الإسلام إلى جوار ثابت العروبة في قضية فلسطين؟

فكيف يمكن عزل فلسطين العربية عن الإسلام وفيها المسجد الأقصى مسرى رسول الله وقبلة المسلمين الأولى، مما جعلها مرتبطة بالعقيدة والعبادة الإسلامية والتاريخ الإسلامي الذي شهد فتح فلسطين في عهد الخليفة عمر بن الخطاب وتحريرها من الصليبيين على يد القائد المسلم صلاح الدين الأيوبي؟

إن إغفال البعد الإسلامي للصراع مع العدو، إلى جانب منافاته لطبيعة الصراع كصراع حضاري شامل ينطوي على البعد العقدي، فإنه يتجاهل الكثير من الحقائق والتطورات الراهنة التي أحاطت بالصراع، ويستبعد كتلة بشرية إسلامية هائلة تبلغ مليار مسلم (غير العرب) على الأقل من التعاطف والتأييد لفلسطين والقدس على قاعدة الإسلام.

٥ ـ إحياء منظمة التحرير: إن إحياء منظمة التحرير الفلسطينية كإطار وطني لكل الشعب واستعادتها من عملية السلام وإقامة حد فاصل بينها وبين سلطة الحكم

الذاتي، يتطلب آلية لفك الارتباط بينها وبين منظمة التحرير، لأن المطلوب هو «استعادة فكرة وطنية جامعة لا استعادة هيكل سياسي مريض» حيث «استعادة «م. ت. ف.» بأوضاعها المرضية المتهالكة ليست في شيء من المطالب الوطنية والقومية» كما يقول د. بلقزيز.

وإذا كان المشروع يتوقف على موقف قيادة سلطة الحكم الذاتي أو «م. ت. ف.» التي ترى أن مشروع الإحياء موجه ضدها، وعلى موقف قوى المعارضة الفلسطينية، ولا سيما الإسلامية منها، التي ترى في اتفاق أوسلو على الأقل عقبة أساسية للانخراط في المشروع، فإن نجاحه بالتأكيد يتوقف على إمكانية إحراز دعم عربي لصالحه. سيحتاج المشروع إلى دعم عربي بصرف النظر عن موقف سلطة الحكم الذاتي، بل إن الجهة الوحيدة التي تملك بالفعل معظم أوراق نجاح المشروع أو إخفاقه هي جهة القرار العربي. وهنا نعود إلى القول بأن أزمة المشروع الوطني الفلسطيني غير منفصلة عن أزمة المشروع القومي العربي. وعليه، فإن فرصة نجاح مشروع إحياء منظمة التحرير وفك الارتباط بينها وبين سلطة الحكم الذاتي تتطلب معرفة أين تؤشر بوصلة النظام العربي اليوم: إلى فلسطين أو إسرائيل؟!

صلاح صلاح(*)

أنطلق في تسجيل مداخلتي على الدراسة التي أعدها د. عبد الإله بلقزيز من الرضى على جوهر القضايا التي طرحتها من حيث التأكيد على أن «م. ت. ف.» هي وليدة حاجة، ما زالت مستمرة لمرجعية تمثل كل تجمعات الشعب العربي الفلسطيني في الداخل والخارج، وكإطار جبهوي يستوعب كل القوى الفاعلة والحية بغض النظر عن تبايناتها الايديولوجية والبرنامجية لصيانة الهوية الوطنية/ القومية التي تعرضت وتتعرض لمحاولات التبديد منذ الخمسينيات حتى اليوم من خلال مشاريع التوطين والتجنيس والتهجير.

وتقدم الدراسة نظرة نقدية لتجربة «م. ت. ف.» بدرجة عالية من التجرد والموضوعية، كمقدمة لوضع الأسس السليمة لاسترجاعها وإعادة بناء مؤسساتها بعد ما تعرضت له من استلاب وتفريط على يد قيادة أوسلو. على هذه الأرضية فإني أسجل الملاحظات التالية:

١ ـ ليست المعارضة الإسلامية وحدها هي التي «تغرم المنظمة بما اقترفه رئيسها وفريقه» وتدعو إلى التخلي عنها وإيجاد بديل لها، وإنما تلتقي معها في هذا الموقف

(*) عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سابقاً.

بعض أطراف المعارضة الوطنية الفلسطينية، التي كانت شريكاً في مسيرة «م. ت. ف.» وتتحمل قسطاً ـ كبيراً أو صغيراً ـ مما آلت إليه أمورها.

٢ ـ الاعتداءات والحروب التي قامت بها إسرائيل ضد العرب، من إقدامها على احتلال سيناء والجولان وجنوب لبنان إلى قصف المفاعل الذري في العراق، وحمام الشط في تونس... الخ وتأكيدات إسرائيل المعلنة تكراراً ومراراً على حرصها امتلاك التفوق العسكري على مجموع الدول العربية، كلها وغيرها الكثير، تعطي أمثلة ملموسة على أن الحركة الصهيونية وإسرائيل تستهدفان كل الوطن العربي وأن صراعهما مع العرب مجتمعين وليس مع الفلسطينيين فقط. الخلل الذي جعل الصراع يبدو وكأنه صراع فلسطيني ـ يهودي في الأصل لا يتحمله الفلسطينيون وحدهم إنما العرب أيضاً، وذلك لطغيان الموقف العربي الرسمي المتهادن للمشروع الصهيوني والمستجيب للضغوطات الخارجية التي توهمه أو تخيفه على اعتبار أن مصالحه القطرية تتعارض مع المصلحة القومية بمحورها الأساسي قضية فلسطين، فكان الانحياز للأول على حساب الثاني، مما يقتضي التصادم مع الثورة الفلسطينية وعنوانها «م. ت. ف.» أو السعي لاحتوائها أو رفع الغطاء القومي عنها وتشجيع النزعات القطرية داخلها.

لقد طغى هذا الموقف الرسمي على كون «العرب أدركوا مبكراً حقيقة الارتباط بين قضية فلسطين ومستقبل كياناتهم» وانعكس هذا على الموقف الشعبي العربي، المشارك منذ البداية في النضال ضد المشروع الصهيوني، فلم ينجح بتطوير مشاركته من المستوى الفردي إلى الإطار الجماعي، المؤسساتي الذي يوفر صيغة تنظيمية قومية تحتضن القطري الفلسطيني وتضبط إيقاعه. والتجربتان اللتان قامتا على هذا الصعيد، لم تنجحا بإحداث هذا الربط بين القطري الفلسطيني وبعده القومي: **الأولى** تجربة الجبهة العربية المشاركة التي أنهكتها ثم أجهضتها صراعات أحزاب السلطة داخلها، و**الثانية** القيادة المشتركة (الفلسطينية ـ اللبنانية) والتي استطاعت القيادة الفلسطينية أن تفرض هيمنتها عليها وتتحكم بقراراتها.

في تقديري أن أي تصور لعلاقة استراتيجية قادمة تربط بين الفلسطيني والعربي عليها أن تأخذ بعين الاعتبار نقطتين أساسيتين:

الأولى: تجنب الخلط بين العلاقة الفلسطينية مع النظام العربي الرسمي التي يغلب عليها الطابع السلبي، وتتغذى بالنزعة الاقليمية وتغذيها، والعلاقة الفلسطينية مع الحركة الجماهيرية العربية وطلائعها وقواها الفاعلة، والتي معها يجب البحث عن صيغة تكامل بين القطري والقومي.

الثانية: ضرورة الارتقاء بمستوى المعرفة غير القابلة للتشكيك، والقناعة اليقينية، بأن إسرائيل والمشروع الصهيوني لا يقفان عند حدود فلسطين، ولا تقتصر ضحيتهما على الشعب الفلسطيني، وإنما هو مخطط يستهدف كل الأمة العربية، وكل الشعب العربي معرض أن يكون ضحية هذا الخطر.

من هنا يصبح الموقف العربي مع الفلسطيني ليس تضامنياً فقط، ولا تعاطفاً مع مظلوم وإنما الشريك الذي تتعرض وإياه للخطر نفسه من العدو نفسه، والمطلوب الوقوف معاً في خندق المواجهة، بغض النظر عمن يكون في الخط الأمامي ومن يكون في الخط الخلفي.

٣ ـ منظمة التحرير الفلسطينية تمتلك شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني عربياً ودولياً ولها سفراء معتمدون في أكثر من مائة دولة في العالم، ولم يكن عبثاً إلحاح الولايات المتحدة الأمريكية لجرها إلى طاولة المفاوضات وتوريطها في التسوية منذ أوائل السبعينيات، لأنها تمتلك صفة التمثيل الرسمي للشعب الفلسطيني، مما يجعل ذلك شرطاً لدخول المفاوضات وتوقيع الاتفاقات. لهذا السبب نفسه علينا التمسك بالمنظمة، لأنها هي التي وقعت وعليها هي أن تلغي توقيعها، بينما بديل المنظمة لا يستطيع أن يفعل ذلك (قانونياً على الأقل).

٤ ـ وافقت الأنظمة العربية في جامعة الدول العربية على تشكيل «م. ت. ف.» تحت تأثير وضع فلسطيني استعاد قواه بعد موجة الإحباط واليأس التي اجتاحته إثر النكبة وشكل قوة ضغط فاعلة أفشلت مشاريع الإسكان والتوطين والتهجير، وبدأ تشكيل تنظيمات سرية وإعداد طلائع فدائية تمهيداً للكفاح المسلح، ووضع عربي ينمو فيه المد القومي، وبخاصة بعد مجيء الرئيس عبد الناصر وتصاعد دور الأحزاب القومية والوطنية في التأثير في سياسات حكامها، ووضع دولي كان يحكمه نوع من التوازن بموازين القوى تمكن العرب والفلسطينيون من الاستفادة منه إلى حد بعيد. أما اليوم في ظل الوضع الفلسطيني والعربي والدولي القائم، كيف سيكون عليه الأمر إذا تخلينا عن «م. ت. ف.» وطرحنا بديلاً لها؟ يمكن القول ببساطة إن جميع الأطراف العربية والدولية ستحرر نفسها من الاعتراف بالمنظمة، ولن تعترف بالبديل، وعلى الأرجح أنها لن تتعامل معه. فنكون بذلك قد فقدنا المرجعية الجامعة وعدنا بالوضع الفلسطيني إلى ما كان عليه قبل الستينيات.

٥ ـ أما كيفية استرجاع المنظمة وإعادة بناء مؤسساتها، فهذا أمر يحتاج إلى بحث جدي وجهد استثنائي، مع الإدراك المسبق أن أي محاولة بهذا الاتجاه لن تثمر في ظل وجود عرفات، بل العمل لما بعد عرفات، والخطوات التي أرى أنها ضرورية لذلك:

ـ أن يتابع الجهد الذي بدأ بوضع الدراسة المذكورة، والتعليقات والآراء المسجلة عليها لبلورتها بصيغة مشروع يجري التحرك على أساسه لاسترجاع «م. ت. ف.» وإعادة بناء مؤسساتها. وقد يستوجب هذا أن يشكل مركز دراسات الوحدة العربية لجنة خاصة لإعادة صياغة هذه الورقة لتتحول إلى مشروع.

ـ أن يتبنى المشروع المشار إليه أعلاه جهة ما فلسطينية مدعومة عربياً من مجموعة أشخاص منتمين لتنظيمات أو غير منتمين، المهم أن يكونوا مقتنعين بمضمون المشروع، ويسعون بجهد غير عادي لإنجازه، لأن أهميته تستحق ذلك، وعلى هذه المجموعة أن تبادر بلا تردد إلى الدعوة إلى اجتماع تشاوري لأعضاء من المجلس الوطني يلتقون في وجهة نظرهم حول المشروع المطروح.

ـ الخطوة العملية الأساسية التي يجب التحضير لها، والعمل عليها، ومنذ الآن، هي الفصل بين المنظمة والسلطة. وهذه ستكون المدخل لكل التغيرات لاحقاً. تعثر عملية السلام والتعقيدات التي ستواجهها ستعطي فرصة مناسبة لذلك.

ـ الالتزام بالميثاق من الثوابت لاسترجاع المنظمة. صحيح أن «الميثاق» ليس منزلاً، وهو قابل للتعديل (وقد حصل هذا سابقاً)، لكن مجرد الحديث عن التعديل الآن وفي ظل الوضع القائم سيعطي مبرراً للتعديلات الخطيرة التي حصلت وألغت جوهر الميثاق.

في إعادة بناء «م. ت. ف.» لا بد من بلورة الأسس الديمقراطية لذلك، بحيث تشمل: الهيكلية، واعتماد الانتخابات كأساس لتشكيل المؤسسات، وطريقة اتخاذ القرارات وضمان تنفيذها، وأسلوب عملها، واحترام تقاليد العمل الجبهوي... الخ.

القسم الثاني

الانتفاضـــة الفلسطينيـــة

(٤)
مستقبـــل الانتفاضــة الفلسطينيـــة(*)

عقدت الحلقة النقاشية هذه في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت يوم الخميس ٩ أيار/ مايو ٢٠٠٢. وشارك فيها حسب الترتيب الهجائي كل من :

أنيس صايغ
باحث فلسطيني/ لبنان
جورج ناصيف
صحافي/ لبنان
خير الدين حسيب
مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية
رفعت النمر
مصرفي وسياسي فلسطيني/ لبنان
رمضان عبد الله شلّح
الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين
سليم الحص
رئيس وزراء سابق/ لبنان
سليمان الرياشي
صحافي/ لبنان
شفيق الحوت
عضو المجلس الوطني الفلسطيني/ لبنان
عبد الإله بلقزيز
أستاذ جامعي/ المغرب
عزمي بشارة
رئيس التجمع الوطني الديمقراطي/ الناصرة
عماد جاد
خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام/ مصر
عماد فوزي شعيبي
كاتب ومحلل سياسي/ سوريا
ماهر الطاهر
مسؤول قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خارج الوطن المحتل/ سوريا
منير شفيق
كاتب ومؤلف فلسطيني/ الأردن
ناصر قنديل
نائب في البرلمان اللبناني
نواف الموسوي
عضو المكتب السياسي ومسؤول العلاقات الدولية في حزب الله/ لبنان
هشام شرابي
رئيس المركز الفلسطيني للدراسات السياسية في واشنطن
هيثم الكيلاني
رئيس تحرير مجلة قضايا استراتيجية/ سوريا

أدار الحوار: **خير الدين حسيب**

(*) نشرت هذه الحلقة النقاشية في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٠ (حزيران/ يونيو ٢٠٠٢)، ص ٦٥-١٤٩.

خير الدين حسيب

يسرني باسم مركز دراسات الوحدة العربية أن أرحب بكم في الحلقة النقاشية هذه، وأن أشكر لكم تلبيتكم الدعوة إلى المشاركة في مناقشاتها. لا شك في أنكم تعرفون جيداً أهمية أن نفتح حواراً جماعياً حول موضوع مستقبل الانتفاضة الفلسطينية في هذه المرحلة، وبخاصة في ضوء مستجدات طارئة وعميقة الأثر تَحمِل على هذا الحوار. ولعلنا نكتفي بذكر أهم تلك المستجدات سريعاً: عدوان ٢٩ آذار/ مارس الصهيوني، وما انتهى إليه من إعادة احتلال للضفة، ومن تدمير لبنى المقاومة والسلطة، ومن قتل جماعي وتشريد وخراب؛ قمة بيروت العربية وما انتهت إليه من تبنّ للمبادرة السعودية؛ زيارة الأمير عبد الله بن عبد العزيز إلى واشنطن وما انتهت إليه من صفقة سياسية لاَحَتْ بعضُ علائمها في ترتيبات رفع الحصار عن الرئيس الفلسطيني في مَحْبِسِه، ورفع الحصار عن كنيسة المهد، والثمن المدفوع لقاء ذلك كله؛ ثم إطلاق الإدارة الأمريكية لفكرة عقد مؤتمر «دولي» في صيف هذا العام، وما يمكن أن ينتهي إليه ذلك من نتائج على صعيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال والعودة.

هذه التطورات كلها في حاجة إلى من يبحثها موضوعياً، ويعبد الطريق أمام الجماهير العربية المنتفضة لمساعدتها في بلورة أهداف تلك التحركات، وفي تحقيق قدر من التوافق والانسجام فيما تطرحه من شعارات، وقد وجد المركز أن من واجبه المساهمة في هذا المجال.

ولقد حاولنا في ورقة الأسئلة الخلفية التي أرسلناها لكم أن نطرح مجمل الأسئلة التي تفرضها المرحلة الجديدة للتفكير فيها بصوت عالٍ، ولصوغ الأجوبة السياسية المطلوبة عنها. ويهمني أن أؤكد لكم أن المركز ـ كعادته ـ يفتح أمامكم إمكانية الحديث بكل حرية ودون قيود في هذا الموضوع؛ وهو ـ أيضاً ـ لن ينشر من مداخلاتكم إلا ما توافقون على نشره.

ورقة الأسئلة كما تلاحظون موزَّعة على محورين: يتعلق **الأول** منهما **بتقويم حصيلة** عام ونصف على الانتفاضة: منذ اندلاعها في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، وحتى عدوان ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٢. أما المحور **الثاني**، فيتعلق **باستشراف مستقبل الانتفاضة** في ضوء ما جرى من أحداث في الفترة الأخيرة وتداعياته اليوم. وعليه، فالحوار سيدور بيننا على جولتيْن، علماً بأنه ليس على أحدٍ من المشاركين بأن يلتزم بالأسئلة وتسلسلها، لأنها خلفية للمناقشات، وليست مادة لها.

وسنحاول بعد ساعتين أن نربط الاتصال الهاتفي بالدكتور عزمي بشارة من

فلسطين لنستمع إلى رأيه في الموضوع باعتباره مشاركاً في الحلقة النقاشية هذه، آملين أن تتاح الفرصة قريباً لنلتقي به جميعاً.

أمامكم ورقة أسئلة حلقة النقاش هذه نتلوها عليكم مجدداً:

ورقــة الأسئلــة

المحور الأول: الانتفاضة: حصيلة عام ونصف

١ ـ جرّب الشعب الفلسطيني أسلوب الانتفاضة الشعبية في مناسبات تاريخية مختلفة: بين العامين ١٩٣٦ و١٩٣٩، وبين العامين ١٩٨٧ و١٩٩٣، ثم انتفاضة الأقصى منذ ٢٨ أيلول/ سبتمبر من العام ٢٠٠٠. بِمَ تميّز هذا الأسلوب الكفاحي عما عداه في تاريخ حركة التحرر الوطني الفلسطينية، وما المكاسب التي نجمت عن استعماله؟

٢ ـ هل كانت انتفاضة الأقصى مجرّد استعادة لأسلوب الانتفاض ـ المتجذر في تاريخ الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية المعاصرة ـ أم حملت معها ملامح وسمات وإضافات جديدة إلى التراكم الوطني الكفاحي الفلسطيني؟

٣ ـ إلى أي مدى نجحت انتفاضة الأقصى بإدخال قطاعات اجتماعية أوسع في معترك العمل الوطني؟ وهل اكتسبت الطابع الشعبي العارم الذي ميّزها في تجربة العام ١٩٨٧ وما تلاه؟

٤ ـ لماذا افتقرت انتفاضة الأقصى إلى الإطار التنظيمي المؤطر على مثال «القيادة الوطنية الموحدة» التي أدارت انتفاضة العام ١٩٨٧؟ وهل أثر ذلك في فاعليتها أو قاد أداءَها إلى عفوية مديدة؟

٥ ـ ما هي التأثيرات التي كانت لانتفاضة الأقصى في الداخل الفلسطيني من مناطق الـ ١٩٤٨، وفي أوساط فلسطينيي الشتات في الجوار العربي والعالـم؟

٦ ـ إلى أي حدّ نجحت الانتفاضة ـ كوسيلة عمل نضالية ـ بتحييد سلاح العدو الاستراتيجي من المعركة، أو بشلّ قدرته على الاستخدام العاري، أو بفرض الانكفاء على حركته العسكرية الحرّة والطليقة في الميدان؟

٧ ـ اندلعت انتفاضة الأقصى في سياق وجود سلطة فلسطينية لـم تكن خلال انتفاضة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٣. هل أثّر ذلك في درجة فاعليتها، وفي هامش الحرية المتاح أمامها، أم أنه قدَّم لها غطاء سياسيّاً رسميّاً؟

٨ ـ كانت الانتفاضة عرضة لقرارات فلسطينية متكررة بـ «وقف إطلاق النار»، غير أنها اجتازت امتحان هذه القرارات واستأنفت نفسها. هل جرى ذلك نتيجة قوة الانتفاضة، أم نتيجة الطابع التكتيكي لقرارات السلطة، أم نتيجة لهما معاً؟

٩ ـ مَيَّز انتفاضة الأقصى انتقال متعاظم إلى أسلوب المقاومة المسلحة ضد جنود العدو ومستوطنيه، وإلى أسلوب العمليات الفدائية الاستشهادية داخل العمق الصهيوني في فلسطين ١٩٤٨. هل كان لذلك تأثير سلبي في الطابع الشعبي الجماهيري للانتفاضة الذي كان لها في العام ١٩٨٧، أم أن هذا الانتقال نَجَح بتَوْسِعَةِ إطار المشاركة الشعبية في الانتفاضة؟

١٠ ـ ارتفعت وتيرة العمليات الاستشهادية خلال العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٢، وألحقت خسائر بشرية بالعدو في فلسطين ١٩٤٨ غير مسبوقة كمّاً ونوعاً. هل كان لذلك بعض التداعيات السلبية على صورة العمل الوطني الفلسطيني في الخارج، أم أنه رفع درجة الانتباه العالمي إلى محنة الشعب الفلسطيني مع الاحتلال؟

١١ ـ هل يمكن عزل المقاومة المسلحة للاحتلال عن الانتفاضة والحديث عنهما بالمثنى؟ أم هما وجهان متلازمان لعملية وطنية واحدة؟

١٢ ـ وضعت انتفاضة الأقصى لنفسها عنواناً سياسيّاً رئيساً هو: انتفاضة الاستقلال. هل في وسعها إحراز هدف الاستقلال بالإمكانيات الذاتية المتاحة على نحو ما استثمرتها خلال التسعة عشر شهراً الأخيرة؟

١٣ ـ إلى أي حدّ نجحت الانتفاضة بتنمية التناقضات داخل المجتمع الصهيوني، ومفاقمة أزمته السياسية الداخلية؟ وإلى أي حدّ يمكن اعتبار حالة التمرد داخل قطاعات تتنامى في الجيش الصهيوني عنواناً لشرخ كبير في مؤسسات الدولة اليهودية؟

١٤ ـ إذا كان من أهداف الانتفاضة التأثير في الرأي العام الإسرائيلي، فهل حققت ذلك أم لا؛ ولماذا؟

١٥ ـ على الرغم من وجود معارضات سياسية لسياسات شارون، حَصَلَ تماسك وراء مشروع شارون في مواجهة الانتفاضة والمقاومة. ما هي دلالات ذلك؟

١٦ ـ هل الخسائر المادية الكبيرة التي ألحقتها الانتفاضة والمقاومة بالعدو: بجيشه، وبمستوطنيه، واقتصاده، واستقراره السياسي، وأمنه الداخلي، كانت أقل من الخسائر المعنوية التي ألحقتها بصورته، وبسمعته لدى حلفائه، وبروايته المزعومة عن نفسه في العالم؟

١٧ ـ هل دفنت الانتفاضة ما يسمى بـ «عملية السلام» أم أن خيار التسوية سيتجدد في المرحلة القادمة؟

١٨ ـ هل كان التناسب متوازناً بين تأثيرات انتفاضة الأقصى في الشارع العربي، وهي تأثيرات عميقة جداً، وبين أثر نهوض ذلك الشارع ـ وهو نهوض غير مسبوق تاريخيّاً ـ على صعيد تزويد الانتفاضة بطاقة كفاحية متجددة؟

١٩ ـ ما الذي تعنيه المظاهرات الشعبية الحاشدة في الوطن العربي على صعيد موقع القضية الفلسطينية في وجدان وفي وعي جماهير الأمة؟

٢٠ ـ إلى أي حدّ يمكن اعتبار إغلاق مكاتب الاتصال مع العدو، وتكريس دورية الانعقاد السنوي للقمة العربية، وإحداث بعض صناديق الدعم. . .، أجوبة سياسية عربية رسمية في مستوى حدث الانتفاضة وموجبات الدعم والمساندة التي يرتبها على النظام العربي التزامه النظري بالحدّ الأدنى من الالتزامات القومية حيال قضية فلسطين؟

٢١ ـ لماذا لم تَلْقَ انتفاضة الأقصى الاهتمام الدولي الرسمي الذي لقيته انتفاضة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٣، هل بسبب العمليات الاستشهادية كما يقول البعض، أم بسبب احتكار الولايات المتحدة لقرار الأمم المتحدة ومجلس الأمن؟

٢٢ ـ ما هو تقويمكم لدور السعودية في الانتفاضة، وبخاصة ما يتعلق بالمبادرة السعودية وزيارة الأمير عبد الله لأمريكا؟

٢٣ ـ ما هو تقويمكم لدور مصر، وما هو سبب التغير المفاجئ بهجومها على أمريكا في خطاب الرئيس مبارك مؤخراً؟

٢٤ ـ ما هو تقويمكم لموقف إيران من دعم الانتفاضة، وما هو رأيكم في تراجعها عن إيقاف تصدير النفط لمدة شهر بعد أن طرحت هي هذا الاقتراح؟

٢٥ ـ ما هي الخسائر التي لحقت بالانتفاضة من أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وإطلاق أمريكا لحربها ضد ما تسميه الإرهاب؟

٢٦ ـ كيف نقرأ انتقال السياسة الأمريكية من الانحياز السافر للعدوان الصهيوني إلى المشاركة فيه بإجازته سياسياً وحمايته في مجلس الأمن: هل ينتمي إلى توافق عقائدي: جمهوري ـ ليكودي أم إلى استراتيجية أمريكية تقضي بتحويل ذلك العدوان إلى فقرة في نصّ حربها على ما تسميه الإرهاب؟

٢٧ ـ ما هي النتائج المادية والسياسية التي رتبها عدوان ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٢، وإعادة اجتياح الضفة على أوضاع الانتفاضة وعلى قدرتها على الاستمرار؟

المحور الثاني: الانتفاضة: أسئلة حول المستقبل

١ ـ ما هي الخيارات والخطوات المطلوبة من قوى الانتفاضة والمقاومة لإعادة بناء نفسها بعد الضربات التي تعرضت لها في عدوان ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٢؟

٢ ـ ما هي الأخطاء التي تحتاج الانتفاضة والمقاومة إلى مراجعتها حتى تستأنف دورها الوطني بأقل الخسائر؟

٣ ـ أليست هناك حاجة إلى قيادة وطنية مركزية للانتفاضة، أم أن ذلك سَيُوقِعُ العمل الوطني في مَطَبّ البيروقراطية الأوامرية التي سقَطت فيها منظمة التحرير الفلسطينية في السابق؟ وفي حال وجود حاجة إلى مثل تلك القيادة، فهل ستسمح السلطة الفلسطينية بقيامها؟

٤ ـ هل استراتيجية ضرب الأهداف الصهيونية «المدنية» داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ما تزال مطلوبة في المرحلة القادمة، أم أن الإعراض عنها وحصر نطاق عمليات المقاومة المسلحة في مناطق ١٩٦٧ ـ ضد الجنود والمستوطنين ـ والتركيز على الأهداف العسكرية الإسرائيلية في فلسطين ١٩٤٨ هو الخيار الأنجع والأقل كلفة على القضية الفلسطينية من الناحية السياسية؟

٥ ـ في حال اضطرار السلطة الفلسطينية ـ تحت وطأة الضغط الأمريكي ـ إلى إعلان «وقف إطلاق النار»، والدخول في مفاوضات مع «إسرائيل» تحت سقفٍ أمني، أو أمنيّ ـ سياسي؛ هل سيفضي ذلك إلى إيقاف أو محاولة إيقاف الانتفاضة والمقاومة. وإذا ما حصل ذلك؛ هل سينتهي الأمر إلى صدامٍ بين السلطة والمقاومة؟

٦ ـ إذا كانت الوحدة الوطنية الفلسطينية مطلوبة في المرحلة القادمة ـ كما في كل المراحل ـ فما هي الصيغ الأنجع لها، وما هي الأطر المؤسسية المناسبة لها في ضوء دروس التجارب السابقة؟

٧ ـ إذا كان الحوار الوطني بين فصائل الثورة ومنظمة التحرير، ثم بين هذه والحركة الإسلامية، حواراً ضرورياً ومطلوباً لبناء موقف مشترك، ولتحقيق وحدة قوى الحركة الوطنية، فهل الحوار بين هذه الحركة الوطنية وبين السلطة الفلسطينية مطلوب أيضاً؟ وهل في الإقدام عليه اعترافٌ بشرعيتها السياسية القائمة على اتفاق «أوسلو»؟

٨ ـ إلى أي مدى يمكن الافتراض بأن السلطة الفلسطينية قد تجد من مصلحتها الوطنية ـ بل حتى البراغماتية ـ أن الانتفاضة والمقاومة ليستا عبئاً عليها، بل ورقة سياسية قوية تعزّز موقفها التفاوضي؟

٩ ـ ما هي العناوين السياسية للإصلاح الديمقراطي المطلوب لمؤسسات السلطة الفلسطينية في المرحلة القادمة؟

١٠ ـ أليست هناك حاجة إلى فك ارتباط السلطة الفلسطينية بالكيان الصهيوني وتوثيق ارتباطها بشعبها وانتفاضته ومقاومته؟

١١ ـ بعد عدوان ٢٩ آذار/ مارس ٢٠٠٢ ـ الذي اتخذ لنفسه هدف تدمير البنية التحتية للمقاومة والانتفاضة ـ هل ستسمح «إسرائيل» باستمرار عمليات المقاومة على النحو الذي يُسْقِط أهداف عملية «الجدار الواقي»؟

١٢ ـ في حال رفضت السلطة الفلسطينية إيقاف عمليات المقاومة، هل ستعيد «إسرائيل» احتلال مناطق هذه السلطة مجدداً للقيام بهذه المهمة؟

١٣ ـ أمام حالة الضغط الكثيف للشارع العربي على القرار الرسمي، هل سيضطر هذا الأخير إلى رفع مستوى الدعم للانتفاضة الفلسطينية، أم أن التزامات الأنظمة العربية مع الإدارة الأمريكية ستدفع بالأولى إلى ممارسة الضغوط على السلطة الفلسطينية لحملها على إيقاف الانتفاضة؟

١٤ ـ في ضوء نتائج المواجهة العسكرية بين جيش الاحتلال وبين المقاومة الوطنية الفلسطينية المسلحة، وفي ضوء حقيقة الاختلال الفادح في ميزان القوى بين الطرفين، هل تملك المقاومة أن تستمر فاعلةً وناجعةً دون دعم لها بالمال والسلاح، ودون صَرْفٍ ـ عربيّ وفلسطيني ـ على القطاع الكفاحي الذي يعانّي الخَصاص والفاقة؟

١٥ ـ هل يستطيع سلاح المقاومة وحده أن يُجْبِر «إسرائيل» على الانكفاء العسكري عن مناطق الضفة والقطاع، مثلما فعلت المقاومة اللبنانية، أم أنه يحتاج إلى رفع بعض الضغط عنه من خلال فتح جبهات قتال عربية أخرى؟

١٦ ـ هل يمكن للانتفاضة والمقاومة أن تحميَ نفسها ـ أمام أزعومة «الإرهاب» التي وُصِمَتْ بها أمريكيّاً ودوليّاً ـ دون احتضانٍ شعبيّ عربيّ مستمر يضغط في اتجاه إسباغ الشرعية عليها من قِبَل السياسة العربية الرسمية؟

١٧ ـ هل انتهت «أوسلو»، أم ستتجدَّد تسويتها السياسية في المرحلة القادمة؟

١٨ ـ ألا تمثل الدعوة إلى عقد «مؤتمر اقليمي» أو «دولي» إعلاناً بنهاية صيغة «مدريد». وما هو الموقف الوطني والقومي المطلوب للردّ على مثل هذه الدعوات والمشاريع؟

١٩ ـ إلى أي حدٍّ يمكن الاعتقاد بأن النظام الرسمي العربي لا يتعامل مع

الانتفاضة بوصفها شكلاً من أشكال التحرر الوطني الفلسطيني ينبغي دعمه، بل مشكلة أمنية أو سبباً لمشكلات أمنية داخل الأقطار العربية. وما تأثيرات ذلك ـ إنْ كان ـ في مستقبل الانتفاضة؟

٢٠ ـ كيف يمكن لقوى الانتفاضة والمقاومة أن تستثمر حالة التعاطف الدولي العارم مع قضية الشعب الفلسطيني ونضاله لتعزيز صورتها وتحصيل حقوق شعبها الوطنية. وما دور السياسة الفلسطينية الرسمية في هذا الباب؟

٢١ ـ ما هي الاستراتيجيات الإعلامية المطلوبة، على الصعيدين الفلسطيني والعربي، لبناء رأي عام دولي يكرس شرعية نضال الشعب الفلسطيني بكافة الوسائل، ويرفع عنه تهمة «الإرهاب»، ويستحصل له الدعم والتأييد؟

هشام شرابي

نظمت مظاهرة في أمريكا في ٢٠ نيسان/ أبريل الماضي شاركت فيها شخصياً، وهي مظاهرة لم يحدث لها مثيل ضمت حوالى مئة ألف متظاهر بحسب تقديرات رسمية، وكانت مؤلفة من فئات تمثل الشارع الأمريكي بكل قواه التقدمية المختلفة. وكان الوجود الفلسطيني فيها بيّناً من الأعلام التي رفعت بكثافة، واليافطات وما كتب عليها على نحوٍ لم أَرَهُ من قبل خلال الخمسين عاماً من وجودي في أمريكا. هناك إذاً تغيير جذري على صعيد الشارع الأمريكي. وتحاول الجمعيات والمنظمات العربية أن تجد الطرق والوسائل لركوب هذه الموجة. فكما أن السؤال في الوطن العربي هو: ماذا سنفعل بهذا الغضب وكيف نستثمره، كذلك المسألة نفسها في أمريكا. والأساسي الآن أن تكون هناك ترتيبات بين المواقع الرسمية في هذه الأنظمة القادرة قانونياً وشرعياً على أن تمد القوى الفلسطينية والعربية الأمريكية بالدعم المادي. نحن الآن مثلاً بصدد دعوة حنان عشراوي مع فريق صغير للتجول في أمريكا الشمالية في أماكن مختلفة خصوصاً في الجامعات للعمل في هذا الاتجاه. والسؤال الأساسي اليوم هو: كيف لا تخمد جذوة هذا الغضب الشعبي ونعود إلى حالة طبيعية دون أن تكون هناك نتائج سياسية تنظيمية في الأقطار المختلفة التي كانت مسرحاً لنهوض الشارع العربي؟ إنه السؤال نفسه الذي نجابهه في أمريكا.

نواف الموسوي

بدايةً أريد أن أقدّم مقاربةً لما هي عليه المواجهة في فلسطين المحتلة حتى الآن.

لقد بدأت المواجهة بعد انهيار عملية كامب ديفيد التسووية في تموز/ يوليو ٢٠٠٠، حيث قرّر جزء من الفلسطينيين سلوك خيار المساومة والمفاوضات، التي

امتدت من أوسلو (قبل ٧ سنوات) إلى أن انتهت في كامب ديفيد العام ٢٠٠٠.

ومن المعروف أن المفاوض الفلسطيني كان على اتصال بعدد من الدول العربية منها مصر والسعودية، وما دامت العملية التفاوضية قد انهارت في كامب ديفيد، فإن هذا عنى للمفاوض الفلسطيني أنّه لا يمكن التقدم على مستوى استعادة الحقوق، بالاستناد إلى التفاوض.

وقد تلقّت أمريكا ذلك، فقرّرت حينها معاقبة الفلسطينيين، وتغيير الوقائع على الأرض بهدف الضغط على العرب من جهة، وعلى الفلسطينيين من جهة أخرى. تحت هذا السقف السياسي بدأت الانتفاضة؛ هذه الانتفاضة أكملت مسارها وطوّرت من أساليبها القتالية حيث بدأت بالحجارة، ومن ثم انتقلت إلى مرحلة العمليات العسكرية. حينها زاد العنف الإسرائيلي حيث دخل الجيش الإسرائيلي إلى المخيمات، ووضع السيارات المفخخة والعبوات واغتال الكوادر، ونقلت المواجهة مع الفلسطينيين إلى داخل المناطق (أ). ردّت المقاومة على ذلك بنقل المواجهة إلى داخل المناطق الإسرائيلية باعتمادها أسلوب العمليات الاستشهادية الذي جاء كرد فعل على ما قام به الإسرائيليون.

جاءت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر لتعطي الزخم للإدارة الأمريكية من أجل ممارسة الضغوط على العرب والمسلمين، وأصبحت المواجهة تدور بين أفقين: الأفق الأمريكي ـ الإسرائيلي، مقابل أفق مقاومة الاحتلال، والذي انتقل إلى مرحلة جديدة مع عملية «السور الواقي» التي إن كانت قد أثّرت نوعاً ما في الواقع، إلاّ أنها لم تستطع أن تغيّر إرادة المقاومة لدى الشعب الفلسطيني.

غير أن هناك شيئاً قد حصل على المستوى الرسمي العربي، تمثّل في زيارة الأمير عبد الله إلى واشنطن والتي تأخرت عن موعدها الذي كان مقرراً قبل ١١ أيلول/ سبتمبر. وقد جاءت هذه الزيارة بعد موافقة الدول العربية على مبادرة الأمير عبد الله في القمة العربية التي عقدت في بيروت. ثم سمعنا من وسائل الإعلام الأمريكي أن هناك اتفاقاً تمّ بين الأمير عبد الله والرئيس الأمريكي؛ وهذا الاتفاق يقضي بتقاسم الجهود في سبيل الوصول إلى وقف العنف وفتح الطريق لتجديد مسار التسوية عبر عقد مؤتمر على غرار مؤتمر مدريد.

لقد حصل تغيير على المستوى الرسمي العربي، ويمكن أن ينظر إليه على أنه شكل من أشكال التراجع. إن المواجهة التي كانت تجري في فلسطين تمثّل شكلاً لمواجهةٍ كانت تجري على مستوىً أعلى بين الإرادة الرسمية العربية (سعودية، مصرية) من جهة، مقابل إرادة أمريكية ـ إسرائيلية من جهة أخرى، والذي انتهى إلى اتفاق كهذا!! من الواضح أن شيئاً قد تغير على المستوى الرسمي العربي. فعلى الرغم من

حدوث العملية الاستشهادية الأخيرة في جنوب تل أبيب، فإن الأمور لم تخرج عن المسار المرسوم في واشنطن. هذا يعني أن ما جرى الاتفاق عليه في واشنطن له من القدرة على التنفيذ ما لم يفصح عن مضمونه حتى الآن. كما يعني أن هناك مساراً تفاوضياً عربياً مقابل مسار مقاوم (العملية الاستشهادية)، وهذا يظهر وجود منعطف خطير متمثل بالاتفاق السعودي ـ الأمريكي الذي لم يعلن عنه حتى الآن.

إن الشعب الفلسطيني ما زال على موقفه، ولم تنجح العملية الإسرائيلية الأخيرة بتفكيك كامل بنية المقاومة، ولكن الموقف الرسمي العربي قد يؤثّر في الوحدة داخل الصف الفلسطيني. في المقابل، كانت الإدارة الأمريكية تقوم بالضغط لمنع أي تحرك جدي يساند الموقف الفلسطيني، وعندما تمّ إقرار لجنة تقصي الحقائق في مخيم جنين، ضغطت أمريكا لتوقيفها، إلى أن ألغيت.

إن مسار المقاومة سيبقى الطريق الوحيد للانتصار، على الرغم من التضحيات التي ستبذل، وستؤدي العودة إلى المسار التفاوضي إلى نتائج عقيمة ربما تكون أقل مستوى مما تمّ الاتفاق عليه في كامب ديفيد؛ ولكن هذا مما لن يقبل به أحد، وسيؤدي بالتالي إلى تصدع في الموقف العربي، الأمر الذي لا نقبل أن نصل إليه.

هنا نطرح عدة أسئلة لا بد من التوقف عندها.

النقطة **الأولى**: لماذا انحسر الاهتمام الدولي عن هذه الانتفاضة بينما لم يحصل هذا الأمر في الانتفاضة الأولى؟

الجواب هو أن اهتمامات الدول لا تنشأ من أسباب أخلاقية وإنما من أسباب سياسية، ففي العام ١٩٨٧ كان هناك ضرورة أمريكية لافتتاح عملية تسوية، فاستفادت من وقائع الانتفاضة لدفع الجانب الإسرائيلي للدخول في تلك العملية، فوفّرت وسائل الإعلام الأمريكية التغطية الإعلامية للانتفاضة الأولى. هذه المرة لم يوجد تأييد دولي، لأن ما جرى في كامب ديفيد كان مفاوضات لترتيب الوضع النهائي، وحددت الأمور على نحو واضح: إما أن يقبل المفاوض الفلسطيني ما عرض عليه وإما الحرب. وهو قد رفض ما عرض عليه، فبدأت الحرب ولم يكن هناك رحمة. لذلك جرى لجم كل الوسائل الإعلامية والمنظمات الدولية، لأنها مرتبطة كلها إلى حد بعيد بالقرار السياسي الكبير لدى قوة كالولايات المتحدة، فهي إما أن تحركها وإما أن تلجمها. لم يكن هناك تأييد دولي لأنه كان يوجد قرار أمريكي بشن هذه الحرب. فشارون عندما كان ينفذ لم يكن ينفذ سياسة إسرائيلية فقط، بل كان ينفذ قراراً أمريكياً أيضاً لكسر الإرادة العربية والفلسطينية من أجل القبول بما لم يقبلوا به في كامب ديفيد.

لذلك، إن هذا التفسير للقرار الدولي ينفعنا في ما يتم تداوله عن العمليات الاستشهادية. هل هي تؤدي إلى تقليل التأييد والاهتمام الدولي للقضية الفلسطينية؟ أعتقد أن هذا الموضوع خارج البحث لأن كل ذلك مرتبط بأسباب سياسية. فإذا استطاعت العمليات الاستشهادية أن تهزم الإرادة الإسرائيلية، فذلك سينعكس على موقف المجتمع الدولي الذي سيطرح مقاربة مختلفة غير مقاربة الإدانة. والذي يطرح الآن أن ما جرى في ١١ أيلول/ سبتمبر وبعده قد غيّر طريقة طرح الأمور، وأنه يوجد اليوم حملات على المسلمين والعرب لاتهامهم بالإرهاب، ويمكن لهذه العمليات أن تغذي الحجة الأمريكية فتصف من يقومون بتلك العمليات بأنهم إرهابيون. وباعتقادي أن أكبر موضع يمكن فيه هزيمة الحملة الأمريكية التي تتخذ من عنوان «مكافحة الإرهاب» شعاراً ـ في حين أن المضمون هو كسر إرادة المقاومة ـ هذا الموضع هو في فلسطين. أمّا في أفغانستان، فلم تستطع الأمة كسر هذه الحملة لأسباب متعلقة بالواقع الأفغاني (مذهبياً، ولغوياً، وإثنياً. . .). أما في فلسطين، فالموضوع مختلف وذلك مرجعه لتوحد الأمة خلف الشعب الفلسطيني في المواجهة. وهناك إمكانية لكسر الحملة الإسرائيلية وبالتالي كسر المشروع الأمريكي.

النقطة **الثانية** التي تطرح هي: لماذا لا تثير هذه الانتفاضة تناقضات في المجتمع الإسرائيلي؟ هل أنها أثّرت في الرأي العام الإسرائيلي، وأن العمليات الاستشهادية وحّدت «الشعب الإسرائيلي» خلف شارون؟

لا يمكن للمجتمع الإسرائيلي أن ينقسم أو يتوحد إلاّ لأسباب سياسية، فالذي كان يفاوض في واشنطن هو اليسار الإسرائيلي الذي كان منتظراً منه أن ينزل إلى الشارع ليقف بوجه الحملة؛ وعندها سيقول له شارون: إنني أتيت على أنقاض عملية تسوية لم تستطع أنت أن تنجزها. يفتقر ظهور التناقضات في المجتمع الإسرائيلي إلى السبب السياسي. فأقصى ما يستطيع أن يقدّمه اليسار الإسرائيلي قد قدّمه في كامب ديفيد ولا يوجد شيء آخر يقدّمه.

متى ينقسم المجتمع الإسرائيلي على نفسه؟ عندما يشعر هذا المجتمع أن كلفة الاحتلال لأي منطقة هي أعلى من احتماله، وبالتالي إذا كان من الممكن اللعب على انقسام بين المجتمع المدني الإسرائيلي والمؤسسة العسكرية، أو اللعب على انقسام بين اليمين واليسار في إسرائيل، كما حصل أثناء مقاومة الاحتلال في لبنان، فمقاومة الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكن أن تتم إلا من خلال هزيمة كاملة للمجتمع الإسرائيلي، دون الوقوع في وهم إمكانية التمييز بين مجتمع مدني ومؤسسة عسكرية إسرائيلية، أو بين يسار ويمين إسرائيلي. لقد سبق لحركة ميرتس (حركة في

أقصى اليسار الإسرائيلي) أن أعلنت أنها تريد القدس عاصمة أبدية موحدة لدولة إسرائيل.

متى يمكن أن يبدأ المجتمع الإسرائيلي في الانكسار؟ لقد نشرت جريدة **يديعوت أحرونوت** في موقعها العربي على شبكة الإنترنت، استطلاعاً للرأي حيث ظهر أن هناك ٥٩ بالمئة من «الشعب الإسرائيلي» تؤيّد إخلاء المستوطنات في الضفة الغربية، و٦٣ بالمئة يؤيّدون الانسحاب والعودة إلى الخط الأخضر. هذا الاستفتاء تم بناءً على طلب حركة «السلام الآن» وشمل ٤٠٥ من الجمهور اليهودي.

كيف نفهم ما جرى حتى الآن؟ هل نفهمه على أنه الهزيمة التي ينبغي أن نخضع لها، أم أننا إزاء محطة من محطات المواجهة؟ هذه المحطة علينا الاستفادة منها للذهاب إلى محطة لاحقة. فإن ما حصل في جنين ليس اجتياح العام ١٩٨٢، بل هو عدوان ١٩٩٦ في الجنوب اللبناني. بمعنى أنه على الرغم من كل ما قام وما سيقوم به شارون، وهو بالنتيجة أعلى خيارات المجتمع الإسرائيلي. هذا الأمر كيف سيسقط؟ سوف يسقط عندما يتم إحباط كل أهدافه السياسية، هذه هي المعادلة التي عملنا عليها في لبنان.

كيف نحبط الأهداف السياسية؟ الأهداف السياسية ترتكز على أمرين: **الأول** كسر إرادة المقاومة فنحن على يقين بأنها لن تكسر، الأمر **الثاني** تلاشي البنية التحتية للمقاومة، وهي حتى الآن لم تتلاشَ، وفي أسوأ الأحوال إذا دمرت بنية المقاومة المسلحة تبقى العمليات الاستشهادية هي الرصيد المتاح. لذلك، نحذر من أي إدانة أخلاقية أو سياسية للعمليات الاستشهادية لأنها هي الطلقة الأخيرة في بندقية المقاومة الفلسطينية. لأنّه يمكن أن تفقد السلاح الذي تستخدمه في العمليات العسكرية، ولكن يبقى خيار العمليات الاستشهادية قائماً ولو من خلال التصنيع المحلي لأدوات التفجير. نحن وراء الشعب الفلسطيني بخياراته واستخدامه لما يراه مناسباً مثل: العمليات الاستشهادية وغيرها. نحن لا ننجر تحت أي ظرف من الظروف إلى تجريم أي أداة كفاحية يستخدمها الشعب الفلسطيني. إن الكلام عن انتفاضة الحجارة يمكن أن يكون مقبولاً في العام ١٩٨٧، ولكن الآن نحن في حربٍ، ونريد أن نهزم الإسرائيليين فيها؛ ولا يمكن أن نهزمهم إلاّ برفع عدد قتلاهم. الموضوع هو كلفة الاحتلال بالنسبة إلى الإسرائيليين. هناك نقطة متعلقة بعملية التسوية، هل دمّرت عملية التسوية أم لا؟ إن المستوى الرسمي العربي يتعاطى وكأنه هزم ويتصرف على هذا الأساس. وإذا كان هناك وزير خارجية معين تجرأ على أن يقول: ليس هناك من طريق إلا التوسل، فلعل هناك من مارس التوسل. لذلك، إن أخطر ما نواجهه في هذه المرحلة هو التشخيص الخاطئ لطبيعة المواجهة. هل يمكن الآن أن نطلق عملية تسوية جديدة؟ إذا أردنا أن نفكر بمنطق التسوية نفسه، فالفلسطيني لم يقل كلمته

حتى الآن. الإسرائيلي قال كلمته بالدخول إلى جنين، فالدخول في عملية تفاوضية في هذه المرحلة ومن منطق التسوية هو أمر خاطئ ومجنون، لأنّك عندها تحاول أن تثمّر كلام شارون الذي قاله لمرافقيه على الطائرة عندما ذهب إلى واشنطن: أنا ذاهب إلى واشنطن لأثمّر سياسيّاً ما حققته في العملية العسكرية، وسوف يذكر مع مجالسيه كيف أنه جرّع أبناء الجيل الثالث الفلسطيني ما تجرّعه أبناء الجيل الأول. مع العلم أن موفاز وضع معياراً للحسم السياسي وهو هزيمة الوعي الفلسطيني، فاليوم تتركّب عملية للتسوية، والأمور ناشطة بهذا الاتجاه، وهناك من يهيّئ لهذا الأمر، وهذا يعتبر من أخطر ما يواجهه الكفاح الفلسطيني. والمطلوب الآن هو العمليات والعمليات والعمليات. . . ، لأنه لا يوجد أفق سياسي على الرغم من أن هناك عملية تسوية يتم التحضير لها. أنا أجزم أن هذه التسوية لن تتوصل إلى اتفاق، وأنه لا يوجد حل سياسي للقضية في فلسطين. فلا يمكن أن تُكْتَبَ الحياة لدولتين في فلسطين. يوجد هناك الآن دولة وأخرى مسخ دولة تعيش تحت رعاية الأولى، وبالتالي لا يوجد أفق سياسي للحل، وإنما هو حل عسكري فقط. هذا ما يقوله المسؤولون الإسرائيليون وهو ما ينبغي أن ندركه نحن. ولكن خطورة عملية التسوية، أو إطلاق العملية السياسية باتجاه التسوية تكمن في تصديع الموقف العربي وتصديع الوحدة الوطنية الفلسطينية وليس في أي شيء آخر.

لسنا في صدد الحديث عن انحياز الإدارة الأمريكية بقدر ما نحن في صدد الكلام عن مشروع تديره الإدارة الأمريكية. فمنذ تموز/ يوليو ٢٠٠٠ هناك فرض تسوية سياسية من خلال مقترحات كلينتون التي طرحت، ويلزم لفرض هذه المقترحات كسر الإرادة العربية. هناك تقاطع في مصلحة هزيمة الإرادة العربية من وجهة نظر أمريكية وبين تصورات شارون.

كيف نقرأ ما جرى في ما يتعلق بنتائج العدوان؟ قام الإسرائيلي بما قام به. جرى التصدي له، لكن المقاومة أثبتت نفسها أثناء العمليات، كما حصل في عملية الباص في حيفا التي كان بطلها من «الجهاد» والتي حصلت في اليوم الثاني بعد الانتهاء من جنين، والعملية التي حصلت منذ أيام (نفذتها حماس) أسقطت مقولة شارون، وهذا ما دل عليه الاستفتاء الذي يقول إن هناك أكثر من ٦٥ بالمئة من الإسرائيليين مقتنعون بأنه لا يمكن القضاء عسكرياً على «الإرهاب» الفلسطيني.

إن العملية العسكرية الإسرائيلية التي تمت، ينبغي أن لا تغيّر في الواقع الفلسطيني شيئاً، لا في الواقع السياسي (كسر إرادة المقاومة)، ولا الميداني على النحو الذي يمكن تعويضه من خلال إعطاء المقاومة ما خسرته من بعض أدوات القتال أو تدريب الكوادر اللازمة في فترة قصيرة.

عماد فوزي شعيبي

أتصوَّر أن الأهم في انتفاضة الأقصى أنها تحولت إلى عمل عسكري من نوع جديد: فلأول مرة في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وما خلا الصواريخ التي أطلقها العراق عام ١٩٩١ على إسرائيل، خلقت انتفاضة الأقصى أمراً واقعاً جديداً: وهو نقل الحرب إلى (الداخل) الإسرائيلي. وهذا يحدث لأول مرة في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويكسر ـ في العمق ـ العقيدة العسكرية الإسرائيلية التي تعتمد على نقل الحرب إلى أرض العدو. ونذكر أنه في المرة التي تعرضت فيها إسرائيل إلى هجوم طال عمقها فإنها ردت عام ١٩٧٣ بقصف دمشق. أي أننا اليوم أمام إنجاز نوعي كبير يتمثل في تهديد العمق الاستراتيجي لإسرائيل من كتل جماعية وبشر، تمايزها ولأول مرة أيضاً بنشوء ما يسمى ظاهرة الاستشهاديين بالجملة؛ وهي ظاهرة بدأت فردية لتصبح جماعية. وهي ظاهرة أصبحت مشكلة إسرائيل اليوم.

تسادوق يحزقيلي الكاتب في صحيفة **يديعوت أحرونوت** يكتب بتاريخ ١٢/ ٤/ ٢٠٠٢ في مقابلة مع د. نعومي بدهتسور من مركز دراسات الأمن القومي بجامعة حيفا الذي درّس ما يسمى شخصية الانتحاري الفلسطيني، يقول إن ما يسمى «عملية السور الواقي» مؤخراً لن توقف ما أسماه العمليات الانتحارية، كاشفاً أن الأمر بدأ قبل تسع سنوات في ١٦/ ٤/ ١٩٩٣ عندما قام طاهر النابلسي من «الجهاد الإسلامي» بتفجير نفسه في سيارة مفخخة بين باصين في غور الأردن. وخلال السنوات السبع التي تلت ذلك حتى أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، سجلت ٣٠ محاولة للقيام بعمليات نجح منها ٢٤ في سلسلة عمليات شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ١٩٩٦ بعد اغتيال يحيى عياش. ولكن منذ بدء الانتفاضة في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ سجلت ٤٩ عملية؛ وخلال الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام ٢٠٠٢ سجلت ١٥٣ محاولة عمليات نفذ منها ١٠٢، وتم ضبط ٥١ عملية قبل حدوثها.

هذا حدث استراتيجي، فوفقاً ليورام تشفيتسر ـ المسؤول السابق في شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) والعامل حالياً في مركز هرتسليا لسياسة مكافحة (الإرهاب) ـ هنالك إجماع بين الأذرع الأمنية حول تعريف العملية الانتحارية بأنها عملية عنيفة ذات دافع سياسي، وتهدف إلى التسبب بأقصى قدر من القتل، وما يحددها هو موت المنفذ الأكيد والمخطط مسبقاً؛ وبالتالي فمن يطلق النار على مجموعة من الناس مثل ما حدث في مركز الخضيرة ليس انتحارياً (استشهادياً) حتى وإن كانت احتمالات خروجه من العملية شبه مستحيلة. أي أن العملية الانتحارية تستخدم «القنبلة الذكية» التي تختار التوقيت والمكان المناسبين لإيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى.

ويؤكد أن هذه الظاهرة مستلهمة من النموذج اللبناني حيث أسهم «حزب الله» في استخدام أسلوب القنبلة الحية.

يورام تشفيتسر يؤكد أن أسلوب الإغلاق والحصار هو السبب الرئيس وراء ظاهرة الانتحاريين، مما حوَّل الفلسطينيين كلهم إلى خلية واحدة.

وتؤكد المعطيات خطورة ما تمر به إسرائيل. فمنذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، أصيب ٣٦٠٠ إسرائيلي في العمليات الأخيرة ٤١٧ منهم قتلوا، و١٥٥ منهم قضي عليهم في عمليات استشهادية. نحن إذاً أمام ظاهرة جديدة (الحرب من الداخل)؛ ولهذا فأنا أحذر من كل الدعوات الوجدانية الساذجة لفتح جبهات عربية. سيكون من يقوم بهذا كمن يرتكب جرماً تاريخياً ويقدم بشكل مجاني الخلاص لإسرائيل من مأزقها الاستراتيجي، لأنها ستنثني للقيام بأي عمل ينهي الانتفاضة والمقاومة في الداخل بالهروب إلى الأمام إلى حروب اقليمية. أحذر مرة أخرى من الحروب الاقليمية التي ستكون إنقاذاً لإسرائيل.

بالنسبة إلى نتائج الانتفاضة والمقاومة في الداخل الإسرائيلي، ليس من المهم الحديث بصورة آنية عن ظاهرة التمرد في الجيش الإسرائيلي كإحدى الظواهر المنعكسة عن الانتفاضة والمقاومة بشكل عام، على الرغم من محاولة قياسها على ما حدث في لبنان من تنامي تلك الظاهرة إلى أن أصبحت عامل ضغط أساسياً على جيش الاحتلال...، لأن ما أحدثته الانتفاضة وعملياتها الاستشهادية كان أهم بكثير مما نراه بصورة آنية... أعني البدء بإزالة الستار عن الوجه العنصري لإسرائيل على المستوى العالمي، ودفعها مبكراً إلى الخيارات المرة، أعني خيار الأبارتهيد. ولشرح هذا الوضع لا بد من العودة إلى خلفية خيار التسوية في أحد التصورات الرسمية العربية.

هذا التصور يرى أن التسوية هي خيار للحصول على الحد الأدنى من الحق العربي في فلسطين، أي حدود عام ١٩٦٧، على أن يترك الخيار مفتوحاً على مصراعيه أمام نيل الحقوق بالوسائل السلمية والديمقراطية والعادلة. والمعادلة بوضوح هي أنه بعد عدة سنوات ومع تزايد نسبة الخصوبة والإنجاب في فلسطين ١٩٤٨، وتراجع هذه النسبة لدى الإسرائيليين، سيتجاوز عدد سكان إسرائيل الحالية من الفلسطينيين الـ ٥٠ بالمئة؛ وهذا يعني أن أمام إسرائيل أحد حلين: إما أن تتحول ديمقراطياً إلى فلسطين، أو أن تتحول إلى الأبارتهيد مما سيحول الصراع إلى عمق المشروع الصهيوني بالفعل.

الإسرائيليون بدأوا بالتنبه ـ منذ فترة ـ لهذه المسألة، وقد اتخذوا عدة إجراءات في محاولة للحد من مخاطرها، وإن بصورة غير استراتيجية. ففي ٢٩/ ٤/ ٢٠٠٢

اجتمع وزير الخارجية شمعون بيريس مع إيلي ياشاي رئيس السجل السكاني في وزارة الداخلية مطالباً بوضع خطة جديدة للحد من حالات تجنيس الفلسطينيين بواسطة الزواج من إسرائيليات وذلك وفقاً للقانون الأمريكي الذي يضع شروطاً متشددة طالباً منهم وضع اقتراحات. وفي يوم الأربعاء ٨/ ٥/ ٢٠٠٢ اجتمعت هيئة اتخذت قراراً بتجميد معالجة آلاف الطلبات التي قدمت لجمع شمل العائلات خصوصاً بعد أن عُلم بأن العملية الاستشهادية في مطعم في حيفا في ٣١/ ٣/ ٢٠٠٢ والتي قام بها شادي طوباسي من سكان جنين، كان يحمل الجنسية الإسرائيلية بفضل والدته التي تزوجت من أحد سكان جنين. ومن المعروف أنه منذ اتفاقيات أوسلو قدم حوالى ٢٤ ألف طلب لجمع شمل العائلات من قبل الفلسطينيين الذين تزوجوا من إسرائيليات، وكل طلب يجر معه بالمتوسط ستة طلبات أخرى، ومعنى ذلك أن حوالى ١٤٠ ألف فلسطيني قد بدأوا بالتجنس. وفي هذا المجال يقول مسؤولو وزارة الداخلية الإسرائيلية إن هذا الأمر سيؤثر في البنية الديمغرافية على مدى سنين عديدة، كما سيكون لهم عبء مالي شديد على صندوق مخصصات الأطفال والعائلات الأحادية الأب والشيخوخة والإعاقة، كما أن ذلك سيؤثر في الوضع الأمني عند القيام بعمليات استشهادية. وعليه فقد تم إجراء تعديلات قانونية شملت ما يلي:

ـ عدم منح الجنسية لكل من أدين بالوجود غير القانوني في إسرائيل.

ـ تحديد سقف سنوي لعدد طلبات جمع شمل العائلات.

ـ تمديد إجراءات الحصول على الجنسية من أربع سنوات ونصف حتى عشر سنوات.

ـ في الحالات التي يرفض فيها طلب جمع شمل العائلات لا يجوز تقديم طلب جديد إلا بعد مرور ٣ ـ ٥ سنوات (اليوم لا يوجد تحديد وقت).

ـ الشخص الذي وصل إلى إسرائيل بحكم قانون جمع شمل العائلات وحصل على مكانة لا يستطيع إحضار أقارب آخرين بواسطة القانون نفسه.

ـ معرفة اللغة العبرية والعلم بتاريخ دولة إسرائيل وقوانينها هي شروط أساسية للحصول على الجنسية.

ما حدث حالياً هو أن الانتفاضة والعمليات الاستشهادية دفعت إسرائيل إلى البدء بنوع آخر من الأبارتهيد، وهو ما نراه في بذوره الأولى في الأطروحات الإسرائيلية حول عزل المناطق الفلسطينية في الضفة والقطاع، وصولاً إلى الحديث عن بناء سور من أجل هذا العزل؛ بمعنى آخر، إن الإسرائيليين دخلوا في أبارتهيد

مبكراً، وهم يضعون أنفسهم أمام خيار الانكشاف والمواجهة مع العالم قبل أن تصل نسبة الفلسطينيين في إسرائيل إلى الوضع الانفجاري. وفي هذا فضل كبير للانتفاضة. بل إنهم ينظّرون لذلك تنظيرات عنصرية مكشوفة للغاية، ويجب علينا أن نركز على كشفها وفضحها أمام الرأي العام العالمي. وعلينا ألا نقدم لشارون ومجتمعه السياسي الذي يميل أكثر فأكثر إلى اليمين وإلى المزيد من العنصرية الحلول الإنقاذية بأخطاء وجدانية لا تتسم بأي عمق استرتيجي.

فالبروفسور مارتن فان كيرفلد، وهو أستاذ الدراسات العسكرية في كلية التاريخ في الجامعة العبرية وصاحب اسم عالمي ومعروف بانتقاداته اللاذعة للسياسة الأمنية في إسرائيل، وفي مقابلة مع صحيفة **إيمتساع حضيرة** بتاريخ ٨/ ٣/ ٢٠٠٢، يقترح من دون أن يرتجف له جفن في تقرير قدمه إلى الحكومة الإسرائيلية إقامة سور كسور برلين بين إسرائيل وفلسطين (الضفة والقطاع) مذكراً بأن حرب إسرائيل ضد الضعفاء حولت إسرائيل منذ أكثر من عشرين سنة إلى مجموعة من الجبناء، ففي كل مرة تكون فيها إصابات فإن ٨٠ بالمئة هي إصابات من الخوف، مؤكداً أن الفلسطينيين لم يدفعوا ثمناً باهظاً حتى الآن من القتلى؛ ففيما قتل خمسون ألف أمريكي وثلاثة ملايين فيتنامي، وقتل ثلاثمائة ألف جزائري في حرب تحرير الجزائر وثمانمائة ألف يوغسلافي في حرب البلقان، فإنه عندما تحسب نسبة ضحايا إسرائيل فإنهم يصلون إلى ١ بالمئة من تعدادهم السكاني. أما الفلسطينيون ففي تقديره لم يقتربوا إلى هذه النسبة وما فقدوه حتى الآن ٠,٠٠٢ بالمئة، وبالتالي يطالب بفصل تام لا يكون فيه جسور مفتوحة، ولا لعلاقات اقتصادية أساسية، أي فصل مطلق على مدار جيل أو جيلين أو وفقاً لما يحتاجه الأمر. إنه يطالب حتى بجسر عال لا يمكن حتى للطيور أن تطير من فوقه على أن يكون سور إسرائيل الجديد رسالة إلى عرب إسرائيل بإمكانية نقلهم شرقاً مع أن بعض الاستراتيجيين يقر سلفاً بأن كل من يتحدث عن «ترانسفير» سيكون مصيره كمصير ميلوزوفيتش، منتقداً أطروحات حكومة شارون الحالية التي تطرح حيناً فكرة الفصل من طرف واحد، وحيناً آخر إنشاء خط حدودي، وحيناً ثالثاً وضع عوائق على الرغم من أن كل هذه الأطروحات هي أطروحات الأبارتهيد من نوع مبسط، إلا أنه يرى في سور برلين الجديد الحل الأمثل، مطالباً بترافق ذلك مع جريمة بشعة سريعة مثل البرق بقتل مئات الألوف منهم حتى إذا ما استوعب العرب ما حدث تكون المهمة قد انتهت، على أن تكون هذه هي مقدمة عملية الفصل العنصرية.

نحن لسنا أمام خيار سياسي فعلي للإسرائيليين؛ هذه إحدى الخيارات القليلة المتوافرة بصورة استراتيجية لإسرائيل. بمعنى آخر، إن الخيار الوحيد الذي هو موضع اتفاق اليوم في إسرائيل التي تتجه أكثر فأكثر نحو اليمين هو نظام الأبارتهيد. وقد

أعلن شارون أن الخطوط التي سيرابط عليها الجيش الإسرائيلي ليست حدوداً سياسية، وهذا فصل من فصول إقامة نظام الأبارتهيد على الأرض؛ ومن دون صفة دستورية، وبغطاء عدم وجود شريك فلسطيني للسلام ومحاولة استبعاد السلطة الفلسطينية الحالية من أية مفاوضات سلمية، وبالتالي كسب الوقت. وذلك وفقاً لمشروع شارون بإقامة مرحلة انتقالية طويلة ستكون الأداة الزمنية لإقامة مشروع الفصل العنصري. ونحن من طرفنا كعرب يجب أن نغرق السياسة الإسرائيلية في تناقضاتها؛ فإذا كان هدف شارون هو جعل الفلسطينيين يفاوضون على منطقة الفصل العنصري ونسيان قضية الحدود أو القدس أو اللاجئين أو المستوطنات من خلال فرض أمر واقع جديد، فإن علينا أن لا ترمش لنا عين أو يهتز لنا جفن من الدفع إلى إغراقه في مستنقع الفصل العنصري، متذكرين بأن الصراع سيبقى طويلاً في الوقت الذي علينا أن نفضح هذه الممارسات ونستخدمها ضد إسرائيل. ولنتذكر دائماً أن نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا كلّف نلسون مانديلا سبعة وعشرين عاماً في السجن، وأن على نلسون عرفات أن يتحمل أكثر من شهر تحت الحصار ولا يستغني عن الخيار الاستراتيجي بدفع الأمور إلى نهاياتها ووضع كشف الحساب كاملاً مع إسرائيل من دون تسرع نحو كشوف حسابات جزئية، وعدم الوقوف عند (تكتيكات) لأن الصراع ليس على دولة الآن إنما هو صراع استراتيجي على مشروع إسرائيل ذاته، ويجب علينا ألا نهتز للحظة واحدة إزاء دفع الثمن بوقت طويل.

وأنا أتفق في العمق مع عزمي بشارة في ضرورة التعامل مع حالة الفصل العنصري المقبلة باستراتيجيات نضالية موحدة بما يتضمن المقاومة لجعل حالة الاحتلال ذات ثمن غال لهذا الاحتلال، ولكن بشكل يمكّن المجتمع الواقع تحته من احتمال هذه المقاومة ومن احتمال حالة الأبارتهيد. وهنا ستكون المعركة مع جانبين: إسرائيل وتورط الإدارة الأمريكية بدعمها؛ وهو تورط رأيناه في حالة الولايات المتحدة مع جنوب إفريقيا؛ ويجب في هذا المقام ألا نتوهم بأن المعركة ستكون بسيطة، وأن الثمن لن يكون غالياً. ولهذا يجب عدم انتظار حل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن يمارس العرب دورهم في اللعبة الداخلية الأمريكية «بالاستثمار» في تلك السياسة كما فعل الإسرائيليون منذ عام ١٩٥٦ وصولاً إلى الوزن الكبير للآيبك (AIPAC) في الكونغرس. أي أن علينا أن نعمل على سكتي الحل الاستراتيجي لمقاومة إسرائيل وإعادة تكييف عناصر الضغط في الإدارة الأمريكية.

ولمعرفة ما إذا كان من أهداف الانتفاضة التأثير في الرأي العام الإسرائيلي، وهل حققت ذلك أم لا، يجب أن لا نلتفت كثيراً إلى ازدياد نسبة اليمين في إسرائيل لعدة أسباب: **أولها** أن استطلاعات البحث لا تأخذ بعين الاعتبار وجود مليون إسرائيلي

خارج إسرائيل الآن، وهم فعلياً يمثلون الكتلة الأساسية للاتجاه غير اليميني في إسرائيل. **ثانياً** أن ازدياد هذا الاتجاه نحو اليمين هو أمر طبيعي لأنه يرتبط بشكل أساسي بميل في المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين منذ أكثر من ربع قرن، وهو ما تمثل في البداية بظهور الانقلاب الليكودي ونشوء التيارات الأكثر تطرفاً في اليمين خلال أكثر من ثلاثة عقود. **ثالثاً** أن النجاحات الجزئية لعمليات استخدام القوة المفرطة «الغاشمة» تزيد من نسبة الاتجاه اليميني في إسرائيل. وهنا يجب أن نتذكر أن هذه الميول يمكن تعديلها إن جُزْئياً أو كلياً من خلال متحولات تجري على الأرض بشكل معاكس، وبالتالي فإن هزيمة حملة شارون ستغير جزئياً هذا الميل المفرط نحو اليمين.

إننا لا نخشى، ويجب ألا نخشى هذا التمادي والميل نحو التطرف في إسرائيل؛ ويجب ألا يكون سيفاً مصلتاً علينا لاستعجال التوصل إلى حلول؛ بل علينا أن ندفع الفاتورة كاملة وأن يدفع المجتمع الإسرائيلي استحقاقاته التاريخية كاملة أيضاً؛ ويجب ألا تدفعنا التكتيكات الآنية إلى عدم مواجهة الخيارات التاريخية. فتجارب الشعوب التي تنتقل بين اليسار واليمين ـ ومثالها يتمثل في أوروبا القرن التاسع عشر وفي ألمانيا وإيطاليا القرن العشرين ـ توحي بأن تبدل الميول يبدو بمثابة الموجة الجيبية؛ صحيح أنها تندفع نحو قمة موجبة، لكنها سرعان ما تتدحرج نحو قمة سالبة، وهذا ما يسمى في الرياضيات والفيزياء «Peak to Peak»، أي من القمة إلى القمة، فيجب ألا ترتعد فرائصنا من أن يدفع المجتمع الإسرائيلي النتائج المترتبة على الاتجاه نحو التطرف وأن ندفع معه (الفاتورة) كاملة.

أما السؤال عما إذا كانت الانتفاضة دفنت خيار التسوية، فأعتقد أن خيار التسوية هو خيار باق، ومن الممكن إذا بدّل المجتمع الإسرائيلي توجهاته ـ لاعتبارات تتأتى عن انهيار مشروع شارون السياسي ومع ضغط أمريكي لإيجاد حل «مع عدم وجود ما ينبئ عن حل من النوع المقبول» ـ فإن قطار التسوية قد يعود إلى سكته. وعموماً فإن خيار التسوية يبقى صمام أمان في وجه احتمال اندلاع حرب شاملة، وهو بالتالي صمام أمان في مواجهة إيقاف نقل الحرب بعيداً عن العمق الإسرائيلي بشرط ألا تتوازى مع عودة قطار التسوية مساومة من نوع إيقاف العمليات الاستشهادية. ونذكر هنا أن كيسنجر كان يفاوض الفيتناميين في باريس وكان يتوسّل وقف إطلاق النار، ولم يحدث التحول الحقيقي في الموقف الأمريكي إلا تحت ضغط المقاومة.

وفي ما يتعلق بتأثيرات المظاهرات الشعبية في الانتفاضة، فإن من المؤكد أن تحرك الشارع العربي سيزود الانتفاضة بطاقة وجدانية وربما بشرية؛ لكننا يجب ألا نعول على ما يسمى بحركة الجماهير وفقاً لنوع من الاستدعاء التاريخي لنموذج تلك الحركة في الخمسينيات والستينيات. ففي واقع الحال من الضروري أن تبقى حالة

التهاب وجدان الأمة، ولكنها يجب ألا تتحول إلى عامل ضغط على خيار عدم الخوض في حروب اقليمية وإنقاذ إسرائيل من مأزقها الراهن. بمعنى أنه يجب ألا ترسم الحالة العقلانية الاستراتيجية انفعالات الشارع العربي، إذ يجب ألا تكون العربة أمام الحصان. ومن المفيد ألا نبالغ في دور التعبئة لأن الشارع العربي ـ بالأصل ـ في حالة التعبئة، بل يجب أن تظهر حركة الشارع العربي مساندة لعقلانية عدم التورط بحرب شاملة، ولكن مع إظهار عامل ضغط على صعيدين: **الأول** بتأمين الرفد والدعم المادي للانتفاضة والمقاومة ما بقيت، و**الثاني** إظهار حجم الضغط الذي تتعرض له الحكومات شعبياً لدفع الضغط الأمريكي بالاستناد إلى مقولة الديمقراطية والرأي العام، وهو ما يشكل عامل توازن بشكل عام إزاء الضغوط الخارجية؛ أي يجب أن ندفع ضغطهم بمقولاتهم.

بالانتقال إلى السياسات العربية الرسمية إزاء قضايا الصراع مع إسرائيل، ألاحظ أن الدور السعودي دور رائد فيه نبرة ولغة غير معتادتين، والمبادرة السعودية لم تخرج عن قواعد لعبة التسوية بآفاقها الاستراتيجية وقواعدها التي انطلقت منها قواعد مؤتمر مدريد، والتي ضبطتها سوريا بالتوافق مع السعودية، وهي تكتيك ذكي لإحراج إسرائيل وإيجاد منافذ للموقف العربي وتخفيف الضغط الأمريكي بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، وهذا دور تكتيكي مهم للسعودية والعرب، ولكنني أخشى زج الأمريكيين للسعودية في محاولتها لرسم سياسة «الدولة أولاً» أي الدولة الفلسطينية من دون حدود ١٩٦٧ ومن دون قضية اللاجئين ومن دون قضية المستوطنات. . . عموماً إذا بقي الدور السعودي تكتيكياً سيكون الأمر له دلالة ناجحة، لكنني أحذر ـ على الرغم من قناعتي بعمق فهم السعوديين السياسي ـ من الانخراط في مشروع الدولة أولاً، وهذا ما يحاوله بوش حالياً. ولكن تصريحات الأمير سعود الفيصل حول المؤتمر الدولي مطمئنة لأنه ربطها بالمضمون وبما ينسجم مع المشروع العربي.

أما الدور المصري، فهو الذي لا يمكن قبوله ولا بأي شكل من الأشكال، لأن السياسة المصرية حصرت نفسها في دور صغير لدولة كبيرة وهو أن تكون جسراً بين العرب والولايات المتحدة الأمريكية من ناحية، وبين العرب وإسرائيل من ناحية أخرى. وهو دور لا يليق بدولة كبيرة كمصر! وهي تحتاج إلى اجتراحات استراتيجية من طراز رفيع. وهذا ما يفسر لماذا لا تستطيع مصر أن تقطع علاقاتها بإسرائيل، وفي واقع الحال، فإن إعادة النظر في السياسة المصرية أمر بات راهناً للغاية وعموماً نحن نطالب هنا بالحد الأدنى وليس بالحد الأقصى ولسنا نطالب بأن تكون مصر اليوم هي سوريا حافظ الأسد عام ١٩٨٣ عندما وصف كبير الصحفيين الفارق بين سياسة ريغان الذي جعلته يتلقى صفعة من حافظ الأسد في عملية المارينز الشهيرة في لبنان،

وبين سياسة حافظ الأسد نفسها، بأن مكان حافظ الأسد كصانع استراتيجية لدولة صغيرة هو البيت الأبيض بينما مكان ريغان يجب أن يكون في المهاجرين حيث القصر الرئاسي السوري، كما قال كبير الصحافيين الأمريكيين آنذاك، نريد من مصر أن تكون «البيت الأبيض العربي!» ولا نقبل لها أقل من هذا.

وأخيراً هنالك مشكلة كبيرة في التعامل العربي مع السياسة الأمريكية، وفي قراءة هذه السياسة وفهمها. ففي كثير من الأحيان يتعامل العرب مع السياسة الأمريكية وكأنها سياسة آلهة؛ أي أنها ليست سياسة بشر يختلفون وتحكمهم المصالح وتتحكم فيهم شروط مختلفة. وإذا كان بعض العرب يفهمون ذلك ولا يعلنون تفهمهم لاعتبارات تعبوية، فإن هذا يساهم إلى حد كبير في استمرار الوعي المزيف الناتج من موقف عدائي يتحول إلى موقف استعدادي بسبب الجهل بآليات اللعبة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية.

المشكلة ببساطة أن العرب لم يستثمروا في السياسة الأمريكية، مع أنها كالأسواق وكالبورصة تخضع لآليات الاستثمار. في الوقت الذي استثمر فيه الإسرائيليون السياسة الأمريكية جيداً (بكل ما تعنيه كلمة الاستثمار من معنى، أي أنهم دفعوا أموالاً ونظموا جماعات ضغط وناخبين وهم يحصدون منذ عام ١٩٥٦ بعد مكالمة آيزنهاور لبن غوريون مطالباً بالانسحاب) ها هم يحصدون الآن النتائج على كافة الصعد. وإننا لا زلنا نتعامل مع السياسة الأمريكية باعتبارها كتلة متجانسة معادية، وهذا افتراض مسبق لأنه بتعريف السياسة لا يوجد شخص معاد دائماً أو تيار معاد دائماً؛ وبقدر ما تكون هنالك وسائل تواصل تبدأ من الانتخابات على مستوى الولايات وصولاً إلى الانتخابات على مستوى الكونغرس بشقيه مجلس الشيوخ ومجلس النواب، يكون للنفوذ الخارجي تأثير كبير في السياسة. وأنا شخصياً لا أدري لماذا يتم استعداء السياسة الأمريكية بأسلوب التعبئة الشعبية، مع أنه من الممكن الانتقال إلى أسلوب الاستثمار في السياسة الأمريكية، وسأعطي مثالاً على ذلك:

في القانون الأمريكي هنالك ما يسمح بإقامة حفلات للناخبين لدعم مرشح ما حيث يدفعون ثمن ما يأكلون عشرات الأضعاف ويذهب الفارق إلى حملة هذا المرشح، ماذا فعلنا نحن لدعم المرشحين الأمريكيين؟ ولماذا نتصرف وكأن السياسة هي مواقف أخلاقية، مع أننا ندرك بالعمق بأنها مصالح مشتركة واعتماد متبادل. أذكر في هذا المجال أن الآيبك مؤسسة يدعمها حزب الليكود (تعني باللغة العربية اللجنة الأمريكية ـ الإسرائيلية للعلاقات العامة)؛ وهي مؤسسة أخذت تتحرك بقوة منذ تقريع جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية الأسبق لشامير على شاشات التلفزيون قبيل مؤتمر مدريد؛ وعملت بشكل كبير على تطويق الحزب الجمهوري الذي

لـم يكـن معـروفـاً بـولائـه الكبير لإسرائيـل مثلما هو حال الحزب الديمقراطي. ومن خلال المعلومات والمعطيات فقد أنفقت الآيبك وحدها على ١٠٤ مرشحين للكونغرس ودفعت أقصى مبلغ مسموح به قانونياً لكل مرشح. ومن أصل ٣١ مرشحاً دعمتهم لمجلس الشيوخ فاز ٢٨ مرشحاً. ومن أصل ٧٣ مرشحاً لمجلس النواب، باعتباره الأكثر قوة باتخاذ القرار التنفيذي، نجح لها ٥٧ مرشحاً. واستطاعت أن تقتلع من الكونغرس السيناتور تشارلز بيرسي عندما بدا أنه يتجه باتجاه آخر، ولـم يجد ذلك الشخص من يدعمه من الجهات العربية التي لا تستثمر في السياسة.

يمكننا أن نذكّر في هذا السياق أنه، وبعد تقريع بيكر لشامير، عمل اللوبي الإسرائيلي على تغذية ما يسمى بالجناح المحافظ الجديد في الحزب الجمهوري وجناح اليمين الجمهوري، حيث حصدوا خلال عشر سنوات تأييداً واسع النطاق من مفكري اليمين. وانطلق مفكرو المحافظين الجدد وبينهم كتاب صحفيون بارزون من أمثال تشارلز كراوتهايمر وبيل كريستول ونورمان فود هورتز بإطلاق حملة لدعم إسرائيل. والملاحظ أن الكثيرين منهم شقوا طريقهم في صفوف اليسار، ومن ثم انتقلوا إلى اليمين؛ بمعنى أن اختراقاً أساسياً قد حدث لتيار المحافظين الجدد الذي بدأ في عهد ريغان كتظاهرة هامشية وجانبية في مشهد الحزب الجمهوري ليصبح اليوم رأس الحربة الايديولوجي في هذا التيار. وهو تيار يتبنى نهج «أمريكا القوية والعادلة» ويدعم حرب بوش ضد الإرهاب، ولذلك لا يميز بين حرب بوش ضد الإرهاب وحرب شارون ضد ما يسمى الإرهاب، ويطلب منه بشكل واضح أن يكون رئيساً قاطعاً في وضوحه بحرب لا هوادة فيها ضد الإرهاب.

وممثلو المحافظين الجدد موجودون داخل الإدارة الأمريكية وخصوصاً في الجيوب اليمينية في قيادة البنتاغون، وممثلهم من أمثال نائب وزير الدفاع بول وولفويتز، ومستشار الوزير داغ فايت، ومستشاره الثاني ريتشارد بارل. وهم يتخذون موقفاً حازماً مؤيداً لإسرائيل منذ عهد بوش الأب ويعارضون أيضاً إجراء اتصالات مع عرفات، ويدفعون باتجاه عمل عسكري ضد العراق.

يجب أن نتذكر أن التيار المحافظ الكلاسيكي القديم في الحزب الجمهوري كان معارضاً لإسرائيل، لأن دعمها يتنافى مع مبادئ الجمهوريين القدامى الذين كانوا يحضون على تقليص المساعدة الخارجية إلى أبعد حد، ويفضلون أقل درجة ممكنة في الصراعات الاقليمية وبصورة عملية يفضلون الدول العربية الوازنة اقتصادياً لأمريكا على دولة كإسرائيل. ولكن هذا التيار انتهى فعلياً وأزيح بشكل دراماتيكي؛ ففيث بيوكانان تعرض لاتهامات باللاسامية، وأزيح خارج صفوف الحزب الجمهوري. ولا يزال جناح من التيار المركزي المناهض لإسرائيل يمثله روبرت نوباك، إلا أن التيار

المركزي الذي انتمى إليه في العقود السابقة قد أزيح إلى الهامش السياسي اليوم.

ويجب أن نتذكر أنه إلى جانب المحافظين الجدد والقدامى ثمة اتجاه في التيار الجمهوري يسمى بتيار المبشرين الأنغليكان وجمهور المؤيدين من حزام «الكتاب المقدس» الذي تستقي إسرائيل تأييدهم وذلك من عقيدة ظهور المخلص، ومن بينهم جيري بالفال وبات روبيرتسون وكارل توماس؛ وهم يعتقدون أن إحياء شعب إسرائيل هو وحده الذي يستطيع أن يقرب عودة المخلص والخلاص المسيحي المنتظر.

وفي واقع الحال، إن هذا التيار كان محط انتباه مناحيم بيغن منذ أن بدا واضحاً أن كارتر سينتهي، وأن صعود الاتجاه الجمهوري بات قوياً، الأمر الذي جعل من تركيز الليكود على ذلك التيار أساساً لنشوء منظومة علاقات غير مشروطة بين الليكود واليمين المسيحي الأمريكي الذي تحول في عهد بوش الابن إلى قوة ريادية داخل الإدارة الأمريكية؛ لأنهم قاموا بقسط كبير من الدور في صعوده. وهنالك رهان على أن دعمهم سوف يؤمن له الفوز في الانتخابات عام ٢٠٠٤، على الرغم من أننا نلاحظ أن الأغلبية الساحقة من اليهود لم تصوت لجورج بوش، بل صوت ٨١ بالمئة منهم للحزب الديمقراطي ممثلاً بآل غور، ومع ذلك فإنهم يلعبون على التيارين معاً ويلوحون لجورج بوش بإمكانية أن يغير ٨٠ بالمئة لمن صوتوا لآل غور رأيهم ويدعمون بوش.

من دون فهم هذه التفصيلات فإن أي تصور سياسي عن دعم جورج بوش لشارون، وتخفيف لهجته تجاهه وتقويض لغته تجاه مطالبته بالانسحاب الفوري، ومن ثم كيل الثناء لشارون باعتباره رجل سلام لا يمكن أن يكون فهماً للسياسة الأمريكية. ولهذا فلا يجوز لنا أن نتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها كلاً مطلقاً أو نسيجاً متجانساً له موقف هو موقف الشرّ منّا.

وقد سمعت بشكل مباشر من أحد أعضاء مجلس النواب الكبار جداً الذين زاروا دمشق والتقوا الرئيس السوري بشار الأسد، ما مفاده أننا ندرك بالعمق مدى مصداقية وشرعية وعدالة ما تطالبون به كعرب، ولكنكم لا تُدفِّعوننا ثمن أي موقف يمكن أن نأخذه تجاهكم، لكن الإسرائيليين يفعلون وأنتم غير فاعلين بالمطلق في سياستنا. وهذا ما يفسر سير الإدارة الأمريكية تجاه شارون بأنه متصل اتصالاً وثيقاً بقدرة هذا التيار على التأثير وتحويل الشرعية والحقوق والمصداقية والعدالة في هذا الاتجاه الذي يريدونه. فجورج بوش يسير اليوم بين حقول من الألغام والسياسة فعلياً ليست مواقف ثقافية أو أخلاقية، وهذا أمر يبدو أننا لم ننتبه إليه حتى هذه اللحظة بشكل عميق، حيث لا زلنا نتعامل مع السياسة الأمريكية بسذاجة أخلاقية وبسلوك غير سياسي وبمطالبات وجدانية وغير مستعدين للاستثمار في هذه السياسة.

ماهـر الطاهـر

تشهد الساحة الفلسطينية على مختلف مستوياتها هذه الأيام حالة من النقاش العاصف لا تعرفه عادة إلا في لحظات المفاصل التاريخية. . وعلى الرغم من الاختلاف الكبير بين التقييمات المتباينة لما آلت إليه الأمور بعد اجتياح شارون لمدن وقرى الضفة الفلسطينية في ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٢، إلا أنه من اللافت أن أحداً لـم يجرؤ على وصف ما وصلنا إليه على أنه نصر، كما هي العادة في مثل هذه الحالات، حيث تتردد بقوة الحجة التقليدية من قبل المبررين الموجودين في كل العصور والقائلين: «لقد أفشلنا خطة العدو، ولـم نمكنه من تحقيق كل أهدافه، إذاً ما تحقق هو انتصار». . على العكس تماماً سنجد أن كل ما يتم تداوله من تعابير، يصب في اتجاه آخر تماماً: زلزال، كارثة، ضربة قاسية. . الأمر الذي يعكس شعوراً عميقاً بالصدمة يسود الشارع الفلسطيني وتعبيراته السياسية.

في كل الأحوال ومهما اختلفت توصيفات ما شهدته فلسطين خلال نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، إلا أنه من المؤكد أن الجميع يتفق على أن النضال الوطني الفلسطيني دخل في مرحلة سياسية جديدة، وعلى الرغم من أنها بدأت تذر بقرنيها منذرة بمخاطر شديدة، إلا أن هذا وحده لا يكفي للخوض فيه منذ الآن في محاولة تحديد تفاصيل هذه المرحلة الجديدة، ليس فقط لأن ملامحها لـم تأخذ بعد شكلها النهائي، وأنها ما زالت في طور التشكل، بل لأن هذه السيرورة ستعتمد أساساً على المسارات اللاحقة التي ستعتمدها الأطراف الفاعلة في الصراع وهم كثر. . لكن إذا كان من الصعب منذ الآن وضع تصورات عن التطورات اللاحقة التي ستحملها المرحلة الجديدة في طياتها، فهذا لا يمنع أبداً من محاولة رصد بعض سمات هذه المرحلة، والتي بدأت تتكشف وتتضح.

في البداية يجب أن نسجل أن الوضع الفلسطيني دخل المرحلة السياسية الجديدة بعد تعرضه لضربة عسكرية قاسية شملت بنية المجتمع الفلسطيني ومؤسسات السلطة المدنية وأجهزتها الأمنية في الضفة الفلسطينية، وكذلك البنية التنظيمية لفصائل العمل الوطني فضلاً عن أجنحتها العسكرية، ومؤسسات العمل الأهلي. . وطبعاً لا أحد يستطيع أن يغفل حقيقة أن الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من عدم التكافؤ المريع في موازين القوى، قاوم ببسالة منقطعة النظير هذا العدوان الوحشي، وقاتل في بعض المواقع حتى الجدار الأخير والطلقة الأخيرة. في المقابل، فإن إسرائيل لجأت في حربها. . . هذا إذا صح أصلاً تسمية ما جرى بالحرب. . إلى خروقات فظيعة لقواعد القوانين الدولية، تمثلت في إعدام الأسرى، وترك الجرحى ينزفون حتى الموت، واستخدام سيارات الأسعاف كأفخاخ موت للإيقاع بالمقاومين. . واقتحام المستشفيات

وخطف الجرحى منها، وعدم التفريق بين المدنيين وحملة السلاح، واعتقالات عشوائية واسعة في معظم المناطق طالت الذكور من سن الثالثة عشرة إلى الخامسة والستين، ووضعهم في معسكرات اعتقال تذكر بما فعلته القوات النازية. واستخدام المدنيين كدروع بشرية، وتجريف مناطق بأكملها آهلة بالسكان وفي بعض الحالات فوق رؤوس أصحابها كما حصل في مخيم جنين الباسل وحي القصبة في نابلس الذي يعتبر من أهم المعالم الأثرية حيث يعود تاريخه إلى أكثر من ألفي عام.. وقصف دور العبادة، الأمر الذي أدى إلى تدمير مساجد تاريخية، وحصار كنيسة المهد وإحراق مكتبتها.. وتدمير منهجي لعناصر البنية التحتية للمجتمع الفلسطيني كتخريب شبكات الكهرباء. والماء والهاتف، وتدمير المصانع وتجريف الأراضي المزروعة وقطع الأشجار، بل وصلت الأمور إلى حد اقتلاع أعمدة الكهرباء ونزع الإسفلت عن الشوارع..

المريع في الأمر، أن العالم بأسره تابع كل هذه الأمور عبر شاشات التلفزة، بصمت أو بإدانات خجولة، على الرغم من أن كلاً منها يستحق على مرتكبها أن يحاكم بتهمة ارتكاب جرائم حرب أو فظائع بحق الإنسانية، وبالتأكيد ما كانت إسرائيل لتستطيع أن تقوم بكل هذا دون أن تكون مطمئنة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ستقدم لها الحماية الكاملة والتغطية على كافة الصعد وفي كل المحافل.

وهنا نصل إلى السمة **الثانية** للمرحلة الجديدة والمتمثلة في انتقال الولايات المتحدة من مرحلة الانحياز السافر لإسرائيل إلى طور الشريك الكامل، ولا شك في أن أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر وما تلاها من انهيار سريع لحكم طالبان قد لعبت دوراً حاسماً في هذا الاتجاه، حيث أصيبت إدارة بوش بما يمكن تسميته بغطرسة القوة، أي الاقتناع الكامل بأن أمريكا بات في إمكانها أن تفعل ما تريد في أي مكان في العالم، وأي معارضة جدية تقف في طريقها ليس لها إلا العصا الغليظة.. ونتذكر جميعاً المقولات السخيفة التي تبسط العلاقات الدولية إلى درجة السذاجة، والتي أطلقها الرئيس بوش مثل «محور الشر» و«كل ما هو ليس معنا هو ضدنا»... وفي هذا السياق نجحت إسرائيل عبر الجهود المتفانية للوبي اليهودي في الولايات المتحدة والمتضافرة مع تحركات اليمين المسيحي المتصهين، والذي بات الآن يتمتع بقوة جماهيرية ضخمة (يقدر البعض عدد أتباع هذا اليمين المتصهين ما بين ٦٠ ـ ٧٠ مليون شخص) بخلق رأي عام أمريكي يقول بأن إسرائيل في معركتها ضد الفلسطينيين إنما هي تتصدى لـ «الإرهاب» نفسه الذي يواجه أمريكا في أفغانستان.

هذه الشراكة الأمريكية تجاوزت التخطيط إلى الحماية المعنوية، فحتى عندما اتخذ مجلس الأمن الدولي قرارات بصياغة أمريكية لإرسال لجنة تقصي الحقائق لما حصل من جرائم حرب في مخيم جنين، استطاع شارون أن يفرغ هذه اللجنة من مضمونها، قبل

أن يرفض قدومها إلى المنطقة. وطبعاً ما كان لينجح بذلك لو كانت أمريكا جادة في الأمر أصلاً. ولـم يقتصر الدور الأمريكي على ذلك، ولا حتى على الوعد بتغطية تكاليف الحملة الإسرائيلية مالياً عبر صرف مساعدات طارئة، بل تجاوزها إلى الضغط على بعض الدول العربية لتمارس بدورها الضغط على الطرف الفلسطيني.

وهكذا نصل إلى السمة **الثالثة** التي تتعلق بالوضع العربي والذي كان من المفترض أن يكون العمق الأول للانتفاضة، لكن واقع الحال خلال العشرين شهراً الماضية يؤكد للأسف المقولة الشهيرة التي تصف العرب كنظام رسمي بأنهم «ظاهرة صوتية»، حيث اكتفوا في الأشهر الأولى للانتفاضة بتقديم الدعم عبر البيانات والخطب الصاخبة.. وحين أجبرتهم شعوبها على عقد قمتين وقرروا بالإجماع تقديم مساعدات مالية عاجلة للشعب الفلسطيني، لـم يلتزم معظمهم بتعهداته.. ومع تواصل الانتفاضة وانتقال شرارتها إلى الشوارع العربية التي أخذت ترتفع بسقف شعاراتها خلال تظاهراتها الشعبية، بدأت بعض الحكومات العربية تستشعر الخطر الآتي، وتعبر عن امتعاضها من استمرار الانتفاضة في فلسطين، لأنها بتفاعلاتها تكشف مدى إفلاسها وعجزها وضعفها..

وبعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر وما تلاها، بدا معظم الحكام العرب وقد أصابهم الرعب مما فعلته أمريكا في افغانستان، وذعرهم هذا جعلهم مطواعين لدرجة الخنوع لما تطلبه واشنطن، اتقاء لغضبها وحفاظاً على بقائهم، لكنهم كانوا ممزقين بين الرغبة في تبرئة الذات أمام الولايات المتحدة من تهمة العلاقة بالإرهاب، والخوف من الانفصال النهائي عن جماهيرهم الضاغطة باتجاه تقديم الدعم للأشقاء الفلسطينيين.. في هذا السياق، جاءت مبادرة الأمير عبد الله والتي تحولت لاحقاً إلى مبادرة سلام عربية أطلقتها قمة بيروت، لكن الرد الإسرائيلي على ذلك كان مفجعاً، بل إلى درجة ما ساخراً، ففي اليوم نفسه الذي انفضت فيه القمة قامت القوات الصهيونية باجتياح الضفة الفلسطينية.

اللافت أن دخول المنطقة في خضم المرحلة الجديدة، ما كان ليتم لولا الدور العربي الرسمي الذي لـم يجد أمامه ما يفعله سوى استجداء تدخُّلٍ أمريكي يلجم شارون ويرفع عن أصدقاء واشنطن الحرج الذي هم فيه.

أما السمة **الرابعة**، فتجدها في الطريقة التي دشن بها الطرف الفلسطيني الرسمي عبوره إلى المرحلة الجديدة، حيث قام بخطوتين كان لهما وقع الزلزال على الوضع الداخلي الفلسطيني، وطبعاً نقصد هنا صفقتي أريحا وبيت لحم، فالأولى أدت إلى فك الحصار عن الرئيس عرفات ولكن مقابل زج ستة مناضلين في سجن بأريحا تحت إشراف ضباط بريطانيين وأمريكيين... وعلى رأس هؤلاء المناضلين كان الرفيق أحمد

سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الأمر الذي سجل سابقة خطيرة لـم تحصل من قبل على امتداد مسيرة النضال الوطني، وكذلك العميد فؤاد الشوبكي مدير الإدارة المالية للأجهزة الأمنية الفلسطينية والذي أصرت إسرائيل على سجنه لدوره في سفينة كانت تحمل أسلحة للمقاومة الفلسطينية. أما البقية فهم المسؤول العسكري للجبهة الشعبية في الضفة الفلسطينية، وثلاثة مناضلين تتهمهم بأنهم قاموا بتنفيذ حكم الإعدام بواحد من أعتى رموز التطرف في الحركة الصهيونية هو رحبعام زئيفي صاحب مقولة «الترانسفير»، أي ترحيل الفلسطينيين عن أرضهم.. وقد حوكم هؤلاء الأربعة في محكمة عسكرية مرتجلة عقدت في مقر عرفات المحاصر، وهنا أيضاً سجلت السلطة سابقة خطيرة أخرى، فمحاكمة مناضلين على عمل كفاحي قاموا به ضد العدو، تجعل النضال الوطني الفلسطيني برمته وفي مختلف مراحله يبدو قابلاً للمحاكمة والإدانة.. وهذه الواقعة نفسها باتت قابلة لممارستها مع مناضلين آخرين مهما علت مراتبهم.. ولا يفوتنا هنا التشديد على أن هذه المحكمة تعطي تبريراً أخلاقياً للمحاكمات الصورية التي يمارسها العدو بحق الفدائيين الفلسطينيين والتي لـم نعترف يوماً بشرعيتها، بل أصر المقاوم الفلسطيني على امتداد مسيرة النضال الوطني على اعتبار كل من تعتقلهم إسرائيل أسرى حرب لا تجوز محاكمتهم.

وربما تساءل البعض هنا، هل كان في إمكان السلطة أن تفعل غير ما فعلته للخروج من المأزق الذي وجدت نفسها فيه؟ نقول: أولاً إن السلطة أساساً هي من وضعت نفسها في هذا المأزق حين اعتقلت هؤلاء المناضلين، وفي كل الأحوال كان عليها، عدم المساس بقضايا جوهرية تتعلق بمشروعية النضال الوطني الفلسطيني.

هذه الملاحظة نفسها نسجلها أيضاً على صفقة بيت لحم التي انتهت بفك الحصار عن كنسية المهد مقابل إبعاد ١٣ مناضلاً خارج الوطن. وهنا أيضاً نجد أن السلطة ضحت باعتبارات استراتيجية وسجلت سابقة خطيرة، وهي توقيع طرف فلسطيني على إبعاد فلسطينيين خارج وطنهم، وهذا يعني أن مثل هذا الأمر بات قابلاً للتكرار لاحقاً..! من جهة أخرى، فإن ما جرى ألقى بعض الأضواء على نظرة السلطة إلى حق العودة؛ فمن يوقع على مثل هذه الصفقة، كيف سيصمد ويناضل بعناد لتحقيق حق العودة لملايين اللاجئين إلى أرضهم فلسطين؟

سليم الحص

في الانتفاضات السابقة، كما في انتفاضة الأقصى، تجلّت الوحدة الوطنية الفلسطينية بأبهى وجه، وتميزت انتفاضة الأقصى بتشبث الفلسطيني بأرضه. فعلى الرغم من المجازر التي نفذتها إسرائيل، لـم يبرح الفلسطيني أرضه. واقترنت انتفاضة الأقصى بهدف مرحلي محدد هو إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس،

وانسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط العام ١٩٦٧ بموجب القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن، وتأكيد حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وإذا لم تحقق انتفاضة الأقصى أهدافها المرحلية، فقد أظهرت معطياتها أنها ستتكرر، أي أنها لن تكون الأخيرة حتى تحقيق الأهداف المرحلية. ولقد برزت الوحدة الوطنية بوضوح في انتفاضة الأقصى، بما ينم عن إجماع في الموقف بين الفلسطينيين. وكانت مشاركة الأحداث والشباب ظاهرة لافتة. وأحسب أنه لو وجدت القيادة الموحّدة لسهل استهدافها. المفروض أن يكون التنسيق تاماً بين الفصائل من خلال آلية غير معلنة.

وكما استقطبت الانتفاضة دعم جميع الفلسطينيين في الأرض المحتلة، استقطبت مثل هذا الإجماع بين الفلسطينيين في كل مكان من العالم. وكان لهؤلاء دور في المساهمة في تعبئة الرأي العام لصالح قضية فلسطين في مختلف أرجاء العالم.

وفي الحديث عن هذه الانتفاضة ـ واستناداً إلى الأسئلة التي طرحتها الورقة ـ ثمة حقائق لا سبيل إلى تجاهلها ومنها:

ـ ما كان في إمكان الانتفاضة بمفردها تحييد سلاح العدو الاستراتيجي. إن ذلك كان يستوجب موقفاً دولياً رادعاً، وهذا الموقف لم يكن متوافراً بسبب الانحياز الأمريكي السافر إلى إسرائيل، والدعاية الصهيونية في العالم التي صورت الانتفاضة بأنها حركة إرهابية، وقد لقيت هذه الدعاية أرضاً خصبة بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر في نيويورك وواشنطن.

ـ إن وجود السلطة الفلسطينية أتاح لأمريكا ومراجع دولية أخرى مطالبتها بالإجهاز على المقاومة باعتبارها، في نظر أمريكا، ظاهرة إرهابية. ثم إن السلطة وقفت موقفاً ملتبساً حائراً متخبطاً مما أضعف موقف المقاومة. ومن أمثلة ذلك أن قرارات وقف إطلاق النار التي أعلنت عنها كانت ستؤدي بها إلى التزامها إنهاء الانتفاضة. ولكن الانتفاضة كانت أقوى فلم تدع هذه القرارت تمر.

ـ أسلوب المقاومة المسلحة لم يؤثر، على ما يبدو، سلباً في طابع الانتفاضة الشعبي، ولو أن سلاح الحجارة تميز بإشراك كل القطاعات الشعبية في الانتفاضة، ولا سيما منها الأحداث والأطفال. غير أن هذا يختلف أمره عن أمر العمليات الاستشهادية في العمق الإسرائيلي؛ فبقدر ما استهدفت العمليات الاستشهادية المدنيين الإسرائيليين، فقد مكنت الصهيونية من تصوير الانتفاضة بأنها ظاهرة إرهابية، ولم يقابل هذه الحملات الصهيونية حملات عربية لتصحيح الصورة. في كل حال، نشدد على أن المقاومة المسلحة والانتفاضة وجهان لعمل واحد، مع العلم أن الانتفاضة بدأت بالحجارة ويجب أن تبقى عودتها إلى الحجارة احتمالاً جدّياً.

ـ نجحت الانتفاضة في أمرين: فمن جهة أحدثت شرخاً في المجتمع والجيش الإسرائيلي وإن بقي محدوداً، ومن جهة ثانية وحدت كثرة من الإسرائيليين حول شارون. ومن المرجّح أن يتوارى الشرخ نهائياً إذا استطاع شارون أن يخمد الانتفاضة نهائياً، وذلك على قاعدة أن نجاحه سيفرض نفسه. نعم، لقد أثرت الانتفاضة في الرأي العام الإسرائيلي إذ أحدثت شرخاً في المجتمع والجيش وأحدثت التفافاً حول شارون وعدوانيته، وحركت مخاوف الإسرائيليين الذين كانوا ولا يزالون يعيشون هاجساً مؤداه أن إسرائيل إن خسرت معركة خسرت الحرب، وإن خسرت الحرب خسرت نفسها. ومع ذلك، فإن الخسائر التي أنزلتها الانتفاضة بإسرائيل عوّضها الإسرائيليون، بفعل الحملات الصهيونية، بكسب قطاع كبير من الرأي العام في أمريكا وبعض أوروبا.

ـ إن التسوية قدر لا بد يوماً من الوصول إليه، ولكن السؤال هو: بأية شروط تتحقق تلك التسوية؟

ـ كان تجاوب الشارع العربي مع الانتفاضة غامراً وعميقاً، وكان لذلك انعكاس إيجابي على الانتفاضة معنوياً وسياسياً، بقدر ما أثر هذا التجاوب في مواقف الدول العربية. وإذا كان مما لا يرقى إليه الشك عمق الالتزام الشعبي العارم بالقضية الفلسطينية، فإن الموقف العربي الرسمي يبقى مقصّراً في حق الانتفاضة ما دامت الدولتان العربيتان اللتان ترتبطان بمعاهدات سلام مع إسرائيل، مصر والأردن، لم تقطعا علاقاتهما بإسرائيل، وما دام سلاح النفط لم يُشهر، وما دام الدعم المادي هزيلاً. وإذا كان من الممكن أن نعترف بأن مكانة المملكة العربية السعودية في أمريكا معروفة، ونستطيع من خلالها التأثير في الموقف الأمريكي (ولعلّها فعلت بعض الشيء من خلال زيارة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله للرئيس الأمريكي جورج بوش)، فإن مصر قصَّرت في حق الانتفاضة إذ لم تقطع علاقاتها بإسرائيل. أما الهجوم اللفظي على إسرائيل فلا يكفي. كذلك لم تطلق حرية التظاهر في الشارع لنصرة المقاومة الفلسطينية. وما ينطبق على السياسة العربية الرسمية ينطبق على مثيلاتها في العالم الإسلامي؛ ذلك أن تراجع إيران عن استخدام سلاح النفط غير مفهوم وغير مبرر!

ـ لم تلقَ الانتفاضة الاهتمام الدولي المفروض لأن أمريكا، وهي القوة المهيمنة على الساحة الدولية، تصرفت بانحياز كلي لإسرائيل، وكذلك لأن الدعاية الصهيونية نجحت إلى حدٍ بعيد بتصوير العمليات الاستشهادية بأنها عمليات إرهابية. ومردّ ذلك إلى السطوة الصهيونية على مصادر القرار في أمريكا وسيطرتها على وسائل الإعلام، وقد يكون في الأمر مصالح انتخابية، وانتخابات الكونغرس على الأبواب.

ـ كانت لأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر تداعيات مدمرة على قضية فلسطين، مثلما كان للهجوم العسكري الإسرائيلي بكل الأسلحة المتطورة نتائج كارثية على أوضاع الانتفاضة في غياب الرادع العربي والدولي، مما يملي على قيادات المقاومة إعادة النظر في استراتيجيتها. وفي كل الأحوال، ما كان في إمكان الانتفاضة أن تحقق ـ بقواها الذاتية ـ أيّاً من أهدافها من دون دعم عربي واسع. ومن المؤسف أن هذا الدعم لم يتحقق!

هيثم الكيلاني

ثمة زوايا عدة يمكن أن ينظر منها إلى الانتفاضة الفلسطينية ومستقبلها. وستكون هذه المداخلة مقتصرةً على زاوية محددة، بصورة رئيسة، هي زاوية الأمن القومي العربي. وفي غضون الملاحظات التالية يمكن التعرف أيضاً إلى الإجابات عن بعض التساؤلات التي طرحتها ورقة الأسئلة:

ـ لم تبدأ الانتفاضة بقرار، حتى تنتهي بقرار. فهي ردّ شعبي على حالة محددة هي الاحتلال. وطالما أن الاحتلال قائم فإن رفض الاحتلال قائم أيضاً. وهذا الرفض يتجسّد الآن في انتفاضة شعبية. إن الانتفاضة شكل من أشكال عملية التحرر الوطني. والتعامل مع الاحتلال والاستعمار يخضع عادةً لعامل ميزان القوى الذي يميّزه في الطرف الفلسطيني الساعي إلى التحرر، بأنه تعبير عن إرادة شعب. وهنا يخرج ميزان القوى من دائرة الحساب (كميزان قوى) ليدخل في دائرة تصارع الإرادات. وإرادة التحرر هي التي تغلب وتنتصر في نهاية الصراع.

ـ لقد قاتل الشعب الفلسطيني في الرد على الحرب الإسرائيلية ضده وحده، وتحمّل عبء الاحتلال وثقل الآلة الحربية الإسرائيلية وحده. ولم يكن في حاجة إلى متطوعين أو مقاتلين، بقدر ما كان في حاجة ماسة إلى **أمرين اثنين**: السلاح، وتخفيف العبء عنه بفتح جبهات قتال عربية، سواء كانت بالجيوش، أو بالمقاتلين الشعبيين. ونظراً إلى أن الانتفاضة لجأت إلى السلاح، فقد كانت في حاجة جد ماسة إلى أسلحة وذخائر، كثيرة كماً ونوعاً، وبخاصة: الأسلحة المضادة للمدرعات والحوامات.

ـ لم يكن لإسرائيل أن تنفذ خطة «السور الواقي» وقبلها «خطة أورانيم»، وغيرهما، لو لم تنل التأييد العلني وغير العلني من الإدارة الأمريكية. ويمكن اعتبار الموقف الأمريكي المؤيد نتيجةً طبيعية للتحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل. كما أنه نتيجة لإرادة الإدارات الأمريكية المتتالية في قهر الأمة العربية. وليس من شك في أن الانتفاضة لم تستطع، بسبب قصور السلاح والذخيرة، أن تواجه خطة «السور الواقي» بتدمير بنيتها والنصر عليها وإخراج سلاح العدو من المعركة، أو شلّ قدرته على القتل والتدمير.

ـ ركبت إسرائيل مركب الحرب المعلنة ضد الإرهاب، وذلك بتفسيرها أن حربها ضد المقاومة الفلسطينية تندرج في إطار مكافحة الإرهاب، وإقناعها الإدارة الأمريكية بذلك. أما الموقف العربي، فقد استند إلى خيار السلام، دون أن يوفّر له العوامل اللازمة لجعله واقعاً يتم فرضه على منطقة «الشرق الأوسط». وهذا يبدو واضحاً في القمة العربية بالقاهرة (٢٣/ ٦/ ١٩٩٦) وبيروت (٢٨/ ٣/ ٢٠٠٢). وإذْ نشأ اتجاه في بعض الأقطار العربية لحصر مهام القوات المسلحة في الدفاع عن القطر في إطار حدوده (وفي هذا تغيير لمفهوم معاهدة الدفاع المشترك، ولقرار مجلس الدفاع المشترك)، فقد كانت النتيجة أن حرب الجيش الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني كانت أكبر من قُدُرات الانتفاضة في مفهوم ميزان القوى. لهذا فقد كان واجباً وضرورياً في إطار قومية القضية الفلسطينية أن تتخذ الدول العربية تدابير عسكرية واقتصادية وسياسية تجسّد قومية القضية. أما المواطن العربي في الأقطار العربية فلم يستطع أكثر من إظهار غضبه وتأييده الانتفاضة والتبرع ببعض ماله وملكه، ولكنه لم يستطيع أن يقطع علاقة تعاقدية بين قطره وإسرائيل، ولا أن يفتح جبهات قتال رسمية أو شعبية.

ـ استطاعت انتفاضة ١٩٨٧ أن تحوز تعاطف قطاع من الرأي العام العالمي أكبر من القطاع الذي حازته الانتفاضة الحالية، بسبب اكتفاء الأولى بالحجارة في حين أن الانتفاضة الحالية لجأت أيضاً إلى السلاح، ولم تستطع مجاراة الطرف الإسرائيلي بما لديه من أسلحة وذخائر، ذات تقانة متقدمة، ومنها ما هو أمريكي الصنع، أو مصنوع في إسرائيل بتقانة أمريكية. ثم إن هناك سبباً آخر لشعبيتها العالمية، هو كون المقاومة شعبية صرفاً، أي لا علاقة لها بأي قيادة حكومية. وهذا ما أثّر في ميزان القوى الذي سعت منظمات المقاومة إلى تعديله أو التأثير فيه بالاستشهاد.

ـ لم يعد ممكناً في ظروف ما بعد الحرب الباردة، وفي فترة التسلط الأمريكي، وفي ما بعد أحداث ١١/ ٩/ ٢٠٠١، التفاوض والمقاومة معاً في آن واحد. فالإدارة الأمريكية مقتنعة بأن أعمال المقاومة الوطنية الفلسطينية هي أعمال «إرهابية». ولهذا فإنها تعتبر حرب إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني مشاركة من إسرائيل في الحرب المعلنة ضد الإرهاب. ويعني هذا أن دور السلطة الفلسطينية القائم على ثنائية التفاوض والمقاومة أصبح غير ممكن في الظروف الراهنة.

ـ نادت منظمات شعبية وأحزاب عربية كثيرة بمقاطعة المنتجات الإسرائيلية والأمريكية. ويحتاج الأمر، في إطار تلك المنظمات والأحزاب، إلى تعاون وتنسيق حتى تتحقق المقاطعة. وهذه تجربة تجربها الأمة العربية امتحاناً لقُدُراتها.

ـ أصبح واضحاً الآن أن هدف جعل فلسطين كلها عربية صرفاً يواجه الآن قراراً

عربياً على مستوى القمة (قرار قمة بيروت، آذار/ مارس ٢٠٠٢) إضافة إلى مواقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية والأمم المتحدة وقطاع كبيرة من الرأي العام العالمي وأجهزة الإعلام.

عزمي بشارة(*)

خير الدين حسيب: أهلاً بالأخ عزمي. . الإخوان ينتظرون المداخلة. وتستطيع التعليق على المحورين الأول والثاني في الوقت نفسه حتى لا نستبقيك طويلاً. .

ـ **عزمي بشارة**: بلغ تحياتي للإخوان المشاركين.

ـ **خير الدين حسيب**: والإخوان جميعهم يبلغونك أطيب التحيات.

ـ **عزمي بشارة**: سلامي للجميع ويا ليتني موجود بينكم، وأعتقد أنكم في المركز أصبتم في طرح الأسئلة، لأنها الأسئلة التي تشغل الآن المجتمع الفلسطيني كله والمجتمعات العربية المسيسة إلى حد بعيد؛ والنقاش دائر بشكل حيّ غير مسبوق في الأطر الفلسطينية المختلفة، حتى في الصحافة في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي منتديات عديدة تعقد في رام الله ونابلس وغيرها. . . وتصلني أصداء نقاشات تجري داخل الفصائل الفلسطينية القائمة. وهذا النقاش الحيّ يذكرني بالنقاش الذي تم بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ مع فوارق، كما مع أمنية أن لا تكون نتيجته كما كانت نتيجة نقاشات ما بعد ١٩٨٢. ليست هذه هي المرة الأولى التي يمرّ فيها الشعب الفلسطيني بتجربة تتم مناقشتها بأشكال متوازية غير متّصل بعضها ببعض لأن هناك عوالم مختلفة وثقافات مختلفة (Subcultures) تناقش في داخلها دون أن يكون هناك من يلخص هذا النقاش. بمعنى أن القيادة الفلسطينية أو المؤسسة الفلسطينية ـ نتيجة لغياب الدولة ـ تبدو محلّقة فوق النقاش، لا يصلها هذا النقاش ولا علاقة لها به، وبالتالي في الإمكان أن يجري حوار لكن مداه محدود وبخاصة أنه كان في الوسع تلخيص مثل ذلك النقاش في ما مضى، في سنوات الثمانينيات بالانتقال من مجموعة سكانية فلسطينية إلى أخرى: من الأردن إلى لبنان، ومن لبنان إلى تونس، ومن تونس إلى فلسطين، وهكذا. الآن لا يمكن الانتقال إلى أي مكان، ولا يمكن تجنب هذا النقاش. فالقيادة الفلسطينية مضطرة في المرحلة الراهنة إلى أن تواجه مباشرة قضايا شبيهة بالقضايا التي طرحتموها في المركز. ومع ذلك ما زلت متخوفاً من أن تجري مجموعة نقاشات متوازية لا تربطها علاقة. يعني أنا أشك في أن تكون هنالك علاقة

(*) بسبب صعوبة حضور د. عزمي بشارة من فلسطين المحتلة إلى لبنان، فقد شارك بمداخلته في حلقة النقاش عبر الهاتف.

بين الحوار الجاري في رفح وخان يونس وبين المنتديات الفكرية الجارية في رام الله. أشك في أن تكون هنالك علاقة بين طبيعة النقاش ومنطلقات النقاش. وأيضاً هذه «الفزعة» تكاد تكون «الفزعة» نحو الإصلاح. والمصطلحان متناقضان. فجأة صار الجميع مع الإصلاح. وفي اعتقادي أن هذه الكلمات مقبولة جماهيرياً. الإصلاح (Reform) هي كلمة جيدة وجميلة تغطي من وراءها، وتختبئ وراءها نيات مختلفة، فالذي كان عملياً ضد الانتفاضة ومع قبول مقترحات كامب ديفيد هو الآن مع الإصلاح. والذي كان مع الانتفاضة وضد مقترحات كامب ديفيد هو أيضاً مع الإصلاح، ولكن مع إصلاح من نوع مختلف لمواصلة طريق النضال.

في اعتقادي هنالك سؤالان مركزيان مطروحان للنقاش، وهكذا لاحظت ورقتكم التي اطلعت عليها بالأمس بتمعن، وإن كانت المناقشات الجارية على الساحة الفلسطينية بشكل ما تتجنبهما: **الأول** أن على السلطة الوطنية الفلسطينية وما حولها من تنظيمات ونخب أن تقرر هل هي قيادة حركة تحرر وطني أو قيادة دولة قيد التكوين؟ وهذا أمر أساسي، لأن حسمه يقرر السلوك السياسي. هذا الارتباك ساد في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، ولكنه تأصل بشكل حاد في السنوات الأخيرة لأنه وجد له مؤسسات بعد «أوسلو»!

السؤال **الثاني** المطروح وهو جوهري وأساسي، هو هل في الإمكان إذا حسمنا وضعنا كحركة تحرر وطني أن نشتغل بأكثر من استراتيجية مقاومة واحدة؟ وهذا أمر ليس مطروحاً على السلطة الفلسطينية لكنه مطروح على المعارضة الفلسطينية، وإن كنت لا أدري ما قيمة هذه التسميات (سلطة أو معارضة) في غياب دولة، إذ تبدو لي ناشئة عن اعتقاد أن هناك دولة قيد الإنشاء والتكوين. على أية حال، الفصائل الرافضة لأوسلو، أو التي لم تقبل بأوسلو، هل في استطاعتها أن تتبنى استراتيجية مقاومة للمدى البعيد إذا اتفقنا أن العمل يجب أن يكون باتجاه استراتيجية مقاومة؟ هل في إمكاننا تبني استراتيجية مقاومة دون بلورة هدف سياسي موحد تشتق منه ـ ومن الأدوات الموجودة لدينا ـ استراتيجية واحدة للمقاومة أمام استعمار واحد، وجيش نظامي واحد؟ يجب أن تكون هذه الاستراتيجية واحدة. لا نستطيع أن نسمح لأنفسنا بطرح استراتيجيتين أو ثلاث أو أربع، لأن هذا لا يؤدي إلى إرباك الشعب الفلسطيني وحلفاء الشعب الفلسطيني فقط، وإنما يؤدي أيضاً إلى حال من الضعف أمام الخصم الذي لديه استراتيجية واحدة.. لأن لديه دولة منظمة وبرلماناً منظماً، ولكن حتى بوجود برلمان منظم، حاول أن يحافظ على حكومة وحدة وطنية واحدة على الرغم من أنه ليس في حاجة إليها. حتى لو كانت المعارضة موجودة في البرلمان الإسرائيلي.. فلديه جيش نظامي واحد والكل وراءه: المعارضة والائتلاف، هذا سؤال كبير في

اعتقادي. وعلى أية حال، سأعود إلى الوضع كما رأيناه على ساحة الاجتياح الإسرائيلي.. والعدوان الإسرائيلي الهمجي، وشاركت فيه عناصر تخريبية، مثلما أنه لم يكن عقلانياً تماماً، ولم يَخْلُ من الروح الانتقامية حتى من المنطلق الإسرائيلي.

هل كان هذا العدوان بشكله الذي حصل به نتيجةً لعمليات استشهادية، أم كان نتيجة لخطة معدة سلفاً... إلخ؟ في اعتقادي أن العدوان الإسرائيلي الأخير كان معداً له على شكل سيناريوهات عسكرية منذ أن انهارت كامب ديفيد، فقد أعدت المؤسسة العسكرية لقيادتها السياسية خططاً عسكرية للخروج من المأزق ولاجتياح المدن الفلسطينية. بالتأكيد كانت هناك خمس أو ست خطط اختاروا منها واحدة. لكن القرار السياسي، والتوقيت السياسي لهما علاقة بقضايا أخرى. **أولاها** نضوج الوضع العالمي بعد ١١ أيلول/سبتمبر، حيث جرت المحافظة على وتيرة حركة السياسة الإسرائيلية على إيقاع السياسة الخارجية الأمريكية نفسه. وهذه كانت بوصلة تمسك بها شارون طوال الفترة، وحاول ألا يدخل في صراعات مع الولايات المتحدة حتى ولو صراعات تكتيكية. لم يكن شارون يرغب في أن يتحرك دون «حزب العمل»، وكان مستعداً للاستغناء عن ليبرمان وعن اليمين المتطرف من أجل بقاء «حزب العمل» في الحكومة؛ إلى أن وصل «حزب العمل»، إلى قناعة بضرورة هذا الهجوم. و**ثانيتها** مبادرة السلام العربية من بيروت، وعدم وجود رد إسرائيلي عليها. وهذه وغيرها أمور تحكمت بلا شك في اختيار التوقيت.

ولكن أيضاً نعودُ إلى موضوع الاستراتيجيات ـ لا بد من أن نلاحظ أن المقاومة عادةً ما تتجنب المواجهات الشاملة مع الخصم، وفن المقاومة وفن حرب العصابات يتضمنان فيما يتضمنان تجنب الحرب النظامية الشاملة، لا بل تجنب مواجهة كسر العظم، ولا أعتقد أن لدى المقاومة الفلسطينية استراتيجية لتجنب المواجهة الشاملة، وأكثر من ذلك، لا أدري إذا كانت لها استراتيجية. لأَكُنْ واضحاً: هناك عمليات، نعم؛ ولكن، هل هناك استراتيجية محكمة تحكم هذه العمليات سوى مقولات عن «توازن الرعب». وما هي نتائج توازن الرعب؟ هل تؤدي إلى مواجهة شاملة أم أنها لا تؤدي إلى مواجهة شاملة؟ هل هناك رغبة فلسطينية في مواجهة شاملة أم أن استراتيجية المقاومة هي تقليل قدرة الخصم على الاحتمال، وبالتالي ضبط هذه العملية بشكل محكم بحيث تبقى في إطار تقليل قدرة الخصم على الاحتمال، وتقليل قدرته على استخدام قوته العسكرية ضد الشعب المناضل ضد الاحتلال، وبالتالي رفع قدرة الشعب على الصمود وعلى التحمل؟ إذا كانت المقاومة تذهب في اتجاه معاكس وقبل أن تبحث عن ذاتها فلتبحث أولاً إن كانت لديها استراتيجية. وأنا أقصد استراتيجية تحرك، أي أن الهدف سياسي والأدوات التي توضع للوصول إلى هذا الهدف، وليس

فقط مجموعة عمليات مهما كانت بطولية. النضال ليس مجموعة عمليات، النضال تحكمه استراتيجية تراكمية. والبناء التراكمي يؤدي في النهاية إلى مواجهة شاملة.

السؤال هنا لا يتعلق فقط بالقيادة الفلسطينية، بل بكل القوى التي ناضلت على الساحة الفلسطينية من حركة «فتح» إلى حركة «حماس» إلى «الجبهة الشعبية» إلى كل الإخوان. والمفروض أن يطرحوا السؤال على أنفسهم: هل كانت هناك استراتيجية موحدة؟ كلا (وواضح أنه لم يكن هناك استراتيجية موحدة). هل كانت هناك استراتيجيات غير موحدة؟ هذا أيضاً سؤال يجب أن يطرح ـ هل يعمل بواسطة استراتيجيات أم أن هناك تنافساً داخلياً لم يزل يحكم الحركة الوطنية الفلسطينية منذ فترة الوجود في لبنان التي لم تدرَس باعتقادي، وهذه المرة لن نتسامح بأن يتم المرور مرّ الكرام على تجربة مثل التجربة اللبنانية كان يتم فيها التنافس على إعلان المسؤولية عن عمليات دون أن توضح للشعب الفلسطيني ما هي الاستراتيجية التي حكمت هذه العمليات وما هو الإنجاز السياسي؟ لأن هدف هذه العمليات في نهاية المطاف هدف سياسي محدد متفق عليه سلفاً، هذا هو المفروض لحركة مقاومة وإلا لا أدري عَمَّ تتكلم إذا لم يكن لها هدف سياسي محدد متفق عليه. أما أن تتنافس الفصائل في الإعلان عن المسؤولية، فهذا أمر مستغرب في اعتقادي لدى كل حركات التحرر الوطني. فما معنى أن تقوم بعملٍ وتعلن عن ذلك فوراً في وسائل الإعلام، لماذا هذا الإعلان؟ ما هو هدفه؟ أن توفر على الخصم البحث عمن هو الفاعل؟ أن توفر عليه عمل مخابراته؟ أن توفر عليه ميزانيات يصرفها على البحث عن معلومات عن أعدائه؟

هذه الأسئلة يحتاج الشعب الفلسطيني إلى أن يسمع جواباً عنها خاصة وقد أثبت أنه شعب بطل، ولولا نواح وندب الفضائيات الذي عاب على صمود هذا الشعب، وأصبح هذا الشعب مضطراً إلى سماع أخبار حيه وأخبار حارته ومدينته من الفضائيات! لولا ذلك، لكانت الأسطورة أكبر بكثير. لقد شُوهت الأسطورة إعلامياً. شعب صامد.. شعب بطل يكفيه فخراً أن هذه الأيام الطويلة من العقوبات الجماعية ومنع التجول.. ومنع العلاج الطبي؛ هذه الهجمة الصهيونية وهذا العقاب الجماعي لشعب بأكمله.. اعتقال شعب بأكمله.. لم ينل من عزمه، ولم يصدر صوت استسلامي واحد خلال المعركة يوجه نداءً للسلطة الفلسطينية لتقبل بما لم تقبل به في كامب ديفيد مثلاً، أو يتهم القيادة الفلسطينية أنها مسؤولة أو غير ذلك. هذا وحده يكفيه فخراً. هذا شعب بطل.. هذا شعب صامد.. هذا شعب مناضل.. هذا شعب أعطى غطاء للمواقف الجذرية الفلسطينية في قضية القدس.. في قضية الاستيطان.. في قضية اللاجئين. يستحق أن تكون له قيادة تتبع استراتيجية تحرر وأن تلتزم باستراتيجية التحرر هذه، وأن تخضع أدوات النضال ليس لنزوات ولا لمزايدات وإنما

أن تخضع استراتيجية النضال للهدف السياسي. عندما يطلب منا أن نقول رأينا في مثل هذه النقاشات، سنفعل وسنقول رأينا بشكل واضح وجاد في ما يتعلق ليس باستراتيجيات النضال فقط، وإنما حتى بالأدوات، هذا أمر أساسي. الأمر الثاني والمتعلق بهذه السلطة الفلسطينية وهذه القيادة الفلسطينية: أَهي قيادة تحرر وطني أم قيادة دولة؟ أنا أعتقد أنها حتى الآن.. حتى هذه اللحظة.. حتى وهي تحت الحصار ليس فقط أنها لم تحسم هذا الموضوع وإنما أكدت أكثر فأكثر ارتباك القائد. نحن كنا أمام حالة رئيس محاصر وليس زعيم حركة تحرر وطني من الطبيعي أن يكون محاصراً مثل شعبه، كما لو أن الهجوم على الشعب الفلسطيني أمر طبيعي، أما محاصرة الرئيس فأمر «غير طبيعي»! الحقيقة أن هذا الأمر أصبح مربكاً وله أثر سلبي جداً في الساحة. والدليل هو ردود الفعل بعد نهاية هذا الحصار عن الرئيس واستمرار الحصار على الشعب الفلسطيني.. ونشوء التيارات التي تتنافس وتتصارع على تقسيم الفطيرة وهي فطيرة صغيرة جداً: لا هي دولة ولا هي حركة تحرر. وبدأت الآن تيارات تتصارع تحت شعارات مثل الإصلاح وغيره على تقسيم الإرث ومن يُورث لم يزل حياً! يريدون أن يحسموها وهو حي، لأن من يحسمها يتحكم حتى في فترة وجود القائد حياً، يتحكم حتى في هذه الفرصة. فإذا حسمت هذه المسألة الآن، فإن التيار الأكثر قرباً من عملية المفاوضات، من العملية السياسية، وبالتالي الذي له اتصال أكثر بالوضع الدولي والعربي والوضع الأمريكي والأوروبي، يحاول أن يحسمها ضد التيار الأقل صلة بهذه الأوضاع، والأكثر صلة بالتنظيمات مثلاً تنظيم حركة «فتح» في هذه الحالة. وتنظيم حركة «فتح» أقصد به مجمل الحركة وليس تنظيم الداخل فقط. هذا صراع من نوع معين.

هناك صراعات أخرى، ولكن هذا الصراع مثلاً ليس صراعاً ايديولوجياً وغير متعلق بالقضايا التي طرحتها في البداية، وإنما يتعلق بالنفوذ والقوة والسطوة والسيطرة التي عادة ما تدور الصراعات السياسية في الدول المستقلة حولها حتى في فترات متأخرة من استقلالها. بدأنا بصراعات من هذا النوع وكأننا دولة. لا يوجد صراع حقيقي جار الآن حول القضايا المبدئية مثل الهدف السياسي والاستراتيجيات للوصول إلى هذا الهدف السياسي. ومن لديه يخفي ما يريد قوله تحت شعارات مثل الإصلاح. هذا الوضع مقلق ويجب أن يقال فيه كلام واضح وخلال فترة قصيرة. وأنا أعتقد أن الشعب الفلسطيني جاهز لسماع كلام واضح في هذا الموضوع.

خير الدين حسيب: هل من الممكن إعطاؤنا صورة عن الساحة الإسرائيلية في الوقت الحاضر؟

عزمي بشارة: الساحة الإسرائيلية معبأة تعبئة كاملة لصالح اليمين: آخر استطلاع للرأي العام كان يوم الخميس الماضي ٢/ ٥/ ٢٠٠٢ وأسفر عن أن ٦٠ بالمئة من جمهور

«ميريتس» مع حرب شارون! هذا يدل على أنه كان هناك إجماع على هذه الحرب العدوانية. ولعلها لا تستحق تسمية الحرب، هي اجتياح غير متكافئ، حالة احتلال. ونابلس البلد القديمة ومخيم جنين أنقذا الموقف بمقاومتهما البطولية. طبعاً توقف الوضع الآن على النتائج السياسية، ولكن علينا أن ندرك الآن على الرغم من الوضع الإسرائيلي الداخلي وهو وضع هش، أن شارون يستطيع أن يعود إلى الإسرائيليين ويقول لهم اعتقلت وقتلت واجتحت وضربت البنى التحتية. . وعزلت وأضعفت موقف عرفات. ولكنه مضطر بعد كل هذا الكلام عن إنجازاته العسكرية إلى أن يعود إلى الشعب الإسرائيلي بإنجازات سياسية يمكن أن تكسبه بعض الوقت. والإنجاز السياسي الأساسي الذي يريد شارون أن يحضره معه هو المتعلق بتحصيل الأمن للمجتمع الإسرائيلي، وترتيب الأوضاع مع الشعب الفلسطيني. وهذا أمر مهم بالنسبة إليه. ويبدأ شارون فعلاً بالفشل في اللحظة التي يعيد فيها الشعب الفلسطيني تنظيم صفوفه وترتيب نفسه، وبخاصة المجتمع السياسي الفلسطيني، مع وضع استراتيجية واضحة ولا مانع من أن تكون معلنة، وأيضاً استراتيجية مقاومة والتي حالما تبدأ سيشعر المجتمع الإسرائيلي أن هذا العدوان فشل، وبأسرع مما فشل عدوان عام ١٩٨٢. ١٩٨٢ احتاجت إلى ثماني عشرة سنة. ويمكن أن يكون الفشل اليوم أسرع من ذلك ويبدأ بانهيار الحالة الشارونية في المجتمع الإسرائيلي. لكن إذا استمر الارتباك قياديّاً، وإذا كان هناك ارتباك في الصف الفلسطيني تحت شعارات وعناوين عدة ونجح شارون بأن يجد شريكاً فلسطينياً لمناقشة قضايا غير قضايا الاستيطان واللاجئين والحدود والقدس، وإنما شريك فلسطيني لمناقشة قضايا أخرى مثل كيفية التعايش بين المجتمع الفلسطيني والمجتمع الإسرائيلي في ظل نظام أبرتهايد، فيكون شارون قد نجح.

لا توجد ديناميكيات داخلية إسرائيلية كافية تحتمل تناول القضايا الأساس للصراع، ولذلك يجب أيضاً عدم انتظار الديناميكيات الإسرائيلية الداخلية لحسم القضايا السياسية الجوهرية. الديناميكية الداخلية وتطور المجتمع الإسرائيلي سياسياً مرتبطان تماماً بتطور المجتمع الفلسطيني سياسياً ارتباطاً كاملاً، حتى أكاد أقول إن العامل الأساسي في حسم القضايا السياسية الداخلية هو العامل الفلسطيني والعامل العربي طبعاً؛ وقد ثبت أنه موجود وحي وقائم وربما كانت الظاهرة الأساسية المرافقة للانتفاضة هي شعورنا بأن الأمة العربية حيّة ترزق. وهذا الشعور معنوي لكل واحد فينا إن كان قومياً أو إسلامياً أو. . . وهذا في اعتقادي أحدث تغيراً جوهرياً، العامل الفلسطيني الآن عامل أساسي في السياسة الإسرائيلية، ولا أستطيع أن أتحدث أصلاً عن تطور السياسة الإسرائيلية بمعزل عنه.

هناك أمر أساسي يجب أن نتذكره عندما نتحدث عن المجتمع الإسرائيلي، وهو

نفسية المجتمع الإسرائيلي. **أولاً**: إن العمليات الاستشهادية ـ وسأكون واضحاً حتى ولو أثار هذا نقاشاً عندكم ـ ساهمت في توحيد المجتمع الإسرائيلي.. توحيداً شبه كامل وغير مسبوق. الأمر **الثاني** أن سياسة شارون الحالية في عملية العدوان الأخيرة دفعت بسياسة القوة إلى حدودها القصوى. وعندما قام شارون بدفع سياسات القوة إلى حدودها القصوى كشف عملياً عن حدود القوة لدى المجتمع الإسرائيلي وبات الجميع يعرف إلى أين يستطيع أن يذهب شارون وإلى أين لا يستطيع. وما دمنا عرفنا إلى أين يستطيع أن يذهب، اتضح أيضاً ما هي عناصر القوة الفلسطينية الآن. والمجتمع الإسرائيلي مدرك أنه الآن ليس لديه أدوات لأن كل الأدوات وضعت في المعركة. وأنا في اعتقادي هذا عنصر مهم جداً. صحيح، حصل اجتياح لا يمكن تسميته بانتصار لأنه لا توجد أطراف متكافئة نملك تسمية ما جرى بينها بحرب فيها منتصر ومهزوم، حصل اجتياح بهذه الوحشية، نتائج هذا الاجتياح السياسية لم تحسم بعد، وفي الإمكان قلبها على رؤوس المعتدين إذا توفرت هنالك استراتيجيات صحيحة للنضال. وكما هي العادة في كل تجارب حركات التحرر الوطني فإن أكثر من الـ ٥٠ بالمئة مرتبط بالعنصر الذاتي، لأن العامل الموضوعي مختل دائماً ويلعب ضد حركات التحرر الوطني. عنصر التصميم والإرادة، ووضوح الهدف، والرؤية والاستراتيجية العقلانية والعلمية، لها الحصة الأساسية في قدرة حركة التحرر الوطني على قلب الحقائق.

خير الدين حسيب: د. عزمي، هناك سؤالان: **الأول** العمليات الاستشهادية كان لها أثر في تقليص نسب الهجرة إلى إسرائيل، وفي التأثير في الاقتصاد والسياحة؟ ما تأثيرها في أمن عرب ١٩٤٨ (عرب إسرائيل) المهدد من الإسرائيليين؟ و**الثاني** لماذا لم تجتَح إسرائيل قطاع غزة؟ وهل الآن بعد العملية الاستشهادية الأخيرة هناك احتمال باجتياح قطاع غزة؟

عزمي بشارة: ليس لدي شك في أن العمليات الاستشهادية ساهمت في تأزيم الاقتصاد الإسرائيلي بما في ذلك وبخاصة قطاع السياحة. بالنسبة إلى معدلات الهجرة، فلا توجد باعتقادي إحصاءات كافية تدعم ذلك وأصلاً الهجرات الكبرى حصلت، يعني لم نعد نتوقع هجرات كبرى كهجرة يهود الاتحاد السوفياتي، هناك محاولات بالنسبة إلى يهود الأرجنتين، وهناك محاولات لإقناع يهود فرنسا بالقدوم، لكن الجميع مقتنع بأن الهجرة الكبيرة قد تمت وهي يهود الاتحاد السوفياتي، فلم يعد هنالك مصادر هجرة كبرى. أنا لا أعتقد أن معركة الشعب الفلسطيني الآن مع الهجرة، فهي لا تسمح بالاعتقاد بأن القيام بالعمليات الاستشهادية سيَحُدُّ منها. من يعتقد ذلك مخطئ في إدراك أولويات النضال. الهدف هو تحرير الضفة والقطاع وليس

وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين. في نهاية المطاف إسرائيل ليست أفضل مكان ليعيش فيه اليهود إذا كنا نتحدث عن يهود فرنسا ويهود أوروبا الغربية بشكل عام ويهود أمريكا الشمالية، وهذه هي التجمعات الأساسية، ولا أحد يتوقع أن تأتي هجرات.

أما بالنسبة إلى الوضع الاقتصادي، فلا شك في أنه حصل تباطؤ اقتصادي شديد، بل هناك معدلات نمو سلبية وتقليصات في ميزانية الدولة متأخرة حتى بعد أن أصبحت الميزانية ١٣ مليار شيكل جديد. لو لم تكن هناك حكومة وحدة وطنية ولو لم تكن هناك حرب، لكانت الأوضاع ستتحول إلى حرب وجود لإسرائيل وليست حرب وجود للشعب الفلسطيني. في هذه الأجواء، اليوم، لا توجد نضالات نقابية جدية ولا انتفاضة اقتصادية جدية في الشارع الإسرائيلي ولا حالة غليان طبقي في إسرائيل بسبب حالة الحرب. والحالة نفسها التي تؤدي إلى التباطؤ الاقتصادي جدلياً هي أيضاً تؤدي إلى منع الاحتجاج عليه. نعم، حصل ضرر كبير في الاقتصاد الإسرائيلي في القطاعات التالية: (١) قطاع السياحة ويسوده جمود كامل، (٢) هناك جمود في تدفق الاستثمارات لقطاع التكنولوجيا العالية الذي كان قطاع المستقبل في إسرائيل. الاستثمارات المتدفقة عادة إلى الخارج لبدايات مشاريع.. أو مشاريع جديدة في مجالات «الهايتيك» في شبه توقف اليوم، وهذا ما كانوا يبنون تفاؤلهم الاقتصادي عليه، وهذا سيؤدي إلى تقلص في قطاعات كبيرة كقطاعات خدمات البناء، والبطالة الآن بدأت تطل برأسها بشكل حاد جداً في المجتمع الإسرائيلي. أمنياً إذا كانت العمليات الاستشهادية تضر بالعرب في الداخل أم لا، فهذا من البداهات، إذا وجد العرب في مقهى أو في مطعم. لكن السؤال الأهم هو: ما جدوى هذه العمليات؟ وليس النقاش هنا حول أخلاقياتها. النقاش السياسي الدائر في أوساط العرب في الداخل وأيضاً في أوساط سياسية عند الشعب الفلسطيني هو حول جدوى هذه العمليات.

أما بالنسبة إلى غزة، فأعتقد أن النصيحة الأمريكية لإسرائيل هي عدم دخول غزة لترك هامش سياسي للشعب الفلسطيني وليس لأسباب أمنية، لكي يكون هنالك كيان سياسي يسمح بهامش مناورة يكون تنفيساً للضغط على الشعب الفلسطيني. بهذا المعنى الخطة القديمة إذا كنتم تذكرونها من دون تفاصيل جغرافية: دولة فلسطينية في غزة مرتبطة بشكل ما بتقسيم وظيفي (Functional Compromise) في الضفة والقطاع.. في الضفة الغربية كان لدى بيريس مشروع من هذا النوع، تقسيم وظيفي في الضفة ودولة في غزة، وهناك ارتباط في التقسيم الوظيفي بين الدولة الفلسطينية وبين إسرائيل. أعتقد أن الأمريكيين لا يسعون على الأقل نحو هذا الاتجاه، ولسان حالهم يقول: اتركوا هذا المتنفس، لا تدخلوا غزة. هذا ليس مشروعاً سياسياً ولا هو رسمي

ولكن حتى يكون متنفساً إذا لم يكن هنالك حل سياسي. الأمر **الثاني** أمني وهو أن الإسرائيليين يعتقدون أن ضبط غزة أمنياً من خارجها أسهل من داخلها لأن هذا يعني أن ضبطها من خارجها هو إغلاق محكم. ومع ذلك، كل شيء ممكن. لأن شارون يعمل بعقلية ١٩٤٨: تجربة القوة وأهمية القوة. ولا استبعد إطلاقاً عمليات انتقامية كبيرة تتم باجتياحات وخروج سريع؛ لا استبعد ذلك إطلاقاً حتى في غزة، ولا استبعدها إطلاقاً لا عن عقلية شارون ولا عن عقلية موفاز كما أراها.

خير الدين حسيب: د. عزمي هناك رأي يقول إن أسباب عدم اجتياح غزة كما حصل في الضفة هو أن العناصر الراديكالية الفقيرة كانت موجودة في قصبة نابلس وفي مخيم جنين، بينما غزة كلها مخيمات وكلها عناصر راديكالية، وبالتالي فإن اجتياح غزة يمكن أن يؤدي إلى خسائر كبيرة بالنسبة إلى الجيش الإسرائيلي، وبخاصة أنهم مسلحون ولديهم ـ كما يقال ـ «آر. بي. جي» لصدّ الدبابات؟

عزمي بشارة: أنا قلت إن ضبط غزة من خارجها أسهل من داخلها لأن هذا يعني أن الاجتياح يكلف خسائر. أما ما سبب الاجتياح، هل لأن العناصر راديكالية وفقيرة؟ لا تقلّلوا من حجم وكم العناصر الراديكالية والفقيرة في الضفة. ففي الضفة الغربية ليس هناك فقط مخيم جنين والقصبة، والقصبة أفقر مكان في نابلس، بل هناك مخيم عسكرة ومخيم بلاطة. هناك قرى فقيرة جداً في منطقة رام الله، وهناك مخيم قلنديا.. ولكن غزة حالة خاصة لأنها مكتظة بالسكان وفيها نسبة تسيّس عالية جداً. واضح أن تقديراتهم أن درجة المقاومة فيها أعلى، وإلا لما قلت إن ضبطها من الخارج أسهل من ضبطها من الداخل، قد يكون في حساباتهم أن نسبة المقاومة أعلى، لكن التجربة علمتنا أن القضية ليست قضية وجود عناصر راديكالية أو فقيرة مستعدة للمقاومة، إنما وجود قرار بالمقاومة أكانَ هناك راديكاليون أم لا.. فقراء أو لا. القضية ليست عفوية. هل هناك قيادات سياسية جاهزة للمقاومة أم لا توجد؟ هذا هو السؤال!

خير الدين حسيب: د. عزمي بعض الإخوان يريدون أن يطرحوا عليك بعض الأسئلة، الأخ عماد فوزي شعيبي.

عماد فوزي شعيبي: د. عزمي أنا طبعاً متفق معك في الكثير مما تفضلت به وخصوصاً في مسألة عدم وجود قيادة تحرر وطني، وعدم تحديد هل نحن في إطار دولة قيد التكوين يجب أن تمارس سلطتها، أم أننا في إطار مشروع للتحرر وطني. ولكن ورد أثناء حديثك مسألة في غاية الأهمية تقول بأننا يجب أن نتجنب المواجهات الشاملة مع الخصم. ونتجنب استراتيجية كسر العظم. أنا أود أن أفكر بصوت عال،

وأنا للحقيقة لم أحسم موقفي بعد. أراك تسأل وكأن السؤال الآن يبدو آنياً تكتيكياً. ولكن هل يخدم رؤية تاريخية واسعة، رؤية تخدم القضية بأبعادها كلها؟ أراه فعلاً سؤالاً عقلانياً لا أعرف إذا كان تاريخياً أو حتى استراتيجياً. الآن أنت تعرف الوضع في إسرائيل أكثر مني، وأنا أطرح السؤال على النحو التالي: هناك لعبة عض أصابع حقيقية تجري بكل معنى الكلمة بين طرفين يحدث بينهما استنزاف بشري كبير، من يصرخ أولاً هو الذي يخسر أولاً وأخيراً. هل تتحمل إسرائيل استمرار القنبلة الحية؟ أنا معك في عدم الإعلان عن العمليات. لنفترض الآن ـ وهذا افتراض لربما نظري ـ أن هناك اتفاقاً استراتيجياً بين الذين يقومون الآن بالعمليات. هل لا تتحمل حركة التحرر الوطني سياسة كسر العظم؟ هل نقول إنها من غير جدوى سياسية؟ ألا ترى معي أن كسر العظم يدفعهم إلى أبرتهايد مبكر؟ ألا ترى أنهم يندفعون نحو مواقف عسكرية من دون أفق سياسي؛ إلى مزيد من اليمين، وبالتالي إلى دفع الفاتورة المترتبة على دولة قائمة على أساس عنصري؟ سؤالي باختصار شديد هنا: هل العقلانية الآنية تخدم دفع الفواتير الكبرى أم تؤجلها وتذررها وتجعلنا سماداً لسياسات الآخرين؟ ألا ترى معي حسب ما يقول هيغل أن سمة العقل التعاسة ـ وأنا استخدمه بالمعنى المجازي ـ أنا أطالب الآن بموقف ميتا ـ عقلي وميتا ـ واقعي وأنت تفهم تماماً ما أقصد؟

عزمي بشارة: نعم أنا لا أتحدث من المنظور التاريخي، أنا أناقش الآن وضعاً آنياً نشأ عشية العدوان الإسرائيلي على الانتفاضة، فكيف نلخص نتائج هذا العدوان ونحوّله إلى وبالٍ على رؤوس أصحابه. هذا باللغة العامية الأدبية وهذا ليس سؤالاً بالمنظور التاريخي. أنا أقول حركة التحرر الوطني اعتمدت طريق المقاومة. وطريق المقاومة هذا منطقه، منطق المواجهة المباشرة ومنطق الحروب، هذا سؤال تاريخي مرتبط بالأمة العربية. ولكن، لا حركة التحرر الوطني الفلسطيني وحدها، ولا حركة المقاومة اللبنانية كانت قادرة على، ولا راغبة في، المواجهات الشاملة مع إسرائيل. إذا كانت قد اعتمدت استراتيجية المقاومة. تعالوا لدرس استراتيجية المقاومة عند المقاومين اللبنانيين. عندما كانت ترى أن تراكم العمل حتى ضد العسكريين قد يؤدي إلى جر إسرائيل إلى مواجهة شاملة، كانت تتوقف، ولا بأس بالتوقف قليلاً، يعني إذا كانت لديك استراتيجية وقيادة لديها وضوح رؤية، وتتمتع بثقة سياسية من الشعب، فإن الشعب عندها يتحمل التكتيك. . الشعب لا يخشى حينها ممّا تقوده إليه المقاومة ما دام لديها استراتيجية ورؤية سياسية واضحة. هذا ما فعلته المقاومة في لبنان، ولذلك كانت تستطيع أن تتوقف إذا رأت أن من مصلحتها ذلك. ربما تفكر بأنها لا تريدهم أن يضربوا بيروت. ومن حقها أن تحسب هذه الحسابات وتلتفت وراءها وترى المجتمع اللبناني وراءها، موحَّداً معها في المعركة.

من حقها أن تجري هذه الحسابات، لماذا؟ لثقة الناس فيها لأن لديها وضوح رؤية. . واضح إلى أين تذهب هذه القيادة، وواضح ماذا تريد هذه القيادة. من حقها أن تتكتك وأن تحسب، وليس كل شيء للنقاش أيضاً. أنا اتكلم إذاً بهذا المنظور الآني جداً جداً، وليس بمنظور تاريخي للمواجهة الشاملة.

خير الدين حسيب: الأخ عزمي. يريد الأخ نواف الموسوي أن يطرح عليك سؤالاً.

نواف الموسوي: في البداية أود أن أشكرك على كل ما قمت وتقوم به تجاه المقاومة. ثانياً: أنا أنوّه دائماً بمقاربتك العقلانية الدقيقة. أعرف أن الوقت ضيق، ولهذا أدخل في صلب النقاش الذي أثرته بدقة عالية، والمتعلق بموضوعين متصلين: **أولاً** تحديد هدف المقاومة الفلسطينية في هذه المرحلة، و**ثانياً** ما هي الأساليب التي يمكن استخدامها لتحقيق هذا الهدف. أنا أريد أن أقول إنه سواء بإعلان أو من غير إعلان ثمة هدف مرحلي براغماتي وعملي يجري العمل من أجل تحقيقه وهو تحرير الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ على الأقل في هذه المرحلة. لكن السؤال هو كيف نحقق هذا؟ إذا كان الأسلوب يستعيد تجربة المقاومة في لبنان فأنت محق فيما وصفت، خصوصاً في إجابتك الآن عن أنها اختارت النزاع المنخفض الوتيرة، وتحاشت الدخول في المواجهة الشاملة. لكن حتى من أجل تحرير هذا الشريط الضيق من الأراضي اللبنانية احتجنا إلى ثمانية عشر عاماً وإلى مرتين من المواجهة الشاملة التي ذهب إليها الإسرائيليون. في عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٦ كانت هناك مواجهة شاملة. . تهجير الجنوبيين من أرضهم وكل ما تعرفُ تفاصيله. ما أريد قوله إننا إذا أردنا أن نحرر الأراضي عام ١٩٦٧، فنحن مضطرون إلى نوع من المواجهة الشاملة. ففي تقديري، لا تستطيع أن تفصل أو تلعب على الفصل بين المجتمع الإسرائيلي والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية كما جرى على نحو من الأنحاء في لبنان. هذا يقتضي بوضوح وضع المجتمع الإسرائيلي برمته بين مواصلة احتلال أراضي ١٩٦٧ وبالتالي دفع كلفة عالية جداً، وبين خيار آخر هو التخلي عن أراضي ١٩٦٧ لوقف هذه الكلفة. هذا هو الهدف ـ إذا شئت ـ من الحديث عن جدوى سياسية للعمليات الاستشهادية. إنها هي وحدها تكاد تضع المجتمع الإسرائيلي أمام خيار إما مواصلة الاحتلال، وإما الإنكفاء عن الأرض المحتلة. هذا كله طبعاً: على قاعدة أننا إذا أردنا أن نسقط أي عملية عسكرية إسرائيلية علينا أن نحبط أهدافها السياسية. هذا تعلمناه في لبنان وأنت أشرت إليه، الآن هذه العملية العسكرية الإسرائيلية أستطيع القول إن أهدافها ستسقط حين تتكرر العمليات التي حصلت في تل أبيب وغيرها من المناطق.

عزمي بشارة: ما حصل قد حصل الآن ولا يمكن تجنب الموضوع. الجيش

الإسرائيلي اجتاح المناطق العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وليس فقط ذلك، وإنما أيضاً يحافظ على خيار الاجتياح مرة أخرى في مناطق محددة بواسطة إبقاء تمركزات أساسية وحشود كبرى من الجنود والعسكر حول المدن: الدخول، وجمع المعلومات، وأعداد المعتقلين والبصمات وتمشيط البيوت. هذه الحالة قائمة فعلاً؛ هذا الوضع لم يتغير بعد الانسحاب الإسرائيلي من المدن الفلسطينية أو ما يسمى بالانسحاب. ثانياً أنا قلت إن استمرار استراتيجية المقاومة بعد هذا الاجتياح يعني فشل أهدافه السياسية. نحن نتناقش حول أي مقاومة، أنا غير مختلف على الإطلاق على موضوع استراتيجية المقاومة. أنا أعتقد أننا متفقون في هذا، السؤال يصبح: تعالوا نناقش استراتيجية المقاومة، وأن نحسم أولاً في أمر أن تكون مقاومة موحدة. ومن الضروري أن نمر بمراحل: **أولاً** مقاومة؛ و**ثانياً** مقاومة موحدة؛ **ثالثاً** أيّة مقاومة وأية أدوات هي الأدوات الأكثر نجاعة؟ وأعتقد أن هذا نقاش لا يمكن أن يتم إعلامياً، وبالتأكيد لا يمكن أن يتم تليفونياً بين الناصرة وبيروت. ولكن لدي ما أقوله حول ما الذي يشق وما الذي يضعف الطرف الآخر؛ وماذا يقلل من قدرته، وماذا يجعله يحسم السؤال، وماذا يقربه من حسم السؤال، وماذا يبعده من حسم السؤال. أنا لدي ما أقوله في هذا الموضوع كاجتهاد عقلاني، وأعتقد أن الفصائل الفلسطينية المختلفة بما في ذلك الجذرية والمناضلة والتي نحترمها كلنا، (ولا أخرج كغيري في وسائل الإعلام لأستنكر وو. .) هذه كلها يجب أن تترك متسعاً لمناقشة هذا العمل. إذا كان الهدف هو التحرر وإذا كانت الاستراتيجية هي المقاومة، فيجب أن يكون النقاش عن الجدوى والأدوات ضمن هذه الاستراتيجية ويكون نقاشاً مشروعاً بالكامل، وإذا كان هذا النقاش غير موجود فهذا خطأ. من حرب الاستنزاف على عهد عبد الناصر، مروراً بتجربة لبنان المقاومة، إلى نهايات الانتفاضة الأولى، والعمليات التي تمت في نهاية الانتفاضة الأولى، إلى ما يجري الآن، تتراكم التجربة، ونحتاج إلى فتح نقاش سياسي في دروسها. أنا أعرف المواقف حقيقة، وأعرف مع من أتكلم الآن. وتعرفون كم احترمكم وأعزّكم وأحبكم، أعرف مواقفكم، ولذلك أسمح لنفسي بأن أتكلم معكم بهذه الصراحة.

خير الدين حسيب: د. ماهر الطاهر في آخر سؤال يوجه إليك د. عزمي.

د. ماهر الطاهر: تحياتي د. عزمي. هناك سؤال في ضوء قربك من الواقع، وارتباطاً بالسؤال الذي طرحته عن طبيعة القيادة: قيادة حركة تحرر أم قيادة دولة؛ سؤالي: ما تقديرك للوضع داخل حركة «فتح»؟

عزمي بشارة: هذا سؤال حاسم يا صديقنا د. ماهر. **أولاً**: دعني أكون واضحاً: قيادة حركة تحرر وطني أم قيادة «دولة افتراضية» غير قائمة. وقيادة دولة

افتراضية يجعل الأمور كاريكاتورية للغاية، فإن كانت الدولة افتراضية غير حقيقية فهذا يجعل للرموز دوراً أكبر من الواقع. وهنا التشديد على مشكلة الرمزية، كل الوقت الرموز الرموز. والمعادلة هي أنه كل ما قَلَّ الواقع يُعَوَّضُ عنه بالرموز. على كل هذا موضوع يكاد يكون فلسفياً لا نرى أن نناقشه، واتفقت مع الأخ د. عبد الإله بلقزيز أن نجلس ونناقش هذه القضايا فيما بعد حين نلتقي قريباً في عمان. الموضوع الأساسي الذي تشير إليه، والمتعلق بحركة «فتح». باعتقادي هذا موضوع مفتاح.

وأنا في رأيي أن هذه الحركة حركة مهمة تضم فئات واسعة من المناضلين وطاقة فلسطينية كبرى على الرفض، وبالمناسبة، هناك خطأ في فهم «فتح»، الناس تتعامل مع «فتح» كما تتعامل مع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج أو مع الدبلوماسيات، «فتح» لديها تراكم من التجربة الوطنية والرفض، وهناك عناصر كثيرة في «فتح» من القواعد تعتقد أن قيادتها غير مؤمنة بها. لا تسيئوا فهم قواعد «فتح»!

قواعد «فتح» بالمجمل قواعد وطنية ونظيفة وشريفة ومناضلة، وناضلت في الانتفاضة، وكسرت الحواجز بينها وبين باقي الفصائل وتحديداً في منطقة جنين، وهناك نشأت الحالات النضالية الكبرى، منطقة جنين شمال الضفة الغربية وقراها، ومنطقة رفح وخان يونس كسرت الحواجز تماماً وحصلت حالة نضالية شديدة الفعالية في مواجهة المحتل الغاشم والغاصب. بالنسبة إلى ما يجري اليوم، أنا أخشى من أن تكون هنالك مؤامرة غير محلية تكاد تكون دولية على تنظيم «فتح». لأنه إذا تَنَظَّم تنظيم «فتح»، وجرت فيه انتخابات ديمقراطية حقيقية سترى نتائج تسرك. لكن إذا فُرضت على «فتح» قيادات لا بد من أن يفرض ذلك بالمال والسلاح، والمال والسلاح يحتاجان إلى أطراف دولية. لا يمكن أن تفرض قيادات على حركة «فتح» إلا بتدخل خارجي. وإذا أتيح المجال لحركة «فتح» بأن تنتخب كوادرها بشكل فعلي وحقيقي، سترى أنها تعكس نبضاً وطنياً ومناضلاً في الشارع. لذلك أنا حريص عليها جدّاً، وبخاصة أني أعرف قسماً كبيراً من القيادات وهم طلاب في الجامعة وقد دَرَّسْتُهُم. . كل جيل مروان البرغوتي ورشيد منصور. . كل هؤلاء الإخوان. . قسم منهم استوعبته الأجهزة. وقسم منهم بقي في التنظيم، وقسم ترك السياسة ويئس من يوم دخول السلطة الفلسطينية. أنا أذكر هنا بالتحديد تياراً أساسيّاً ـ وكان أساسيّاً في قيادة الانتفاضة في بداياتها ـ واليوم، يجري صراع حقيقي على مستقبل هذه الحركة وصراع على دورها في صنع القرار الفلسطيني.

ثانياً: هناك صراع داخل حركة «فتح» حول طبيعتها وقياداتها. هذه كلها كما أعتقد سيكون لها أثر أساسي في المستقبل. مهم جداً أن تتعامل القوى الوطنية بحساسية مع هذا الموضوع، وأن تظهر حرصاً على حركة «فتح» ومستقبلها. ليس من مصلحتنا أيها الإخوان. . وليس من مصلحة التيار القومي ولا التيارات الجذرية على

الساحة الفلسطينية غير ذلك، لأن ضرب هذه الحركة يؤدي إلى بدائل غير فلسطينية. . بدائل إقليمية الطابع. . وقد أذهب أبعد من هذا ولا أريد أن أفصّل.

خير الدين حسيب: الأخ عزمي، باسم الإخوان جميعاً نشكرك على هذه المداخلة الغنية التي استفدنا منها كثيراً، وإلى لقاء قريب إن شاء الله.

عزمي بشارة: شكراً لكم.

ناصر قنديل

أحب أن أشير إلى أن الانتفاضة والتداعيات التي أعقبتها مع العدوان الإسرائيلي الأخير ليست مجرد محطة من المحطات في سياق الصراع العربي ـ الإسرائيلي يمكن الدخول في تحليلها واستقراء النتائج التي ستخلفها كواحدة عادية من هذه المحطات. أميل إلى الاعتقاد أننا فعلاً أمام محطة فاصلة، وأميل إلى الاعتقاد بأن الكثير من الازدواجيات التي طبعت المواجهة هي في طريقها إلى الحل. الازدواج **الأول** هو في واقع السلطة الوطنية الفلسطينية بين أن تكون من جهة إطاراً سمح أو وفر الفرصة لترسيخ المقاومة والانتفاضة، وبين أن تكون هي الإطار المشترك في العملية السياسية التي تتم رعايتها دولياً تحت عنوان وقف كل أشكال المواجهة مع المشروع الإسرائيلي. هذا الازدواج الأول أعتقد أنه في طريقه إلى الحل، وأن الكثير من الضغوط والإمكانات توضع لتحقيق هذا الغرض. الازدواج **الثاني** هو الدور الخلفي للنظام العربي الرسمي. وأنا أسمح لنفسي هنا أن أقول إن القوة القائدة في هذا النظام العربي منذ زمن غير قصير هي العربية السعودية مع الاحترام لحجم مصر وقيمة مصر. تنتقل العربية السعودية من موقع خلفي في الصراع العربي ـ الإسرائيلي تحت شعار أنها آخر من يوقع من العرب سلاماً أو يتعاطى مع إسرائيل في حالة سلام، وهو ما كانت به تشكل الظهير لكل موقف عربي متمسك بالثوابت إلى موقع جديد. هذا التناقض بين هذا الموقع الموضوعي للعربية السعودية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي والموقع الذاتي في العلاقة الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الازدواج الذي شهدناه خلال سنة ونصف يعيش حالة من المخاض بين رفض الأمير عبد الله الذهاب إلى الولايات المتحدة مرة واثنتين وثلاثاً وتأزم العلاقات، هو اليوم في طريق الحل: بداية تحت عنوان أن السعودية أصبحت صاحبة مبادرة هي التي توجت في قمة بيروت. وبالخروج من هذه الازدواجيات تتبلور عملية الحل فيما يسمى الآن المشروع الأمريكي قيد التطبيق، الذي استطاع أن ينقل النقاش من دائرة موضوع صيغة التسوية على قاعدة دولة فلسطينية: في أية أراضٍ وما هو مصير القدس ومصير المستوطنات وطبيعة السيادة والحدود. . .، إلى نقاش من نوع آخر: الدولة قبل الحل! هذا هو

المشروع الأمريكي: دولة قبل حل قضايا الخلاف؛ أي، لتقم الدولة وليجرِ التفاوض مع الدولة على القضايا المختلف عليها، لتقم الدولة وفق دفتر شروط أمريكي لآلية بنائها وأجهزتها وهيكلها الإداري والأمني ومهامها وسواها، وبرعاية سعودية ـ أمريكية مشتركة، وذلك يحررنا من عبء التفريط في القدس وحق العودة وتفكيك المستوطنات. أما ما هي حدود الدولة وخط ٤ حزيران/ يونيو فتُحَلّ على النحو التالي: تعلن الدولة على غزة ومناطق أريحا وجزء من المناطق «أ» وهي تكون الجهة المعترف بها شرعياً ودولياً للقيام بعملية المفاوضات. وعليها أن تلتزم بما التزم به العرب الآخرون: الجبهة مع سوريا مغلقة ولها أراضٍ محتلة؛ والجبهة مع لبنان محترم فيها الهدوء الأمني وللبنان أراضٍ محتلة؛ فلماذا لا تكون الجبهة الفلسطينية هادئة ولها أراضٍ محتلة يجري التفاوضُ عليها؟ أعتقد أن علينا أن نلتفت إلى خطورة أننا أمام انتقالٍ نوعي من التعاطي مع قضايانا وحقوقنا.

أعتقد أن النقطة الجوهرية الآن في القضايا التي تنتظرنا هي موضوع العمليات الاستشهادية الذي يحتاج إلى نقاش هادئ وعقلاني ومنهجي. وأنا مع د. عزمي بأن كل من اشترك في إدانة هذه العمليات لا يحق له أن يناقشها بموضوعية. الموقف المبدئي الوطني في حده الأدنى يقول إن الاستشهادي صاروخ عربي أو أنه جاء بديلاً من صاروخ عربي لم يصل إلى هدفه. وكما أن أي صاروخ يمكن أن يقتل مدنيين، فإن هذا الاستشهادي يقع في منطقة ربما يكون فيها أكثر حذراً من الصاروخ الذي قد يستهدف مدرسة. الاستشهادي لا يذهب على الأقل إلى مدرسة. وبالتالي، من الزاوية الأخلاقية، أعتقد أنه فعلاً مرفوض أن نُسْتَدْرَج إلى هذا النقاش. لم تُسْتَدْرَج المقاومة في لبنان عندما قصفت بصواريخ الكاتيوشا المستعمرات الإسرائيلية في الشمال؛ ولم تناقش أخلاقياً إن كان لها الحق في ذلك. ولم تقل إنها في سياق تدمير منهجي لهذا الكيان الذي يجب أن يزول؛ ولم تكشف عن خلفيتها العقائدية في أنها لا تعترف بوجود إسرائيل، وإنما استطاعت أن تصيغ رؤية تكتيكية لوظيفة قصف صواريخ الكاتيوشا على المستعمرات الإسرائيلية، الذي يشبه العمليات الاستشهادية في فلسطين من الزاوية الأخلاقية، أي إصابة المدنيين كفعل مكافئ ورادع للاعتداءات الواسعة والمفتوحة على المدنيين. كلما ذهبت إسرائيل نحو الاستخدام المفرط للقوة في استهداف المواقع والمنشآت المدنية في لبنان كانت المقاومة تشهر سلاح الكاتيوشا وهذا الذي سمي فيما بعد بتوازن الرعب. أطرح السؤال كما يلي: هل تستطيع المقاومة الفلسطينية أن تجعل من صياغة القرارين ١٤٠٢ و١٤٠٣ الصادرين عن مجلس الأمن أداة قانونية شبيهة بتفاهم نيسان الذي ولد من مواجهة مفتوحة مع الجيش الإسرائيلي في نيسان ١٩٩٦؟ ماذا يقول تفاهم نيسان ١٩٩٦؟ لم يقل هذا التفاهم إننا نشرع للمقاومة عملياتها على العسكريين. هو تحدث عن الممنوعات فقال: تمتنع الأطراف

اللبنانية عن استهداف المناطق السكنية الواقعة في شمال إسرائيل، ويمتنع الجيش الإسرائيلي عن استهداف المدنيين والمنشآت المدنية في لبنان. اعتُبر أنه مجرد عدم ذكر الامتناع عن استهداف العسكريين الإسرائيليين هو تشريع للمقاومة. إذاً القرار رقم ١٤٠٢ لم يتحدث عن استهداف المستوطنين ولا عن استهداف العسكر الإسرائيلي، فإذاً هو بهذا المعنى يشبه تفاهم نيسان في تشريع هذا النوع من العمليات. القرار الدولي رقم ١٤٠٢ أدان الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية واستهداف المدنيين الفلسطينيين، إذاً كلما احتلت إسرائيل المدن الفلسطينية أو رفضت الانسحاب منها للمقاومة الحق في استهداف المدنيين الإسرائيليين بالطريقة ذاتها التي فيها للمقاومة في لبنان الحق في قصف المستعمرات بالكاتيوشا كلما استُهدِف المدنيون اللبنانيون والمنشآت المدنية اللبنانية.

رمضان عبد الله شلّح

كنت أود لو أن حديثي يتناول العنوانين المطروحين معاً، لأن هناك تداخلاً بين تقويم ما جرى خلال عام ونصف من الانتفاضة وبين ما يجري الآن وعلاقته بالمستقبل، لكن لا بأس من الفصل وتسجيل بعض الملاحظات حول الجزء الأول.

سأنطلق في حديثي من العبارة التي قالها رئيس الأركان الصهيوني موفاز في حديث له مع صحيفة **يديعوت أحرونوت** في ١٦/ ٤/ ٢٠٠٢ ومفادها أنه لا بد من إنزال هزيمة بالوعي الفلسطيني حتى يدرك الفلسطينيون بأن طريق القوة في مواجهة إسرائيل لن ينجح. هذا اعتراف من قادة العدو أن الحل العسكري الصهيوني لم يهزم الوعي الفلسطيني بعد، وأن الانتصار الاستراتيجي الكبير للدولة العبرية لم يتحقق. على الرغم من «أوسلو»، وعلى الرغم من كل التنازلات التي حصل عليها المشروع الصهيوني فما زالت الحرب مستعرة. وهذا اعتراف من العدو بأنها حرب على الوعي الوطني والقومي لكل طرف وعلاقته بفلسطين.

في هذا الإطار، أود أن أشير إلى نقطتين مهمتين يمكن أن تحددا وجهة النقاش أو البحث في كثير من التفاصيل المطروحة أمامنا:

أولاً: إن إسرائيل اليوم ليست هي إسرائيل عام ١٩٦٧.. هذه حقيقة يجب ألا تغيب عنا عندما يطالب البعض إسرائيل في ظل موازين القوة الراهنة أن تنسحب بشكل طوعي إلى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو. بل أكثر من ذلك، إن إسرائيل عام ٢٠٠٢ ليست هي إسرائيل عام ١٩٩١ عندما انطلقت عملية التسوية في مؤتمر مدريد. خلال عقد واحد من الزمان ارتفع عدد اليهود في فلسطين من ٤ ملايين إلى ٥,٥ ملايين نسمة، بزيادة مليون مهاجر جاءوا من دول الاتحاد السوفياتي السابق،

بالإضافة إلى نصف مليون حصيلة الزيادة الطبيعية للسكان. والمعروف أن هذه الزيادة لم تؤثر في الخارطة السكانية للدولة العبرية وحسب، بل غيرت الخارطة السياسية أيضاً، بحيث شكل المهاجرون الروس كتلة سياسية انحازت إلى أقصى اليمين الصهيوني. ودلالة هذا التغيير تتضح في مقولة لرابين في السبعينيات عندما برر موافقته على الحل الاقليمي أو «مشروع آلون» فقال: «لو كنا خمسة ملايين يهودي في إسرائيل لما وافقت على الانسحاب من أجزاء كبيرة من الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكننا مضطرون لذلك لأن يهود العالم لم يستجيبوا للتحدي الصهيوني بالهجرة إلى إسرائيل».

اليوم يوجد في فلسطين بين النهر والبحر حوالى تسعة ملايين ونصف المليون نسمة منهم خمسة ملايين ونصف مليون يهودي ينحشر معظمهم في خط عرض شمال رفح. وحوالى ٧٥ بالمئة من السكان اليهود يسكنون في حوالى ١٥ بالمئة من أرض فلسطين. فإسرائيل ككيان هي في النهاية مجرد شريط ساحلي يتكدس أكثر من ٣٧ بالمئة من السكان اليهود فيه في مساحة مائة كيلومتر مربع بمنطقة يافا ـ تل أبيب التي تشكل القلب الحيوي للكيان الصهيوني. والكثافة السكانية في فلسطين اليوم هي تسعة أضعاف مثيلتها في الأردن وستة أضعاف مثيلتها في سوريا.

على الرغم من ذلك، فقد حدد شارون أن مهمة إسرائيل في العقد الحالي هي استقبال مليون مهاجر يهودي جديد.. فأين سيتم توطين هؤلاء القادمين الجدد؟

هذه الحقائق هي التي تفسر تراجع الكيان الصهيوني عن اتفاقات أوسلو قبل مجيء شارون إلى الحكم.. ورابين هو الذي أطلق عبارة «ليست هناك مواعيد مقدسة». لقد منحت حقبة أوسلو المشروع الصهيوني عشر سنوات ذهبية تمكن خلالها من خلق حقائق جديدة على الأرض. لذلك، فإن التعلق بأوهام جديدة حول إمكانية إقدام الصهاينة من خلال تسوية سياسية جديدة على الانسحاب الطوعي من الضفة والقطاع لن يسفر إلا عن منح الكيان الصهيوني عقداً ذهبياً جديداً يستوعب خلاله مليون مهاجر جديد، وبعدها لن يجد الفلسطينيون موطئ قدم لهم على أرض فلسطين. وهنا أنا أحترم رأي الدكتور عزمي بشأن الهجرة اليهودية، لكن اختلف معه. فالحديث عن الهجرة اليهودية إلى فلسطين ليس فقط في عقل شارون أو الليكود أو اليمين الصهيوني، بل في عقل الكيان كله، هو هاجس حقيقي ومشروع جاد. والانهيار الاقتصادي في الأرجنتين أو صعود اليمين في فرنسا يمكن فعلاً أن يحركا نشاط الهجرة اليهودية منهما، ويجعلا هذا المشروع قابلاً للتحقق إذا توفرت للكيان الصهيوني حالة الأمن والهدوء التي ينشدها شارون، وهذا الموضوع سنتعرض له فيما بعد عندما نتحدث عن العمليات الاستشهادية وفعاليات الانتفاضة.

المهم أن التغير الذي طرأ على الكيان الصهيوني خلال العقد الماضي لا يطرح موضوع الهجرة اليهودية فقط، بل يفتح الباب على مصراعيه أمام الدولة العبرية للبحث عن مجالات جديدة للتوسع، ليس داخل فلسطين فحسب، بل على تخومها أيضاً؛ وكذلك يفتح الباب للتهجير أو ما يسمى بالترانسفير. وعلى الرغم من اعتقاد البعض بصعوبة تنفيذ سياسة الترانسفير في هذا العصر، فالتطورات الخطيرة والأسئلة المصيرية والوجودية التي طرحتها الانتفاضة والمقاومة على الكيان الإسرائيلي في هذه المرحلة تجعل الباب مفتوحاً على كل الاحتمالات. وهناك خبراء استراتيجيون في الكيان والعالم يعتقدون أن شارون يمكن أن يُقْدِمَ على سياسة الترحيل الجماعي للفلسطينيين إذا أخذت المواجهة منحى التصعيد، ومن هؤلاء المؤرخ العسكري الصهيوني فان كريفيلد، الذي أشار إليه الدكتور عماد فوزي شعيبي، ففي تقدير حديث للموقف يعتقد كريفيلد أن شارون يمكن أن يُقْدم فعلاً على الترانسفير.

ثانياً: إن الشعب الفلسطيني اليوم هو أيضاً غير الشعب الفلسطيني عام ١٩٦٧. وعلى الرغم من كل ما تعرض له هذا الشعب طيلة العقود الماضية، تَكفينا شهادة جنرالات العدو أنهم لم يستطيعوا أن يوقعوا الهزيمة بوعي الشعب. وسلاح الوعي يكاد يكون هو السلاح الأمضى في المعركة إلى جانب الاستعداد للتضحية بشكل منقطع النظير..

عقب هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ كلنا نذكر أن موجة كبيرة من النزوح الجماعي والطوعي حدثت من الضفة الغربية إلى شرق النهر.. مجرد اجتياح مدن ومناطق الضفة والقطاع كان كافياً لتوليد حالة من الفزع وعدم الإحساس بالأمن وجَعْل قطاعات وشرائح واسعة من الشعب تهاجر طوعاً إلى الأردن، على الرغم من أن مدناً كثيرة سقطت دون قتال ودون حرب طاحنة كالتي شنها شارون ضد الشعب الفلسطيني مؤخراً. اليوم وعلى الرغم من كل ما فعله شارون في الضفة الغربية، وبالذات في جنين ونابلس وبيت لحم، يرفض الشعب الفلسطيني ترحيل ثلاثة عشر فلسطينياً إلى خارج فلسطين.

فمن النزوح الطوعي عام ١٩٦٧ إلى التشبث بالأرض حتى الشهادة كما حدث في ملحمة جنين الأسطورية، فإن معركة الوعي هي في صالحنا، بل أصبحت تشكل عقدة للصهاينة. هاتان النقطتان يمكن أن تمثلا مفتاحاً ليس لفهم ما جرى وحسب، بل لاستشراف الكثير مما يمكن أن يقع في المستقبل أيضاً.

أما بالنسبة إلى تجربة المرحلة السابقة من الانتفاضة، فأعتقد أن أهم ما ميز هذه الانتفاضة من انتفاضة عام ١٩٨٧ هو وجود السلطة الفلسطينية. هذا العامل يؤثر في

إجابات العديد من الأسئلة المطروحة حول قيادة الانتفاضة، وحول فعالية دور السلطة، ودعواتها لوقف إطلاق النار، وحول تكتيكات الانتفاضة، وعلاقات القوى الفاعلة فيها.

لذلك بالنسبة إلى السؤالين اللذين طرحهما د. عزمي حول طبيعة السلطة، هل هي حركة تحرر وطني، أم سلطة لدولة افتراضية؟ وحول علاقات قوى المقاومة وقدرتها على صياغة استراتيجية مقاومة موحدة؟ أنا أعتقد أنه لا يمكن الإجابة عن السؤال الثاني إلا من خلال الإجابة عن السؤال الأول وليس القفز عنه.

إن عدم حسم موقف السلطة، بل ميلها ونزوعها في الغالب إلى التصرف كسلطة وكشريك للعدو الصهيوني في عملية التسوية، وليس كحركة تحرر تكافح لدحر الاحتلال أو حتى نيل الاستقلال، أثر سلباً في مجمل أداء الانتفاضة وإدارة الصراع في هذه المرحلة. وسأذكر جانبين تأثرا بتذبذب موقف السلطة: **الأول**، أهداف الانتفاضة، و**الثاني** أدواتها النضالية. على صعيد الأهداف، فإن أهداف الانتفاضة الراهنة لم تتراوح بين تحرير كامل فلسطين وتحرير الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. في ظل وجود السلطة هناك موقفان بشأن هدف الانتفاضة: **الأول** هو ما توافقت عليه كل القوى الفاعلة بما في ذلك الإسلامية التي هي خارج منظمة التحرير، وهو دحر الاحتلال حتى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو بلا قيد أو شرط. والرأي **الثاني** هو رأي السلطة أو الأغلبية فيها، وهو أن الانتفاضة هي مجرد وسيلة لتحسين شروط التفاوض أو أداة تستثمر لتصحيح وضع «أوسلو»، وليس خروجاً عليه أو قطعاً معه. وهذان الهدفان مختلفان بالطبع، وكل منهما يتطلب نهجاً مختلفاً، وأدوات نضالية مختلفة. والخلط بينهما هو مصدر كبير للإرباك والبلبلة وعدم وضوح الرؤيا، وأحياناً تنجم عنه مفاجآت وانقلابات في المواقف تكسر زخم النضال وتسبب نكسات له.

الجانب **الثاني** الذي يتأثر بموقف السلطة ودورها هو جانب الأدوات النضالية المستخدمة في الانتفاضة. معروف أن الانتفاضة بدأت بالحجر. لكن عندما يرد العدو بعنف ويقتل بالرصاص الحي أكبر عدد من أطفال الانتفاضة، فإنه لا يعود أمامنا من خيار سوى الدفاع عن شعبنا والرد على العدو بالطريقة نفسها التي يحاربنا بها، وبخاصة أن جغرافية الانتفاضة حيث عدم وجود تماس شعبي مع قوات الاحتلال لا تسمح بتوسيع رقعة الانتفاضة الشعبية كانتفاضة جماهيرية تعتمد الحجر والهتافات فقط. وكلنا يذكر كيف أن شراسة ودموية العدو في التصدي للمتظاهرين وسفك دماء الأطفال والمدنيين جعلت الجميع يصرخ في بداية الانتفاضة أين «حماس» و«الجهاد» وأين عملياتهم الاستشهادية؟ فالشارع بكل فئاته وشرائحه تقريباً هو الذي

كان يستحث المقاومة على القيام بعمليات في قلب العمق الصهيوني. وقد حدث هذا بالفعل، واستطاعت المقاومة أن توجه ضربات مؤلمة للعدو في قلب الكيان. . ولم يقتصر الأمر هذه المرة على «حماس» و«الجهاد»، بل لحقت بالركب حركة «فتح» من خلال مشاركة «كتائب شهداء الأقصى» في الكفاح المسلح وفي العمليات الاستشهادية، وكان هذا من أهم إنجازات هذه الانتفاضة، وهو استعادة حركة «فتح» إلى صف الشعب والمقاومة بعد أن خطفها «أوسلو». . إضافة إلى دور الأخوة في «الجبهة الشعبية» طبعاً، وهذا جعل المقاومة حالة شعبية تعبر عن إرادة شعب يريد أن يتحرر من الاحتلال، وليست مقصورة على «حماس» و«الجهاد الإسلامي». العدو يتمنى حصر المقاومة في الحركة الإسلامية حتى يسهل عزلها ووصمها بالأصولية و«الإرهاب الإسلامي» وغيره من المزاعم.

أما بخصوص العمليات الاستشهادية، وما قيل في شأنها من أنها وحدت الشارع الإسرائيلي وزادت شعبية شارون وتثير الرأي العام الغربي ضد الشعب الفلسطيني نظراً لقتل المدنيين، وأنها لا مردود سياسياً لها وتأتي بقرارات ذاتية وفي سياق المنافسة بين التنظيمات والفصائل. . كل ذلك يمكن مناقشته والرد عليه، وبخاصة ما يتعلق بتوحيد الشارع الإسرائيلي. فهذا الشارع هو الذي أتى بشارون ليشن حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني قبل أن ترتفع وتيرة العمليات. على الرغم من ذلك أنا أؤيد ما قاله د. ماهر وأقول إن العمليات الاستشهادية في النهاية ليست هدفاً بحد ذاتها، فهي مجرد وسيلة نضالية، ويمكن أن تكون خاضعة للنقاش، ليس من حيث المبدأ في المقاومة ولا من حيث مشروعية أو لامشروعية العمليات، ولكن من حيث اختيار الأداء الأنسب الذي يعظّم المكاسب ويقلل الخسائر بالنسبة إلينا، ويقلل مكاسب العدو ويعّظم خسائره. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود استراتيجية مقاومة تتفق عليها فصائل المقاومة، على الأقل تلك التي تقوم بعمليات استشهادية.

فلا بد من أن تكون هناك مشورة بين أهل المقاومة لتقليل أية آثار سلبية كالتي تحدث عنها الأخوة مثل المنافسة في تبني العمليات، أو إعلان أسماء الشهداء، والفوائد الأمنية التي يجنيها العدو من ذلك. . مثل هذه الأمور وغيرها لا يمكن حلها إلا إذا جلس المعنيون بالأمر، وتبادلوا الرأي من أجل التوصل ولو إلى حد أدنى من التنسيق في ما بينهم.

وفي كل الأحوال، وفي ظل ميزان القوة الراهن، تبقى العمليات الاستشهادية هي السلاح الأمضى والمرعب للعدو. . لقد أحدثت العمليات خلخلة ليس في نظرية الأمن الصهيوني فحسب، بل في المفاصل والمرتكزات الأساسية التي قام عليها

المشروع الصهيوني. . فإسرائيل قامت على أساس أنها وطن آمن وملاذ آمن لكل يهود العالم. . اليوم اليهودي آمن في كل مكان في العالم إلا في الدولة اليهودية. . وبعضهم صرخ وقال نحن موجودون في المكان الخطأ. . هذا الإنجاز للعمليات الاستشهادية يجب عدم إغفاله أمام عناصر أخرى مثل استهداف المدنيين أمام الرأي العام العالمي. . نحن قلنا مراراً ونؤكد هذا مجدداً بأننا لا نستهدف المدنيين على الرغم من قناعتنا بصعوبة التمييز بين المدني والعسكري في هذا الكيان. . استهداف المدنيين يأتي دوماً كرد على استهدافهم هم لمدنيينا، ولدينا استعداد لتحييد المدنيين وعدم استهدافهم إذا بادروا هم إلى ذلك. . لكنهم لن يفعلوا ذلك، وكل يوم يقتل أناس جدد ومدنيون أبرياء من أبناء شعبنا.

فهل نرضخ للواقع، ونسلم بالمصير الذي آل إليه وضع أهلنا في فلسطين، مصير القتل والملاحقة والإذلال؟ على من نعتمد في الدفاع عن أنفسنا وعن أرضنا وحياتنا وأمتنا؟ هذا سؤال في حاجة إلى إجابة إذا كان مطلوباً منا أن نتخلى عن المقاومة، أو حتى عن العمليات الاستشهادية.

شفيق الحوت

أود أن أستهل كلامي بالإشارة إلى مدى ما بيننا من توافق في التوجهات، على الرغم من تعددية خلفياتنا وانتماءاتنا وايديولوجياتنا. ولذلك فإني لم أعد من الدعاة إلى «الوحدة الوطنية الفلسطينية» بالشكل التقليدي، وصرت أكثر اقتناعاً بأهمية هذه التعددية شرط الاتفاق على «برنامج سياسي موحد» يكون قادراً على مجابهة التحديات الراهنة. إن ما شهدناه من خلافات في الماضي كان في قناعتي نتيجة لأمزجة شخصية أو مصالح تنظيمية ضيقة ولغياب استراتيجية نضالية واضحة. وعلى كل حال، فلقد كان هذا الغياب قديماً ومنذ بداية صراعنا ضد العدو.

وكما أشار الأخ عزمي بشارة، لم يعد هناك مجال لنضال هادف وقادر على الإنجاز من دون وضع استراتيجية لمجابهة هذه المرحلة بالذات وذلك لما تتميز به من خطورة. وأضيف فأقول إن وجود مثل هذه الاستراتيجية، أو سمها البرنامج السياسي المرحلي، هو الضمانة الوحيدة لعدم الوقوع في مطبات المغامرة. فكما كان إقدام ياسر عرفات على توقيع «اتفاقية أوسلو» مغامرة قذفت بنا إلى المجهول، فإنه من الممكن أيضاً أن يكون الكفاح المسلح من نسق معين، مثل العمليات الاستشهادية، هو كذلك مغامرة قد تقذف بنا إلى المجهول. من يقرر هذا الأمر؟ صناع القرار، أي من لهم في الميدان ما بإمكانهم أن يؤثروا به. ولكن يجب أن يأتي القرار إجماعياً، ونتيجة لتقييم مشترك يساهم فيه كل ذي رأي مهم أو وجود نضالي مؤثر.

وأريد أن ألفت الأنظار إلى أن حركة التاريخ ليست مستقيمة، وإنما تعتورها طلعات ونزلات. ولذلك، فلا مجال للحديث عن تشاؤم أو تفاؤل من دون تقييم علمي للأوضاع والشروط التي تفرض ذاتها على الواقع الراهن، وأريد بالذات، باعتباري من كبار من عارضوا «اتفاقية أوسلو» ووقفوا ضد التوقيع عليها، أن أعترف الآن بأنه كان لهذه الاتفاقية ـ عن غير قصد بالطبع ـ إيجابية مهمة لأنها نقلت عملياتنا النضالية إلى مسرحها الطبيعي، أي الأرض المحتلة. لذلك لم يكن غريباً على بعضنا، ذلك الشعور الذي انتابنا خلال هذه الانتفاضة وكأننا نعيش معركة ١٩٤٨. لقد انتهت أسطورة تحرير فلسطين من الخارج؛ وإن كانت في الوقت ذاته تكرست الحقيقة القائلة بأن تحرير فلسطين يتجاوز قدرات هذا الشعب، على بطولته، ويبقى في حاجة إلى دعم عربي وبخاصة من دول الجوار التي تطوق إسرائيل.

واسمحوا لي لو كررت القول، خصوصاً بعد أن وصلت أحوال الانتفاضة إلى ما وصلت إليه، بأن لا حدود لوسائل النضال والكفاح، وإذا ما اضطررنا في فترة ما للتوقف عن متابعة أسلوب ما، فهذا لا يعني إسقاط الوسائل الأخرى. إن المقولة «بوحدانية الكفاح المسلح» التي عشناها في الماضي يجب أن لا تتكرر بحكم التجربة. هذا لا يعني إسقاطها كخيار على الإطلاق، وإنما تبقى ورقة بأيدينا نمارسها كلما توفرت الظروف الملائمة لها. كما أود أن أشير إلى ضرورة التدقيق في مصطلحاتنا النضالية. فعلى امتداد تاريخ حركتنا الوطنية المعاصرة ونحن نستعمل مصطلحات ملتبسة وغير دقيقة. حتى الآن نتحدث عن «الانتفاضة» وكأنها مجمل حركة المقاومة، مع أنها ليست سوى أحد فصول هذه الحركة واستمرارها يبقى مرهوناً بالظروف التي فجرتها. وكلنا يذكر عدد المصطلحات التي أطلقت على الحركة الوطنية الفلسطينية، خلال العقود الأربعة الماضية من مثل: عمل فدائي، حركة مقاومة، حركة تحرير وطني، ثورة... الخ. هذه مسألة مرتبطة بالطبع بغياب الاستراتيجية الواضحة وصراع الرفاق على ما هو مرحلي وما هو نهائي.

المسألة الأخرى التي أود الإشارة إليها هي أن القضية المعقدة لن تحل بسهولة ودفعة واحدة. فالصراع مستمر، وتتراكم في طريقنا الإنجازات كما الأخطاء. ولذلك لا يجوز لنا التسرع في إصدار الأحكام واعتماد لغة التخوين والتهويل والتهوين. علينا نحن كمثقفين أن نلعب دورنا بمهارة لتغليب التوجه الجبهوي والتعددية الفكرية والايديولوجية ضمن «البرنامج السياسي الموحد»: وهي مناسبة للإشادة بالروح الوطنية العالية التي تسود الساحة الفلسطينية على الرغم مما في الأجواء من ممارسات غير مقبولة، مثل إبعاد المناضلين أو وضعهم تحت رقابة دولية.

آخر ما أريد الإشارة إليه هو المفارقة التي كشفتها الانتفاضة على المستوى العربي.

ففي الوقت الذي أكدت فيه صلابة الموقف الشعبي على مستوى الأمة ومدى الاستعداد للذهاب في مجابهة تحديات المشروع الإسرائيلي ـ الأمريكي، أقرَّ الحكام العرب بدورهم ـ بتفاوت ـ بالعجز عن فعل شيء. من كان يتصور أن نحيا ليوم نسمع فيه رئيساً عربياً يرفض سحب سفيره من إسرائيل بذريعة أن بقاءه في تل أبيب يشكل عنصر قوة لنا لا يجوز أن نفقده؟!

وضمن هذا الإطار، لا يجوز أن نغفل ما يبيته المشروع الإسرائيلي ـ الأمريكي من خطط لضرب العراق وربما لتقسيمه، تمهيداً لرسم خرائط تقسيمية جديدة تضمن في أهدافها إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين لعام ١٩٤٨، ومن قد تطرده إسرائيل من عرب فلسطين في مستقبل الأيام.

وأختم بتنبيه إخوتي، وبخاصة الراديكاليون منهم في الساحة الفلسطينية، إلى أن وجود قيادتهم في الخارج يبقيهم ـ في النهاية ـ رهناً لاستراتيجيات مضيفيهم مهما بدت عليه الأمور في الظاهر، وأدعو الفصائل وكل الفعاليات الفلسطينية إلى ضرورة الالتفاف حول برنامج سياسي واحد، يضمن تكاتف الجميع في مجابهة الراهن والقادم من تحديات، دون الغفلة للحظة واحدة عن أن التناقض الأساسي هو بين الفلسطيني والصهيوني أولاً وقبل أي شيء آخر.

عماد جاد

سأعرض رأيي في أسئلة المحور الأول من هذه المناقشة على هيئة نقاط أُجْمِلُها في:

ـ تميَّز الأسلوب الكفاحي للانتفاضة هذه المرة بكثافة الرد في العمق الإسرائيلي، أي داخل الخط الأخضر، كما تميَّز ببروز جوانب مسلحة سواء بالأسلحة الخفيفة أو بالهاونات المصنعة محلياً.

وفيما يخص المكاسب التي نجمت عن استعمال هذا الأسلوب، يمكن الحديث عن توصيل هذا الأسلوب رسائل واضحة بعدم حصانة العمق الإسرائيلي وقدرة المقاومة على القيام بعمليات مقاومة تسلب الإسرائيليين أي شعور بالأمن. لقد حملت انتفاضة الأقصى معها ملامح وسمات أبرزها العمليات الاستشهادية ومشاركة كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني في أعمال المقاومة.

ويمكن القول إن انتفاضة الأقصى نجحت بأن تجذب كافة فئات المجتمع الفلسطيني إلى العمل المقاوم، بل إنها نجحت بجذب المسيحيين إلى ممارسة العمل الكفاحي، وهو ما بدا في الجماعة التي جرى تشكيلها في بيت لحم باسم «جماعة مهد المسيح» وتأكيدها على العمل مع «حماس» و«الجهاد» و«كتائب الأقصى».

ـ أدت انتفاضة الأقصى إلى إعادة ربط عرب الـ ١٩٤٨ بالقضية بعد أن تجاهلهم اتفاق «أوسلو». وأدت انتفاضة الأقصى أيضاً إلى كشف الأبعاد الحقيقية للمعركة باعتبارها حركة تحرر وطني. وربما يكون الإسهام الرئيسي للانتفاضة في أنها أعادت تكييف الصراع باعتباره عربياً ـ إسرائيلياً، حيث أدت إلى تحرك قطاعات واسعة من الرأي العام العربي وخروج المظاهرات وجمع المساعدات وغيرها، الأمر الذي أعاد الزخم للقضية الفلسطينية في الشارع العربي.

كما أن الانتفاضة نجحت إلى حد كبير بتوضيح الحدود التي يمكن أن يصل إليها الإفراط الإسرائيلي في استخدام القوة المجردة، فبعد عمليات الاجتياح وارتكاب الجرائم والمذابح، أدى التحرك الفلسطيني والعربي ـ غير الرسمي ـ وأيضاً المنظمات الدولية غير الحكومية، إلى طرح فكرة إرسال لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الجرائم الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية وتحديداً في مخيم جنين للاجئين، وهو الأمر الذي أسفر عن صدور القرار رقم ١٤٠٥ بتشكيل لجنة تقصّي حقائق، وهو ما رفضته إسرائيل، الأمر الذي دفع الدول العربية إلى تحويل القضية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف إصدار إدانة لإسرائيل. وبصرف النظر عما سيحدث في الجمعية العامة للأمم المتحدة، فالمؤكد أن هذه القضية كشفت الطبيعة الإجرامية للقوات الإسرائيلية، وأنها ارتكبت عشرات الجرائم التي تعد جرائم بحق الإنسانية وأيضاً جرائم حرب.

ـ من المؤكد أن وجود سلطة وطنية، قد أثر بالسلب على أداء الانتفاضة، صحيح أن عناصر عديدة من الأجهزة الأمنية الفلسطينية شاركت في الانتفاضة وأن «كتائب شهداء الأقصى» كان لها دور واضح، إلا أن وجود السلطة كان عاملاً سلبياً من حيث استخدامها كأداة للضغط وأحياناً التصدّي للناشطين في الانتفاضة.

أما عن طبيعة القرارات الفلسطينية المتكررة بـ «وقف إطلاق النار»، فقد جاءت محصلة قوة الانتفاضة والطابع التكتيكي لقرارات السلطة، وأيضاً الرغبة في كشف الوجه الحقيقي لإسرائيل وإظهارها بمظهر الرافض للتهدئة أو الاستقرار.

ـ أدى أسلوب العمليات الفدائية الاستشهادية داخل العمق الصهيوني إلى توسيع إطار المشاركة الشعبية في الانتفاضة، فهذه العمليات لا تتطلب أطراً تنظيمية بالضرورة، بل قد تأتي وليدة قرارات فردية ومن ثم فتحت الطريق أمام توسيع إطار المشاركة. ومن المؤكد أن العمليات الاستشهادية أدت إلى رفع درجة الانتباه العالمي إلى محنة الشعب الفلسطيني مع الاحتلال، وفي الوقت نفسه رتبت بعض التداعيات السلبية على صورة العمل الوطني الفلسطيني في الخارج، ولا سيما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

ـ أعتقد أن الدور الأبرز للانتفاضة تجاه المجتمع الصهيوني، أنها نجحت بزعزعة الشعور بالأمن داخل هذا المجتمع، وأكدت فشل وعود رئيس الحكومة الإسرائيلية لناخبيه بجلب الأمن عن طريق السلاح. ويعد التمرد داخل الجيش الصهيوني إنجازاً رئيسياً للانتفاضة، فهذه الظاهرة تولدت في الجنوب اللبناني، وبروزها بفعل الانتفاضة يعد تطوراً بارزاً وعنواناً لشرخ كبير في مؤسسات الدولة اليهودية.

لقد حققت الانتفاضة تأثيراً ملحوظاً في الرأي العام الإسرائيلي عبر توصيل رسالة واضحة بأنه لن يكون آمناً، وأن عمليات المقاومة الاستشهادية يمكن أن تقع في أي مكان. وهي فكرة تهدف إلى مواجهة مقولات حكومة شارون بجلب الأمن عبر السلاح.

ولكن ذلك لا يعني أن التأثير جاء وفق التصور الفلسطيني، ففي فترات معينة حدث ارتفاع كبير في شعبية رئيس الوزراء، ولا سيما عندما بدأ عملية «الجدار الواقي» في التاسع والعشرين من آذار/ مارس، وتوقفت العمليات الاستشهادية، الأمر الذي أعطى الانطباع بنجاعة هجوم شارون، وبخاصة في وقف هذه العمليات.

ـ ليست القضية شارون، وإنما المجتمع الصهيوني ككل، ففكرة التسوية السياسية أو السلام أدت إلى تمزقات داخل هذا المجتمع. وكلما جاء رئيسٌ للوزراء يتعهد باستخدام القوة «وتركيع الشعب الفلسطيني» واستعادة «أرض إسرائيل»، التف الرأي العام الإسرائيلي حوله. فالمجتمع الإسرائيلي لم يحسم موقفه تجاه السلام والتسوية السياسية وحديثه عن التسوية والسلام، إنما وفق رؤيته الخاصة وليس وفق أسس الشرعية الدولية. وبالتالي عندما جاء شارون ووعد الناخب الإسرائيلي بجلب الأمن عبر السلاح وتقليص الطموحات الفلسطينية، وحصل على أغلبية غير مسبوقة في انتخابات شباط/ فبراير ٢٠٠١، وشكل أوسع حكومة إسرائيلية، ومع بدء هجومه على الشعب الفلسطيني، تزايدت شعبيته، إذ نظر إلى ذلك باعتباره توحداً في مواجهة الخطر الخارجي.

ـ لم تكن الخسائر المعنوية بأقل من المادية الملموسة، فما جرى من انتهاكات وجرائم إبان العدوان الإسرائيلي الذي بدأ في التاسع والعشرين من آذار/ مارس، كشف عن الوجه الحقيقي لإسرائيل باعتبارها دولة احتلال ترتكب جرائم حرب، وترفض التعاون مع الشرعية الدولية وترفض استقبال لجنة تقصي الحقائق التي تشكلت بقرار من مجلس الأمن الدولي.

ـ من المرجح أن خيار التسوية سوف يتجدد في المرحلة القادمة، لأن الجانب

الفلسطيني الرسمي، أي السلطة الوطنية، سوف يندفع في اتجاه التقاطع مع الشروط الإسرائيلية ـ الأمريكية.

ـ كان التناسب متوازناً بين تأثيرات انتفاضة الأقصى في الشارع العربي وأثر نهوض ذلك الشارع على صعيد تزويد الانتفاضة بطاقة كفاحية متجددة. ونهوض الشارع العربي في حركته التضامنية هذه يعني ببساطة عودة الوعي العربي بالقضية الفلسطينية وإعادة تعريف القضية باعتبارها عربية ـ إسرائيلية. أما على صعيد الموقف العربي الرسمي، فأعتقد أن رد المؤسسة العربية الرسمية، كان أقل من المستوى المأمول.

مثال ذلك أن دور السعودية في الانتفاضة سلبي بشكل واضح، فالدور السعودي طفا على السطح عبر حديث ولي العهد مع الصحفي الأمريكي ـ اليهودي فريدمان؛ وهو أمر يفهم منه رغبة سعودية في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وتجاوز تأثيرات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر والحملة الأمريكية على المملكة، وذلك عبر تقديم مبادرة سلام دون تشاور مسبق مع الدول العربية الفاعلة. وعلى النحو نفسه، أعتقد أن دور مصر يأتي في حدود القيود والالتزامات التي تكبل السياسة المصرية ونتيجة تردي السياسات العربية الرسمية وغياب التنسيق المطلوب. أمّا سبب التغير المفاجئ بالهجوم على أمريكا في خطاب الرئيس مبارك مؤخراً، فيعود بالأساس إلى الاستياء المصري من الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل، وأيضاً تجاوز واشنطن للقاهرة في العديد من الخطوات، إضافة إلى الخشية من أن يؤدي الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل ومواصلة الأخيرة لعدوانها على الشعب الفلسطيني، إلى تزايد الضغوط في الشارع المصري على النظام.

ـ الموقف الإيراني القاضي بالإحجام عن وقف تصدير النفط موقف «براغماتي» في سياق السياسة الإيرانية الرامية إلى الانفتاح على الولايات المتحدة والخروج من «محور الشر». هذا بالإضافة إلى عدم وجود تغطية أو حماية من الدول العربية والإسلامية.

ـ أدت عملية «الجدار الواقي» إلى دمغ الانتفاضة بالإرهاب، حيث نجح شارون بإقناع واشنطن بأنه يساهم في حربها ضد الإرهاب عبر محاربة التنظيمات الفلسطينية المقاومة، ولا سيما الإسلامية منها. كما أدت إلى تدمير البنية التحتية الفلسطينية، وتدمير العديد من القدرات الفلسطينية على المقاومة، واعتقال كوادر وقتل آخرين. ولكن ذلك كله لن يقضي على الانتفاضة، فالقدرة على القيام بعمليات استشهادية لا يمكن مواجهتها، وهي في صلب هذه الانتفاضة.

منير شفيق

قبل تناول بعض الأسئلة والمحاور التي طرحت، ومن أجل تقويم التجربة الفلسطينية خلال الثمانية عشر شهراً الماضية، لا بد من تقويم الوضع العام، وأساساً حالة ميزان القوى، وبالمعنى الواسع الذي يتعدى الحساب العسكري الصرف.

بعد الإخفاق الأمريكي في فرض تسوية بشروط إسرائيلية على سوريا، وبعد انتصار المقاومة بقيادة «حزب الله»، ولا سيما هزيمة جيش الاحتلال وانسحابه بلا قيد أو شرط، وبعد انهيار مفاوضات كامب ديفيد، شعر الشعب الفلسطيني بالوعي، أو بالإحساس المرهف، أن ميزان القوى العام، يسمح له بالانتقال إلى الهجوم على الاحتلال. ولعله تساءل، إذا كان الاحتلال هزم في جنوبي لبنان فلماذا لا ينهزم في الضفة الغربية وقطاع غزة؟

ولهذا أرى أن الانتفاضة وما شهدته الأشهر الطويلة الماضية من تصعيد للمقاومة، ومن صمود متعدد الأوجه وضع الشعب الفلسطيني في مواقع الهجوم مستهدفاً دحر الاحتلال، وبأغلبية فلسطينية تريده، بلا قيد أو شرط. ولم يكن ذلك صادراً عن الإحباط أو اليأس أو ردود أفعال غاضبة. فالتصميم والمثابرة والمواظبة، ومن ثم إفشال كل المحاولات العسكرية التي استخدمها باراك ومن بعده شارون ـ بن اليعيزر ـ بيريس ـ موفاز (حزب العمل وحزب الليكود والجيش)، كما إفشال المحاولات الأمريكية لإجهاض الانتفاضة سياسياً، كلها أمور تشكل دليلاً لا يخطىء على انتقال الشعب الفلسطيني إلى الهجوم، وفقدان زمام المبادرة من يد أمريكا والدولة العبرية عكس ما كان الحال في التسعينيات.

وتأتي السرعة التي تجاوب بها الشارع العربي والشارع الإسلامي، مركزين على الأول، مع اندلاع الانتفاضة لتؤكد أن الجماهير العربية وقواها الشعبية المنظمة الحية استعادت زمام المبادرة وانتقلت إلى الهجوم كذلك. أما من الجهة الأخرى وعلى الرغم من تأكيد القوى القومية والإسلامية على أن مؤتمرات القمم العربية والموقف العربي لم ترتفع إلى مستوى الطموح إلا أن السقف ارتفع نسبياً بلا شك.

النقطة التي يراد التركيز عليها هنا، وبتخطي عدد من التفاصيل على أهميتها، هي أن الاجتياح الذي بدأ في أواخر شهر آذار/ مارس الماضي وامتد حتى الآن، يجب أن يقرأ، وخصوصاً بعد فشل زيارة ديك تشيني، وبعد أن فشلت كل محاولات شارون ـ بن أليعيزر ـ بيريس ـ موفاز عسكرياً وسياسياً لإخضاع الشعب الفلسطيني (لنتذكر أن شارون طلب مهلة مائة يوم ليحسم الموضوع)، باعتباره هجوماً عاماً مضاداً حشد آخر ما في الجعبة، أو بعبارة أدق قرر تجاوز عدد من الخطوط الحمر التي

أمام الجيش ليتجنب هزيمة الانسحاب من طرف واحد، وإن أمكن إخضاع الشعب الفلسطيني، أو أية أهداف تتراوح بين الإبقاء على ماء الوجه إلى تحقيق مكاسب ما، ومن ثم إيجاد معادلة جديدة غير تلك التي حكمت السنتين الماضيتين.

على أن آفاق الانتصار أمام الجيش الصهيوني سُدت، أولاً، من خلال المقاومة البطولية في مخيم جنين وقصبة نابلس وعناد المحاصرين في كنيسة المهد، إلى جانب الصمود الشعبي الشامل في وجه الاجتياح؛ وأصبحت مسدودة حتى لو تمكن عسكرياً من اجتياح المدن والمخيمات والقرى واعتقل الآلاف، وأثخن في القتل والتدمير وارتكاب جرائم الحرب.

إن الانتصار والهزيمة في هذه المعركة، كما هو الحال في أغلبية الحروب التي خاضتها الشعوب ضد الاستعمار أو الاحتلال، لا تقرر بمقاييس القوة العسكرية البحت، أو بالسيطرة العسكرية حتى لو وضعت دبابة على رأس كل شارع وجندي أمام كل بيت. وإنما تتقرر بصمود الشعب وعناده وعدم استسلامه وقدرة المقاومة على البقاء، حتى مجرد البقاء وإمكان العودة من جديد. هنا يصبح كل إنجاز عسكري بلا معنى، والاستمرار فيه مجرد قتل من أجل القتل وبخسائر متواصلة. وهذا الذي يفسر كل الحالات التي هزم فيها شعب صامد صابر مثابر على المقاومة جيشاً لدولة كبرى.

وإذا حسبنا ما حدث من هبة ـ أكاد أسميها ثورة ـ في الشارع العربي، وما امتد من تظاهرات لتشمل عواصم العالم كلها، فإن مصير الاجتياح ـ إذا ما استمر الصمود والعناد الفلسطينيين ولم يجهضا بالاتفاقات والمساومات ـ هو الفشل الحتمي مترجماً إلى التفكير حتى بالانسحاب، ولو جزئياً، من طرف واحد وبلا قيد أو شرط.

إن الوضع العربي والإسلامي والعالمي الذي نجم خلال شهر نيسان/ أبريل لا يمكنه الاستمرار في نظر الإدارة الأمريكية إذ أجهض زخم هجمتها على العالم بعد ١١ أيلول/ سبتمبر خصوصاً بعد حربها في أفغانستان، إذ غرقت في الصراع مع الشعب الفلسطيني والذي أعاد المبادرة إلى الجماهير العربية والإسلامية، بما في ذلك بين الجاليات العربية والإسلامية حتى في أمريكا نفسها، فأخرجها من حالة الرعب والانحسار إلى حالة التحرك مع عشرات الآلاف من الأمريكيين والأوروبيين لنصرة الشعب الفلسطيني وشجب السياسات الإسرائيلية والأمريكية. وبالمناسبة لم يسبق أن حدث مثل هذا الاختراق في الرأي العام العالمي سواء بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني أو بالنسبة إلى اهتزاز صورة الدولة العبرية ومناصريها.

لهذا أرى أن السؤال المركزي وفي ضوء هذه المعادلة هو كيف نحبط هذا الاجتياح مع التأكيد على أن كل عناصر النجاح في ذلك متوفرة وهو ما يشهد عليه اضطرار

القيادتين الإسرائيلية والأمريكية إلى اتخاذ قرار الاجتياح وتجاوز الكثير من الخطوط الحمر. فلو كانت المعادلة على غير ذلك لما احتاجوا إلى استخدام القوة بحدها الأقصى.

وباختصار إن الكرة في الساحة الفلسطينية قبل أن تكون في أي مكان آخر. أي إذا اتحد الفلسطينيون على هدف دحر الاحتلال، وأغلقوا الباب أمام الاتفاقات والمساومات التي يراد منها تجنيب الاحتلال المصير الذي لقيه في جنوبي لبنان (وبالمناسبة الانسحاب من طرف واحد، وبغض النظر عن نسبة الأرض أصبح على الأجندة الإسرائيلية كما يعبر عن ذلك بيان الجنرالات السابقين وعلى رأسهم باراك نفسه)، وإذا صمم الفلسطينيون على الصمود تحت الاجتياح أو الاحتلال المباشر واستطاعوا إثبات قدرتهم على استمرار المقاومة أو على إعادة تجديدها في حالة ضربها ضربة كبيرة، فإن النصر سيكون مؤكداً، لأن مثل هذا الموقف هو شرط تحريك الشارع العربي والإسلامي والعالمي، وهو شرط عدم انهيار بعض الدول العربية أمام الضغوط الأمريكية، ومن ثم هو شرط تعميق أزمة قيادة الحكومة والجيش، كما المجتمع في الدولة العبرية، وشرط حماية الوضع العربي من الهجوم الأمريكي الذي استهدفه بعد ١١ أيلول/ سبتمبر، بل شرط إرباك الاستراتيجية الأمريكية كلها إذا ما استمرت في مناطحة الشعب الفلسطيني وجماهير الأمة والرأي العام العالمي.

بكلمة، إن الوضع الفلسطيني وصل عند نقطة «من يصرخ أولاً؟» وقدرته على الصبر وإدامة الحالة وعدم الصراخ أولاً أشد من قدرة القيادتين الإسرائيلية والأمريكية. فما لم ندرك أن ثمة أزمة فعلية، ومخاسر ملموسة، تحيق بالسياسة الأمريكية من استمرار هذه المعادلة من الصراع، وما لم ندرك الأزمة التي تعصف بالدولة العبرية والمنظمات الصهيونية العالمية في حالة إيغال الجيش الإسرائيلي بالقتل والقمع والتدمير وتكريس حالة الاحتلال في مقابل صمود فلسطيني يحمل قضية عادلة، والتي يمكن تلخيصها في هذه المرحلة بمقاومة الاحتلال ودحره، ما لم ندرك كل ذلك وفتحنا الباب لأمريكا لتعقد الاتفاقات وتعيد تمييع الوضع ولتشهد حرباً شاملة على الوضع العربي كله في حالة ـ تهدئة الوضع في فلسطين ـ فإننا نكون قد انتهجنا سياسات خاطئة تهدد ما يمكن تحقيقه من انتصار يكاد يكون محققاً مع الصمود والصبر والمثابرة واستمرار مقاومة الاحتلال.

سليمان الرياشي

يمكن وصف اتفاق «أوسلو» بأنه وثيقة التوقعات المتناقضة والمراهنات التناحرية بالضرورة. فالعدو رأى في الاتفاق وسيلة وحقل عمل من أجل خفض سقف التوقعات الوطنية الفلسطينية بخصوص القضايا الجوهرية التي تجنبها الاتفاق.

والطرف الفلسطيني راهن على إمكانية إبراز وتثبيت القضايا المسكوت عنها في الاتفاق من خلال مراكمة القوى والمقاومة المتعددة الأشكال، والمواكبة السياسية لـ «الهبّات» الشعبية، وهو بالمناسبة تعبير عزيز على قلب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية الذي يعتقد أنه بسلسلة طويلة من الهبّات الجماهيرية والأعمال الكفاحية الأخرى سوف يتم قهر العناد الإسرائيلي والتسليم بالحقوق الفلسطينية. من هذه التوقعات والرهانات المتناقضة نشأت سلسلة من الاتفاقات الجزئية والمواجهات على امتداد ما يقرب الآن من تسع سنوات.

إن إخفاق المفاوضات في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ رفع التوتر في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية إلى درجة غير مسبوقة منذ عام ١٩٩٦، فتقدمت الدبابات باتجاه المدن الفلسطينية، وتحدثت الصحافة الإسرائيلية في حينه عن حفر خنادق حول المدن بما يذكر بمعركة بيروت عام ١٩٨٢ وفق جريدة **هآرتس**... وكان ذلك جزءاً من الضغط الإسرائيلي ـ الأمريكي لدفع الطرف الفلسطيني إلى مفاوضات كامب ديفيد عبر قهر معاندته والتغلب على تردده في الذهاب إلى هذه المفاوضات التي كان يعتبرها غير محضرة جيداً، والظروف غير مهيأة لنجاحها. إن إخفاق مفاوضات كامب ديفيد بملابساتها المعروفة، والمراوغة مع نتائج اجتماع طابا جعلا امتحان القوة أمراً حتمياً، فكانت الانتفاضة من الجانب الفلسطيني، ومن الجانب الإسرائيلي محاولة قمعها وممارسة ضغط عسكري وسياسي واجتماعي على الطرف الفلسطيني فيقبل بما هو أقل من أهدافه السياسية الوطنية المعلنة.

وإذا كانت المقارنة بين الانتفاضة الجارية والانتفاضة السابقة تفرض نفسها في أكثر من وجه وتفصيل، فالجدير قوله إن انتفاضة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٣ تمكنت بشكل مبكر من هيكلة نفسها، فشكلت قيادة موحدة عليا وقيادات ميدانية في كافة المواقع وحافظت على طابع جماهيري بعيد المدى، وعلى صلة وثيقة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج. وأما الانتفاضة الحالية، فكانت القيادة الأبرز فيها السلطة نفسها، ولكن قيادتها العليا بقيت فصائلية، بينما ساد التنسيق في صفوف القيادات الميدانية في كافة المواقع وإن على المستوى التكتيكي...

وفي حين أفصحت قيادة الانتفاضة السابقة عن أهداف الانتفاضة المتمثلة بإنجاز حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة، وكان هذا المطلب يبرز في كل بيان وتصريح... شهدت الانتفاضة الحالية مفارقة عميقة الدلالة، فقد أحجمت القيادة الفلسطينية وأقصد قيادة السلطة عن إشهار برنامج الانتفاضة لفترة طويلة، وبقيت تتعاطى مع التطورات استناداً للاتفاقات والتوافقات المتعددة الأطراف، وتحولت المرجعية المعلنة لـ «الأحداث» إلى من خرق ومن لم يخرق هذا البند أو ذاك

من هذه الاتفاقات والتوافقات. . بينما نجد أن القيادات الميدانية للانتفاضة كانت تفصح عن برنامجها في كل مناسبة وتدعو إلى التعبئة حوله.

والمقصود أن السلطة الوطنية الفلسطينية مع اندلاع الانتفاضة أحجمت عن إحداث القطيعة السياسية الضرورية مع المرحلة السابقة، فلم تعلن للشعب الفلسطيني وللأمة العربية وللعالم أنها باشرت حرب استقلال وطنية لن تتوقف إلا بعد إنجاز أهدافها، ولم تجعل من ذلك محوراً لمجمل حركتها وجهدها التعبوي. ويدرك الجميع أن المسألة ليست أكاديمية أو فقهية، فغياب الوضوح في إعلان الهدف، وضع الانتفاضة في مواقع سياسية وعملية دفاعية باهظة الكلفة. وليس أدل على ذلك من اضطرار القيادة الفلسطينية إلى الإدانة المنهجية للعمليات العسكرية، وليس أدل على ذلك أيضاً من قضية باخرة السلاح (كارين I) والمنطق الدفاعي الذي حكم التعاطي معها!

وعلى صعيد العمل العسكري الذي شكل بعداً مهماً وجديداً في الانتفاضة، ونقطة مفارقة جوهرية مع الانتفاضة الأولى، يمكن أن نقول إن الشعب الفلسطيني وجد الأشكال النضالية التي تناسبه فنريح ونستريح. ولكن هنا أيضاً تجب المراجعة فيرى الأخوة ما يناسب كفاحهم وما لا يناسبه بصورة موضوعية تتلاءم مع تعقيدات الوضع الناشئ وفي ضوء تجربة الشهور الماضية. والموضوع العسكري على دقته وحساسيته، وربما بسبب من ذلك يجب ألا يكون بمنأى عن الأسئلة والتساؤلات الباحثة عن أجوبة. والأسئلة كما الأجوبة لا يمكن أن تكون شافية تماماً، فهي محصلة شحذ الذهن، والذهن لا يمكنه أن يحيط تماماً بكل تفاصيل الواقع إحاطة دقيقة وفاعلة. وعلى كل حال يجدر التفكر جيداً بما طرحه المجاهد الشيخ أحمد ياسين في الندوة التي نظمتها كلية البحث العلمي في الجامعة الإسلامية بغزة يوم ٢٣/ ٤/ ٢٠٠٢ من «أن السبيل الناجع لقهر العدو الإسرائيلي هو حرب العصابات في هذه المرحلة». كما ودعوته إلى «ترشيد العمليات الاستشهادية»، وبالتصريح الذي نسبته صحيفة **الشرق الأوسط** إلى أحد قياديي كتائب الأقصى في نابلس الذي قال إنه سوف يكتفي بتنفيذ هجمات استشهادية ضد المستوطنات والأهداف العسكرية. . . يجب أن يكون مشروعاً للمناضلين والمجاهدين مناقشة جدوى أشكال الكفاح كافة، جدوى العمليات الاستشهادية ضد المدنيين، وفي حال إقرار جدواها فهل هي مجدية كسلاح ردع يمنع العدو من البطش بمدنيينا أم كأسلوب كفاحي عضوي في معركة التحرير؟ وهل مقاتلة قطعان المستوطنين ومطاردة عساكر الاحتلال كافية بل ممكنة دون أشكال الصراع الأخرى؟ ليس أجدر من المناضلين والمجاهدين أنفسهم من أن يطرح هذه الأسئلة وأسئلة كثيرة أخرى والرد عليها.

عبد الإله بلقزيز

سيدور حديثي، في هذا المحور الأول من حلقة النقاش، والمتعلق بتقويم حصيلة عام ونصف من الانتفاضة، حول مسألتين رئيستين هما: الملامح والسمات الخاصة بانتفاضة الأقصى وتمايزها من انتفاضة ١٩٨٧؛ وحصيلة خيار العمليات الفدائية أو الاستشهادية.

في **المسألة الأولى**: ليست المقارنة بين انتفاضة الأقصى وانتفاضة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٣ ترفاً فكرياً فائضاً عن الحاجة إلى التحليل والفهم؛ إنها في صلب تلك الحاجة، يمليها همّ البحث عن أمثل السبل إلى تمديد بقائها، وإلى تحصينها وحمايتها، وإلى صون مكتسباتها. وذلك ـ مما لا شك فيه ـ يتوقف على فهم مجمل العوامل والآليات الحاكمة لها فهماً دقيقاً قد يساعد عليه وضعها في ميزان المقارنة بسابقتها. في هذا المعرض، هناك حاجة إلى الانتباه إلى مواطن التمايز بين الانتفاضتين، مع التسليم ـ سلفاً ـ بأن المشترك بينهما ربما كان أوفر. وهذا الانتباه مشدود إلى هدف معلوم لدينا هو: كيف تتدارك انتفاضة الأقصى أوضاعاً صعبة لم تعشها انتفاضة ١٩٨٧ موضوعياً، أو هي نجحت باجتيازها ذاتياً؟

أول مَوَاطِنِ التمايز أن التناسب لم يكن متكافئاً بين مستوى المشاركة الشعبية في كل من الانتفاضتين. ففيما أدخلت انتفاضة العام ١٩٨٧ قطاعات شعبية واسعة من المجتمع الفلسطيني في عملية الاشتباك المدني اليومي مع الاحتلال، وإلى الحد الذي كانت فيه على أعتاب إعلان العصيان المدني، لم يرتفع منسوب تلك المشاركة في انتفاضة الأقصى إلى مستوى سابقه، وبخاصة بدءاً من العام ٢٠٠١. ولم يكن ذلك بسبب أن الاحتلال «جلا» عن الضفة والقطاع، ذلك أنه استمر مخترقاً كل نسيج الأرض والمجتمع: على الحواجز والمعابر، وفي المناطق التي لم تتسلمها السلطة بسبب تمديد العدو لمفاوضات الوضع الانتقالي، وفي المستوطنات التي تضاعفت في حقبة «أوسلو» العجفاء، وفي الحصار الذي زيد من درجة إطباقه على مدن ومناطق السلطة منذ صعود الإرهابي أرييل شارون إلى الحكم. كما لم يكن ذلك بسبب وجود سلطة فلسطينية لم تكن في انتفاضة ١٩٨٧، أو بسبب ما قد يعتقد بأنه تضييق من جانب هذه السلطة على الانتفاضة التي تمتعت في الماضي بهامش حرية أوسع. ذلك أن السلطة كانت في حاجة إلى الانتفاضة بعد إخفاق مفاوضات «كامب ديفيد الثانية»، ولم تكن بعيدة عنها: اختياراً ونهجاً؛ مثلما أن وجود هذه السلطة لم يمنع المقاومة الفلسطينية المسلحة من الاتساع والتعاظم وعلى نحو لا سابق له في التأثير: سواء في الضفة والقطاع، أو داخل فلسطين ١٩٤٨. ولذلك، لا يمكن لفرضية «جلاء» الاحتلال أو لفرضية وجود سلطة أن تفسر ظاهرة التراجع في مستوى المشاركة

الشعبية في انتفاضة الأقصى قياساً بسابقتها، الأمر الذي يفترض البحث عن تفسير آخر لذلك.

و**ثاني** مواطن التمايز ـ وله علاقة بالأول وربما قد يفسر بعض أسبابه ـ يتصل بغياب الإطار الوطني الموحد الذي يدير عملية الانتفاضة في طورها الراهن المعاصر. لسنا نشك في أن أواصر التنسيق ووحدة قرار القوى الوطنية والإسلامية انتسجت على نحو مميز خلال انتفاضة الأقصى؛ ومع ذلك، فهي ما بلغت النصاب الوطني الجامع الذي بلغته العلاقات الوحدوية بين هذه القوى خلال انتفاضة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٣ وأفضى إلى قيام «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة». وإذا كان غياب الإطار القيادي الموحد للانتفاضة أثر إلى حد محسوس في مستوى فاعليتها وتنظيمها، فإن ذلك بدوره ما كان نتيجة لوجود سلطة فلسطينية تحتكر القرار الوطني أو تتهيب من أي مركز قرار آخر قد يقود إلى ازدواجية في السلطة؛ ففصائل المقاومة لا تعدم ألف وسيلة إلى استيلاد أطر للعمل الوطني المشترك وتفعيلها دون أن تصطدم بالسلطة؛ كما أن هذه الأخيرة لا تعدم إمكانية التعايش مع مثل هذه الأطر إذا كان مجال عملها هو التعبئة النضالية للمجتمع الفلسطيني دون مزاحمة السلطة على موقعها أو دورها.

أما **ثالث** مواطن التمايز تلك، فهو رجحان أسلوب المقاومة المسلحة في انتفاضة الأقصى على أسلوب الانتفاض الشعبي خلاف ما كان عليه أمر انتفاضة ١٩٨٧. ومع أن الانتقال في العمل الوطني الفلسطيني إلى نهج المقاومة المسلحة مثل منعطفاً عظيم الأهمية في تجربة الحركة الوطنية في الداخل الفلسطيني، وكانت له آثار كبيرة في تحسين ميزان القوة بين الشعب والاحتلال، إلا أن من آثاره الجانبية التقليص من المشاركة الشعبية الواسعة في الانتفاضة، ونقل مركز الثقل في العملية الوطنية من المجتمع إلى المؤسسة القتالية.

وبالجملة، يمكن الاستنتاج أن الانتفاضة الراهنة عانت ثقل عوامل ثلاثة هي: تضاؤل نصاب المشاركة الشعبية فيها قياساً بسابقتها؛ وغياب الإطار التنظيمي الوطني الموحد لإدارتها؛ واختلال التوازن بين العمل الوطني الشعبي وبين العمل الفدائي القتالي في تجربتها. وليس لدينا من شك في أن هذه المعاناة كانت تهدد ـ ولعلها ما زالت تهدد ـ الانتفاضة في قدرتها على البقاء بقاء مادياً وليس رمزياً. وهو ما نترك الحديث فيه إلى المحور الثاني من هذا الحوار.

أما في **المسألة الثانية**، فلاحظنا كيف انتقل مسرح عمليات المقاومة الوطنية المسلحة من مناطق الـ ١٩٦٧ إلى مناطق الـ ١٩٤٨ في انتفاضة الأقصى؛ وكيف ترافق ذلك الانتقال مع تحول نوعي في أسلوب المواجهة العسكرية التي لم تعد تتخذ شكل

اشتباك مع جنود العدو ومستوطنيه، بل شكل عمليات فدائية ـ استشهادية تتحول فيها أجساد المناضلين إلى عبوات ناسفة لمراكز العدو «المدنية» في قلب فلسطين المحتلة في العام ١٩٤٨. وإذا كان من فروض الأمانة القول إن هذا التحول في جغرافيا المواجهة العسكرية وفي أدواتها وأساليبها أرهق العدو، وهز اطمئنانه النفسي إلى قوته، وأحدث شرخاً كبيراً في أمنه واستقراره السياسي، وكشف عن هشاشة نظرية الأمن لديه، وعن إجراءات الردع الأمني التي حاول تصفيح عمقه الصهيوني بها. . . الخ، فمن فروض تلك الأمانة ـ أيضاً ـ أن نقول إنها قادت إلى نتيجتين موجعتين للانتفاضة ولأمن الشعب الفلسطيني:

أولاهما: عسكرية؛ وهي كناية عن استغلال الكيان الصهيوني للعمليات الاستشهادية تلك ليفتح جحيماً عسكرياً على الانتفاضة وشعبها في مناطق ١٩٦٧، مستخدماً في ذلك قوة نارية تفوق قدرة المقاومة على الرد. وهذا ما يشهد عليه إدخاله سلاح الطيران (الـ F16، والأباتشي) وسلاح المدفعية في الميدان، والاجتياحات البرية المتكررة لمناطق السلطة وآخرها إعادة احتلال مدن الضفة وقراها في عدوان ٢٩ آذار/ مارس الماضي. والأدعى إلى الانتباه ـ هنا ـ أن انتفاضة الأقصى لم تنجح بتحييد السلاح الاستراتيجي للعدو، أو بشل قدرته على الاستخدام الطليق ـ كما نجحت انتفاضة العام ١٩٨٧ بذلك ـ بل استنفرته على نحو غير مسبوق في فلسطين، ولا يناظرُه في الاستعمال الوحشي إلا ذاك الذي حصل ضد المقاومة الفلسطينية في لبنان في حربي ١٩٧٨ و١٩٨٢.

و**ثانيتهما** سياسية، وتتصل بالنتائج التي أفضت إليها العمليات الاستشهادية ـ داخل ما يسمى بـ «إسرائيل» ـ على صعيد صورة الانتفاضة والمقاومة في العالم الخارجي، وبخاصة في الساحتين الأوروبية والأمريكية، حيث نظر إليها بوصفها عمليات «إرهابية» ضد «مدنيين» أبرياء داخل «إسرائيل»؛ وكان ذلك سبباً في صمت دول عديدة عن جرائم «إسرائيل» ضد الشعب الفلسطيني، أو في مباركة دول أخرى لتلك الجرائم بذريعة «حق» الكيان الصهيوني في «الدفاع عن النفس»! وإذا كان من المفهوم لدينا أن تزوير صورة المقاومة ووصمها بـ «الإرهاب» ينتمي إلى فعل سياسي صهيوني سعى في ذلك الأمر ودأب عليه طويلاً، فمن المعلوم لدينا ـ أيضاً ـ أن تكريس هذا التزوير لهوية المقاومة وطابعها الوطني إنما أتى في امتداد متغير دولي ساعد في إمكان تظهير ذلك التزوير، هو أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وإطلاق الإدارة الأمريكية لحربها ضد ما تسميه بـ «الإرهاب»، فضلاً عن التماهي السياسي والبرنامجي بين النخبة الجمهورية الحاكمة في أمريكا، والنخبة الليكودية ـ العمالية الحاكمة في الكيان الصهيوني الذي تواطأ طرفاه على المماهاة بين المقاومة و«الإرهاب»!

هذه بعض من عناصر الخلل في تجربة الانتفاضة تحتاج إلى مراجعة وتصويب في أفق ترشيد فاعلية الانتفاضة والمقاومة، وصبّها في المجرى السياسي والوطني الذي يعود بأجزل النتائج على قضية شعب فلسطين وحقوقه الوطنية الثابتة. والحديث في هذا يرجأ إلى المحور الثاني من هذه المناقشة.

جورج ناصيف

لن أعبر إلى السياسة التفصيلية لأقول أين أفلحنا وأين زلّت بنا القدم، في عشرين شهراً من عمر الانتفاضة، كلها خواطر لمجلس حول المصير.

عندي أننا أفلتنا من شدق حدث كاد للحظات يطبق علينا، لكننا نجونا.

بالدم المسفوك نجونا. بصحو ضمير العالم نجونا. بفظاعة شارون نجونا. بتأثر بعض العرب نجونا. بالتماسك الوطني نجونا. بالصبر على الجوع والعطش والدماء وكل صنوف المكاره نجونا.

مضى الوحش الإسرائيلي إلى أقصاه، ونجونا.

كنا أمام احتمال تجديد الاحتلال عادياً ونجونا. كنا أمام احتمال الترانسفير ونجونا. كنا أمام احتمال اجتثاث السلطة لصالح تركيبة لحدية ونجونا.

أقول نجونا ولا أقول انتصرنا. ولا أقول هزمنا المشروع الإسرائيلي، في لحظة تجليه الراهنة. فالأيام لمّا تزل سوداء.

لكن النجاة لا تعفينا من وقفة ستكون أصعب لنصوغ إجابات واضحة تَهَرَّبْنَا منها ردحاً طويلاً:

- أي عالم بعد ١١ أيلول/ سبتمبر؟ وماذا يستتبع من موجبات على حركات التمرد الوطني، في العالم عموماً وفي فلسطين تخصيصاً؟

- أي إسرائيل سنواجه في المدى المنظور؟

- أيّ برنامج محدد هو برنامج النضال الفلسطيني، في هذه الحقبة تحديداً؟

- أيّ سلطة نريد، واستطراداً أية دولة؟

- أين موقع العمل العسكري من الكفاح التاريخي للشعب الفلسطيني؟

- ما الشروط العينية لانتزاع الدولة؟ عمّ يجب أن نتخلّى وبم يجب أن نتسلح؟

هل نريد فلسطين في الواقع، أم أن فلسطين في البال أحلى؟ هل نريد فلسطين

ياسر عرفات، المنقوصة، المجزوءة الملوثة بوسخ التاريخ والسياسة، أم فلسطين الحلم الطاهرة النديّة، الأدنى إلى الحكاية؟

هل نريد أبا عمار أم أم سعد؟

هل نخون الأرض أم نخون الحلم؟

ذلك هو السؤال الذي أرجأناه.

خشيتي أننا إذا لـم نجب، بقسوة جارحة، كانت الخيانة ثلاثية الأضلاع للأرض اليوم، وللحلم غداً ولفلسطين كل الأيام.

أنيس صايغ ورفعت النمر(*)

هذه جملة أفكار نعرضها على المناقشة في ضوء الأسئلة المطروحة في الورقة. ونعرضها في شكل نقاط:

١ ـ بدأ الاحتجاج إضراباً في عامي ١٩٣٦ و١٩٣٩ وتحول إلى ثورة شعبية عامة وواسعة ضد المحتل البريطاني وضد الصهيونية، بينما الانتفاضة الأولى كانت في مرحلتها الأولى انتفاضة حجارة ثم أصبحت قتالاً ومقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧. في كل حال تمثل الانتفاضة مرحلة جديدة من مراحل المواجهة العربية الفلسطينية للهجمة الصهيونية طيلة القرن العشرين. وقد اتخذت لنفسها أشكالاً وأساليب تختلف في بعض النواحي عن المجابهات السابقة، وذلك بسبب الظروف الراهنة. والانتفاضة اليوم ليست كثورة الثلاثينيات. كانت الأخيرة ثورة فلاحين في الغالب أما اليوم، فهي تشمل جميع قطاعات الشعب الفلسطيني.

٢ ـ كانت انتفاضة الأقصى حافزاً ومحرضاً للشعب الفلسطيني في كل مكان، ولذلك كان التأييد الشعبي للانتفاضة كاسحاً في كل بقعة وجد فيها فلسطينيون. وتبين ذلك بقيام عرب فلسطين (١٩٤٨) بدعم علني وسري لإخوانهم المناضلين في مناطق (١٩٦٧). والشيء نفسه ينطبق على فلسطينيي الشتات.

٣ ـ كان تأثير الانتفاضة في قوة العدو سيكون أكبر لو حظيت بدعم حقيقي من المحيط العربي، ناهيك عن أن واقع وجود السلطة قد حد من إمكانات الانتفاضة ومن قدرتها على التحرك والتوسع، وذلك لأن السلطة كانت تحاول أن تطوع أعمال

(*) بسبب ظروف صحية حالت دون حضورهما، بعثا برأي مشترك في الموضوع إلى حلقة النقاش نثبته مع سائر المداخلات.

الانتفاضة لمصلحة مواقفها السياسية وعلاقاتها مع حكومة الولايات المتحدة بشكل خاص.

٤ ـ العمليات الفدائية والاستشهادية في فلسطين أتت رد فعل إيجابياً لحماس الجماهير الفلسطينية، مثلما كانت في الوقت نفسه مؤججاً لاندفاع المجاهد حتى أصبحت الانتفاضة والجماهير في خندق واحد يرفع شعارات الوحدة. ولا شك في أن العمليات الاستشهادية رفعت النضال الفلسطيني عالياً، وإن كان العدو قد حاول استغلال هذه العمليات لوصم المقاومة الفلسطينية بالإرهاب. إنهما، أي الانتفاضة والمقاومة الشعبية وجهان لنضال واحد.

٥ ـ الانتفاضة والمقاومة أَدّتَا إلى وحدة المجتمع الصهيوني في فلسطين، واتفقت عناصره المختلفة على ضرب الوجود الفلسطيني. وهي بهذا االمعنى، أسهمت في كشف القناع عن الفئات الصهيونية التي كانت تزعم أنها حمائم وتظهر مهادنة للفلسطينيين.

٦ ـ مع الأسف، لم تنجح الانتفاضة بإرغام القيادة الفلسطينية السياسية على التخلي عن اتفاق أوسلو وسياسة التسوية. والدليل على ذلك أن القيادة التي تقول أحياناً إن اتفاق أوسلو قد انتهى تطالب إسرائيل أحياناً أخرى بتنفيذ بعض بنود اتفاق أوسلو، وهذا التناقض يكشف عن تمسك القيادة بالاتفاق المذكور.

٧ ـ إن المظاهرات الشعبية الصاخبة تعبير صادق وعفوي عن تبني الشارع العربي للحق العربي في فلسطين. وأهم ما في هذه الظاهرة أنها شملت كل أنحاء الوطن العربي من المحيط إلى الخليج، على الرغم من اختلاف النظم السياسية والمواقف الرسمية. وقد تلازمت هذه التحركات الشعبية العربية مع تحركات مشابهة في أنحاء متعددة من العالم خارج الوطن العربي.

٨ ـ إن المواقف السياسية الرسمية العربية تجاه الانتفاضة هي الحد الأدنى، وهي أقل من المستوى المطلوب من الأنظمة العربية. مثلاً، حافظت بعض الدول العربية على علاقاتها بإسرائيل بحجة الالتزام بمعاهدات واتفاقات سابقة، وكانت المبالغ التي رصدت لصناديق الدعم زهيدة إذا ما قورنت بإمكانات الدول التي فتحت تلك الصناديق! وفي هذا الإطار يندرج الموقفان السعودي والمصري المُعبَّر عنهما مؤخراً؛ فالمبادرة السعودية شكل جديد من أشكال نهج التسوية الذي كان اتفاق أوسلو عنواناً لها. كما أن بعض المواقف السلبية الرسمية من مصر تجاه أمريكا هي مجرد مشاهد منقطعة ومؤقتة لا تتناقض في الصميم مع التحالف المصري ـ الأمريكي.

٩ ـ إن ضعف الاهتمام الدولي بانتفاضة الأقصى وبمحنة الشعب الفلسطيني إنما

حصل بسبب ضغط وسيطرة الولايات المتحدة على الميدان الدولي بعد أن انهزمت سياسة القطبين وأصبح العالم كله تحت زعامة دولة واحدة. ولقد كانت أمريكا المعادية دائماً للحق العربي بفلسطين والداعمة للعدو الصهيوني، تبحث عن حجة للمزيد من العداء لنا ودعم العدو، فوجدت هذه الحجة في تهمة الإرهاب بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر.

١٠ ـ لا شك في أن العدوان الصهيوني الهمجي منذ ٢٩ آذار/ مارس قد أضعف الكثير من إمكانات الانتفاضة، ولكن لا شك أيضاً في أن الانتفاضة ستعيد تنظيم قواها البشرية والعسكرية والمادية بشكل يعيد إليها حيويتها في وقت قصير.

خير الدين حسيب

بعد هذه الجولة الطويلة من الحوار في القضايا المندرجة في المحور الأول من حلقتنا النقاشية، نفتح باب الحديث في المحور الثاني المتعلق باستشراف مستقبل الانتفاضة والمقاومة في ضوء الحقائق الجديدة الناشئة عن العدوان الأخير. وآمل أن تكون مداخلاتكم مختصرة أكثر ودون أن تخِل بالمطلوب من التحليل والاستشراف.

عماد فوزي شعيبي

سيدور حديثي في المحور الثاني حول مسألتين: مصير «أوسلو» وفكرة «المؤتمر الدولي»:

١ ـ فعلياً انتهت «أوسلو»، وكان الهدف منها إسرائيلياً الهروب من إمكانية حسم القضايا الكبرى كاللاجئين والحدود والمستوطنات وقضية القدس. وكان الهدف منها فلسطينياً تأسيس قاعدة موجودة على الأرض يتم الانطلاق منها إلى ما بعدها. وهي انتهت منذ زمن عندما تم الانتقال إلى مفاوضات المرحلة النهائية ولم تصل إلى نتيجة. وما حدث في التحول الأخير في التصويت لصالح الليكود في الانتخابات الأخيرة أن ضوءاً أخضر قد منح لليمين الإسرائيلي لتغيير قواعد اللعبة من خلال استخدام القوة المفرطة. وما يحدث حالياً هو نوع من أنواع تطويع نتائج «أوسلو» لإفراغها من أي مضمون؛ فلم تعد هنالك مناطق (أ) ولم يعد هناك مناطق، (ب)؛ فليس هناك مناطق تصرف كاملة للسلطة الفلسطينية أو مناطق يتم مقاسمة السلطة الفلسطينية فيها مع الإسرائيليين. فكل المناطق الآن هي تحت التصرف الإسرائيلي، وهذا موقف يلغي (إجرائياً) «اتفاق أوسلو». وهنالك شيء آخر له أهمية مشابهة وهو أن إسرائيل تجهر اليوم بإمكانية القضاء على عرفات أو على السلطة الموجودة وتغييرها. وهذا يعني أن ليس ثمة من قيادة لها حصانة عند الإسرائيليين.

عموماً «أوسلو» استنفدت أغراضها من الطرفين معاً، وهي الآن موضع تبديل بأوسلو (٢)؛ يطرحها شارون من خلال مشروعه الذي يقوم على إيقاف إطلاق النار ونزع ما يسميه أصول الإرهاب وإقامة مرحلة انتقالية طويلة الأمد غير متعينة زمنياً، يناقش بعدها المرحلة النهائية. وهو أمر سواء تمت الموافقة عليه أم لا سيحدث، بل إنه يذهب إلى حد أن يطرح مؤتمراً اقليمياً يستبعد منه عرفات وسوريا ولبنان لتطويق عقد مؤتمر وتنصيب نفسه وإسرائيل قيماً على التفاهم الاقليمي من دون وزن دولي أو أي وزن لأطراف اقليمية أخرى. أي أنه يقيم نظاماً بالأمر الواقع. عموماً هذا هو شأن السياسات القصيرة النفس كسياسة أوسلو. المهم الآن أن نشخص الوضع: نحن الآن في حالة حرب، وعلينا أن نرفع كلفة الاحتلال على الإسرائيليين.

٢ ـ الإعلان عن الدعوة إلى عقد مؤتمر اقليمي أو دولي هو إعلان صوري أولي عن نهاية صيغة مدريد؛ ولكن هذا الأمر لم يحسم بعد. وسبب قناعتنا بأنه إعلان لنهاية تلك الصيغة، هو أن مؤتمر مدريد قد علق جلساته ويمكن أن يدعى في أي وقت من الأوقات إلى جلسات جديدة، فضلاً عن أن أي عقد لمؤتمر دولي في هذه المرحلة، على اعتبار أن عقد مؤتمر اقليمي وفقاً لدعوة شارون مرفوض أصلاً ومن جميع الأطراف، لن يكون إلا تعبيراً عن ميزان قوى جديد فُرِضَ على الأرض من خلال عدوان إسرائيل الأخير، إضافة إلى أنه ليست هنالك صدقية للولايات المتحدة الأمريكية التي لم تستطع بإدارتها المكبلة الآن مع شارون أن تجعله ينسحب من أراضي الحكم الذاتي التي احتلتها إسرائيل مؤخراً، وأن تقوم بدور في انسحابه من أراضي الـ ١٩٦٧ كأساس للسلام. فضلاً عن أن الإدارة الأمريكية لا تطرح إجراءات محددة وهي سبق أن قدمت لسوريا وثيقة عام ١٩٩١ بإمكانية التوصل إلى اتفاق خلال سنة وعلى أساس قواعد مدريد، وهذا أمر لم يحدث. وبتقديري، أن الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي ستواجه باعتراضات عربية حتى من الجناح العربي الواقعي (والصديق) للأمريكيين، لأنه لن يكون (كمؤتمر) إلا تعبيراً عن ميزان القوى الراجح لصالح إسرائيل في هذه المرحلة. وسيكون بمثابة تقديم إنجاز سياسي لحملة شارون غير السياسية أصلاً. بمعنى آخر فإن هذا المؤتمر ـ حتى ولو عقد بعض الجلسات الاحتفالية ـ فإنه قد ولد مخصياً وميتاً. إذ ربما قد يحضر بعض العرب في إطار السياسة الواقعية التي تقول بعدم معاداة الولايات المتحدة في هذه المرحلة، لكن حضورهم لن يكون إلا حضوراً بروتوكولياً ولن يتمخض عن هذا المؤتمر أي شيء وسيكون كمؤتمر جنيف في السبعينيات مجرد مؤتمر احتفالي.

أنا أقدر بأن البعض قد يذهب إليه مضطراً باعتبار أنه يفهم السياسة (إملاءات/ استجابات) وليس (ككسر إرادات). ولكن النتائج لن تكون إلا من خلال أحداث

دراماتيكية ستحدث تذكرني بأحداث في ما بعد مؤتمر جنيف التي ارتفعت فيها حدة المواجهة بين أطراف عربية عديدة وبين إسرائيل إلى أن يكمل النظام العالمي الذي لم يتبلور حتى هذه اللحظة آلية تبلوره، وهي ستستغرق وقتاً طويلاً، إذ يجب أن نتذكر أنه في المرحلة المنصرمة بين نظامين عالميين أحدهما انتهى عام ١٩١٤ بعد أن أرسي لمدة ١٠٠ عام منذ عام ١٩١٣، وحتى تبلور النظام العالمي الجديد وتأسيس الأمم المتحدة، فإن العالم قد مر بفوضى سياسية وعسكرية كبيرة. بل مفهومية إلى أن بلور صيغته القائمة على الأمر الواقع بعد الحرب العالمية الثانية ممثلة بالجمعية العامة للأمم المتحدة (بعض الدول أصبح له حق الفيتو)، ومروراً بالحرب الباردة وتفاهمات الجنتلمان بين أطرافها وإيجاد آلية للصراع وإدارة اللعبة الدولية. وحتى يتبلور مثل هذا النظام، نحتاج فعلياً إلى وقت طويل وإلى أحداث سيكون وقودها الناس والحجارة؛ ويجب أن نتوقع كل شيء في هذا الصراع، وعلينا جميعاً أن نخوض معركة ضد كل أشكال تمييع المواقف وتكريس الأمر الواقع بناء على الإنجازات الآنية العسكرية الإسرائيلية والفوضى العالمية. باختصار المؤتمر القادم للسلام لن ينعقد؛ وإذا انعقد سيكون مثله مثل مؤتمر شرم الشيخ عام ١٩٩٦ والذي قضت عليه سوريا والمقاومة اللبنانية.

سليم الحص

في نظرتنا إلى مستقبل الانتفاضة، ننطلق من قاعدتين: **الأولى** أن الوضع الفلسطيني مسؤول عن إعادة بناء نفسه من الداخل، و**الثانية** أن المحيط العربي مدعو إلى تقديم مساهمته في دعم نضال الشعب الفلسطيني. على أساس هاتين القاعدتين، أسوق الأفكار التالية:

١ ـ عسكرياً هناك حاجة إلى إعادة الاعتبار إلى المواجهة غير المسلحة، بما في ذلك إحياء سلاح الحجارة. وهناك حاجة إلى إعادة النظر في استهداف المدنيين في العمليات الاستشهادية، لأن ذلك كان له تأثير سلبي في الرأي العام الأمريكي خصوصاً، كما ينبغي التركيز على الحملات الإعلامية والاتصالات على كافة المستويات لتظهير الحق الفلسطيني كسباً للرأي العام العالمي. مقابل ذلك فإن الخيار الذي يفرض نفسه ـ بعد التجارب المرة التي مرت بها الانتفاضة ـ حصر عمليات المقاومة المسلحة في مناطق ١٩٦٧ ضد الجنود والمستوطنين، والتركيز على الأهداف العسكرية في فلسطين ١٩٤٨. كما أن الحكمة تقتضي عدم وجود قيادة معلنة للانتفاضة كي لا يجعلها ذلك هدفاً سائغاً، وأن يستعاض عن ذلك بقيادة غير معلنة تؤمن التنسيق بين شتى الفصائل.

٢ ـ ليس هذا الوقت هو الوقت المناسب لمناقشة شرعية السلطة الفلسطينية المنبثقة

من «اتفاق أوسلو». ومع ذلك لا شك في أن الانتفاضة تشكل الورقة التفاوضية المهمة والوحيدة التي في يد المفاوض الفلسطيني، لأنها في واقع الحال الوجه الآخر لأمن إسرائيل. وفي كل الأحوال يجب أن تبقى الوحدة الوطنية الفلسطينية في مقدم أولويات الانتفاضة وأن يجري حوار فلسطيني ـ فلسطيني قبل الإقدام على أي عمل يتعلق بمسار الانتفاضة. ومما يجب أن ينتهي إليه مثل هذا الحوار تجديد المجلس الوطني الفلسطيني بناءً على اتفاق بين الفصائل يضمن حرية الاقتراع.

٣ ـ في ما يتعلق بتوقع ردود فعل إسرائيل على استمرار المقاومة، فإن أحداً لا يمكن أن يتكهن بما يمكن أن تقدم عليه إسرائيل في الرد على المقاومة، ذلك أن كل الاحتمالات واردة مع غطرسة إسرائيل ودعم امريكا غير المحدود لها.

٤ ـ وفي ما يتعلق بالوضع العربي، فإن غياب الديمقراطية في الوطن العربي يفرض على ضغط الشارع على القرار الرسمي أن يبقى محدوداً. لذا، فإن تطوير الديمقراطية في البلدان العربية مطلب قومي مُلح. ولا رهان على أي موقف عربي فعال وداعم للانتفاضة والمقاومة إلا بالرهان على الديمقراطية. إن المقاومة لا تستطيع الاستمرار من دون دعم عربي واسع مادياً وسياسياً وإعلامياً، واحتضان المقاومة الفلسطينية شعبياً ورسمياً على الصعيد العربي هو شرط استمرارها.

وإذا كان السؤال مطروحاً اليوم حول إمكانية مساهمة جبهات عربية أخرى في المعركة ضد العدو، فليس في حساب أية دولة عربية من دول الطوق فتح جبهة على حدودها مع الدولة العبرية، وعبثاً نحلم بذلك، أما الواقع فهو أنها لا تستطيع فتحها لأنها الأضعف في ميزان القوى العسكري، ناهيك عن أن أكثرها يراعي الموقف الأمريكي.

والمؤسف أن أغلب الأنظمة العربية يتصرف حيال الانتفاضة وكأنما هو في غنى عنها.

٥ ـ أما عن المؤتمر الدولي، فإن عقده سيجعله يحل محل كل ما سبقه من اتفاقات بما في ذلك مؤتمر مدريد. ويجب على العرب أن يقابلوا فكرة عقد مؤتمر دولي جديد بالرفض، لمجرد أنه سيعقد في ظل اختلال فادح في ميزان القوى التفاوضية لمصلحة إسرائيل التي تستقوي بأمريكا.

٦ ـ من المفروض أن تلعب القيادة الفلسطينية دوراً فاعلاً في توجيه الجهود العربية الهادفة إلى جلاء الحق الفلسطيني وشرح حقائق القضية الفلسطينية في الغرب عموماً. كما ينبغي أن تتمركز الحملات الإعلامية العربية في جهد عربي مشترك قد تكون جامعة الدول العربية محوره، ويجب أن يخصص لهذا الجهد كل الإمكانات المادية اللازمة.

ماهر الطاهر

لا شك في أن ما رصدنا من سمات للمرحلة الجديدة التي تدخل فيها القضية الفلسطينية والنضال الوطني الفلسطيني ينذر بمخاطر ليس فقط على الحاضر، بل على المستقبل أيضاً. لكن، لا يفوتنا التشديد على أن ما ذكرناه في مداخلتنا في المحور الأول لا يمثل مجمل لوحة الصراع، بل جزءاً منها ليس إلا... ونؤكد هنا على ما أشرنا إليه سابقاً من أن التطورات اللاحقة ستتحدد في ضوء أفعال وردود أفعال كل الأطراف المنخرطة في الصراع وهي كثيرة. لكن إذا كان المبكر الخوض في هذا السياق، فمن الضروري إبراز بعض الثوابت التي ستضع إطاراً للوحة الصراع وتضبط الحركة داخله.

قبل كل شيء يجب الاتفاق على حقيقة بسيطة بقدر ما هي مهمة تقول إن «المجتمع الصهيوني لا يريد السلام». ونحن هنا لا نتحدث عن شارون كشخص، فالإسرائيليون حين دعموا بمعظمهم مجرم حرب وسفاحاً كشارون سواء عبر التأييد الكبير الذي لاقاه في الكنيست، أو عبر استطلاعات الرأي حين بلغت نسبة التأييد لسياسته ما بين ٦٠ ـ ٧٠ بالمئة من الإسرائيليين، إنما أكدوا حقيقة لا يريد الكثيرون الاعتراف بها وهي أن المجتمع الصهيوني ظاهرة معادية للسلام، وفي أحسن الحالات فهو يريد السلام دون دفع استحقاقاته، أي دون الانسحاب من الأرض والإقرار بحق عودة اللاجئين. هذا هو المعنى الوحيد للدعم الهائل الذي يتمتع به شارون في المجتمع الصهيوني... وخصوصاً أن مشروعه للتسوية تقلص بعد العدوان الأخير من كانتونات فلسطينية على نسبة ٤٠ بالمئة من أراضي الضفة بالإضافة إلى غزة، إلى دولة مسخ في غزة وتقاسم وظيفي في الضفة يكون لإسرائيل السيادة الأمنية فيه، وتكون بيد أي إدارة فلسطينية الأمور البلدية ـ المدنية، وبلغة «أوسلو»، فإن مشروع شارون الجديد هو: غزة منطقة (أ)، الضفة عبارة عن مناطق (ب)، ومستوطنات وحواجز وطرق (ج). وطبعاً ستظل القدس كلها عاصمة إسرائيل ولا لتطبيق حق العودة... أما بوش من جهته فلا يريد إلا هدنة مؤقتة أو اتفاقات مؤقتة بعيدة المدى، تسمح له بتنفيذ حربه ضد ما يسمى بـ «الإرهاب» والذي يستهدف كسر حلقة الصمود الفلسطيني، وبعد ذلك محاولة ضرب العراق وسوريا ولبنان وإيران.

لا شك في أن الحرب البربرية التي شنتها إسرائيل على الشعب الفلسطيني لن تحقق أهدافها إلا إذا تمت ترجمتها إلى مكاسب سياسية لصالح شارون. وبصراحة، وعلى الرغم من قساوة الضربة التي تعرضت لها الحركة الوطنية الفلسطينية، إلا أن الشعب الفلسطيني لن يقبل بتسوية مثل تلك التي يعرضها شارون. وحتى لو افترضنا جدلاً أن المحاولات الصهيونية ـ الأمريكية نجحت بطريقة أو بأخرى لخلق

أنطوان لحد فلسطيني، فمن المؤكد ومن دون أدنى شك أن شعب فلسطين لن يقبله تحت أي ظرف من الظروف، ولنا في التاريخ عبرة حين حاول الكيان الصهيوني الالتفاف على منظمة التحرير الفلسطينية في الثمانينيات من القرن الماضي، وخلق ما يسمى بروابط القرى، فإنها لم تصمد سوى لأشهر قليلة حيث كنسها شعبنا إلى مزبلة التاريخ. . .

وفي هذا السياق، نذكر بتصريح أدلى به شاؤول موفاز رئيس أركان جيش الحرب الصهيوني قبل فترة حيث سئل عن إمكانية إيقاع الهزيمة بالشعب الفلسطيني، فكان جوابه: هذا صعب، وليس من الحتمي أن برنامج عملنا يستهدف زرع الهزيمة في الوعي الفلسطيني.

وهذا يعني أن العدو يدرك جيداً أن إلحاق الهزيمة بالمقاومة يتطلب هزيمة الوعي الفلسطيني كخطوة على طريق كسر إرادة المقاومة، وهذا لن يستطيعوا تحقيقه والوصول إليه لأن الشعب الفلسطيني برهن عبر قرن من الصراع على إصراره على المقاومة والتمسك بحقوقه الثابتة غير القابلة للتصرف. وهذا الأمر يحيلنا إلى الحديث عن الدعوات للإصلاح والتغيير التي تهب على فلسطين من كل حدب وصوب. . . فبوش يريد تغييراً في البنية السياسية الفلسطينية، وشارون كذلك، وأطراف السلطة يتراشقون بالاتهامات ثم يدعون إلى التغيير، والمعارضة الفلسطينية من جهتها تطلق الدعوة نفسها، وإن كانت دعوتها هذه تعود إلى سنوات أو مراحل سابقة.

كل هذه النداءات يمكن تصنيفها في أحد اتجاهين: **الأول** يدعو للتغيير على قاعدة: «الانحناء للعاصفة» ومسايرة الشروط الأمريكية ـ الإسرائيلية. . . وفي هذا السياق تندرج بنود مثل توحيد أجهزة الأمن في جهاز أمني واحد ينسق مع إسرائيل وأمريكا، مع تجريد المواطنين والفصائل من السلاح. . . رفع شعار الإنماء والإعمار كعنوان للمرحلة، الأمر الذي يعني عملياً وقف كل عمليات المقاومة. . . العودة إلى طاولة المفاوضات كطريق وحيد لحل النزاع مع العدو الإسرائيلي، إخضاع إدارات السلطة للجنة رقابة أمريكية ـ أوروبية تدقق في حساباتها المالية وأوجه إنفاقها. . .

أما الاتجاه **الثاني**، فيدعو إلى التغيير والإصلاح على قاعدة التمسك «بالانتفاضة والمقاومة لصالح برنامج إجماع وطني يوحد فئات الشعب وقواه السياسية لمواصلة معركة الحرية والاستقلال. وفي هذا السياق، تندرج الدعوة إلى إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية وائتلافية تضمن انخراط القوى الفلسطينية غير الموجودة في هياكلها مثل «حماس» و«الجهاد». . وإيجاد قيادة جماعية تتفق على برنامج عمل سياسي يتمسك بالثوابت الوطنية الفلسطينية واستنهاض

طاقات الشعب الفلسطيني الكاملة على أرض الوطن وفي كل مواقع اللجوء والشتات.

إن التغيير حسب الاتجاه الأول ينم عن رغبة في وعي أصحابه وإرادة مكسورة. أما حسب الرأي الثاني، فالتغيير والإصلاح هو السبيل الوحيد المضمون لحشد كافة قوى المجتمع وزجها في معركة استعادة الحقوق الوطنية كاملة وليس تسول بعضها من المحتل.

وقبل الختام، نشير إلى أنه على الرغم من قساوة الظروف والمرحلة، فإن مظاهر إيجابية كثيرة ظهرت خلال الانتفاضة تمثلت في حالة الغليان التي يعيشها الشارعان العربي والإسلامي، والتي وإن لم تستطع حتى هذه اللحظة الارتقاء إلى مستوى الفعل والتأثير في الأحداث، إلا أنها في حال توفر الظروف المناسبة المتمثلة قبل كل شيء في استمرار الصمود الفلسطيني، تستطيع أن تتطور لتصبح حالة ممانعة جدية تضع الكوابح على مسار المشروع الأمريكي الذي ترسم ترتيباته للمنطقة، والذي يتعدى في خطورته فلسطين إلى العديد من الدول العربية... ومن المؤكد أن هذا السيناريو العدواني القابل للتوسع سيطلق حتماً قوى ممانعة آخذة في الاتساع.

النقطة المضيئة الأخرى نجدها في الحالة الأممية الشعبية المتضامنة مع القضية الفلسطينية والتي عبرت عن نفسها بخروج عشرات، بل مئات الآلاف في العواصم الأوروبية احتجاجاً على سياسة إسرائيل. واللافت أن من خرج في هذه المظاهرات هم أنفسهم الذين كانوا يتظاهرون في السابق ضد العولمة ذات السمات الأمريكية، مطالبين بالعدل ومكافحة الفقر.. مع فلسطين وجد هؤلاء القضية العادلة التي تستحق أن يتفانوا في سبيلها.. فشاهدنا المئات منهم يفدون على فلسطين، ليجعلوا من أجسادهم دروعاً بشرية تحمي المواطنين الفلسطينيين ويسيرون معهم في مواجهة الحواجز الإسرائيلية. وهو ما بات يعرف بحملات الحماية الشعبية الأوروبية.

في كل الأحوال وعلى الرغم من صعوبة الأيام أو الأشهر القادمة على فلسطين، فمن المؤكد أن لا خيار جدياً أمام الشعب الفلسطيني سوى مواصلة انتفاضته وكفاحه وصموده... وحين يصبح هذا الصمود رافعة حقيقية للوضعين العربي والإسلامي، وتتضافر معه جهود الشرفاء على الصعيد الدولي والذين بدأوا برفع الصوت ضد الجرائم الصهيونية، ونصل إلى وضع يفرض فيه الحصار على الكيان الصهيوني كما حصل مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا... عندها سنكون في الساحة الفلسطينية أمام مرحلة نضالية جديدة عنوانها هو: بداية النهاية لهذا المشروع الغاصب...

رمضان عبد الله شلّح

لاستشراف المستقبل أعتقد أن الأسئلة المطروحة يمكن تبويبها تحت خمسة عناوين أساسية مثل: السلطة، والمقاومة، والعلاقات الداخلية الفلسطينية، والموقف العربي، ثم الموقف الدولي.

بالنسبة إلى السلطة، أعتقد أننا يجب أن نخرج من حالة الاستقطاب العاطفية بكيل المدح أو الهجاء لهذا الزعيم أو ذاك التنظيم. في معركة الوعي الوطني التي نخوضها مع العدو لا بد من مخاطبة السلطة بوضوح أنه لم يعد ممكناً استئناف حقبة «أوسلو» من النقطة التي توقفت عندها عشية الانتفاضة.

الانتفاضة جاءت بعد أن ثبت عقم اللغة والأدوات التي أفرزتها حقبة «أوسلو»، والشعب الفلسطيني اختار سبيلاً آخر للتعبير عن نفسه وحقوقه، واجترح أدوات مختلفة ولغة مختلفة عن زمن «أوسلو». على السلطة أن تستفيد من دروس الحقبة السابقة بكاملها. فإسرائيل كانت هي المرجعية لاتفاق «أوسلو». والمرحلة الانتقالية انتهت منذ عامين وبالتحديد في ٤/ ٥/ ١٩٩٥. وأمريكا لم تعد مجرد «راع» لعملية السلام كما اصطلح على تسميتها، الآن هي شريك سافر في العدوان الصهيوني ضد شعبنا. على الرغم من ذلك، تقبل السلطة رسمياً بدور السجان للولايات المتحدة وبريطانيا في صفقات تعقد من وراء ظهر الشعب.

الاندماج في الموقف الأمريكي والصهيوني بهذا الشكل غير المسبوق لم يترك للسلطة أو غيرها أي هامش للمناورة. لم يعد مسموحاً أمريكياً وإسرائيلياً ـ وبالمطلق ـ أن تجمع السلطة بين التفاوض والمقاومة. فعلى السلطة أن تحسم أمرها وتجيب عن السؤال الذي طرح هذا الصباح: هل هي مع المقاومة كحركة تحرر، أم مع كبح المقاومة كسلطة لدولة افتراضية أو موهومة؟ أحد الأسئلة المطروحة هو هل يمكن للسلطة أن تفك الارتباط مع العدو؟ نحن نقول لا بد لها من ذلك، وهذا إلى حد كبير حدث عملياً ولفترات طويلة أثناء الانتفاضة الراهنة.

وبرأينا أن الشراكة مع العدو لا يمكن أن تجتمع والشراكة مع الشعب الفلسطيني وقواه. إحدى الشراكتين ستضرب الأخرى وتبقى مصدراً للتوتر وقنبلة موقوتة لتفجير الساحة الفلسطينية. وفك الارتباط مع العدو يمكن أن تشرع فيه من خلال فك الارتباط بين منظمة التحرير والسلطة. عندها يمكن لدعوات إعادة بناء منظمة التحرير أن يكون لها قيمتها وأن يدعى الجميع للانخراط فيها كقيادة حركة تحرر وليس كمظلة تضفي الشرعية على سلطة «أوسلو».

بالنسبة إلى المقاومة، فالمعروف أن شارون بدأ حربه الأخيرة بهدف تدمير بنية

المقاومة ومن ثم تدمير إرادة السلطة الفلسطينية. هل حقق شارون هذه الأهداف؟ إذا كان كبار المحللين السياسيين والعسكريين في الكيان الصهيوني يقولون إن شارون لم يجلب «لشعبه» الأمن، بل عمّق الكراهية وزاد الحافز للفلسطينيين للقيام بمزيد من العمليات الفدائية والاستشهادية، فإن الواقع على الأرض يصدق هذه المقولات. فالعمليات لم تتوقف... وفي أوج هجوم شارون على مخيم جنين جاءت العمليات في قلب العمق الصهيوني من حيفا إلى القدس إلى تل أبيب، بما يثبت أن إرادة الشعب الفلسطيني في الجهاد والمقاومة لا يمكن كسرها.

أما بالنسبة إلى تدمير بنية المقاومة، فرئيس الأركان الصهيوني موفاز قال إن حجم بنية «الإرهاب» (أي المقاومة) التي وجدها جيشه في الضفة الغربية كان أكبر بكثير مما توقعوا... ونحن نقول إن مصطلح البنية التحتية لا ينطبق على المقاومة في فلسطين... ليس لدينا جيش ولا قوات مسلحة ولا مصانع دبابات أو طائرات... البنية الأساسية للمقاومة ورأسمالنا الحقيقي هو الإنسان الفلسطيني... الإنسان الذي يستخدم أبسط سلاح من بنادق وعبوات وغيرها... الإنسان الذي تحول إلى قنابل بشرية، هو رصيدنا وسلاحنا الأساسي في هذه المعركة. ولذلك تبقى إنجازات شارون في ضرب ما يسمى بنية المقاومة لا شيء طالما بقي الإنسان الفلسطيني مزروعاً في الأرض. صحيح أن العدو حقق بعض النجاحات في اعتقال العشرات من كوادر المقاومة وقتل عشرات آخرين، لكن هذا يبقى نجاحاً محدوداً. كما أن استشهاد قادة في المقاومة يمثل في النهاية وقوداً للروح الفلسطينية، ويضيف رموزاً جديدة لذاكرة المقاومة والتضحية، وينبت أجيالاً جديدة.

في ما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية ـ الفلسطينية، فكما أشرت سابقاً الأمر يتوقف بدرجة كبيرة على اختيارات السلطة... وفي حقبة «أوسلو» الكل يعرف حجم الأذى الذي تعرضنا له كقوى مقاومة، لكننا صبرنا وتحملنا. وبالانتفاضة أعتقد أننا تجاوزنا تلك المرحلة واعتبرناها وراء ظهورنا. الآن هناك بوادر انقلاب في موقف السلطة، وتم عقد صفقات، وتقديم تنازلات لا ندري إلى أين تصل، وماذا ستكون توابعها في الساحة الفلسطينية؟ من جانبنا ستظل الوحدة الوطنية مطلباً استراتيجياً لنا، وسنبذل كل جهدنا كي لا ننزلق إلى لحظة الصدام الفلسطيني ـ الفلسطيني. وبشأن المخاوف من حرب أهلية نقول، إن شاء الله لن يكون هناك حرب أهلية، لأننا ـ لا سمح الله ـ لو انجررنا إلى ذلك فسنوقع هزيمة ذاتية بأنفسنا جميعاً وبقضيتنا، وهذا لن يقبل به أي فلسطيني ينتمي لفلسطين بحق.

بالنسبة إلى الموقف العربي، فالتفرقة التقليدية بين الموقف الرسمي والموقف الشعبي ما زالت قائمة، والفجوة بين الطرفين تتسع مع الوقت. خلال حقبة

«أوسلو» و«هجوم السلام» الصهيوني الأمريكي، كانوا يقولون لنا إن وحدة الأمة العربية خرافة، وكتبت مقالات بهذا المعنى، وكتب عن «وداع العروبة»، وأن العرب منقسمون مفككون مختلفون في المنطلقات والمصالح وليس لديهم قضية توحدهم. من نتائج حرب شارون أنها أسقطت خرافة الخرافة. الملايين التي نزلت إلى الشوارع قالت إنه ما زال هناك أمة واحدة تجمعها قضية واحدة هي قضية فلسطين. هذا هو الموقف الشعبي ذاته الممتد إلى المجال الدولي أيضاً، لأن بشاعة العدوان الصهيوني رسمت خطاً فاصلاً في العالم بين من يمتلك حداً أدنى من الإنسانية، ومن يؤيد هذا الوحش الضاري والعدوان المدجج بالسلاح الأمريكي. فرأينا التأييد الشعبي ليس في عواصم عربية إسلامية فقط بل في كثير من عواصم البلدان الغربية والأجنبية.

أما الموقف العربي الرسمي، فهو غير معزول الآن عن الموقف الدولي للأسف! ونحن لا نعرف على ماذا يراهن الحكام العرب اليوم في مجمل تحركاتهم السياسية أو في صمتهم العجيب حيال ما يجري في فلسطين. مشروع شارون واضح، ومكتوب على الجدران كما يقولون، وهو فترة انتقالية طويلة الأمد تمتد إلى ما شاء الله على غرار ما كان يريده شامير. والمساحة التي يبدي استعداداً للتنازل عنها هي ٤٢ بالمئة ليس لإقامة دولة ذات سيادة، بل معسكر اعتقال للشعب الفلسطيني أو حقل اختبار يثبتوا فيه جدارتهم وقدرتهم على حفظ أمن إسرائيل.

بلا شك، هناك أزمة مصطلح ليس فيما يتعلق بوصفنا للآخر بل في وصف الكثير من القضايا والمسائل المتعلقة بنا وبواقعنا. لا أريد أن أخوض في التعريفات والفروق بين اليهودي والصهيوني والإسرائيلي، وأقول بإيجاز إننا لا نقاتل اليهود لأنهم يهود... أي أن القتال ضدهم ليس بسبب ديانتهم. نحن نقاتلهم لأنهم اغتصبوا أرضنا وشردوا شعبنا.. هناك عدوان وظلم وقع علينا منهم، وقتالنا لهم هو دفع لهذا العدوان. وقد قلت سابقاً وأكرر، إنهم **طالما بقوا محتلين وغاصبين لأرضنا، فسنظل نقاتلهم حتى لو أسلموا**. إسلامهم لن يغفر لهم ظلمهم واغتصابهم لأرضنا وحقوقنا، وهو إسلام لن يصح مع العدوان. الفقهاء قالوا إن الصلاة لا تجوز ولا تصح في الثوب المغصوب وكذلك على الأرض المغصوبة. فلن يستقيم لهم إسلام حتى لو أسلموا ما لم ينته اغتصابهم لأرضنا وحقوقنا. ونحن نسوق هذا الكلام عن إسلامهم الافتراضي لنبين أن الموقف منهم ليس على أساس ديانتهم ولن يتغير سواء كانوا يهوداً أو مسلمين. **مناط الحكم بقتالهم في عقيدتنا هو عدوانهم علينا**.

نواف الموسوي

نقف اليوم لنقيّم تجربة عدة أشهر من الانتفاضة، كانت قد ارتبطت بما حصل في العملية العسكرية الإسرائيلية. فينبغي أن نلاحظ أننا ما زلنا في إطار مواجهة مفتوحة ولم تنته، وما شهدناه لا يشكّل إلا مرحلة، ويبدو أنه في هذه المرحلة التي قد أتيح فيها للإسرائيليين أن يقوموا بعمليات عسكرية بغية تغيير الوقائع الميدانية لإحداث تغيير في الموقف السياسي. تبدو هذه المرحلة مرحلة اختبار لمعرفة ما أدت إليه هذه العملية العسكرية من آثار في صعيد الموقف السياسي الفلسطيني، أو بالأحرى الموقف السياسي العربي أيضاً.

أولاً: لتحديد ما ينبغي فعله في هذه المرحلة المقبلة، علينا أن نتفق ـ كما قلت ـ على قراءة ما حصل؛ ولذلك سأستعيد تجربة لبنان وتحديداً ما جرى عام ١٩٩٦. في ذلك العام (إشارة إلى عدوان نيسان/ أبريل) كانت هناك آلاف المنازل المتضررة، مئات المنازل المهدّمة، عشرات الشهداء، ومئات الجرحى. وكان لكل هذا أن يتحول إلى مناحة كبيرة، وأعتقد أنه في الأيام الأولى للمعركة آنذاك، انطلقت مناحة كبيرة في لبنان وكادت تلك المناحة تهدد الوحدة الوطنية من حول المقاومة! وليس سراً إذا أعلنت، أن الإدارة السورية للصراع آنذاك، لجمت التصدعات التي كان يمكن أن تحصل في جدار الوحدة الوطنية خلف المقاومة، وتغيرت بالتالي النظرة إلى الصراع. نعم، سبق هذا الموضوع أنه كان هناك أيضاً من يقوم بعملية مفاوضات، لكن كانت ميزة تلك العملية أنها لم تكن على حساب المقاومة، أي أنها لم تكن تضع القيد في أيديها. وأعتقد أنه في اليوم العاشر للمواجهات التي استمرت ستة عشر يوماً، انزلق المفاوضون إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، ولكن جرى تعطيل هذا الاتفاق بتدخل لدى القيادة السورية مع الرئيس الراحل حافظ الأسد، لأنه لو تم ذلك الاتفاق لكان عطل إمكانية المقاومة في لبنان، لأن أية طلقة نار كانت ستطلق ضد الجنود الإسرائيليين، ستعتبر خرقاً للاتفاق وتجديداً للعمليات. ولكن المقاومة تابعت قتالها لستة أيام حتى حصل ما سمي في حينه «تفاهم نيسان».

فالسؤال الذي يطرح هنا أنه وانطلاقاً من هذه التجربة، كيف يمكن أن نتصرف في فلسطين؟

إن ما جرى في جنين، منظوراً إليه من جانب المأساة، من جانب الإجرام الصهيوني، ومنظوراً إليه من جانب البطولة، ليس هذا هو السؤال، ولكن السؤال هو: في أي مرحلة نحن الآن؟

نحن في محطة من محطات المواجهة، ومسؤولية الرتبة السياسية العربية

والفلسطينية أن تسمح بوجود وضع يتيح للمقاومة أن تستمر وأن تتواصل. أما السؤال: هل المقاومة قادرة على الاستمرار؟ فأعتقد أن الأفكار التي تقدم بها د. رمضان، واضحة بأنه ليس هناك إمكانية لتعطيل المقاومة، وأن هناك دائماً إمكانية لأن نتقدم في هذه المقاومة، هذه هي الصورة التي ينبغي أن نستمر في تمثلها. وقد علق البعض أثناء المداخلات السابقة وقال: «سنكتشف بأننا منتصرين ولكن غير منتبهين!» لا يتحدث أحد هنا عن وجود انتصار، ولكننا نقول إنه في مرحلة من مراحل المواجهة، وفي مرحلة من مراحل الصراع، يجب ألا نقول بأننا هزمنا. نعم، هناك ضربة وجهت إلينا والحرب سجال. ونحن كمقاومة فلسطينية ومن وراءها لم نقل كلمتنا بعد! فالصراع ينبغي أن يكون مفتوحاً، ويكمن الخطر هنا في أن نرتب نتائج سياسية على هذه المرحلة من مراحل المواجهة. كما تكمن الخطورة في هذا الاتفاق الذي تم بين الأمير عبد الله وبوش وقد تحدثت عنه وسائل الإعلام الأمريكية. فما هو أثر هذا الاتفاق في موقف الرئيس الفلسطيني؟

لنقل بوضوح إن «اليأس» الذي أصاب عرفات من المسار التفاوضي في كامب ديفيد هو الذي فتح الأفق واسعاً أمام الانتفاضة والمقاومة، قبل كامب ديفيد كانت الأجهزة الأمنية تقول إن لديها مئات المعتقلين في السجون. ثم تغير موقف السلطة ورئيسها من «حماس» و«الجهاد».

قبل كامب ديفيد لم يكن هناك أفق للانتفاضة. ومن المعروف أن رئيس السلطة الفلسطينية لن يحوّل وجهته عن كامب ديفيد إلا مقابل ثمن سياسي. فهل أن الاتفاق الذي أبرم ولم نعلم حتى الآن مضمونه (ليس المقصود صفقة رام الله وهي تفاصيل جزئية وترتيبات ميدانية)، سيؤدي إلى إنهاء المظلة الرسمية الفلسطينية للمقاومة والانتفاضة؟ هنا يكمن الخطر الحقيقي، فالموضوع ليس سهلاً بل دقيق للغاية. وأنا آمل أن لا يكون تحسين صورة بلد ما على حساب القضية الفلسطينية، ولا أريد أن أزيد على هذه العبارة (هذا التحفظ لا يعود مرده إلى التوجس من تسمية الأمور بأسمائها، إنما التوجس من هذه المبادرة التي لن تكون مجدية بسبب الموقف الإسرائيلي؛ فالخوف هو أن يتحول السجال العربي حولها إلى حرب أهلية عربية ـ عربية، ونحن نتفادى هذا السجال عندما نبتعد عن التسمية ولكي لا نخرج بسلبيات هذه المبادرة). وما يشغل بالي حتى الآن هو كيف نحل هذه المعضلة؟

أحاول أن لا أدخل في بعض التفاصيل على الرغم من أهميتها، لأنه إذا تمت تسوية مفاتيح الأمور، فإن كل شيء سيسير كما يرام. عندما رأى الرئيس الفلسطيني أن الأفق مسدود في كامب ديفيد كان الناس وخلال ١٩ شهراً يستشهدون مع اختلاف فصائلهم («فتح»، «الجهاد»...) في وقت كانت الأجواء على غير ما هي

عليه الآن. هل حدث تحول هنا؟ وكيف نحول دون حصول هذا التحول؟ حتى الآن لا نزال في مرحلة الترقب، لأنه من المرتقب أن يجري اجتماع بحسب الخطة التي وضعت وتحدثت عنها وسائل الإعلام الأمريكية. كما أن هناك مسؤولين عرباً سيجتمعون في بلد عربي، ويتبين من خلال المعلومات التي تتداول أن هناك اجتماعاً لوزراء الخارجية العرب لبحث مسألة المبادرة العربية.

السؤال هو كيف يمكن الحيلولة دون حصول هذا الأمر؟ أعتقد أن الرئيس الفلسطيني إذا لم يتأكد من الحصول على ثمن سياسي مقبول فإنه لن يدخل في هذا الأمر. وأعتقد أنه في ظل وجود آرييل شارون، لا يمني أحد النفس بإمكانية الحصول على ثمن سياسي مقبول، لذلك، فإن هذا الأفق لن يكون سلبياً، وإن كان سيتسبب في قلق وهواجس. ومن هنا أقول إن الفصائل الفلسطينية معنية أكثر بالاشتغال العملاني بالمقاومة على العناية بالجانب السياسي والتخوف والترقب منه، تبقى مسألة أن هذه المقاومة التي ستكمل مسيرتها، ألا تحتاج إلى شروط للانتصار؟ التجربة اللبنانية تقول إنها لم تنتصر إلا بوجود عوامل ذاتية. وهناك أيضاً عوامل موضوعية، هي حماية سياسية ودبلوماسية كان يقوم بتأمينها الحكم في لبنان ومن ورائه سوريا، إضافة إلى هذا العمق الميداني والدعم اللوجستي الذي كان يقدم وكانت سوريا حاضرة فيه، هذه الأمور كيف يمكن تحقيقها في فلسطين؟

حتى الآن لا تمتلك الانتفاضة على المستوى الرسمي العربي الحماية السياسية والدبلوماسية الكافية، وهنا لا أستطيع إلا أن أسجل أنه في مؤتمر القمة العربية الذي عقد مؤخراً في بيروت، وقف رئيس عربي ليدافع عن خيار العمليات الاستشهادية رداً على انتقاد مندوب الاتحاد الأوروبي لتلك العمليات، فالأمر ليس سهلاً، وبخاصة بالنسبة إلى الحماية السياسية والدبلوماسية في هذا الوقت، لكن هذه الحماية لا يمكن أن تكون على عاتق دولة بعينها، هي مسؤولية عربية جماعية وهذه ليست قائمة حتى الآن.

الدعم الميداني ينبغي أن يكون بصورة أساسية من الأردن لأنها تجاور الضفة الغربية، ومن مصر لأنها تجاور قطاع غزة. كنا نقول هذه الكلمات منذ الأيام الأولى للانتفاضة وما زلنا مقتنعين، أنه من دون تحرك أساسي في هاتين الساحتين لا يمكن أن تجد المقاومة الفلسطينية العمق اللازم لها، وإنه إذا لم يكن هناك فتح للحدود فلتتراخَ القبضة الحديدية على الحدود. ونحن نتمنى لو كنا في الجنوب اللبناني نُتَامِسُ أي تجمع فلسطيني. لكن على الرغم من ذلك، فالأمور ليست مغلقة بالمطلق. حتى لو لم يتأمن ذلك، هل يمكن أن يعفي ذلك أحداً من خوض معركته المصيرية؟ كلا، وإذا لم تفتح تلك الجبهات فنحن مضطرون إلى أن نقاتل، ولعل الله يفتح ما لم يكن

منتظراً. وقد كنا في المقاومة نقول دائماً ونردد «كن لما لا ترجو أرجى منك لما ترجو، فإن موسى ذهب ليأتي بجمرة فصار نبياً».

أما بالنسبة إلى موضوع الحركة الصهيونية، فمن الواضح تماماً أن العدو هو الذي شخّص نفسه على أنه صهيوني وليس نحن من أطلق عليه هذه التسمية. وبالمناسبة فإن الصهيونية حينما نشأت لم تكن ذات أكثرية يهودية، وإنما كانت ذات أقلية يهودية؛ غير أن التطورات الدولية والدعم الدولي هما اللذان حولا الحركة الصهيونية إلى أكثرية يهودية. والسؤال المطروح الآن بصدد التمييز بين الصهيونية واليهودية هو عبارة عن سؤالين: السؤال **الأول**: إن مفكري اليهود ومفكري الصهيونية لم يزيلوا هذا الالتباس الايديولوجي. فلا يزال هناك حتى الآن خلط لدى اليهود أنفسهم حول اليهودية: هل هي قومية أم دين؟ فلماذا نتعجّل في بتّ موضوع لم يبت حتى الآن.

السؤال **الثاني**: أين هو هذا الصوت اليهودي الواضح الجلي المتميز أو الذي يميز نفسه بشكل كامل من الحركة الصهيونية حتى يؤخذ به؟

نحن نستخدم عبارة الحركة الصهيونية، ولكن عندما نتحدث عن الصورة التي قدمها القرآن حول الذهنية والنفسية اليهودية؛ فهي «أقل» مما كتبه إسرائيل شاحاك عن اليهود أنفسهم. وبالتالي إن أي تحليل موضوعي وعلمي ويهودي للنفسية اليهودية لن يخرج بأقل مما خرج به القرآن. ولكن على مستوى الخطاب السياسي، فنحن أنجزنا هذا الموضوع ويجب أن لا نشعر بالعقدة إزاءه.

ناصر قنديل

أعتقد أن هناك مجموعة نقاط في حاجة إلى إضاءة عليها في الحديث عن آفاق المستقبل. النقطة الأولى أن أحد أكبر الملفات التي طرح حولها النقاش في فترة السنتين الماضيتين هو موضوع العلاقة الأمريكية ـ الإسرائيلية. وهذا الموضوع مفتاحي بالنظر إلى كل التداعيات الأخرى المرتبطة به سواء الوضع الدولي، أو الوضع العربي نفسه والآفاق التي يرسمها. وأنا أعتقد أنه حتى الكثير من المواقع العربية التحررية ما زالت تعيش في نوستالجيا استعادة إنذار إيزنهاور في عام ١٩٥٦، وأنه بالاشتغال على العلاقة العربية ـ الأمريكية يمكن بلوغ مرحلة موقف أمريكي من نوع آخر، ويجري جلد مستمر للذات العربية تحت شعار التقصير في التأثير في الموقف الأمريكي متجاهلين مجموعة حقائق تحتاج إلى تدقيق وليس هذا ميدانها حول المتغيرات التي لحقت العلاقة الأمريكية ـ الإسرائيلية. أسمح لنفسي بالقول إنه في ظل ما يجري الحديث عنه تحت عنوان العولمة وسقوط الاقتصادات القومية وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية على الاقتصاد العالمي، علينا أن نلتفت إلى أن أول الاقتصادات القومية

التي سقطت هو الاقتصاد الأمريكي وأن أولى الشركات المتعددة الجنسيات التي ولدت في العالم هي الحركة الصهيونية التي تأسست على صيغة شركة ذات وظيفة عقائدية سياسية، وبالتالي أستطيع القول إنه إذا كانت الإمبريالية بمعنى هي أعلى مراحل الرأسمالية فإننا مع العولمة، ربما نقول إن الصهيونية هي أعلى مراحل الإمبريالية. بالتالي أنا أعتقد أن هذه موضوعة تحتاج إلى الكثير من التدقيق. كوندوليسا رايس عندما وقفت تعلن دول محور الشر سئلت لماذا إيران؟ وكنت من الذين توقعوا أن تقول إن إيران من الذين قدموا الدعم لـ «الجهاد» و«حماس» و«حزب الله»، لكنها لم تقل ذلك، إنما قالت جملة واحدة «إن إيران دولة لا تعترف بإسرائيل» فقط، قيل والعراق؟ قالت «العراق دولة تملك أسلحة يمكن أن تهدد أمن إسرائيل» وكوريا؟ «كوريا تبيع أسلحة لدول في حالة عداء مع إسرائيل». لا يمكن أن يكون لهذا الأمر علاقة بمرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر. ما بعد الحادي عشر من أيلول أعتقد أن ما فعله فقط هو أنه سمح للإدارة بأن تخلق مجتمعاً من مؤسسات الرأي العام معسكراً بصورة حربية عمياء وراء الأهداف التي تضعها الإدارة، متنازلاً عن حقوقه المدنية والأساسية التي كلفت أكثر من ثلاثة قرون من البناء الديمقراطي والحضاري والإنساني. هذه **النقطة الأولى** أعتقد أنها واحدة من المفاتيح التي تحتاج إلى نقاش.

النقطة الثانية أيضاً على أهمية، وأنا من الداعين باستمرار إلى الاشتغال على الرأي العام الأوروبي والأمريكي ومخاطبة منظمات حقوق الإنسان، والاستثمار على نزف دمائنا في استثارة الضمير العالمي وتوظيفه في خدمة قضايانا؛ ولكن أقول أيضاً إن علينا أن نلتفت إلى متغير جديد في زمن العولمة، هو أن شعار حقوق الإنسان والحديث عن الحريات يثبت بالملموس أنه لم يكن إلا مجرد أداة ايديولوجية في الحرب الباردة لإسقاط الاتحاد السوفياتي والمنظومة الشيوعية، وأنه سلعة انتهت وظيفتها في العالم الغربي فجرى رميها في سلة المهملات، وأن العنصرية ـ بهذا المعنى ـ تشكل عقيدة النظام العالمي الجديد. فلندقق، وهذا كلام أعتقد أنه يحتاج أيضاً إلى نقاش من نوع آخر: منظمة التجارة العالمية لا تخجل من أن تقول إن كل البضائع يجب أن تكون حرة التنقل باستثناء التكنولوجيا فهي ممنوعة على شعوب قاصرة يخشى من سوء استخدامها من قبلها إذا امتلكتها، هناك شعوب بالغة وشعوب قاصرة. ثانياً، إن المواشي هي جزء من البضائع ولذلك تحكمها حرية الانتقال والبشر لا تحكمهم حرية الانتقال وهم بهذا المعنى في مرتبة دون مستوى المواشي لجهة التمتع بميزة الحرية التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية؛ اتفاقية كيوتو لمنع الانحباس الحراري لا تخجل الولايات المتحدة علناً من أن تقول لن أوقع على هذه الاتفاقية، إن المصانع الأمريكية أهم من بيئة أفريقيا وآسيا، فلتدمر بيئة أفريقيا وآسيا ليست هنا المشكلة طالما أن البديل هو أن ترتفع كلفة الإنتاج في المصانع الأمريكية! والأمثلة كثيرة في الحقيقة من مؤتمر

دوربن وسواه. وبالتالي، فالصهيونية أعلى مراحل الإمبريالية والعنصرية عقيدة النظام العالمي الجديد. أعتقد أن الاتحاد الأوروبي يعيش حالة الازدواج، ما أخذه من موقف في مؤتمر دوربن بالسير وراء الأمريكيين في نهاية المطاف هو تعبير عن المصالح، ولكن نتيجة تجذر منظمات الرأي العام وحقوق الإنسان ودورها في صياغة الحاصل العام والتوازن النهائي لصورة اللوحة السياسية الأوروبية تشكّل عنصر كابح باستمرار. وهذا الازدواج يجب أن نشتغل عليه.

النقطة الثالثة: ساعدت عولمة الإعلام وسقوط المعايير المتعددة أو ازدواجية المعايير على حسم الخيار الايديولوجي لصالح الفكرة العنصرية وعلى اعتبارها الطريق الوحيد للتهرب من تعميم معيار حقوق الإنسان لدى الموقع الأمريكي وبعض المواقع الغربية، لأنه في زمن الإعلام المفتوح إذا استمرت الولايات المتحدة في جعل عقيدتها حقوق الإنسان والحريات الإنسانية، ذلك سيدفعها حكماً إلى الاصطدام بشبكة مصالح وقفت علناً في دوربن وقالت إنه إذا كان القبول بفكرة أن الرق جريمة عنصرية تستدعي الاعتذار والتعويض، أنا لست مستعدة للاعتذار ومستعدة لأن يقال عني إنني أتخذ موقفاً عنصرياً. بناء على هذه النقاط أقول إننا نقود المعركة مع هذه الإطلالة الجديدة للقرن الواحد والعشرين بهذه العناوين الصعبة في ذروة الصعود، وبالتالي فالمعركة لا تدور الآن في مرحلة انهيار وانحدار المشروع الإمبريالي. الآن هذا المشروع الجديد هو في أوجه وفي لحظات نهوضه. وبالتالي فالمعركة صعبة وطويلة والتوازن الاستراتيجي الذي يحكمها بعيد عن المواضيع العسكرية وبعيد حتى عن المتغير السياسي وبعيد عن أشكال الأنظمة السائدة.

هناك ثلاثة عناصر تفعل باستمرار لصالح موقعنا الواثق من الانتصار في المعادلة. **الأول** التوازن السكاني في فلسطين. هذا معطى استراتيجي، فقد قرر الفلسطينيون أن لا مكان للترانسفير. ونحن نتكلم عن الترانسفير دائماً بأنه مشروع إسرائيلي وذلك غير صحيح؛ هو يقف على الإرادة الأخرى المسماة الإرادة الفلسطينية، فإذا ارتكبت المذابح هل يهجر الفلسطينيون أم يبقون في أرضهم؟ أعتقد أن الجواب الفلسطيني أكثر من واضح، وبالتالي فالترانسفير سقط إلى غير رجعة. الذي حدث في الضفة في هذه الأيام الثلاثين لا يمكن أن يتخيل عقل أنه يمكن أن يُعمل أكثر منه من أجل أن يتحقق الترانسفير. جنين دمرت على رؤوس ساكنيها والقتلى والجرحى بالمئات، وقطعت الاتصالات ومنعت سيارات الإسعاف وسواها؛ وعلى الرغم من ذلك لم يستطع الإسرائيليون أن يجدوا واحداً من الفلسطينيين على مستوى مختار أو رئيس بلدية يقول لهم أنا مستعد أن أتعامل مع الاحتلال وفق الشروط ودفاتر الإدارة المدنية التي كان يعرضها الإسرائيلي على الرغم من كل سوداوية

الصورة العربية والدولية المحيطة به. العنصر **الثاني** هو التوازن المتعاكس في الغرب بين واقع المسلمين واليهود. نحن مجتمعات هجرة، والمجتمع الإسرائيلي مشروع هجرة معاكسة. الإسرائيلي يريد جلب اليهود إلى فلسطين، أما مجتمعاتنا وبسبب مآسينا وواقعنا، تهاجر إلى الغرب، وبالتالي شيئاً فشيئاً ينتج توازن معاكس للتوازن الذي حكم الغرب في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين: سيطرة يهودية وغياب عربي. الآن فقط تحضر معادلة جديدة في العالم الغربي وهي إلى نمو وإلى تصاعد.

العنصر **الثالث** في التوازن هو الاستثمار على واقع الشارع العربي. فحين قالت كوندوليسا رايس في أحد تعليقاتها في ذروة حرب شارون إن الخوف من أن تُعرّض العملية العسكرية الإسرائيلية الاستراتيجية الأمريكية للخطر، ذهب بعض المعلقين الصحفيين في الصحف العربية فوراً إلى موضوع العراق، واعتبروا ذلك هو المقصود بمعنى أن الخوف من تعطل الحرب الأمريكية على العراق. أنا أعتقد أن الأمريكيين لا يستعملون كلمة استراتيجية كما نستعملها نحن، إنما تقصد بها معان محددة في هذا الكلام. وإذا دققنا نرى فعلاً أن عودة الشارع العربي هو التحول الذي أصاب الاستراتيجية الأمريكية وأشعرها بالخطر، لأن الأمريكيين اشتغلوا خمسين عاماً حتى وصلوا إلى المرحلة التي ما عاد فيها العرب يتصرفون كعرب، بل تجذرت فيهم الكيانية والاقليمية والقطرية إلى النخاع الشوكي ودخلت دولهم في حروب بينها، وراحت تشتم بعضها بعضاً، وظهرت نظريات عن الأصول الفرعونية في مصر والأصول الفينيقية في لبنان وسواها. ليس هناك شأن مغربي يحرك ثلاثة ملايين مغربي ولا قضية يمنية تنزل مليوني يمني إلى الشارع. هذا المعطى تحول استراتيجي أهم من الخمسينيات، وهل ننسى أنه أثناء اجتياح بيروت ومجازر صبرا وشاتيلا لم تنزل مظاهرة في أي بلد عربي، ثم أتت الانتفاضة الأولى ولم يتفاعل معها الشارع العربي واستخدموا بالمعنى العلمي لـ «Verification» (التحقق) ما يتأكدون به من أن الإنجاز بات راسخاً ومتجذراً ويصعب الارتداد عليه، ليكتشفوا فجأة أن الشارع العربي صوّب مباشرة إلى هدف محدد اسمه العلاقة بإسرائيل: إقطعوا العلاقات، أغلقوا السفارات، إحرقوا الأعلام. يرتبط بهذا أيضاً أن الجيل العربي الذي ولد بعد آخر حرب إسرائيلية عام ١٩٨٢، هو جيل الإنترنت والشاتينغ والهاردروك والهامبرغر. لكن هذا الجيل كان الأعلى ديناميكية في الشوارع، وهو في فلسطين جيل الاستشهاديين. وبالتالي هذا عنصر استراتيجي في الآفاق المستقبلية. لذلك أقول إنه على المستوى الفلسطيني الداخلي الأخوان أدرى بوقائعهم وبواقعهم ولا أعتقد أنهم بحاجة إلى أن ننظر لهم كيف يجب أن يدار الصراع.

أكتفي بلفت الانتباه إلى نقطتين نهائيتين: **الأولى** نكثر من استعارة مصطلحات

النصف الأخير من القرن العشرين حول القيادة الموحدة وحول الاستراتيجية الواحدة، ألفت الانتباه إلى أن أحد المتغيرات التي يجب رصدها مع ظاهرة العولمة وظهور عالم الشبكات هي سقوط المركزية بكل شيء لصالح اللامركزية حتى بأشكال التنظيم. أنا أعتقد أننا في حاجة إلى أن نناقش ونفكر هل ما زال شكل التنظيم الهرمي ـ الموروث من مرحلة سنترال التلفون والخطوط المنطلقة منه ومركز البريد والموزعين ـ مقبولاً في مرحلة الشبكات؟ ففي هذه، كل من يرتبط بالشبكة فهو جزء منها هو «Server» وليس مجرد طرف في نهاية هرم له رأس. إنما هو رأس هرم يستطيع أن يكون رأساً لهرم جديد.

النقطة الأخيرة هي موضوع ماذا يمكن للواقع العربي أن يقدم؟ وأعتقد أن هذه هي مسألتنا الأساسية اليوم. واضح أن توازن القوى الداخلي في الساحة الفلسطينية قدم معادلة عنوانها استحالة التوقيع على ما دون الثوابت المتفق عليها فلسطينياً. وواضح أن الواقع العربي قدم ثنائية استحالة فتح الجبهات والدعم، ولكن استحالة تقديم التغطية التي اكتشف الأمريكيون أن من دونها في طابا وكامب ديفيد لا قدرة فلسطينية على التوقيع. واضح الآن أن هناك استحالة توقيع فلسطينية ـ عربية. المخرج الأمريكي واضح هو الدولة الافتراضية على نمط الاقتصاد الافتراضي، وعلى نمط الفضاء الافتراضي! عالم الشبكات الجديد ينتج مصطلحاته وقيمه، دولة افتراضية بمعنى دولة فلسطينية يجري الاعتراف بها وتصبح دولة كسائر الدول لها أرض محتلة مثلما لدول عربية أخرى؛ ولنفاوض بعدها. ولكن عليها موجبات أمنية وهذا هو مشروع الحرب الأهلية الفلسطينية الذي يريد أن يشرف عليه جورج تينت مثلما أشرف أنتوني زيني على الاجتياح الإسرائيلي الأخير للمناطق الفلسطينية. أعتقد أن المشكل الجوهري الذي عانينا منه هو صعوبة تسييل هذا المد الشعبي العربي في ميزان القوى في حركة الصراع؛ وكي نتحدث عن حلقة محددة أعتقد أن الملف الإعلامي يشكل قضية مركزية في هذا الميدان نستطيع أن ننجز فيها أشياء كثيرة. ومن هنا أقترح أن ننشىء شبكة إعلامية عربية أهلية غير حكومية وغير تجارية يجري تمويلها بالاكتتاب السنوي. بالتأكيد هناك عشرة آلاف عربي على الأقل مستعدون للإسهام بألف دولار سنوياً ونحن لا نتكلم عن شيء غرائبي عجائبي. عشرة آلاف عربي بألف دولار سنوياً يعني عشرة ملايين دولار تشكل نواة لمركز إعلامي عربي يكون له فرع في الولايات المتحدة، ومثله في فرنسا، ومثلهما في إيطاليا، وربما مثله في الوطن العربي، تحت ميثاق ثوابت عناوينه أننا لسنا طرفاً في الصراعات العربية ـ العربية، وأننا لسنا طرفاً في الشؤون العربية الداخلية. وأن هذا الجهد الإعلامي مكرس لمكافحة الصهيونية ومكرس للدفاع عن الحق العربي لكشف الجرائم الصهيونية لتعبئة الرأي العام العربي حول أهدافه ومهامه؛ وبالتالي أعتقد أن مثل هذا العمل سينتج شيئاً

أهم منه وهو أن شبكة هؤلاء المساهمين سوف تشكل قوة منظمة على مستوى مؤسسات الرأي العام العربي داخل الوطن العربي وخارج الوطن العربي. أعتقد أن نقطة البداية في ذلك يمكن لمركز دراسات الوحدة العربية أن يلعب دوراً أساسياً فيها لجهة تشكيل مجلس أمناء من مجموعة شخصيات موثوقة في حيادها تجاه النزاعات العربية ـ العربية والنزاعات العربية الداخلية، ولجهة موثوقية ذمتها المالية في الإشراف على هذا المشروع، والأسماء كثيرة سواء في التيار القومي أو في التيار الإسلامي أو بعض الشخصيات النافذة عربياً كالدكتور هشام شرابي من الموجودين في الولايات المتحدة، أو د. ادوارد سعيد أو سواه. أعتقد أن هذا أمر جدير بأن يعطى حقه على مستوى النخب العربية.

عماد جاد

١ ـ أعتقد أن نقطة الانطلاق الأولى تتمثل في إعادة ترتيب الأوضاع الفلسطينية وتنسيق الرؤى والمواقف عبر وضع خطة عمل مشتركة، ويجري الاتفاق على وضع جدول عمل محدد ودقيق. وأن يتم في خلال هذا العمل الاتفاق على أجندة وطنية فلسطينية تكون بمثابة نقطة التقاء بين القوى السياسية والتيارات الفكرية المختلفة.

وربما تكون الخطوة الأولى على هذا الطريق تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية.

٢ ـ إن الانتفاضة في حاجة إلى المزاوجة ما بين ضرب الأهداف الصهيونية المدنية داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، وبين التركيز على الأهداف العسكرية ضد الجنود والمستوطنين في مقاطعة ١٩٦٧. فالتركيز على الأهداف العسكرية يدخل في صميم مقاومة الاحتلال كما ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. أما ضرب الأهداف الصهيونية المدنية داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، فهو عمل يستهدف إفشال مخطط شارون وخلق وتغذية التناقضات داخل المجتمع الصهيوني سواء بالسخط على شارون وحكومته، أو التأكيد على فشله في تحقيق الأمن.

٣ ـ يصعب افتراض أن السلطة الوطنية قد تجد من مصلحتها أن الانتفاضة ليست عبئاً عليها بعد الضغوط الشديدة من الولايات المتحدة والتلويح الإسرائيلي المستمر باستبعاد عرفات، وهو الأمر الذي تبلور في بيان الثامن من أيار/ مايو الذي وصف فيه عرفات عمليات المقاومة الاستشهادية بالإرهاب، وتعهده بالعمل مع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب.

٤ ـ أعتقد أن العناوين السياسية للإصلاح الديمقراطي المطلوب لمؤسسات السلطة الفلسطينية في المرحلة القادمة هي:

ـ بناء مؤسسات فلسطينية قوية .

ـ إشراك جميع القوى والفصائل الفلسطينية في المؤسسات .

ـ درجة عالية من الشفافية في عمل وأداء هذه المؤسسات .

ـ توحيد قوات الأمن الفلسطينية في هيكل واحد واضح .

ـ إرساء مبدأ المحاسبية .

٥ ـ في حال رفض السلطة الوطنية إيقاف عمليات المقاومة، ستعيد إسرائيل احتلال مناطق هذه السلطة . ولكن إسرائيل تريد أن تقوم بذلك دون انتظار رفض من السلطة الوطنية، فإسرائيل تعمل من أجل تقديم المشروع الوطني الفلسطيني عبر انتزاع مكاسب على مائدة المفاوضات، واستكمال الباقي عبر القوة المسلحة .

٦ ـ أعتقد أن الدعوة إلى عقد مؤتمر اقليمي أو دولي لا يمثل إعلاناً بنهاية صيغة مدريد، وإنما مواصلة لهذه الصيغة، فالمؤتمر الاقليمي أو الدولي سيكون بمثابة رحلة جديدة على طريق غير محدد المعالم يستهلك عقداً أو أكثر دون إحراز أي تقدم يذكر .

٧ ـ إن الاستراتيجيات الإعلامية المطلوبة لبناء رأي عام دولي يكرس شرعية نضال الشعب الفلسطيني بكافة الوسائل ويرفع عنه تهمة الإرهاب، تتوقف على بلورة رؤية عربية واضحة من خلال الجامعة العربية وأن يجري وضع تصورات واضحة لكيفية تقديم قضية الشعب الفلسطيني إلى الرأي العام العالمي . ويبدأ ذلك بالتأكيد على :

ـ الطابع العنصري للدولة الصهيونية .

ـ احتلال أراضي شعب آخر .

ـ طرد أبناء الشعب الفلسطيني .

ـ ارتكاب المجازر بحق الشعب الفلسطيني

ـ رفض إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية .

ـ رفض التجاوب مع لجنة تقصي الحقائق .

ـ أن ميثاق الأمم المتحدة يقر بحق الشعوب في مقاومة الاحتلال .

ـ أن إسرائيل هي دولة الاحتلال التقليدي الباقي في العالم بعد تصفية ظاهرة الاستعمار التقليدي .

ـ التمييز بين اليهودية كديانة وإسرائيل كدولة احتلال، ومن ثم يفضل استخدام

مصطلح «الصهيونية» باعتبارها حركة عنصرية سبق للأمم المتحدة أن أدانتها ووصفتها بالعنصرية.

منير شفيق

سأتعرض بداية إلى إبراز خطورة التطور الذي حدث خلال الاسبوع الحالي حين أعلنت أمريكا ضم سوريا وليبيا إلى قائمة «محور الشر» أو «الدول المارقة» وما شابه من أوصاف لتسويغ الحصار وشن الحرب. إن هذه الخطوة تعني أن الإدارة الأمريكية أعلنت الحرب على كل من مصر والسعودية أيضاً إذا كانت ستمضي قدماً في اتخاذ إجراءات ضد سوريا، لأن هاتين الدولتين وعدد من الدول العربية الأخرى سيختل أمنها القومي وستتهدد بدورها في حالة هذه الحرب التي قررت أمريكا أن تشنها ضد سوريا وليبيا إلى جانب إعدادها للحرب ضد العراق وخوضها الحرب الراهنة ضد الشعب الفلسطيني.

ومن ثم، فإن المنطقة مقبلة على صراعات تحتاج إلى أسئلة تنبع من هذه الصراعات والأزمات والمعارك التي تنتظرنا. فالذي يحاول أن يتعمق في فهم ماذا تريد أمريكا من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ومن الزعماء العرب الآخرين يدرك أننا إزاء أهداف لا يمكن تلبيتها مطلقاً، والتي لخصها بوش من خلال مجمل تصريحاته ومواقفه في أربعة: (١) اعتبار مقاومة الاحتلال إرهاباً (٢) اعتبار الشهداء قتلة (٣) اعتبار شارون رجل سلام (تأييد سياساته) (٤) الخضوع التام بلا أدنى هامش من اعتراض داخلياً وعربياً ودولياً، الأمر الذي يعني وضع الديناميت في أساسات النظام العربي كله، بما في ذلك السلطة الفلسطينية. ولهذا لا مفر من أن تتشكل جبهة عربية عريضة جداً ضد السياسات الأمريكية على المستوى الشعبي أولاً ثم على مستوى الدول والأنظمة ثانياً. كما على المستوى الإسلامي والعالم ثالثي والعالمي كذلك.

والآن، يمكن مناقشة بعض ما طرح من موضوعات، وباختصار أرى:

١ ـ ترددت في هذا اليوم تساؤلات وموضوعات تتسم بالعمومية تحمل الإجابة عنها اختلافات عميقة حتى لو اتفق عليها للوهلة الأولى مثلاً:

هل القيادة الفلسطينية (والمقصود على وجه التحديد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والاتجاهات المؤيدة له) هي حركة تحرر وطني أم هي دولة في طور التكوين؟ ولم يضف السؤال الأكثر انطباقاً على واقعها وهو «أم هي بين بين؟» فالسؤال يريدها أن تحسم من دون أن يحدد في الحالتين، أو الحالات الثلاث أو الأربع، وفقاً لأي

سياسة ونهج خصوصاً في ما يتعلق بنمط العلاقة بأمريكا والدول الكبرى الأخرى ودولة الاحتلال، ثم الموقف العربي على تفاوته. فمثلاً كانت قيادة «حركة تحرر وطني» حتى «اتفاق أوسلو». ومع ذلك انتقلت إلى «أوسلو» وكانت حالة سلطة ودولة، فانتقلت إلى حالة مواجهة تقاطعت مع مختلف القوى التي عارضت «اتفاق أوسلو» ونهج الدولة، ثم انتقلت بعد اتفاق فك الحصار عن الرئيس إلى حالة ثالثة. وهكذا.

لذلك أرى أن السؤال يجب أن يطرح مباشرة على الواقع العياني الذي تمثله القيادة المعنية، أي يوجه إليها، أما بالنسبة إلى القوى الأخرى فهي تعرف الجواب لأن سياسة القيادة ونهجها في إدارة الصراع ومعالجته أصبحت معروفة من خلال تجربة ممتدة وواقعية. ومن ثم يصبح السؤال ما هو الموقف من هذه السياسة وكيف التعامل وإياها في مختلف حالاتها؟

٢ ـ وإن الأمر لكذلك حين يسأل هل في الإمكان خوض المقاومة بأكثر من استراتيجية واحدة وهل يمكن أن نسمح لأنفسنا بأكثر من استراتيجية؟

الإجابة عن هذا السؤال يمكن أن تأتي من أكثر من زاوية. مثلاً إسقاط تجارب المقاومة وحركات التحرير المختلفة على الواقع الفلسطيني. وهذا نهج أحسبه غير سليم. هذا إذا افترضنا أن التجارب العالمية لم تحمل تفاوتاً وتنوعاً من هذه الناحية. ثم هنالك الزاوية التي تستند إلى تصور نظري يحاول أن يصوغ الواقع على أساس ما يراه الأنسب والأصح من دون أن يتعاطى مع تجربة الواقع الفلسطيني، ولنقل منذ تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية واندلاع الكفاح المسلح الفلسطيني. وهنا تأتي الزاوية الثالثة وهي استقاء الجواب من التجربة نفسها حيث لم تطبق في الساحة الفلسطينية استراتيجية سياسية واحدة ولا برنامج سياسي واحد، ولا نهج واحد في تحقيق الهدف المرحلي أو الهدف الأبعد، الأمر الذي يؤكد أن المقاومة الفلسطينية خيضت على مدى أربعين عاماً تقريباً بلا استراتيجية واحدة، ولا حتى أهداف واحدة. ومن ثم لا يمكن أن نتساءل هل في الإمكان خوض المقاومة بأكثر من استراتيجية واحدة؟ الجواب حتى الآن نعم في ضوء الواقع التاريخي نفسه. ولهذا سيكون السؤال حول إمكان المقاومة، منذ الآن فصاعداً، ضمن أكثر من استراتيجية، إذا أريد التحديد. ولكن الاجابة هنا لا تحكمها صيغة جاهزة لأن الذي سيقرر الجواب هو الظرف المتشكل في القادم من الأيام.

إن التشديد، كما أثبتت التجربة، يجب أن يتركز على إمكانات التقاطع كما حدث مثلاً في مناسبات كثيرة، وآخرها ما حدث في شهر نيسان/ أبريل الماضي، كما

يجب أن يتركز على كيفية التعامل مع الوضع في حالة تطبيق اتفاقات لا يمكن الاتفاق حولها وقد تستلزم خوض صراع ضدها. هنا يمكن الحديث عن الخطوط الحمر التي يجب عدم تجاوزها. في هذه الحالة مثلاً عدم السماح بالصدام المسلح الداخلي، أو حرف تركيز الصراع ضد الاحتلال. وبهذه المناسبة لنتذكر أن «فتح» عندما حملت مشروع الكفاح المسلح سمحت لنفسها بأن تتبنى استراتيجية عملية غير استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية، وهي ممثلة فيها من خلال بعض أعضائها. والقيادة الفلسطينية سمحت لنفسها أن تخرج عن إجماع أو شبه إجماع داخل منظمة التحرير الفلسطينية في غير مناسبة. ومن ثم، فإن ما يراد التأكيد عليه الآن هو الإفادة من التجربة التاريخية والمتكررة حتى يومنا هذا في ما يتعلق بمسائل الوحدة والتعدد والصراع الداخلي. وهذا أمر لا ينبع من معادلة فلسطينية داخلية فقط، أو من إرادة ذاتية فحسب، وإنما أيضاً من خلال علاقة وثيقة بالمعادلة العربية ومحاورها وصراعاتها وتقلب حالاتها.

شفيق الحوت

على الرغم من أن عملية «السور الواقي» لم تنته فصولاً بعد، وبغض النظر عن تقبيحاتنا لما ترتب عنها من نتائج حتى الآن، فإنه من الممكن القول بأن هذه العملية وضعت خطين أحمرين لمرحلة من مراحل النضال الفلسطيني وفرضت منعطفاً لم تتبلور أهدافه بعد.

فياسر عرفات، تحت كل الظروف، لن يتمكن من قيادة المسيرة على غرار ما قام به طيلة العقود الأربعة الماضية. وسواء تمت تصفيته جسدياً أم لم تتم، فإن تصفيته سياسياً أصبحت شبه قدر مؤكد. فهو إن تابع صموده على غرار ما فعل أثناء الحصار، فإن عزله أو شل حركته بات أمراً محتماً. وهو إن قبل بالتراجع وعاد إلى سياسة التنازلات، فإن الشعب لن يلتزم بما يصدر عنه. الشعب الفلسطيني على مستوى القاعدة أصبح شريكاً مباشراً في عملية صنع القرار بعد التضحيات الهائلة التي قدمها.

خير الدين حسيب: هل نستطيع القول إن السؤال الذي يمكن أن يصبح عنوان الفترة القادمة هو: ماذا بعد «أبو عمار»؟

شفيق الحوت: نعم، أنا على معرفة بأنه قد يكون هناك بين بعض المسؤولين في بعض الفصائل من يرغب برحيل سريع لعرفات عن المسرح السياسي. ولهم في ذلك من الأسباب ما يقدمونها ويعلنونها. غير أن المثير للدهشة أن هؤلاء بالذات لم يطرحوا أمامنا أية بدائل لغياب عرفات، الذي هو رئيس منظمة التحرير ورئيس

السلطة الفلسطينية، وزعيم شعبي وقائد فصيل مؤثر ومهم لعب دوراً ملحوظاً في الانتفاضة التي نتحدث عنها!

ماذا سنفعل بهذه «السلطة»؟ هل سنتنازل عنها باعتبارها من إفرازات «اتفاقية أوسلو»، أم نتمسك بها كإنجاز أو لإدارة شؤوننا المدنية قيد الاحتلال؟ أي دور نريد لهذه السلطة؟ وأصلاً، هل يمكن الرد على هذه التساؤلات قبل التعرف على ما سيؤول إليه مصير منظمة التحرير الفلسطينية، هذه المرجعية الوطنية والمواجهة السياسية العامة للشعب الفلسطيني هل نتمسك بمنظمة التحرير ونستفيد من الاعترافات الدولية والعربية بها، بسفاراتها وبعثاتها، وعضويتها لدى التكتلات الدولية، أم نبحث عن إطار جديد؟ أنا أعرف أن الفصائل المنتمية تاريخياً للمنظمة لم تستطع إقناع «حماس» و«الجهاد» بدخول هذا الإطار. فهل موقف هذين التنظيمين ما يزال على ما هو عليه، أم طرأ عليه تغيير ما نتيجة للتجربة وتراكم الأحداث؟

وهنا لا بد من التحذير بأنه في حال غياب إطار مركزي يمثل شعب فلسطين في الداخل والخارج، فإن ذلك قد يهدد بقيام قيادات محلية تعنى بأولويات جماهيرها دون التركيز على وحدة النضال والمصير.

أدعو فصائل الثورة الفلسطينية وجميع فعاليات شعبنا وقواه الوطنية إلى ضرورة الإسراع في وضع الخطط اللازمة لمواجهة أي طارىء، كي لا نفاجأ لنجد أن هناك من سيتولى عنا تشكيل قياداتنا ويرشد إداراتنا ويحسن أداء أجهزتنا!

شعب فلسطين في حاجة إلى قيادة طوارىء تتولى القيام بما أسلفنا من مهمات وأولها «البرنامج السياسي الواحد»، وبدلاً من التشاؤم والتفاؤل، نريد «العمل» الدؤوب والمستمر لضمان مضي شعبنا في نضاله الباسل، وتسريع موعد النصر، أي تحقيق أهداف شعب فلسطين الوطنية غير القابلة للتصرف.

سليمان الرياشي

أعتقد أن المغزى الأساسي للهجمة الدموية التي واجهها الشعب الفلسطيني هو أن المعركة مع العدو الإسرائيلي باتت مفتوحة، ووسط نهر الدماء الجاري يجدر الاستخلاص أن قضية الشعب الفلسطيني على الرغم من التعقيدات الظاهرة، وهي تعقيدات حقيقية، خطت خطوة إلى الأمام باتجاه الاعتراف بها كقضية تحرر وطني يجدر أن تمتلئ شوارع العالم وساحاته بالناس تضامناً معها. وهذا نصر مؤزر ومسؤولية.

إن المعركة مفتوحة، والصمود الأسطوري لجنين (مدينة ومخيماً) ونابلس ومواقع أخرى أربك الاحتلال عسكرياً، كما أربكت ردّات الفعل القيادة السياسية

الإسرائيلية، مما ساهم في عرقلة اندفاع العدوان المفتوح باتجاه قطاع غزة دون أن يلغي احتمالاته. وعدم مهاجمة القطاع شجع التكهنات بخصوص أن الإسرائيليين والأمريكيين يريدون دفع القيادة الفلسطينية إلى القطاع ضمن ترتيبات المرحلة المقبلة.

ومن ضمن ترتيبات المرحلة المقبلة كثر الكلام الأمريكي والإسرائيلي عن ضرورة التغيير في بنية السلطة وعن ضرورة مكافحة الفساد. . . الخ، وآخر ما أتحفنا به السفاح شارون هو كلامه عن الفصل بين السلطات الفلسطينية وهو كلام حق يراد به باطل، فكل ما يقصده من الفصل تقليص سلطة وصلاحيات الرئيس الفلسطيني.

ويتكلم الأمريكيون والإسرائيليون كثيراً عن إعادة بناء الأجهزة الأمنية، وما بلغنا حتى الآن يشير إلى الموافقة على بناء شرطة محلية فلسطينية، وكذلك مخابرات فلسطينية تعمل بمواكبة أمريكية. وأما دور القوات الضاربة الذي كانت تؤديه قوات الأمن الفلسطينية المركزية، فسوف يؤول إلى القوات الإسرائيلية! وهذا يعني ضمن ما يعنيه تشريع حق المطاردة الإسرائيلية للمناضلين الفلسطينيين، مطاردة نرى نماذج يومية منها الآن في طولكرم وسواها.

ونحن لا ننصح بالاستخفاف بالحملة الأمريكية ضد الفساد ومن أجل التغيير، فهي حملة تشير إلى قضايا موجودة ومؤذية مع الأسف، ولكنها حملة تنطوي على قدرة تحريضية حقيقية موجهة باتجاه الأوروبيين واليابانيين والكنديين وسواهم، أي دافعي أموال الدعم للسلطة الفلسطينية، وكذلك موجهة لدافعي الضرائب في هذه البلدان الذين شكل تهديم الجيش الإسرائيلي للمؤسسات التي بنيت بأموالهم أحد حوافز نزولهم إلى الشارع واستنكارهم لأفعال إسرائيل الشنيعة. وإذا كانت الحملة في أحد أوجهها تشكل هجوماً مضاداً تجاه الرأي العام الدولي، فهي في جوهرها ضغط سياسي على السلطة الفلسطينية لتوليد نتائج سياسية على صورة تنازلات. وكلنا يذكر دور «تجفيف الموارد»، أي الضغوط لحجب أموال الدعم في تبرير التنازلات السياسية التي قدمت في بدايات عقد التسعينيات.

إن من شأن إصلاح سياسي وإداري تدعو إليه السلطة الوطنية الفلسطينية، وتبادر إلى توحيد القوى الوطنية والإسلامية من حوله، أن يسحب البساط من تحت أقدام المتحججين بالإصلاح من أجل تحقيق مآرب أخرى معروفة، ومن واجبنا أن نعقّد الأمور على هؤلاء لا أن نجعل دروبهم سالكة. ثم إن الإصلاح هو مثل كل شيء مطلب فلسطيني مشروع من شأنه تسهيل بناء المؤسسات وتحسين سيرها وتشجيع الاحتكام إليها في الشؤون السياسية والإدارية والاجتماعية. إن إصلاحاً تبادر إليه السلطة يشكل سلاحاً سياسياً هجومياً يفسد سلاح الآخرين، بشرط أن يتوخى

إصلاحاً حقيقياً. ونحن نتكلم بالضرورة عن الإصلاح الذي يمكن أن يتم في ظل الاحتلال بطبيعة الحال.

نحن لا نستسهل دعوة السلطة الفلسطينية إلى التنكر لتعهداتها السابقة وإن كنا في الأصل ضد هذه التعهدات، بل ندعوها إلى توفير مقومات تجاوز الوضع السابق وتأمين متطلبات المعركة الوطنية المفتوحة من خلال إصلاح جذري للوضع تمليه مصلحة تنظيم الكفاح الفلسطيني من أجل العودة، وحق تقرير المصير والاستقلال. وإصلاح الوضع الذاتي يعني إصلاح السلطة وأوضاع منظمة التحرير ورعاية وحدة وطنية تجمع كافة التيارات السياسية الفلسطينية على قاعدة برنامج حد أدنى سياسي يعاد تحديده ويعلن ويجري الالتزام به.

ويقتضي الإصلاح إعادة النظر في العلاقات الفلسطينية ـ العربية لجهة تحسين وتطوير العلاقات مع بلدان الطوق صاحبة الارتباط المصيري المتبادل بالقضية الفلسطينية. إن تطوير العلاقات الفلسطينية مع سوريا ولبنان والعراق ليس بديلاً للعلاقات الفلسطينية ـ العربية الأخرى، ولكنه تركيب سديد للأولويات على قاعدة القضايا المشتركة المطلوب إنجازها.

كتب مثقفون كثيرون عرباً وأجانب في الفترة الأخيرة أن الانتفاضة والرد الدموي المتواصل عليها، قد أنزل إسرائيل من منزلة الضحية التي طالما استغلتها الصهيونية، وأحلّ جزئياً الشعب الفلسطيني في موقع الضحية فبات موضوع عطف وتضامن غير مسبوق من قبل الرأي العام العالمي العفوي والمنظم. وإذا كان ذلك صحيحاً، وهو صحيح في حدود مقبولة، فإن الانتفاضة دفعت الأمم المتحدة ممثلة بمجلس الأمن إلى إصدار عدد من القرارات التي تدعو إسرائيل إلى اتخاذ إجراءات واضحة ومحددة. إن رفض إسرائيل تطبيق قرارات المجلس وبسط الحماية عليها من قبل الولايات المتحدة، ومنع العقوبات عنها، وبخاصة ما حصل مؤخراً بشأن لجنة تقصي الحقائق، هزّ صدقية الولايات المتحدة الأمريكية وفضح نفاق اللغة الأخلاقية العالية الرنين التي ينطق بها بشغف اليمين الأمريكي الحاكم اليوم، وولد في الوطن العربي أولاً وفي العالم الإسلامي ثانياً وفي العالم ثالثاً ريبة مريرة تجاه السياسة الأمريكية وحذر منها. ونحن نعتقد أن ذلك يراكم المصاعب أمام محاولات الولايات المتحدة لإيجاد تحالف دولي يعتدُ به لضرب العراق. وعلى الصعيد العربي، فالوضع الرسمي بات شبه مغلق أمام أي إغراء أمريكي للتغطية على ضرب العراق. أما على الصعيد الشعبي، فعلى الولايات المتحدة أن تحسب حساب ردات فعل عربية شعبية غاضبة وليس فقط مستنكرة.

عبد الإله بلقزيز

عوامل كثيرة ستقرر مستقبل الانتفاضة والمقاومة: مستوى الدعم العربي؛ درجة المناصرة الدولية من شعوب العالم وبعض دوله؛ توافر الشروط المادية للصمود في وجه العدوان الإسرائيلي؛ حيازة الوسائل الدفاعية للردّ على الاعتداءات العسكرية للجيش والمستوطنين. . . الخ. غير أن أهمّ تلك العوامل ـ في ما نقدّر ـ العامل الذاتي. وهو كناية عن مجمل موارد القوة الذاتية التي يمكن للشعب الفلسطيني: انتفاضة ومقاومة وسلطة، أن يدخرها، وأن ينميها، وأن يستثمرها في المواجهة مع العدو. ولا نضيف جديداً إذ نقول إنها موارد وافرة لا تحتاج إلى أكثر من توظيف رشيد.

تواجهنا ـ في هذا العرض ـ مطالب ثلاثة سيكون على الوضع الفلسطيني الداخلي أن يجيب عنها سبيلاً إلى تحصين نفسه، وتهيئة الشروط الذاتية لاستمرار انتفاضته ومقاومته. وعناوينها ثلاثة: الوحدة الوطنية، ترشيد المقاومة، والإصلاح الديمقراطي لمؤسسات السلطة.

في ما يتصل بالوحدة الوطنية الفلسطينية، يخامرنا الشعور أنها حققت أفضل حالات عافيتها منذ اندلاع انتفاضة الأقصى قبل ستمائة يوم، بعد تجربة غير طيبة من العلاقة المضطربة بين السلطة والمقاومة امتدت منذ العام ١٩٩٤ وحتى العام ٢٠٠٠. ومن علامات تلك العافية زوال حال الحرب الأهلية الباردة بين السلطة والمقاومة، والتقدم الهائل الذي حصل على صعيد التنسيق السياسي والقتالي بين فصائل المقاومة كافة. وقد كان ذلك إنجازاً رائعاً وبجميع المقاييس، أثبت من خلاله الشعب الفلسطيني نضجه العالي في الرد على محاولات العدو وجرّه إلى اقتتال أهلي داخلي. ومع ذلك، مع كل هذه المكاسب التي أحرزها على صعيد تحصين جبهته الداخلية من الدس الصهيوني المسموم، فإن ملف الوحدة الوطنية ما زال في مسيس الحاجة إلى معالجة أشمل وأكثر جذرية مما جرت به معالجته حتى الآن. ونحن نعتقد أن المعالجة المطلوبة اليوم تحتاج إلى أن تستند إلى قاعدتين: إلى برنامج سياسي وطني مشترك يكون محط إجماع سائر قوى الشعب الفلسطيني؛ وإلى صيغة عمل تنظيمية جامعة تلتئم فيها كافة فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية.

فأما البرنامج السياسي الوطني المشترك، فلا محيد عنه كهدف لبناء إجماع وطني وسياسي في الساحة الفلسطينية، يرسم للشعب الفلسطيني أهداف نضاله المرحلية والاستراتيجية، ويحدد الأدوات المختلفة التي يتوسل بها في ذلك النضال. ولا يمكن الرد على هذا المطلب بالقول إن للحركة الوطنية برنامجها الاستراتيجي: الدولة

الديمقراطية على كامل أرض فلسطين، وبرنامجها الوطني المرحلي الذي أقر منذ العام ١٩٧٤، وتكرس منذ العام ١٩٧٨ في صيغة الدولة المستقلة على مناطق الـ ١٩٦٧ . . . ذلك أن البرنامج الاستراتيجي ألغاه المجلس الوطني بتعديلاته الجوهرية لبنود ميثاق منظمة التحرير، والبرنامج المرحلي دمره خيار التسوية في «أوسلو». وهما معاً غير قابلين للتجدد إلا بإجماع وطني عليهما أو على أحدهما. ومن النافل القول إن البرنامج الوطني المطلوب لا يمكن أن يكون وطنياً إلا إذا حاز على إجماع كل القوى الفلسطينية. وهذا يفترض ـ ابتداء ـ حواراً سياسياً على ثلاث جبهات: حوار بين فصائل منظمة التحرير، وحوار بين هذه وبين الحركة الإسلامية، ثم حوار بين القوى الوطنية والإسلامية وبين السلطة تشتق فيه القواسم المشتركة، وتصب نتائجه في مجرى تقدم عملية النضال الوطني الفلسطيني.

وأما الإطار الوطني الجامع، الذي ينبغي أن يكون الجهاز التنظيمي لتلك الوحدة، فهو منظمة التحرير الفلسطينية. لا بديل من منظمة التحرير الفلسطينية لأنها الإطار التمثيلي الأوسع لكافة أبناء الشعب الفلسطيني في سائر جغرافيا انتشاره: في مناطق ١٩٦٧، وفي أراضي ١٩٤٨، وفي مناطق اللجوء والشتات. فإذ لا تمثل السلطة الفلسطينية إلا «مرجعية» محدودة ومحصورة في نطاق الضفة وغزة؛ وإذ لا يمثل أي فصيل سياسي إلا مرجعية للمنتمين إليه، فإن منظمة التحرير تبقى تلك المرجعية الوطنية الجامعة الوحيدة لكل شعب فلسطين وقواه السياسية والاجتماعية. ولكي تكتسب منظمة التحرير الفلسطينية قوة تمثيلية أوسع، وتتعزز شخصيتها الوطنية كمرجعية سياسية جامعة، يحتاج الأمر إلى التحاق قوى الحركة الإسلامية («حماس» و«الجهاد الإسلامي») بها وحيازة حق التمثيل في مؤسساتها. وهذا يفترض عقد اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني في دورة توحيدية يكون من أهدافها تحقيق هذا المطلب.

لكن منظمة التحرير تحتاج أيضاً إلى إصلاح سياسي لمؤسساتها ونظامها الداخلي يرفع عنها عبء البيروقراطية الأوامرية، واحتكار القرار، وهامشية الدور، ويرشد فاعليتها السياسية على قواعد الديمقراطية الداخلية. ومن دون هذا الإصلاح، لن يكون لها من دور سوى اللقاءات الصورية والبصم على السياسات الرسمية والجدل العقيم بين أصحاب القرار والمهمشين عن مركزه.

هذه عناوين سريعة لمطلب حيوي لدى الحركة الوطنية الفلسطينية هو مطلب الوحدة الوطنية. وهو مطلب يتوقف على تحقيقه مستقبل الانتفاضة والمقاومة، فالوحدة ـ أولاً وأخيراً ـ هي أمضى سلاح في حوزتهما.

أما عن ترشيد المقاومة ـ وهو العنوان الثاني ـ فنعني به فتح حوار داخلي بين

الفصائل والسلطة حول نهج المقاومة الأنجع والأقل كلفة الذي يحسن بالحركة الوطنية نهجه. سيقول قائل: وما دخل السلطة في المقاومة وفي خيار المقاومة؟ وهذا سؤال غير ذي موضوع، لأن السلطة ليست بعيدة عن هذا الخيار. نعم، اصطدمت بالمقاومة ـ للأسف ـ قبل انتفاضة الأقصى، وأقدمت على إعلان «وقف إطلاق النار»؛ لكن ذلك حصل إما في حقبة «أوسلو» والمفاوضات، أو تحت تأثير ضغط النتائج السياسية للعمليات الاستشهادية داخل فلسطين ١٩٤٨. أما دون ذلك، فلم يسجل على السلطة أنها وقفت في وجه عمليات المقاومة ضد الجيش الصهيوني والمستوطنين في الضفة والقطاع. حتى الكثير من العمليات الاستشهادية داخل فلسطين ١٩٤٨ لم تدنها، بل حملت مسؤوليتها للاحتلال وعدوانه على المدنيين الفلسطينيين، ولسياسة اغتيال الكوادر والعقوبات الجماعية. والأهم من ذلك أن انتقال «كتائب شهداء الأقصى» ـ وهي سلاح حزب السلطة: «فتح» ـ إلى العمل العسكري داخل فلسطين ١٩٤٨ لم يكن بعيداً عن قرار فلسطيني رسمي.

ليس هذا دفاعاً منا عن سلطة يعرف الجميع موقفنا منها ومن «اتفاق أوسلو» الذي جاء بها في صيغتها هذه. إنه اعتراف بأمر واقع يقول إن السلطة، وتنظيمها الحزبي الرئيس «فتح»، طرف من أطراف المقاومة، وخاصة بعد انهيار مفاوضات «كامب ديفيد الثانية» وـ بالتالي ـ فالبحث معها في ملف المقاومة أمر في غير حاجة إلى تبرير، حتى بالمقاييس السياسية، هناك حاجة إلى مثل ذلك البحث لسببين على الأقل: من أجل صون الوحدة الوطنية من أي صدام بين الفريقين؛ ثم من أجل التوافق على خيار للمقاومة تستطيع السلطة أن تغطيه سياسياً أو أن لا ترفع عنه الغطاء السياسي من خلال إدانته. ولعلنا نرى في موضوع العمليات الاستشهادية داخل فلسطين ١٩٤٨ الموضوع الأهم الذي يمكن بحثه في هذا الحوار، لأنه مثار الخلاف الرئيس في الساحة الفلسطينية، خاصة بين السلطة والحركة الإسلامية.

من النافل القول إن هذا الحوار ينبغي أن يجري في رام الله وفي غزة. وأن تكون أطرافه هي تلك العاملة في الساحة الفلسطينية. لكن ذلك لا يمنعنا من طرح سؤالين اثنين في هذا الباب: هل خيار العمل العسكري الاستشهادي في داخل فلسطين ١٩٤٨ هو الأنجع في نتائجه السياسية. ثم ألا يحتاج الوضع الفلسطيني إلى تفاهم يشبه «تفاهم نيسان» في لبنان يرسم إطاراً لساحة العمليات العسكرية؟

في ما خص السؤال **الأول**، نعتقد أن العمليات الاستشهادية داخل فلسطين ١٩٤٨، وإن كانت مشروعة من وجهة نظر حق الشعب الفلسطيني في كامل أرضه وفي تحريرها من الاغتصاب الصهيوني، لم تكن ناجعة سياسياً على الإطلاق. فهي إذ روهن بها على هز أمن المجتمع الإسرائيلي ودفع الإسرائيليين إلى مطالبة حكومتهم

بالانسحاب لوقف نزيفهم، ثبت أنها أنتجت تماسكاً في هذا المجتمع وراء برنامج شارون وعلى نحو لا سابق له في تاريخ الدولة اليهودية! كما أنها أدينت دولياً ونظر إليها ـ في أمريكا وأوروبا وروسيا والأمم المتحدة ـ بوصفها عمليات «إرهابية»؛ وأعطى ذلك شارون مبرراً لتسويغ عدوانه الوحشي وجرائمه ضد الشعب الفلسطيني، مثلما اتخذت مطية للضغط على القرار السياسي الفلسطيني وابتزازه. لا نريد أن نتخذ من التمييز بين «المدنيين» وغير المدنيين في «إسرائيل» هواية، والمسألة ليست هنا أصلاً، بل نحن ننظر إليها نظرة سياسية بميزان الربح والخسارة. ليست المعركة اليوم من أجل تحرير يافا وحيفا وتل أبيب، بل من أجل تحرير الضفة وغزة، وهذه قد لا تمر دائماً من ضرب العمق الصهيوني في فلسطين ١٩٤٨ إلا إذا كانت المراكز المستهدفة مراكز عسكرية.

أما في ما خص السؤال **الثاني**، فنحن نعتقد أن في إمكان السلطة والفصائل أن تتوافق على تفاهم داخلي يقضي بحصر نطاق عمليات المقاومة المسلحة في الضفة وغزة: ضد الاحتلال والمستوطنين، وأن تتخذ من ذلك استراتيجية عسكرية موحدة غير قابلة للنقض أو الجدل تحت أي ظرف سياسي، حتى لو أعيدت الحياة إلى مسلسل المفاوضات. ويحتاج هذا التفاهم الداخلي إلى عمل سياسي ودبلوماسي ينتزع الحق في شرعية هذه المقاومة من القوى الدولية كافة، ويكون متلازماً مع الضغط على هذه القوى لمنع «إسرائيل» من ضرب المدنيين الفلسطينيين مقابل تحييد المقاومة لـ «المدنيين» الإسرائيليين، تماماً كما حصل في «تفاهم نيسان» ١٩٩٦ في لبنان بين المقاومة اللبنانية والاحتلال الذي ضمنته أمريكا وفرنسا وسوريا. وهكذا، تكسب المقاومة من هذا التفاهم نتيجتين: قيام استراتيجية موحدة للمقاومة في فلسطين، وانتزاع الشرعية الدولية لهذه المقاومة. منذ عام وأنا أدافع عن هذه الأطروحة ـ وأخي السيد نواف الموسوي يعرف ذلك ـ وقد سرني اليوم كثيراً أن أسمع الرأي نفسه من الأستاذ ناصر قنديل وأن أسمع ما يوحي بمثل هذا الرأي من الأخ المناضل الكبير د. رمضان.

وأخيراً، يتعلق العنوان الثالث بالإصلاح السياسي والديمقراطي المطلوب لمؤسسات السلطة الفلسطينية. لن نطيل الحديث في هذه المسألة، نكتفي بالإشارة السريعة إلى مهمات ثلاث مطروحة على جدول ذلك الإصلاح:

أولاها محاربة الفساد الذي يدب في مؤسسات السلطة وتصفية مراكزه ورموزه وإخضاع المسؤولين عنه للمساءلة القانونية والقضائية. وتفعيل الرقابة الشعبية والتشريعية على الأنشطة المتعلقة بالمال العام، وإعادة بناء المؤسسات على قواعد الشفافية وسيادة القانون.

و**ثانيتها** احترام حقوق الإنسان ورفع القيود عنها وإحاطتها بالضمانات القانونية، واحترام استقلالية القضاء ومرجعيته؛ وضبط الأجهزة الأمنية وتقييد سلطاتها المطلقة، ورفع قبضتها عن الشعب والمقاومة، وتوجيه وظيفتها إلى الدفاع عن أمن الشعب الفلسطيني.

أما **ثالثتها**، فهي توسيع إطار المشاركة السياسية لكل قوى الانتفاضة والمقاومة في مؤسسات السلطة كي تتحول هذه إلى سلطة للشعب. والمدخل إلى ذلك اليوم هو تشكيل حكومة وحدة وطنية تتمثل فيها سائر القوى الوطنية والإسلامية دون استثناء.

بتحقيق هذه المطالب الثلاثة (الوحدة الوطنية، ترشيد المقاومة، الإصلاح الديمقراطي للسلطة)، ستوفر الانتفاضة والمقاومة لنفسها الموارد الذاتية للبقاء والاستمرار. ولكن تظل فاعليتها رهناً بما يمكن أن تتلقاه من دعم خارجي ـ عربي أساساً ـ لا تستطيع بغيره تحقيق الحد الأدنى من التأثير داخل هذه المعركة غير المتكافئة مع العدو.

أنيس صايغ ورفعت النمر

١ ـ إن المطلوب من الانتفاضة الآن أن تؤكد أنها لا تزال موجودة وأن تثبت أيضاً تصميمها على مواصلة النضال وإن سجل خسائر في بعض المراحل، وفي ضوء ما هو متاح لها من إمكانات مهما كانت هذه قد ضعفت. ويستوجب ذلك دراسة هذه الإمكانات بموضوعية وواقعية. وبدل أن نتحدث عن الأخطاء يجدر بنا أن ندعو الانتفاضة إلى دراسة واقعها وعلاقاتها بالشعب الفلسطيني وبسائر الشعوب العربية بحيث نستفيد من أفكار المساندين لها. كما أن على الانتفاضة أن تكون قيادة مشتركة تمثل جميع العناصر الفاعلة. أما السلطة فأعتقد أنها لن تكون مرتاحة لوجود قيادة ذاتية. وعلى هذه السلطة أن تختار بين أن تلتزم بقرار الشعب الذي نصّبها واختارها، أو بقرار أمريكا المعادية للشعب الفلسطيني والأمة العربية.

٢ ـ إن ضرب العدو مطلوب في كل مكان، والصهيوني اليهودي هو الذي اغتصب فلسطين، سواء كان عسكرياً أو مدنياً، لأن المدني المغتصب هو عسكري في الوقت ذاته.

٣ ـ لقد فشلت الوحدة الوطنية في جميع المراحل السابقة لأنها لم تتم على أسس ثابتة ولم تلتزم بالثوابت القومية والوطنية للشعب الفلسطيني.

لا شك في أن الحوار بين القوى الوطنية والإسلامية والسلطة مطلوب دائماً، ولكن ليس المطلوب أن تتقيد القوى الوطنية والإسلامية ببنود الاتفاق مع السلطة في

حين تخرج السلطة عن تلك البنود. إن تجاربنا السابقة أثبتت أن مطلب الوحدة الوطنية كان أداة تستعملها القيادة لمصلحتها الآنية ثم تتخلى عنها عندما تتناقض مصلحتها الذاتية مع مطلب الوحدة. وهو ما تفعله نفسه مع المقاومة، والحال إن المقاومة أسمى وأقدس من أن تكون مجرد ورقة تتلاعب بها السلطة حسب ظروف آنية.

٤ ـ أول عناوين العمل الديمقراطي المنشود أن تنبثق السلطة من الشعب انبثاقاً صحيحاً لا تلاعب فيه، وأن تتقيد هذه القيادة بأهداف العمل الوطني الموحد، وأن تكون صادقة في تصرفاتها ومواقفها دون ازدواجية، كما كان يحصل في الماضي، أي أن يسقط حكم الفرد وتتوزع سلطات الحكم بين سلطات متخصصة ومستقلة ومنفصل بعضها عن بعض. سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية، وسلطة قضائية قانونية لا ينتقص من استقلالها أو سيادتها أية سلطة أخرى، يخضع لأحكام القانون فيها الجميع، كل أفراد الشعب رئيساً ومرؤوساً، حيث حكم القانون والعدالة الاجتماعية مصانة، وحريات الناس وحقوقهم محترمة.

٥ ـ من الأكيد أن إسرائيل ستواصل احتلالها للأراضي الفلسطينية، وإن بأسلوب غير مباشر، وهي ستنهي احتلالها في حال استمرار المقاومة، وعلى المقاومة أن تواصل التصدي لهذا الاحتلال، ومخطىء من يفكر بأن جيل المقاومة قد انتهى. نعم، إن إسرائيل لن تسمح بعمليات للمقاومة في المرحلة القادمة، ولكن هل سنسمح نحن لإسرائيل بأن لا تسمح؟

٦ ـ على الشارع العربي في هذا البلد أو ذاك أن يثبت وجوده وقوته ويفرض على حكومته أن تدعم المقاومة الفلسطينية أكبر دعم ممكن، حتى لو ضغطت عليه الولايات المتحدة للتخلي عن الفلسطينيين، ذلك أن الدعم العربي واجب قومي على كل بلد عربي، ليس فقط بدوافع الصلات القومية والاسلامية بين الفلسطينيين وسائر أفراد الأمة العربية، وإنما أيضاً ليتمكن كل نظام عربي من حماية نفسه وبلده، لأن إسرائيل ليست عدواً للفلسطينيين فحسب، بل هي عدو لكل بلد عربي وهي تهدد كل بلد عربي تهديداً مباشراً. ونحن، في هذا الإطار، نتطلع إلى أشكال من الدعم أعلى، مثلما نتمنى فتح الجبهات كلها؛ ولكن ذلك يحتاج إلى التنسيق بين الدول العربية، المجاورة منها وكذلك الدول ذات القدرات المالية. وهذا يتوخى وضع استراتيجية عربية موحدة. وهنا نذكر باستراتيجية العمل العربي المشترك التي وضعها مركز دراسات الوحدة العربية.

٧ ـ يجب أن ينتهي مفعول اتفاق أوسلو لأنه كان خطأ وخطيئة من الأساس، وعلينا أن نمنع مرور أية صيغة بديلة لاتفاق أوسلو تستوحيه وتقوم على أساسه، ومن

ذلك ما يروج اليوم عن مؤتمر اقليمي أو دولي. وإذا كان المكتوب يقرأ من عنوانه، فإننا نتوجس شراً من فكرة هذا المؤتمر التي أطلقها كل من شارون وبوش. يصعب الدخول في تفاصيل هذا الموضوع الآن ما دامت الفكرة غير محددة، ولكن نستطيع أن نجزم بأن المؤتمر سيكون مؤامرة جديدة على العرب والفلسطينيين.

خير الدين حسيب

أود في خاتمة حلقة النقاش هذه أن أوجه إليكم التحية والشكر على تلبيتكم الدعوة إليها، وعلى روحية الحوار الهادىء التي عبّرتم عنها في مناقشاتكم طيلة هذا اليوم. ولا يخامرني شك في أن ما أدليتم به من أفكار ومواقف سيجد صدى لدى القراء لسببين: **أولاً** لأن هذه الأفكار تمثل الطيف السياسي والفكري العربي حيال قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني، ولأنها ـ **ثانياً** ـ تترجم مواقف الشارع العربي وجماهير أمتنا المشاركة في هذه المعركة. وأرجو أن تتأكدوا من أن **مركز دراسات الوحدة العربية** الذي عوّدكم على فتح أوسع الهوامش أمام حرية التعبير عن آرائكم، سيكون أميناً في نقل هذه الآراء عند نشر وقائع حلقة النقاش هذه. أجدد الشكر لكم وإلى لقاء قادم.

فهـــــرس

ـ أ ـ

ـ ب ـ

ـ ت ـ

ـ ث ـ

- ج -

- ح -

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ر ـ

– ز –

– س –

– ش –

ـ ن ـ